



قسم الدراسات العليا

مركز تكوين الدكتوراه

المغرب في العلاقات الدولية

أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية

في موضوع:

العلاقات المغربية الجزائرية

بين جدلية المحاولات الوحودية وإكراهات التدخل الأجنبي

مقاربة تاريخية قانونية

إشراف الأساتذة:

الدكتورة ماجدة كريمي

الدكتور حسن عنبري

إعداد الطالب الباحث:

حسن بلوان

تاريخ المناقشة: 2018/11/23 لجنة المناقشة:

رئيسا - الدكتور محمد أمين: أستاذ التعليم العالي

مشرفة ومقررة - الدكتورة ماجدة كريمي: أستاذة التعليم العالي

مشرفا ومقررا - الدكتور حسن عنبري: أستاذ التعليم العالي

عضوا - الدكتور محمد اليزيدي: أستاذ التعليم العالي

السنة الجامعية

2019-2018

شكر وامتنان

أود في البداية أن أتقدم بخالص الشكر والامتنان، المفعم
بالتقدير والاحترام إلى:

أستاذتي الفاضلة الدكتورة ماجدة كرمي
وأستاذي الفاضل الدكتور حسن عنبري.

لتفضلهما بقبول الإشراف على هذه الأطروحة، ولم يبخلوا
علي بتوجيهاتهما ونصائحهما العلمية القيمة.

كما أتقدم بكامل الشكر والاحترام إلى أستاذتي أعضاء لجنة
المنافسة، وجميع الأساتذة في شعبي التاريخ والعلاقات
الدولية، الذين وجهوا هذا العمل وساعدوني على البحث
والتحصيل.

﴿والله لا يضيع أجر من أحسن عملاً﴾

حسن بلوان

مقدمة:

1- تقديم الموضوع:

تكتسي مسألة العلاقات المغربية الجزائرية اليوم أهمية بالغة في الدراسات التاريخية والقانونية والسياسية، لكونها أضحت تثير العديد من الباحثين على مختلف تخصصاتهم ومشاربهم، لكن هناك إجماع على خضوع العلاقات بين البلدين لمؤثرات الاستقطاب الإقليمي وبعض الاعتبارات الجيوستراتيجية المرتبطة لميزان القوى العالمي، وهذا ما يفسر تأرجحها بين الجمود الذي يمثل القاعدة وبين حالات الانفراج الاستثنائية. فمنذ عقود والعلاقات المغربية الجزائرية شديدة التعقيد وكثيرة الغموض، متمسة في نفس الوقت بالتوتر والتصعيد على مستوى الخطاب الإعلامي والممارسة السياسية والدبلوماسية، مما رهن منطقة المغرب¹ وحال دون تحقيق طموحات شعوبها الوجدانية.

لهذا يطرح تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية مجموعة من الإشكالات، إذ يضعنا إزاء مقاربتين مختلفتين: فإذا كان المغرب يركز على إرث تاريخي شكل منذ قرون منطلقا لتحديد دولته وكيانه. نجد المقاربة الجزائرية في غالب الأحيان تميل نحو الانفصال عن الماضي وعدم تبني نتائجه وأحداثه سلبا وإيجابا².

¹ - سنحاول في هذه الدراسة التركيز على مصطلح "المغرب الكبير" للدلالة على جميع أقطار المغرب العربي الكبير الحالي، والتي يمكن أن نعبر عنها أيضا ببلاد المغرب أو بلاد المغارب.

كما سنستعمل مصطلح "بلاد المغربين" للدلالة على المغرب الأقصى والمغرب الأوسط في الفترات الوسيطة وبداية الحديثة، وسيتم التركيز على مصطلحي المغرب والجزائر في الفترات الحديثة والمعاصرة.

أما مصطلح "المغرب الإسلامي" فنسوظفه للدلالة على المغرب الكبير إضافة إلى الأندلس، خاصة في فترات اتساع دولتي المرابطين والموحدين.

بالنسبة "لمنطقة الشمال الإفريقي" فنسوظفها للدلالة على التجاذبات التي عرفها الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بين العثمانيين والأيبيريين، وما كان لها من انعكاسات كبيرة على بلاد المغرب الكبير عامة، وقطبيه المغربي والجزائري خاصة.

² - سعدوني (ناصر الدين)، الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000م. صص 457-458.

ورغم ما يمكن أن يظهر من خلاف في المقاربتين معا، فإن الكتابة التاريخية الوطنية في المغرب والجزائر لعبت دورا كبيرا في كشف ودحض الإسطوغرافيا الاستعمارية، التي اجتهدت في إبراز بلدان المنطقة ككيانات غير مكتملة العناصر والمقومات، ومجالا مفتوحا يستقبل التيارات الحضارية الوافدة عليه بروح المستكين¹.

لا جديد إذن إذا تحدثنا عن التاريخ المشترك بين المغرب والجزائر الضارب في القدم، هذا التاريخ الذي هو قرين الجغرافيا الطبيعية والبشرية، إنه تاريخ واحد وموحد تعود جذوره إلى قرون قديمة، مع الممالك الأمازيغية الأولى، ثم إلى التفاعلات السياسية مع الفينيقيين والرومان والوندال والبيزنطيين، ليصل في أبهى صورته مع الفتوحات الإسلامية. بعد ذلك جاءت مجموعة من الدول والكيانات السياسية التي حاولت كل من جانبها البحث عن سبل الوحدة والاندماج طيلة العصور الوسطى والحديثة.

ونظرا لموقعهما الاستراتيجي وما يزر به البلدان من خيرات اقتصادية وموارد بشرية، سقط كل من المغرب والجزائر ضحية للاستعمار الأجنبي ابتداءً من القرن 19م ومطلع القرن 20م، هذا الاستعمار الذي لم يكتفِ باستغلال خيرات البلدين ومقدراتهما الطبيعية والبشرية، بل أضاف إلى ذلك تعميق الهوة والصراع بينهما، انطلاقا من زرعه لمجموعة من القضايا الخلافية الكبرى، التي تطورت إلى حد حصول اشتباكات مسلحة مباشرة بعد الاستقلال.

إذن وانطلاقا مما سبق، ستحاول هذه الدراسة أن تطرح وتعرض لثلاث قضايا رئيسية، تنتشعب عنها فروع ومحاوَر أخرى:

أولا: البحث عن سبل الاستفادة من التاريخ المشترك بين المغرب والجزائر لفهم طبيعة العلاقة بينهما اليوم.

ثانيا: الوقوف على مساهمة الاستعمار في تعميق الهوة بين البلدين من خلال زرعه لبذور الصراع المغربي الجزائري.

¹ - المالكي (محمد)، المغرب العربي أية آفاق، منشورات المعرفة للجميع، مطبعة رمسيس، القاهرة. 1994م. ص

ثالثا: استنباط أسباب فشل الدولة الوطنية المنشأة بعد استقلال البلدين في التعايش والتفاهم، واللجوء نحو الصراع المسلح والاستقطاب الدبلوماسي.

والحق أن استحضار الجذور التاريخية للعلاقات المغربية الجزائرية لفهم طبيعة هذه العلاقة اليوم ضرورة منهجية ملحة، تعرض في نفس الوقت للدور الذي يمكن أن يضطلع به المؤرخ في بسط وتفسير علاقة البلدين، وبلورة مستقبل استشرافي للخروج من أزمة العلاقات المغربية الجزائرية التي تراوح مكانها منذ زمن بعيد.

كما أن استنباط دور الاستعمار الأجنبي في خلق بؤر التوتر بين المغرب والجزائر، وذلك بشقيه: القديم الذي تدخل بجيوشه وعتاده وعدته من أجل الضم المباشر، أو الجديد الذي طور أشكال التدخل لتأخذ مسارات متعددة، أهمها الدخول من البوابة الثقافية والاقتصادية أو المساعدات العسكرية، علما أن القاسم المشترك بينهما هو رهن المنطقة المغربية واستمرار تبعيتها للقوى الدولية، مما يساهم بقوة في فهم طبيعة هذا الصراع اللامتناهي.

هذا وقد أدى فشل الدولة القائمة بعيد الاستقلال في التعايش والتفاهم، إلى بروز الفروق والاختلافات الناجمة عن انتهاج كل من البلدين استراتيجيات مختلفة في التدبير السياسي والاقتصادي وجميع الاختيارات الكبرى، في خضم نظامين متباعدين إيديولوجيا وسياسيا، وفي ظل أجواء دولية كانت تتسم بحدة الصراع الإيديولوجي والقطبية الثنائية، ومن ثم يمكن أن نستوعب الخيوط التي ظلت تحرك هذا الصراع.

2- أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان وراء اختيار هذا الموضوع بالضبط وفي هذا الوقت بالتحديد، مجموعة من الاعتبارات، أهمها: الانسجام التام مع الأهداف العامة والتوجهات المرصودة من قبل وحدة الدكتوراه "المغرب في العلاقات الدولية"، التي تعتمد التاريخ في بسط علاقات المغرب مع محيطه العربي والإفريقي والدولي، مع الانفتاح على باقي التخصصات الأخرى، خاصة القانونية والسياسية منها، وذلك لرصد هذه العلائق في جميع أبعادها التاريخية والقانونية، وفي جميع اتجاهاتها الجغرافية والسياسية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن العلاقات المغربية الجزائرية، وتعددت فيها الدراسات والمقاربات مع إغفال لفصولها وأصولها التاريخية، لذلك جاء هذا العمل لينحو هذا المنحى في اعتماد المقاربة المشتركة التاريخية-القانونية المزدوجة، كأداة فعالة لحسن قراءة الماضي ومواكبة الحاضر واستشراف المستقبل.

ومادامت المقاربة العلمية المندمجة التاريخية-القانونية هي الجديرة بإبراز الجوامع المشتركة بين المغرب والجزائر، والتي تعود إلى عهود سابقة لمعالجة القضايا الراهنة، فهي ترمي في نفس الوقت إلى نقد ونقض قراءة "الاختلاف الدائم" التي تتبناها بعض النخب السياسية، وتستقيها من طرف المدرسة الاستعمارية.

وتجدر الإشارة إلى أن دون ذلك عقبات جمة، فبغض النظر عن الإكراهات المادية، هناك عقبات نفسية ناتجة عن حساسية الموضوع، أو بعض فتراته الزمنية على الأقل، إضافة إلى ذلك طول الفترة المدروسة وصعوبة الإلمام بكل فترة على حدة، ناهيك عن قرون من العلاقات المغربية الجزائرية. لذلك جاءت هذه المقاربة المشتركة في شقيها: التاريخي الذي يركز على الجذور التاريخية بين البلدين وامتداداتها المختلفة، والقانوني الذي يتناول تشعبات ومآلات العلاقة بين البلدين الجارين خلال الفترة المعاصرة.

وتظهر أهمية هذا التأطير المزدوج والمقاربة المشتركة، في محاولتها إعادة النظر فيما هو متواتر من معلومات جاهزة وأحكام مسبقة حول العلاقات المغربية الجزائرية، والسعي إلى تنقيح وتصحيح المزيف منها. ذلك أن عملية البحث في التاريخ الوطني من المسؤوليات الجسام، التي بات على الباحث أن يساهم فيها بكل احترافية أكاديمية وبحس وطني راق، يكون له درعا واقيا من أي انزلاق قد يجعله ضحية خطابات مغرضة.

هذا وتزداد الصعوبة مع عدم الإطلاع على الرؤية الجزائرية الكاملة في مجموعة من القضايا العالقة، سواء كانت قديمة تعود إلى فترات سابقة، أو حديثة تعود إلى الفترة المعاصرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد بداية ظهور الكيان الجزائري، الذي لازال يثير الكثير من النقاش بين المؤرخين الجزائريين أنفسهم¹.

¹ - سعدوني (ناصر الدين)، الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري...، م.س. ص 163.

3- تصميم الموضوع:

رغم كل هذه العقبات السالفة، وبالاستناد إلى توجيهات أساتذتنا الأفاضل، التي شكلت حافزا قويا لاقتحام الصعاب والخوض في دروب البحث، فقد قمنا لإنجاز هذا العمل بمجموعة من الخطوات، اختلفت حسب المراحل والأشواط التي قطعناها. ابتداءً من تحديد الموضوع والتصميم، مرورا بجمع المادة الخام التي شكلت المنطلق الأساسي لبناء تصور عام حول هذه الدراسة.

لذلك حاولنا في هذه المقدمة أن نتناول السياق العام الذي تمر منه العلاقات المغربية الجزائرية المعاصرة، مع التذكير بأصولها وجذورها التاريخية إبان الفترات السابقة، ومناقشة بعض القضايا التي يطرحها الموضوع مثل قضية الدولة الوطنية، ثم دور التدخل الأجنبي في بلورة العلاقات المغربية الجزائرية.

بعد ذلك تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصل تمهيدي وثلاثة أبواب، قسم كل باب منها إلى فصلين، وكل فصل إلى مبحثين، والمبحث إلى مجموعة من المطالب الرئيسية والعناوين الفرعية.

يتناول الفصل التمهيدي التأصيل التاريخي للعلاقات المغربية الجزائرية منذ العصر الوسيط، مع إبراز المحاولات التوحيدية الأولى. وفي هذا السياق تناول المبحث الأول منه المحاولات التوحيدية الأولى في عهد الدول والإمارات المستقلة في بلاد المغربين، كالأدارسة وبنو رستم والأغالبة والفاطميين، ثم في عهد الدولة المرابطية. في حين تناول المبحث الثاني منه سبل تحقيق الوحدة بين البلدين، بل وحدة الغرب الإسلامي ككل تحت سلطة وعاصمة واحدة، تمثلت في الدولة/الإمبراطورية الموحدية، التي يرجع لها الفضل في توحيد منطقة المغرب الكبير بالإضافة إلى الأندلس، للمرة الأولى والأخيرة في التاريخ، رغم المحاولات التي قام بها بنو مرين للحفاظ على هذا الإرث في عهدي أبي الحسن وأبي عنان، وذلك بعد صراعات مريرة مع بني عبد الواد في المغرب الأوسط.

خصص الباب الأول من هذه الدراسة لاستجلاء العلاقات المغربية الجزائرية خلال العصر الحديث، محاولا -في فصله الأول- إبراز أشكال هذه العلاقة مع ظهور الأتراك

العثمانيين على مسرح الأحداث في شمال إفريقيا، ومحاولاتهم المتكررة من أجل ضم المغرب الأقصى، الأمر الذي لم يسمح به الأشراف السعديون، الذين تملكهم نفس الشعور في أخذ المبادرة نحو توحيد منطقة الشمال الإفريقي، مما جعل العلاقة في هذه الفترة تتسم بالصراع والمواجهة الشاملة تارة، وضبط التوازنات تارة أخرى.

أما الفصل الثاني من نفس الباب، فقد ذهب لرصد العلاقة بين المغرب والجزائر في العهد العلوي الأول، والذي صادف بداية اختلال أحوال الإمبراطورية العثمانية في الجزائر، وتحول هذه الأخيرة إلى عهد الدايات. ورغم ذلك فلم تسلم هذه المرحلة من بعض المصادمات والحروب تارة، وفي نفس الوقت عرفت في بعض فتراتها مظاهرا من الانفراج والتعاون المثمر تارة أخرى.

ويطرح الباب الثاني من هذه الدراسة مسألة غاية في الأهمية، تتلخص في محاولة إبراز دور الاستعمار ومخلفاته في بلورة الصراع المغربي الجزائري، حيث قام بزرع بذور الفرقة والاصطدام، وخلق بؤر التوتر والانقسام بين البلدين، إضافة إلى نسجه لاستراتيجيات ترمي إلى التحكم في مصيرهما، ورهن قدراتهما الاقتصادية والسياسية، وضمان تبعيتهما الدائمة والمطلقة.

وهكذا فقد قسمنا هذا الباب إلى فصلين: يحاول الأول أن يبحث في الجذور التاريخية للتدخل الأجنبي في المنطقة، سواء تعلق الأمر بالتدخل الإسباني أو الاحتلال الفرنسي، مع التركيز على هذا الأخير الذي استطاع أن ييسط نفوذه على الجزائر ابتداء من سنة 1830م، مع بيان موقف المغرب من هذا الاحتلال، والدعم والمساندة التي قدمها للمقاومة الجزائرية بقيادة الأمير عبد القادر، دون أن تتوقف الضغوط الاستعمارية على المغرب التي انتهت باحتلاله سنة 1912م.

ويجتهد الفصل الثاني من نفس الباب، في إبراز تنامي الوعي الوطني في كل من المغرب والجزائر خلال النصف الأول من القرن 20م، انتهى بتشكيل الحركة الوطنية في البلدين، التي خاضت نضالا مشتركا في ظل روح مغاربية، تتطلع لاستقلال جميع أقطار المغرب العربي.

ويسعى الباب الثالث والأخير من هذه الدراسة إلى إبراز التحديات والمشاكل التي واجهت الدولة الوطنية القائمة في البلدين الجارين بعيد الاستقلال، والتي أدارت ظهرها للتاريخ المشترك، وانساقا وراء بعض قضايا الصراع والتوتر، فاتحة المجال واسعا للقوى الكبرى لاستنزاف خيرات البلدين والتحكم في مصيرهما السياسي والاقتصادي.

وهكذا يركز الفصل الأول من هذا الباب على بعض القضايا الخلافية بين المغرب والجزائر الموروثة عن الفترة الاستعمارية، تتمثل الأولى في مسألة الحدود التي أفضت إلى ما يعرف بحرب الرمال، والثانية في قضية الصحراء المغربية التي بدأت بحرب أمكالا ولا زالت تبعاتها مستمرة إلى الآن، مع الإشارة إلى بعض القضايا الخلافية الأخرى.

في حين يذهب الفصل الثاني إلى محاولة إبراز دور بعض المنظمات الدولية والإقليمية في بلورة الصراع المغربي الجزائري، انطلاقا من القضايا الخلافية بين البلدين، كمنظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية (الإتحاد الإفريقي حاليا)، وجامعة الدول العربية، واتحاد المغرب العربي.

لنختم في الأخير هذه الدراسة بخلاصات واستنتاجات، مقرونة ببعض الملاحظات حول مآل العلاقات المغربية الجزائرية، في ظل الأوضاع الإقليمية الجديدة التي تبعث على التفاؤل في تحقيق طموحات الشعوب في الإخاء والتعاون، للوصول إلى الوحدة المغاربية المنشودة، مستبشرين بحتمية انتفاء الصراع المغربي الجزائري مستقبلا.

4- البيبلوغرافيا المعتمدة:

نظرا لما قد يترتب عادة على نمو المادة المصدرية من إثراء للتساؤل وتعميق النظرة في موضوع البحث، فقد كان من الطبيعي أن تظهر إشكاليات وقضايا جديدة، لتصبح بذلك الفترة المدروسة فترة استشراف وتأمل واستشكال في نفس الوقت، لهذا الغرض قمنا بمحاولة الإطلاع على أكبر قدر ممكن من المصادر والمراجع، التي يمكن أن تفيد وتغني موضوع هذه الدراسة.

وهكذا فقد اعتمدنا على مجموعة من المكتبات التي تزخر بها مدن وجدة وفاس والرباط والدار البيضاء ومراكش وأكادير...، سواء تعلق الأمر بالجامعية منها أو التابعة للمجموعات الحضرية. كذلك قمنا بالاطلاع على ما يوجد بالخزانة العامة من كتب ووثائق، وما توفر في خزانة وزارة الشؤون الخارجية والتعاون (قسم الوثائق والمستندات)، بالإضافة إلى مديرية الوثائق الملكية التي تتوفر على مخزون كبير ورصيد هام من الأرشيف الوثائقي الوطني. كما تمت الاستعانة بما تزخر به مكتبة آل سعود من كتب ومقالات ودوريات.

وعلى العموم، يمكن تقسيم البيبلوغرافيا المعتمدة إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول المعتمد في الفصل التمهيدي والباب الأول المتعلق بالمقاربة التاريخية للعلاقات المغربية الجزائرية خلال العصرين الوسيط والحديث، ويتضمن مجموعة من المصادر التي تغطي جوانب مهمة من هذه الفترة، وأغلب مؤلفيها إما عاصروا الأحداث أو سمعوا على الذين عاصروها، إلا أن السمة البارزة في هذه المصادر هي أنها لا تتحدث عن علاقات مباشرة بين المغرب والجزائر، اللهم بعض الأحداث المتفرقة التي لا بد من بذل مجهود كبير في استخراجها وترتيبها وفق نسق زمني ينسجم والغرض من إبراز الجذور التاريخية لهذه العلاقات.

بالنسبة للمصادر المعتمدة في الفصل لتمهيدي الذي يغطي فترات مهمة من العصر الوسيط، فقد تم الاستئناس بكتاب "المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب" للبكري¹ (487هـ/1094م)، والذي يعتبر من بين أقدم المؤرخين والجغرافيين الذين دخلوا إلى بلاد المغرب. هذا بالإضافة إلى كتاب "المعجب في تلخيص أخبار المغرب" للمراكشي². ومن المصادر التي لا غنى عنها لدارس تاريخ المغربين في العصر الوسيط، نجد كتاب

¹ - البكري (أبو عبيد الله)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، [وهو جزء من كتاب المسالك والممالك]، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (د.ت).

² - المراكشي (أبو محمد عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق ممدوح حقي، محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي، دار الكتاب، الدار البيضاء 1978م.

"الأنيس المطرب بروض القرطاس... لابن أبي زرع الفاسي¹، وكتاب "العبر وديوان المبتدأ والخبر... لابن خلدون²، ثم كتاب "الحلل الموشية في الأخبار المراكشية"، لمؤلف أندلسي مجهول³، يعتقد أنه عاش أواخر المائة الثامنة كما ذكر ابن سودة في دليله⁴. كما تم الاعتماد في عهد الموحدين على كتاب "أخبار المهدي بن تومرت وبداية الموحدين" للبيزق⁵، ناهيك عن كتاب "البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب" لابن عذارى المراكشي⁶.

أما بالنسبة للمصادر المعتمدة في الباب الأول، الذي يغطي تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية في عهد الأشرف السعديين والعلويين مع أترك الجزائر خلال العصر الحديث، فقد تم الاعتماد في الفترة السعدية على كتاب "مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا" للفشتالي⁷، وزير القلم عند أحمد المنصور الذهبي، ويعتبر من الذخائر الثمينة في تاريخ دولة السعديين، بالإضافة إلى "النفحة المسكية في السفارة التركية" للتمكروتي⁸، سفير السلطان أحمد المنصور الذهبي ومبعوثه إلى الأتراك العثمانيين.

¹ - ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، نشر عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والنشر، الرباط. 1972م.

² - ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت 2002م.

³ - مؤلف أندلسي (مجهول)، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار وعبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1979م.

⁴ - ابن سودة (عبد السلام)، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، [المعروف بدليل ابن سودة]، ضبط مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، بيروت 1997م. ص 26.

⁵ - البيزق (أبو بكر بن علي الصنهاجي)، أخبار المهدي بن تومرت وبداية الموحدين، تقديم عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والنشر والوراقة، الرباط 1971م.

⁶ - ابن عذارى (أبو عبد الله محمد المراكشي)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، [قسم الموحدين]، تحقيق محمد إبراهيم الكتاني، محمد زنيبر، محمد بن تاويت وعبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985م.

⁷ - الفشتالي (أبو فارس عبد العزيز)، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، مطبعة النجاح الجديدة، ط2، الدار البيضاء 2005م.

⁸ - التمكروتي (أبو الحسن علي بن محمد)، النفحة المسكية في السفارة التركية، تقديم وتحقيق محمد الصالحي، دار السويدي، ط1، أبو ظبي 2007.

كما تمت الاستعانة في تاريخ العلاقات السعدية التركية بمجموعة من المؤلفات لبعض الرحالة الأوربيين، الذين زاروا بلاد المغربين خلال هذه الفترة، رغم التحامل الكبير الذي يظهر في بعض كتاباتهم. لذلك تعاملنا معها بحذر شديد، ونذكر منها: كتاب "تاريخ الشرفاء" لدييكو دي طوريس¹، وكتاب "إفريقيا" لمارمول كاربخال².

أما عن المصادر التي تناولت الفترة السعدية وفترة بعض الملوك العلويين الأوائل، فلا يمكن الاستغناء عن كتاب "نزهة الحادي بأخبار ملوك الحادي" لأبي عبد الله محمد الصغير بن محمد الافراني³ (1080هـ/1670م - 1154هـ/1745م)، الذي كان -حسب ليفي بروفنسال- أحد موظفي البلاط الاسماعيلي⁴، حيث خصصه صاحبه لقيام الدولة السعدية وأهم ملوكها، وقيام الدولة العلوية إلى حدود عهد مولاي إسماعيل. ويعتبر هذا الكتاب في طليعة المؤلفات الأصلية في تاريخ المغرب بعد "روض القرطاس" و"كتاب العبر" السالفين، ولا تكاد تجد مؤلفا بعد الافراني لا يرجع إلى نزهة الحادي من أمثال أبي القاسم الزياني وأحمد الناصري⁵.

دخلت العلاقات المغربية الجزائرية منعطفًا حاسمًا في عهد الدولة العلوية، التي واكبتها مجموعة من المصادر، ككتاب "البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف" لأبي القاسم بن أحمد الزياني⁶ (1147هـ/1734م - 1249هـ/1833م). وكتاب

¹ - دي طوريس (دييكو)، تاريخ الشرفاء، ترجمه إلى العربية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات شركة النشر والتوزيع المدارس، مطابع سلا، سلا 1988م.

² - مارمول (كربخال)، إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد زبير، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بن جلون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1989م.

³ - الافراني (أبو عبد الله محمد الصغير)، نزهة الحادي بأخبار ملوك الحادي، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء 1998م.

⁴ - الافراني (محمد الصغير)، نزهة الحادي بأخبار ملوك الحادي، م.س. ص 10.

⁵ - نفسه، ص 03.

⁶ - الزياني، (أبو القاسم بن أحمد)، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف: من النشأة إلى نهاية عهد سيدي محمد بن عبد الله، دراسة وتحقيق رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني 1992م.

"تاريخ الدولة العلوية السعيدة" لأبي عبد الله محمد بن عبد السلام الضعيف الرباطي¹، المولود سنة 1165هـ/1751م، والذي تكلم فيه عن تاريخ الدولة العلوية إلى حدود أواخر عهد مولاي سليمان (1820م)². ثم "الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى" لأبي العباس بن خالد الناصري السلاوي³ (1250هـ/1834م - 1315هـ/1897م)، الذي يعتبر -حسب ابن سودة- أجمع تاريخ لهذا القطر السعيد (المغرب) في الحالة الدولية، وقد كتب بسلاسة في الأسلوب وبسط في القول⁴.

ويبقى كتاب "العلائق السياسية للدولة العلوية" لأبي زيد عبد الرحمن بن زيدان العلوي⁵ (1290هـ/1872م - 1365هـ/1946م)، من أهم الكتب التي تناولت العلاقات الدولية للمغرب في عهد الدولة العلوية، حيث بسط فيه العلاقات السياسية للعلويين مع الدول الأوروبية والإمبراطورية العثمانية، ثم مع الدايات الأتراك في الجز

أما القسم الثاني من البيبلوغرافيا المعتمدة في البابين الثالث والرابع التي تتناول الفترة المعاصرة، فقد حاولنا الانفتاح على مجموعة من المراجع التي كتبت إبان الأحداث، أو التي حاولت أن تنسجها وفق مقاربات معينة، سواء تعلق الأمر بفترة التدخل الاستعماري أو سنوات الاستقلال.

وعليه فقد تم الاعتماد على بعض الكتب التي عاصرت هذه الفترة، منها للذين ساهموا في بلورة أحداثها، وتركوا بصماتهم في العلاقة بين البلدين، نذكر منهم: الحسن

¹ - الضعيف (محمد بن عبد السلام الرباطي)، تاريخ الدولة العلوية السعيدة، [المعروف بتاريخ الضعيف]، تحقيق وتعليق وتقديم أحمد العماري، دار المآثورات الرباط 1986م.

² - ابن سودة (عبد السلام)، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، م.س. ص 91.

³ - الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، محمد الناصري، اعتنى به محمد عثمان وصنف مجلداته التسعة في ثلاثة أجزاء، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت 2010م.

⁴ - ابن سودة (عبد السلام)، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، م.س. ص 86.

⁵ - ابن زيدان (أبو عبد الرحمن)، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط 1999م.

الثاني ملك المغرب (1961-1999م) من خلال كتابيه "التحدي" و"ذاكرة ملك"¹. وأحمد بن بلة أول رئيس للجمهورية الجزائرية بعد الاستقلال (1962-1965م) من خلال "مذكراته"² وشهادته"³. ثم المختار ولد داداه أول رئيس للجمهورية الإسلامية الموريتانية من خلال مذكراته⁴، بالإضافة إلى عبد الهادي بوطالب في كتاب "نصف قرن في السياسة"⁵، وعبد اللطيف الفيلاي في كتاب "المغرب والعالم العربي"⁶، وأحمد طالب الإبراهيمي في كتاب "مذكرات جزائري"⁷.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هناك مجموعة من الكتابات والدراسات والأبحاث الجامعية المغربية، التي حاولت تقديم هذه العلاقات من خلال دراستها لبعض قضايا النزاع بين البلدين، من مثل: كتاب "الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية" لبهيجة سيمو⁸، وكتاب "من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر" لبرحاب عكاشة⁹، و"مشكلة الحدود

¹ - العلوي (الحسن الثاني)، التحدي، المطبعة الملكية، الرباط. 1983م. ط2؛ ذاكرة ملك، نشر الشركة السعودية للأبحاث، ط2، (د.م) 1993م.

² - بن بلا (أحمد)، مذكرات أحمد بن بلا كما أملاها على روبيير ميرل، منشورات دار الآداب، بيروت 1996م.

³ - منصور (أحمد)، الرئيس بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة التحرير، [برنامج شاهد على العصر]، الدار العربية للعلوم-ناشرون، دار بن حزم للطباعة والنشر، ط1، بيروت 2007م.

⁴ - ولد داداه (المختار)، موريتانيا على درب التحديات، منشورات كارثالة، باريس 2006.

⁵ - بوطالب (أحمد)، نصف قرن في السياسة، تقديم محمد سبيلا، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2001م.

⁶ - الفيلاي (عبد اللطيف)، المغرب والعالم العربي، تقديم هوبير فيدرين، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء 2008م.

⁷ - الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري، [ج1: أحلام ومحن (1932-1965م)]؛ [ج2: هاجس البناء (1965-1978م)]، دار القصبه للنشر، الجزائر، ج1. 2006م، ج2. 2008م.

⁸ - سيمو (بيهجة)، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، [القسم الأول]، الأجزاء 3.2.1، منشورات مديرية الوثائق الملكية، مطبعة التومي، الرباط 2012م.

⁹ - برحاب (عكاشة)، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط 2003م.

الشرقية بين المغرب والجزائر...¹ لأحمد العماري، و"التسرب الاسباني إلى الصحراء المغربية" لنور الدين بلحداد²، وكتاب "جذور اتحاد المغرب والجزائر" لعمر بوزيان³، وكتاب "الجزائريون في المغرب ما بين 1830-1962م..." لمحمد أمطاط⁴.

ومادامت هذه الدراسة تتناول تاريخ العلاقات المغربية الجزائرية، فقد كان لابد من محاولة معرفة وجهة النظر الجزائرية في مختلف القضايا التي تطرحها، لذلك تم الاعتماد على مجموعة من الكتابات الجزائرية المعاصرة، نذكر منها: كتاب "التاريخ السياسي للجزائر" لعمار بوحوش⁵. وكتاب "الجزائر منطلقات وآفاق" لسعدوني ناصر الدين⁶. ثم كتاب كتاب بنيامين ستورا⁷ "Algérie – Maroc : histoire parallèles...".

وتجدر الإشارة إلى أن الكتابات الأجنبية حافظت على أهميتها بحكم امتلاكها لخاصية الوثيقة، واحتكارها للأرشيف المتعلق بالمغرب والجزائر، خاصة في الفترة المعاصرة المصاحبة لاستعمار البلدين. وإن كان معظمها لم يتحرر من "نظرة التفوق" في تعاملها مع تاريخ البلدين والقضايا المطروحة بينهما، وظلت في مجملها وفيه للمدرسة

¹ - العماري (أحمد)، "مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب، من حوالي 1830م إلى حوالي 1902م، [من خلال رحلة علي السوسي (منتهى النقول)، القسم الخاص بالحدود، مع تحقيق النص]"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط. موسم: 1980-1981.

² - بلحداد (نور الدين)، التسرب الاسباني إلى الصحراء المغربية: (1860-1934م)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2008م.

³ - بوزيان (عمر)، جذور اتحاد المغرب والجزائر: (1832-1845م)، منشورات عكاظ، الرباط 1988م.

⁴ - أمطاط (محمد)، الجزائريون في المغرب ما بين 1830-1962م: مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط 2008م.

⁵ - بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1997م.

⁶ - سعدوني (ناصر الدين)، الجزائر منطلقات وآفاق: مقاربات للواقع الجزائري...، م.س.

⁷ - STORAT (Benjamin), *Algérie – Maroc : histoire parallèles, destin croisés*, Éditions barzakh, Paris 2002.

الكولونيالية المجددة للاستعمار ككتابات هنري تيراس¹، في مقابل دراسات أخرى تميل أكثر نحو التوازن والموضوعية ككتابات دانيال ريفي².

يبقى أن نشير في الأخير إلى توظيفنا لبعض الوثائق، التي واكبت العلاقات المغربية الجزائرية خلال الفترة المعاصرة. وهي عبارة عن مجموعة من الاتفاقيات والظواهر والرسائل، التي تدعم بالملمس الحقوق التاريخية المشروعة للمغرب، بالإضافة إلى مجموعة من البلاغات والتصاريح المشتركة بين المغرب والجزائر، التي حاول من خلالها البلدان تسوية الخلافات بينهما، خاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود، مع محاولة الاطلاع قدر المستطاع على بعض الوثائق الفرنسية المتعلقة بالحدود المغربية الجزائرية.

5- المنهاج المتبع:

إذا كان الوقوف على أطوار العلاقات المغربية الجزائرية من جوانبها المشتركة التاريخية والقانونية، يتطلب الإلمام بتاريخ الدول والكيانات التي تعاقبت على حكم البلدين، فإن هذه الدراسة ستحاول تقديم الوقائع والأحداث السياسية دون الغوص في تفاصيلها، إلا بما يفيد استنباط العلاقات بين البلدين.

ولما كانت مادة هذه الدراسة مستمدة أساسا من بعض المصادر والوثائق والنصوص، فقد ارتأينا -في بعض الأحيان- الحفاظ على نصها الحرفي، بحيث يمكن تقريب القارئ وتمكينه من آليات المقارنة والتقويم والاستنتاج.

ومادامت تركيبة هذه الدراسة تقوم على أساس يميز بين الطموح الوحدوي وبين استحكام الصراع في العلاقات المغربية الجزائرية، من خلال عرض مراحلها وتتبع مؤثراتها الجزئية والكلية، فقد كان لزاما علينا توظيف المنهج التاريخي الوصفي، الذي يعرض الوقائع التاريخية والتطورات السياسية في المغرب والجزائر، وفي نفس الوقت يحدد أطراف العلاقات بينهما عبر العصور والأزمات المشمولة بالبحث والدراسة.

¹ - TERRASSE (Henri), *Histoire du Maroc*, Edition Atlantide, Casablanca 1952.

² - RIVET (Daniel), *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation*, Hachette littératures, Paris 2002.

كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي الذي يطرح أطوار العلاقات بين البلدين، كأحداث وقضايا في نفس الوقت، بما للقضية من شروط تاريخية ومميزات قانونية، تنطلق من الوقائع الجزئية للوصول إلى النتائج الكلية، وذلك من خلال عرض أبعاد ومؤثرات واقعية مرت منها العلاقات المغربية الجزائرية. تبدأ بتنامي المحاولات الوجدانية بين البلدين في جذورها التاريخية، وتنتهي باكراهات مخطط أجنبي توسعي، تم تنفيذه بشروط اقتصادية واجتماعية ودبلوماسية وعسكرية، عمق القطيعة والصراع بين البلدين، ليأخذ أبعادا قانونية وسياسية خلال الفترة المعاصرة.

من هذا المنطلق، تبدو عملية التأريخ للعلاقات المغربية الجزائرية مرهونة بمسار الأحداث عبر التاريخ، بحيث لا ينفك هذا الأخير عن التطور الحداثي لمستجداته الراهنة، وتصبح الحاجة لمعرفة هذا التاريخ مدخلا لاستيعاب تواصله اللاحق سلبا وإيجابا، وشرطا لا غنى عنه للإلمام بالأزمة المعاصرة التي تعيشها العلاقة بين البلدين في إطار منهجية مقارنة بين الماضي والحاضر وبين مشروع الوحدة ومعاول الانقسام.

وضمن هذا السياق نتساءل، وفق أية منهجية ينبغي التعاطي مع موضوع هذه الدراسة: وفق نظرية الحق الشرعي للمغرب؟، أم وفق مقولة التوارث الدولي للجزائر ما بعد الاستعمار؟. وعلى أية مواقف ينبغي الاعتماد في تفسير التاريخ بين البلدين: على مواقف المغرب التاريخي المتعدد الهويات؟، أم على مواقف الجزائر الحديثة العهد؟. وانسجاما مع أية وجهة تاريخية ينبغي تقديم المعرفة النظرية: مع الاتجاه التاريخي الوجداني المؤود عقب الاستقلال؟، أم مع الاتجاه التقسيمي المفروض بعد سنوات من تاريخ التسلط الإمبريالي وجغرافية ما بعد الاستقلال؟.

إن الانحياز للاتجاه الأول يفسر القبول بوجهة نظر الشرعية التاريخية للمغرب، فنقوم وحدة المغرب العربي أو تتأجل إلى حين تتضح فيه الشروط الموضوعية للوحدة. أما الانحياز للاتجاه الثاني فيلغي الماضي التاريخي وينظر للتجزئة والانقسام، ويفتح ثغرة رئيسية في الاتجاه التاريخي الوجداني نفسه، مما يتوافق مع هدف دعاة الانفصال واستمرار النزاع بين البلدين.

إذن العملية صعبة ومعقدة، حاولنا تجاوزها بمراجعة موضوعية لهذه المواقف والمنهجيات، مع انحياز للاتجاه الوحدوي التاريخي المتعاقب مع وحدة المغرب العربي، دون أن يغلب الانحياز على الموضوعية -علما أنه ليس في الكتابة التاريخية موضوعية بالمطلق تلغي الانحياز-، لأن الهدف من هذه الدراسة ليس الانتصار لموقفٍ أو تغليب لنظريةٍ، بقدر ما هو مساهمة في إبراز تاريخ البلدين ومسار العلاقات بينهما، كقضية يجب أن تشغل تفاصيلها وحيثياتها جميع المغاربة والجزائريين، إن لم نقل جميع المغاربيين.

وإننا إذ نطرح هذا الموضوع، لا ندعي فيه الوصول إلى كل المبتغى، بل يعتريه النقص لا محالة، مادام يشكل محاولة أولية في مقاربة موضوع متشعب ومحير ومعقد، تتداخل فيه الأطراف الكثيرة والمتناقضة، ولكن في نفس الوقت يفتح شهية البحث والتنقيب، لإمطة اللثام عن مجموعة من الجوانب التي تهم العلاقات المغربية الجزائرية المسكوت عنها، خاصة مع عدم الاطلاع على الأرشيف الفرنسي، الذي أتحين الفرصة في المستقبل القريب لزيارته والوقوف على مصادره ومضانه.

ويجدر بي في الأخير، أن أنوه بفضل جميع أساتذتي الكرام، الذين وجهوني في دراسة العلاقات المغربية الجزائرية، حيث أخذوا برعاية جهدي وتوجيهي في دروب ومسالك تاريخ المغاربيين، فكانوا لي عوناً على مشقاته ونبراساً في ظلماته، وكانت توجيهاتهم القيمة ونصائحهم السديدة زادي ومعين بغيتي ومرادي، فلهم خالص شكري وعرفاني وجميل تقديري واحترامي على مكارمهم التي لا تحصى.

فصل تمهيدي:

الجدور التاريخية للعلاقات بين المغرب الأقصى والمغرب الأوسط خلال العصر الوسيط

المبحث الأول: المحاولات الوحدوية الأولى بين المغربين الأقصى والأوسط.

المبحث الثاني: المغرب الكبير والاندماج الواسع على العهد الوحدوي والمريني.

المبحث الأول: المحاولات الوحدوية الأولى بين المغربين الأقصى والأوسط.

المطلب الأول: الطموح الوحدوي على عهد الدول المستقلة في المغرب

قبل أن نسلط الضوء على أهم الدول والكيانات التي قامت في بلاد المغرب خلال القرن 2هـ/8م، لابد أن نشير إلى أن هذا الأخير كان يعيش مخاضا سياسيا كبيرا، تمثل في نزوع البربر نحو الاستقلال، خاصة مع ظهور بعض المذاهب الخارجية¹، التي اعتنقها البربر كرد فعل على التجاوزات العنصرية المنتهجة من بعض الولاة في حقهم².

لقد دخلت بلاد المغرب على عهد الدول المستقلة مرحلة حاسمة ومفصلية من تاريخها، تميزت بمشاركة مغربية (بربرية) فعالة في السياسة الإسلامية وعلى أعلى المستويات، حيث خلفت تلك المشاركة نتيجتين مباشرتين: تتمثل أولهما في التقدم الواضح في تبني الحضارة العربية الإسلامية بثقافتها ودينها ومذاهبها، وتتمثل الثانية في تكريس إدارة توحيد مجموع بلاد المغرب داخل إطار سياسي واحد قاعدته فاس (الأدارسة)، أو القيروان (الأغالبة)، أو المهدية (الفاطميون)³.

لم يعتمد المغاربة أي تقسيم جغرافي لبلادهم في هذه الحقبة، بل كانوا يسمّون الأقاليم بأسماء القبائل الضاربة فيها⁴ مشكلة كيانات متباينة لكنها مستقلة عن المشرق، لذلك سنتناول في هذا المطلب الطموحات الوحدوية الأولى في عهد الدول المستقلة التي قامت في بلاد المغرب (أولا)، وسنتطرق إلى أطوار العلاقات بين هذه الكيانات السياسية (ثانيا)، ثم سنبحث في بعض أسباب إخفاق هذه المحاولات الوحدوية (ثالثا).

¹ - TERRASSE (Henri), *Histoire du Maroc*, op.cit, PP 52-53.

² - لم يقف الأمر -حسب محمد القبلي- عند الميز والإقصاء في حق البربر، وإنما انتهج سياسة استرقاقية جماعية ممنهجة تقوم على الإكراه والإهانة (تخميس البربر)، مما دفع هؤلاء إلى التمرد والثورة باسم الإسلام ضد الخلافة، بغض النظر عن جنسهم ولونهم أو أنسابهم. أنظر: القبلي (محمد)، جذور امتدادات الهوية واللغة والإصلاح في المغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2006. ص 24.

³ - العروي (عبد الله)، *مجلد تاريخ المغرب*، ج2، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1994م. ط1. ص 58.

⁴ - الحموي (أبو عبد الله ياقوت)، *معجم البلدان*، ج1، تحقيق عبد الله بن يحيى السريحي، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي 2002م. صص 418-419.

أولاً: المشروع الوحدوي في ظل دول المذاهب المستقلة:

شهد المغرب خلال هذه الفترة قيام مجموعة من الكيانات والدول المستقلة عن الخلافة العباسية. ففي المغرب الأدنى قامت إمارة الأغالبة بإيعاز من بني العباس في القيروان، وفي المغرب الأوسط قامت الإمارة الرستمية الإباضية بتاهرت. أما في المغرب الأقصى فقد قامت إمارة بني مدرار الصفرية بسجلماسة، ودولة بورغواطة بزعامة صالح بن طريف في شالة¹، لتقوم كذلك دولة الأدارسة بفاس².

الأدارسة والرستميون في بلاد المغربين:

تطرقنا سابقاً للظروف العامة التي تأسست فيها الدول والكيانات السياسية في بلاد المغربين، لذلك سنركز على التطورات التي عرفتتها كل من الدولة الإدريسية بفاس بالمغرب الأقصى، ثم الإمارة الرستمية بتاهرت في المغرب الأوسط.

بعد أن استتب الأمر للمولى إدريس مؤسس الدولة الإدريسية³ في معظم المغرب الأقصى، خرج في منتصف رجب من سنة 173هـ/789م قاصداً تلمسان في المغرب الأوسط، فحاصرها قبل أن يخرج إليه صاحبها المغراوي مستأمناً ومبايعاً، فقبل المولى إدريس بيعته ودخل تلمسان⁴، وجرت مبايعة عامة للأمير من طرف سكان المدينة، الذين

¹ - كان المغرب الأقصى يخضع منذ هزيمة العرب في موقعة الأشراف للخوارج الصفرية، وقد حاولوا بزعامة أبي يوسف الهواري القضاء على العرب في مجموعة من المعارك، وكان من جملة عسكره بورغواطة بزعامة طريف بن شمعون، حسب ما ذهب إليه: ابن عذاري (محمد المراكشي)، البيان المغرب في تلخيص أخبار الأندلس والمغرب، ج1، تحقيق ومراجعة ج.س. كولان وإل بروفنسال، دار الثقافة، ط3، بيروت 1983م. صص 225-227.

² - سالم (السيد عبد العزيز)، تاريخ المغرب الكبير، العصور الإسلامية: دراسة تاريخية عمرانية وأثرية، ج2، دار النهضة العربية، بيروت 1981م. ص 470.

³ - ترجع أصول الدولة الإدريسية إلى المولى إدريس، الذي نزل بمدينة ويلي في ربيع الأول من سنة 172هـ/788م على إسحاق أمير أوربة وكبيرهم، حيث أجاره وأكرمه وأقام عنده زهاء ستة أشهر، تمكن خلالها من نشر دعوته في قبائل البربر، فبايعوه بعدما عرفوا قرابته من الرسول صلى الله عليه وسلم، وتقرر لهم فضله ودينه واجتماع الخير فيه، وقد خطب في الناس يوم بيعته قائلاً بعد أن حمد الله والصلاة على نبيه: "...لا تمدن الأعناق إلى غيرنا، فإن الذي تجدوه عندنا من الحق لا تجدونه عند غيرنا..." ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأنيس المطرب بروض القرطاس...، م.س. ص 20. ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج 4. ص 15.

⁴ - السنوسي (محمد بن علي)، الدرر السنوية في أخبار السلالة الإدريسية، دار القلم، بيروت 1986م، ط1. ص 63.

رحبوا به وسلموا له مدينتهم صلحا، وباشر بتدشين مسجد للمدينة خطب له فيه ونصب فيه منبرا كتب عليه: "بسم الله الرحمن الرحيم، هذا ما أمر به إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن السبط بن علي عليه السلام، وذلك في شهر صفر أربع وسبعين ومائة"¹.

بعد أن اطمأن إلى أوضاع مدينة تلمسان وما والاها من الأعمال، واستقرار الأمور فيها وحسن السيرة عند أميرها، عاد الأمير إلى عاصمته وليلي واستقر فيها، وبذلك استطاع الإمام إدريس خلال سنتين أن يبسط سيطرته على المغرب من مدينة تلمسان حتى المحيط، واستقل به في وقت كانت الدولة العباسية في أوج مجدها².

على هذا النحو إذن، تمكن المولى إدريس من إقامة دولة قوية في المغرب، مستقلة عن الخلافة العباسية في المشرق. "فاتصل بالرشيد ما بلغه إدريس في المغرب من دخول البربر في طاعته، وافتتاحه مدنه بسيفه، فعظم عليه الأمر"³، وخاف أن يقضي الأدارسة بفضل دعوتهم على النفوذ العباسي في إفريقية وطرابلس، أو أن يمتد نفوذهم إلى مصر. ولا شك أن اصطناع الإمام الإدريسي لسياسة الفتح في نواحي المغرب الأقصى والأوسط، يعبر عن رغبته في التوسع ومد نفوذه على المغرب الإسلامي كله⁴، لذلك خطط لاغتياله⁵.

1 - المراكشي (أبي محمد عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب... م.س. ص 21.

2 - سعدون (عباس نصر الله)، دولة الأدارسة في المغرب: العصر الذهبي، دار النهضة العربية، بيروت 1987م. ص 76.

3 - مؤلف مراكشي (مجهول)، الاستبصار في عجائب الأمصار، [وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب]، نشر وتعليق سعد زغلول، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1985م. ص 195.

4 - السيد (عبد العزيز سالم)، تاريخ المغرب الكبير... م.س، ج2. ص 470.

5 - إن أكثر ما أفرغ الرشيد العباسي هو فتح تلمسان وبناء مسجدها والدعاء لأهل البيت من على منبره، فبدأ يخطط للقضاء على الدولة الناشئة التي أضحت تهدد ولاية إفريقية العباسية، ويظهر هذا التخوف من كلام هارون الرشيد مخاطبا وزيره يحيى البرمكي: "...إن الرجل - يعني الإمام- قد فتح تلمسان وهي باب إفريقية، ومن ملك الباب يوشك أن يدخل الدار، وقد صممت أن أبعث له جيشا...، ثم فكرت في بعد الشقة وعظم المشقة، ولا طاقة لجيوش العراق على الوصول إلى السوس" ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأنيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 22.

بعد وفاة المولى إدريس الأكبر خلفه ابنه المولى إدريس الأزهر، والذي بايعته في جامع ويلي¹ سنة 186هـ/802م جميع القبائل البربرية، من زناتة وأوربة وصنهاجة وغمارة، فاستقام له المغرب الأقصى وتوطد ملكه وعظم سلطانه وقوى عسكره. فخرج سنة 199هـ/815م لغزو قبيلة نفزة في تلمسان، فافتتحها وأصلح أسوارها بعدما عات فيها زياد بن الأصفر وفي سائر المغرب الأوسط فسادا وتخريبا².

إذن أول ما قام به الإمام إدريس بن إدريس بعدما دخل إلى تلمسان هو ترميم جامعها وإعادة تثبيت منبره، ومد حدود دولته إلى وادي شلف من المغرب الأوسط، وأقام فيها ثلاث سنوات. وبعد أن اطمأن إلى استقرار أحوال المغرب الأوسط عاد إلى عاصمته فاس بعد أن عين على مدينة تلمسان ابن عمه محمد بن سليمان بن عبد الله³.

ولما لم تفلح جميع المحاولات الهدامة الآتية من الشرق، بلغت الدولة الإدريسية على يد الإمام إدريس بن إدريس أقصى اتساع لها، إذ امتدت من وادي شلف بالمغرب الأوسط شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا، ومن ساحل البحر المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا⁴، مع استثناء مناطق نفوذ بورغواطة في تامسنا⁵، وبني مدرار في سجلماسة. ورغم ذلك فقد سادها الاستقرار قبل أن تدخل في مرحلة الضعف عند تقسيم المملكة بين أبنائه⁶، لتدخل بذلك في طور الانهيار⁷.

¹ - مؤلف أندلسي (مجهول)، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، م.س. ص 196.

² - ابن عذاري (محمد المراكشي)، البيان المغرب...، م.س. صص 211.

³ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، ج1، م.س. ص 137.

⁴ - سعدون (عباس نصر الله)، دولة الأدارسة في المغرب...، م.س. ص 105.

⁵ - TERRASSE (Henri), *Histoire du Maroc*, op.cit, P 57.

⁶ - ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأنييس المطرب بروض القرطاس...، م.س. ص 51.

⁷ - توارث أبناء إدريس الثاني الحكم في المغرب الأقصى في أجواء مشحونة بالاضطراب، خاصة مع الحملات المتتالية التي جردها الفاطميون للسيطرة عليه ابتداء من سنة 307هـ/919م، قبل القضاء المبرم عليهم سنة 375هـ/985م. أنظر: حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، نشر وتوزيع دار النشر الحديثة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1993م، ج1. صص 102-103.

هذا فيما يتعلق بنشأة وتطور الدولة الإدريسية، أما بالنسبة لبلاد المغرب الأوسط، فقد كانت تعاني بدورها من استبداد وتسلط الولاة في العهد الإسلامي الأول، وكغيره من الأقاليم اعتنق سكان المغرب الأوسط المذهب الخارجي الإباضي، الذي وجدوا فيه ملاذا وملجأ يقيهم ظلم الحكام الأمويين والعباسيين، الذين سلطوا ولاتهم وعمالهم للنهب في البلاد والفتك بالعباد¹، لذلك تأسست الدولة الرستمية في المغرب الأوسط².

أمام تزايد أتباع المذهب الإباضي، استطاع هؤلاء السيطرة على مدينة طرابلس الغرب وافتكاكها من يد العباسيين، وعقدوا الإمامة لأبي الخطاب ابن السمح المعافيري، الذي زحف إلى القيروان ودخلها سنة 141هـ/758م وعين عبد الرحمن بن رستم واليا عليها، في حين رجع أبو الخطاب إلى طرابلس الغرب لتحسين الحدود الشرقية ومواجهة الجيوش العباسية التي ألحق بها هزائم متتالية. وعلى هذا النحو، أصبحت الإباضية تضم إقليم طرابلس والقيروان وقسما من المغرب الأوسط³، قبل أن ينهزم ويقتل في طرابلس سنة 144هـ/761م⁴، فخلفه عبد الرحمن بن رستم مؤسس الإمارة الرستمية⁵.

انتقل عبد الرحمن بن رستم إلى قبيلة لماية، التي رحب به سكانها والتفوا حوله وتبنوا فكره واعتنقوا مذهبه، وبايعوه على السمع والطاعة إماما عليهم، ليصبح أول أئمة

¹ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، ج1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 2000م. ط6. ص 149.

² - ارتبطت نشأة الدولة الرستمية في المغرب الأوسط بعبد الرحمن بن رستم، الذي نشأ وترى وتعلم في القيروان والتقى فيها بدعاة الإباضية، أهمهم سلمة بن سعيد الذي أرسله في بعثة إلى العراق سنة 135هـ/752م، وفي مدينة البصرة التقى بإمام المذهب الإباضي الشيخ أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة، حيث تتلمذ على يديه مدة خمس سنوات، ليعود إلى بلاد المغرب لنشر المذهب الإباضي الذي وجد أذانا صاغية أمام حالة الغليان السياسي السائد خلال هذه الفترة. أنظر: عمورة (عمار)، موجز في تاريخ الجزائر، ج2، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر 2002م. ص 43.

³ - السيد (عبد العزيز سالم)، تاريخ المغرب الكبير، م.س، ج2. ص 339.

⁴ - عمورة (عمار)، موجز في تاريخ الجزائر، ج2، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر 2002م. ص 44.

⁵ - كان عبد الرحمن بن رستم في طريقه لنجدة أبي الخطاب، فعلم بأمر هزيمته وتفرق جيشه لذلك عاد إلى القيروان بعد أن نصحه مقربوه بأنه لا جدوى من مواجهة جيوش بني العباس، فانسحب نحو المغرب الأوسط إلى أن وصل إلى واد أجاج، وهو جبل منيع تحصن به ولحق به شيوخ الإباضية من طرابلس والقيروان، ورغم معرفة ابن الأشعث بأمرهم وتجهيز مجموعة من الحملات العسكرية ضدهم، إلا أنها فشلت في القضاء عليهم واقتلاع شأفتهم. أنظر: العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج2. ص 27.

الدولة الرستمية سنة 162هـ/778م¹، واتخذ من منطقة تيهرت قاعدةً لملكه لجودة مناخها ووفرة مياهها وخصوبة تربتها²، وكذلك بعدها عن القيروان وعن عيون وسهام بني العباس، فشرع في اختطاط المدينة وعمارتها ببناء المساكن والمساجد، وعندما بدأت ملامح المدينة تكتمل التحق به ستون من كبار شيوخ الإباضية³.

لما تحققت آمال الخوارج الإباضيين في تأسيس أول دولة لهم في المغرب الأوسط، انكب عبد الرحمن بن رستم في تنظيم شؤون الدولة الوليدة، وعرف عهده الاستقرار والهدوء اتسعت معه رقعة الدولة، وامتد نفوذها على معظم المغرب الأوسط من جبل نفوسة شرقاً إلى وهران غرباً، باستثناء ناحية الزاب الأغلبية، وناحية تلمسان الإدريسية⁴.

رغم أن الإباضية يختلفون مذهبياً عن طوائف كثيرة من الشيعة، ويؤمنون بشرعية الخلفاء الراشدين، وأن المجتمع الإسلامي هو الذي يختار الحاكم المقيد بضوابط البيعة والشورى⁵. إلا أن هذا لا يعكس واقع الحال في إمارة بني رستم التي كانت دولة دينية وراثية، ولم تخرج الإمامة من عقب وعائلة مؤسسها الأول عبد الرحمن بن رستم الذي حكم إحدى عشرة سنة كاملة، حيث ورث الحكم خلفاءه من بعد وفاته⁶.

¹ - إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن 4هـ/10م، دار الثقافة، الدار البيضاء 1976م. ص 160.

² - البكري (أبو عبيد الله)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، م.س. ص 66-67.

³ - عمورة (عمار)، موجز في تاريخ الجزائر، م.س. ص 45.

⁴ - معمر (علي يحيى)، الإباضية في الجزائر، سلسلة الإباضية في موكب التاريخ، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة 1979م. ط1. ص 28.

⁵ - LAHBABI (Mohammed), *Le Gouvernement Marocain à l'aube du 20^{ème} siècle*, 2^{ème} Edition, Les éditions Maghrébines, Casablanca 1975, P 24.

⁶ - بعد وفاة الأمير عبد الرحمن بن رستم خلفه ابنه عبد الوهاب سنة 171هـ/787م، ثم أفلح بن عبد الوهاب سنة 190هـ/805م، فأبو بكر بن أفلح سنة 240هـ/854م الذي لم يحكم إلا سنة، فانتقل الحكم إلى أخيه اليقظان بن أفلح، لتدخل الدولة في مرحلة التدهور والصراع على السلطة. أنظر: ياغي (إسماعيل أحمد)، شاعر (محمود)، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، [قارة إفريقيا]، دار المريخ للنشر، الرياض 1993م. ص 117؛ معمر (علي يحيى)، الإباضية في الجزائر، م.س. ص 48.

محاولة الدولة الفاطمية:

استغل الداعي أبو عبد الله الشيعي¹ الأوضاع السياسية المضطربة في الدولة الأغلبية، فاستولى على سطيف سنة 291هـ/903م، ثم طبنة سنة 293هـ/906م، وكذلك حصن بلزمة ثم باغاية سنة 295هـ/908م، ودخل في نفس السنة مدينة قسنطينة بعد أن حاصرها مدة وفتحها على الأمان ثم عاد إلى إيكجان².

زحف أبو عبد الله الشيعي سنة 296هـ/909م نحو إفريقية للقضاء على الأغلبية، فهزمهم وأثنخ في جيشهم قتلاً وأسراً، ودخل الأريس (بوابة إفريقية) واستباحها³، وبذلك انهارت الدولة الأغلبية انهياراً تاماً، ففتحت رقادة أبوابها لأبي عبد الله، كما بعث سكان القيروان إليه وفداً برئاسة بعض العلويين مستأمنين على الأرواح والأموال، ومرحبين بدخوله المدينة⁴.

اتخذ الداعي أبو عبد الله مجموعة من القرارات الرمزية⁵، التي تشير كلها إلى أنه وصي فقط في انتظار وصول صاحب الحق الإمام الشرعي عبيد الله المهدي⁶، الذي غادر

¹ - تعود أصول قيام الدولة الفاطمية ببلاد المغرب إلى الداعي أبي عبد الله الشيعي (الصنعاني)، الذي التقى ببعض زعماء كتامة في موسم الحج، فارتحل معهم إلى بلدهم كتامة بالمغرب الأوسط، ونزل صحبتهم في إيكجان غرب مدينة سطيف بالمغرب الأوسط. أنظر: ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.3، ص 444.

² - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.3، صص 445-446.

³ - لما بلغ الخبر إلى الأمير الأغلب زيادة الله هرب بأمواله وحرمه إلى مصر. أنظر: عماد الدين (إدريس)، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، [القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار]، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985. ط.1. ص 130؛ ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.3، ص 446.

⁴ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.2، ص 62.

⁵ - لما دخل الداعي إلى رقادة سنة 296هـ/909م، ونزل قصورها، فرق دُورها على كتامة، وجمع أموال الأغلبية وأمر بحفظها، ونقش على السكة: "بلغت حجة الله" و"تفرق أعداء الله"، وكتب على السلاح: "عدة في سبيل الله"، ووسم أفخاذ الخيل ب: "الملك لله". أنظر: ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.3، ص 446.

⁶ - تنسب الدولة الفاطمية (العبيدية) لأول خلفائها عبيد الله المهدي بن محمد الحبيب بن جعفر المصدق بن محمد المكتوم بن إسماعيل الإمام بن جعفر الصادق، وحسب ابن خلدون: "فلا يلتفت لإتكار نسب العبيديين"، فكتاب المكتفي إلى ابن الأغلب بالقيروان وابن مدرار بسجلماسة، الذي يغريهم بالقبض عليه لما سار إلى المغرب شاهد بصحة نسبهم". أنظر: ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.3، ص 441.

المشرق في اتجاه المغرب صحبة ابنه محمد (الذي ولي بعده وتلقب بالقائم)، ووصل إلى سجلماسة وبها اليسع بن مدرار الذي أكرمه وأحسن وفادته، قبل أن يصله كتاب زيادة الله -وقيل كتاب المكتفي العباسي- فحبسه¹.

كان من الضروري أن يخرج الداعي عبد الله الشيعي لإنقاذ الإمام المهدي المحاصر في سجلماسة، وفي طريقه إليها مر بتاهرت عاصمة بني رستم ففتحها من دون قتال، وانتهت بذلك دولة بني رستم الاباضية². ولما اقترب من سجلماسة أرسل إلى اليسع بن مدرار يستلطفه محاولاً استخلاص المهدي من دون قتال، فأبى الأمير المدراري وقتل الرسل³، فأسرع إليه وحاصره يوماً قبل أن يهرب اليسع في الليل، فخرج أهل المدينة طالبين الأمان، ثم دخل الداعي المدينة وأخرج المهدي وابنه من محبسهما، وبعث في أثر اليسع فجئى به وقتله بعد أن جلده⁴، ثم رجع إلى رقادة في ربيع 296هـ/909م، حيث رفع الحجاب عن المهدي وجددت له البيعة، وتلقب بأمرير المؤمنين بعد أن استولى على ملك بني الأغلب وبني رستم وبني مدرار⁵.

كان أبو عبيد الله المهدي بسبب ارتباطه بالدعوة الإسماعيلية ينظر إلى المشرق والمغرب، إذ أكد منذ البداية على حقه الشرعي في بسط نفوذه على مجموع بلاد المغرب. فبعد أن وضع الفاطميون حداً لإمارتي الخوارج في تاهرت وسجلماسة، تشوفت أنظارهم إلى فاس وباقي بلاد المغرب الأقصى⁶.

¹ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر...، م.س، ج3. ص 445.

² - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج2. ص 64.

³ - عماد الدين (إدريس)، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، م.س. ص 135.

⁴ - نفسه. ص 139.

⁵ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر...، م.س، ج3. صص 446-447.

⁶ - بعث الفاطميون مجموعة من الحملات العسكرية لإخضاع المغرب الأقصى نذكر أهمها: * حملة مصالة بن حبوس سنة 307هـ/919م. * حملة جوهر الصقلي سنة 347هـ/958م. * حملة بلكين بن زيري سنة 362هـ/972م. أنظر: العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج2. ص 71؛ حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج1. صص 105-106.

ثانيا: أطوار العلاقات بين الدول المستقلة في بلاد المغربين

علاقة الأدارسة ببني رستم:

سبق وأن تحدثنا عن تأسيس الدولة الرستمية في المغرب الأوسط سنة 162هـ/778م، وبرغم اتساع نفوذها إلى أجزاء من المغرب الأدنى وجبل نفوسة، إلا أن سيطرتها تركزت في معظم الأوقات -حسب قوة وضعف الأئمة الرستميين- حول المناطق المحيطة بوادي تاهرت، خاصة بعد وفاة عبد الرحمن بن رستم، الذي وطد نفوذه داخل المناطق الشمالية الغربية لمملكته، عن طريق مصاهرة بني يفرن الزناتيين، الذين تحول ولاؤهم في عهد خلفائه لصالح الأدارسة في عهد إدريس الثاني¹.

إضافة إلى النزاع على هذه الأقاليم، هناك عوامل أخرى أدت إلى استحكام الصراع بين الطرفين، منها الاختلاف المذهبي بين العلويين الزيدية والخوارج الإباضية، الذي تطور واتخذ طابعا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، حيث عاشت طوائف خارجية داخل نفوذ دولة الأدارسة، كما عاشت طوائف زيدية واعتزالية داخل الدولة الرستمية، ولعبت كل من موقعها دورا سياسيا مناهضا للدولة التي تعيش في كنفها لصالح الدولة الأخرى².

والملاحظ أن كفة الأدارسة كانت أرجح في هذا الصراع، وذلك راجع إلى سلسلة من الانشقاقات والاضطرابات والحروب الأهلية والثورات التي عانت منها الدولة الرستمية³، ناهيك عن الصراع حول الإمامة بين أفراد الأسرة الحاكمة، وهذا ما يفسر إمساك الأدارسة بزمام المبادرة في العلاقات بين الدولتين.

وعموما تعود أصول العداء الإدريسي الرستمي إلى قيام الدولة الإدريسية سنة 172هـ/788م على أنقاض مجموعة من القبائل الموالية لبني رستم، والتي بايعت المولى إدريس الأول كزواغة ومدراتة وغيانة ونفزة وغمارة وكافة البربر⁴، بل أكثر من ذلك

¹ - إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى (172-375هـ): حقائق جديدة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت 1989م. ص 155.

² - إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب... م.س. ص 160.

³ - معمر (علي يحيى)، الإباضية في الجزائر، م.س. صص 38-39.

⁴ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج4. ص 15.

استولى بعد سنة على مدينة تلمسان الإستراتيجية ذات الشهرة التجارية والكثافة السكانية، وهاجم الإباضية إلى أسافل وادي الشلف.

بعد وفاة المولى إدريس الأول حاول الإمام الرستمي عبد الوهاب بن عبد الرحمن استرجاع المناطق المفقودة، إلا أنه عاد أدراجه بعد أن فشل في اقتحام تلمسان، وبدأ يفكر في طرق جديدة للكيد من خصومه الأدارسة، فبدأ باستقبال سليمان بن عبد الله الذي لحق بتاهرت بعد مهلك أخيه¹، وذلك لنزاع شجر بينه وبين مولاه راشد، كما أوعز إلى إباضية تلمسان للخروج عن طاعة الأدارسة، لكنهم لم ينعموا كثيرا بالانفصال إذ جرد عليهم إدريس الثاني حملة قطعت دابرهم، وأرغمت من بقي منهم على التخلي عن المذهب الإباضي بعد أن أعياهم طلب النجدة من الرستميين، فاضطروا إلى الاعتراف بطاعة الأدارسة².

استغل إدريس الثاني انشغال غريمه عبد الوهاب بن رستم بالانشقاقات المذهبية في تاهرت وحركات التمرد التي تزعمها أبو يزيد بن فندين اليفرنى³، فقام بتحريض طوائف المعتزلة والزيدية للثورة عليه، فتجمع ثلاثون ألفا من معتزلة هوارة وزناتة إضافة إلى جماعات من العلويين الزيدية، فحاصروا مدينة تاهرت ودارت بينهم معارك كلامية وعسكرية عنيفة، كان الظفر فيها للثوار. ولم يستطع عبد الوهاب الرستمي فك الحصار إلا بعد وصول إمدادات من جبل نفوسة، فتفرق الثوار ولاذوا بأنفسهم إلى دولة الأدارسة⁴.

لم يكتف الأدارسة بإثارة هذه الجماعات ضد بني رستم، بل قاموا بتحريض بربر هوارة الضاربين في الدولة الرستمية ضد أئمتها، خصوصا وأن مواطنهم الأصلية كانت في دولة الأدارسة. ولم يفلح هذا التمرد بعد أن محقهم الرستميون، وهرب من هرب منهم

¹ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج4، ص 21.

² - إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى... م.س. ص 158.

³ - معمر (علي يحيى)، الإباضية في الجزائر، م.س. ص 36.

⁴ - إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب... م.س. ص 161.

إلى جبل ينجان الواقع تحت نفوذ الأدارسة، الذين ساعدوهم لإعداد العدة ومعاودة الكرة، الأمر الذي تحقق بعدما عمت الفوضى تاهرت جراء صراع العصبية القبلية، فنجحوا في اقتحامها سنة 260هـ/873م، وتولى زعيمهم محمد بن مصالة السلطة ستة أعوام، إلى أن طردوا من قبل الإمام الرستمي أبي اليقظان محمد بعد استعانته بقبائل البربر الأخرى¹.

وحتى بعد تقسيم المملكة بين أحفاد إدريس الأول، لم يتمكن الرستميون من استرداد نفوذهم على مناطق الشلف وأحواز تلمسان، هذه الأخيرة التي ظلت في حوزة بني عمومتهم من آل سليمان وشكلت "إمارة حاضرة" بين بني رستم وبني إدريس²، وهذا ما يفسر بالمثل لماذا لم يقدم الأدارسة بدورهم على غزو تاهرت رغم تردي أحوالها، إذ أن ضعف الدولتين معا حال دون إقدام إحداها على غزو الأخرى.

انتهاز آل سليمان هذه الفرصة لتوسيع نفوذهم على حساب بني رستم، فنجحوا في شن غارات على قلاعهم وحصونهم وموانئهم على البحر الأبيض المتوسط، أسفرت عن استيلائهم على بعض المدن مثل الخضرا وسوق إبراهيم بعد أن نكلوا بسكانها من الاباضية. ورغم احتفاظ إمارة بني رستم ببعض المدن الساحلية إلا أن أخطار السليمانيين ما لبثت أن هددت النشاط التجاري الذي كان مزدهرا بينها وبين الأندلس، وزادوا في تدبير المكائد ضدها من خلال تحريض العوام الذين تعاضم نفوذهم بتاهرت، وأرغموا أئمتها المتأخرين على الدعاء لعلي بن أبي طالب في مساجدها، وأضحوا يتحكمون في تنصيب الأئمة الرستميين وعزلهم³.

وتجدر الإشارة إلى أن العداء السياسي بين الأدارسة وبني رستم لم يحل دون استمرار العلاقات التجارية بينهما، التي خففت من غلواء الصراعات المذهبية والمكائد السياسية، حفاظا على صيغة التوازن التي حكمت العلاقات بين دول الغرب الإسلامي عامة، والأدارسة والخوارج بصفة خاصة، لحرصها الكبير على الإفادة من الأنشطة

¹ - إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى... م.س. ص 159.

² - إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب... م.س. ص 170.

³ - إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب... م.س. ص 177.

التجارية المزدهرة، إلى أن ظهرت الدولة الفاطمية التي دشنت بداية عصر جديد في تاريخ المغرب¹.

علاقة الأدارسة ببني الأغلب:

قامت دولة الأدارسة في المغرب الأقصى سنة 172هـ/788م، واشتد عودها وتقوت شوكتها وتوسعت مناطق نفوذها، بعد سيطرتها على أماكن استراتيجية كمضيق تازا ومدينة تلمسان باب افريقية وقلب بلاد المغرب النابض، فعجزت بذلك الدولة العباسية من وأدها أو الحد من طموحات إدريس الأول السياسية، الرامية إلى توحيد بلاد المغرب والتطلع إلى غزو مصر².

وأمام هذا الزحف الدايم اتخذت الدولة العباسية مجموعة من الإجراءات والتدابير، للحيلولة دون تحقيق طموحات الدولة الوليدة، منها إيفاد حملة بقيادة هرثمة بن أعين إلى افريقية لوضع حد للفوضى الضاربة فيها، وتشديد عدد من الحصون والقلاع لمواجهة أي حملة قادمة من الغرب.

وإزاء هذه التطورات قام هارون الرشيد بإسناد إقليم الزاب إلى إبراهيم بن الأغلب³، وأمره باتخاذ التدابير الكفيلة بوقف طموحات إدريس بن عبد الله، الذي فتح تلمسان ومكث فيها ثلاث سنوات يعد العدة للحملة المزمعة⁴.

إن أمام تفاقم هذه الأخطار لجأ العباسيون إلى تأسيس أسرة حاكمة قوية وموالية في افريقية، لتشكل خط دفاع أول عن مصر وتسترد نفوذها المفقود في الغرب الإسلامي إن

¹ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س. ص 58.

² - إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى... م.س. ص 160.

³ - أسند هارون الرشيد إقليم الزاب لإبراهيم بن الأغلب لحماية الحدود المتاخمة لإفريقية، ثم ما لبث أن عينه واليا على هذه الأخيرة، مكافأة له على دوره الكبير في مقتل الإمام إدريس الأول، بالإضافة إلى صد الخطر الذي قد تشكله الدولة الإدريسية، التي تقوت شوكتها في المغرب الأقصى في عهد إدريس الثاني. وقد كان ذلك في منتصف جمادى الآخرة من سنة 184هـ/800م. أنظر: حمودة (عبد الحميد حسين)، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي: من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة الفاطمية، الدار الثقافية للنشر، ط1، القاهرة 2007.. ص 161.

⁴ - إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى... م.س. ص 117.

استطاعت إلى ذلك سبيلا. وهذا ما يفسر تولية إبراهيم بن الأغلب أمور إفريقية ومنحه صلاحيات واسعة تمكنه من مواجهة خصوم العباسيين في سرعة وحزم¹، وهي نفس المهمة التي توارثها خلفاؤه من بعده.

وفي هذا السياق اتسمت العلاقات الإدريسية الأغلبية بطابع العداء، باعتبارهم المنفذين لسياسة بني العباس في بلاد المغرب، وبالتالي فأعداؤهم أعداء للأغلبية، يضاف إلى ذلك أن ظروف تأسيس الدولة الأغلبية ارتبط بطموحات مؤسسها إبراهيم بن الأغلب في تولي إمارة إفريقية، مقابل ولائه المطلق للعباسيين وتنفيذ سياستهم العدائية ومخططاتهم الإستئصالية إزاء دولة الأدارسة، وهذا ما يفسر أن العداء بين بني الأغلب وبني إدريس كان قدرا محتوما أملتة طبيعة تأسيس كل من الدولتين.

وإذا عدنا إلى منظومة التوازن التي اتبعتها الدولة الإدريسية في علاقاتها مع دول الخوارج المجاورة، نجد أن صراعها مع الأغلبية لم يخرج عن هذه القاعدة، فرغم التوترات والاختلافات السياسية والمذهبية القائمة بينهما لم يترجم الصراع إلى حرب عسكرية شاملة، بل اتخذ مسارات أخرى كالتآمر والاغتيال، والحرب الدعائية الكامنة في التلويح بالحرب العسكرية المتبادلة.

لقد سبقت الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه إبراهيم بن الأغلب في اغتيال إدريس بن عبد الله، وبذلك نال ثقة هارون الرشيد الذي ولاه إمارة إفريقية سنة 184هـ/800م، وبالتالي بدأ يلوح إلى أنه بصدد إعداد العدة لغزو دولة الأدارسة عقب توليه الإمارة²، إلا أنه تقاعس عن ذلك، ليس لصلح استجد بينه وبين الإمام إدريس بن إدريس كما كتب البعض³، وإنما كف عن مدافعتة لعجزه عن بلوغ مراميه في القضاء على دولته كما فسر ذلك ابن خلدون⁴.

¹ - إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى... م.س، ص 162.

² - إسماعيل (محمود)، الأغلبية (184-296هـ): سياستهم الخارجية، مكتبة وراقة الجامعة، فاس 1978م. ص 117.

³ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج 1. ص 98.

⁴ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة. دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981م. صص 24-25.

ورغم ذلك لا نستبعد قيام إبراهيم بن الأغلب بإعادة التلويح بالحرب ضد الأدارسة، على اعتبار أنه تكتيك شائع عول عليه كثيرا كلما تعاضم نفوذ وخطر إدريس الثاني الذي يهدد أفريقية، وبذلك استعاض إبراهيم بن الأغلب عن الصراع المسلح بشن حرب دعائية تشكك في نسب إدريس بن إدريس لأبيه، جريا على عادة السياسة العباسية التي روجت لشائعة فحواها أن إدريس الثاني منسوب إلى مولى أبيه راشد، ولطالما اتبع العباسيون هذا الأسلوب المشين لتشويه خصومهم في الشرق والغرب¹.

ويوضح ابن خلدون ملابسات هذه الطعون ويبين أسبابها وغاياتها حيث يقول: "...وما يتناجى به الطاعنون في نسب إدريس بن إدريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الإمام بعد أبيه بالمغرب الأقصى، ويعرضون تعريض الحسد بالتظنن في الحمل المخلف عن إدريس الأكبر انه لراشد مولاهم، قبحهم الله وأبعدهم، ما أجهلهم... كلا والله إنما صدرت هذه الكلمات من بني العباس أقتالهم ومن بني الأغلب عمالهم بأفريقية وولاتهم... وتجددت الدولة بإدريس بن إدريس، فكان عليهم ذلك أنكى من وقع السهام..."².

لقد أظن ابن خلدون في الرد على هؤلاء "القادحين سدا لأبواب الريب ودفعا في صدر الحاسد"³، واقفا في نفس الوقت عند الدوافع الكامنة وراء هذه الحملة العباسية/الأغلبية الدعائية ضد الأدارسة، مرجعا ذلك إلى عجزهم عن مجابهة هؤلاء ومناواتهم عسكريا أو الحد من طموحهم التوسعي شرقا. لكن الواضح أن هذا الأسلوب فشل في تحقيق أهدافه، فانتقل إبراهيم بن الأغلب إلى إثارة المكائد داخل الدولة الإدريسية من خلال تحريض قبيلة مطغرة على إدريس الثاني، إلا أن هذا الأخير نجح في إفشال هذا التمرد، فلم يجد زعيمهم بهول المطغري مناصا من الهرب بمن معه من شيوخ مطغرة إلى دولة الأغالبة، وأنفذهم إبراهيم بن الأغلب إلى هارون الرشيد ببغداد⁴.

¹ - إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى... م.س. ص 124.

² - ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة. م.س. ص 24.

³ - نفسه. ص 26.

⁴ - ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأئيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 26-27.

جاء رد الإمام إدريس بن إدريس سريعاً، حيث قام بتحريض خريش الكندي -وهو من زعماء عرب إفريقية- للثورة على إبراهيم بن الأغلب، منتهزا فرصة الصراع الدائر بين السنة والمعتزلة في إفريقية، مستنفرًا في نفس الوقت العلويين فيها للتوصل من طاعة الأغلبة والعباسيين سواء بسواء، إلا أنه لا يمكن الجزم بأن ثورة خريش هذا زيدية علوية كسائر الثورات الزيدية الأخرى في المشرق، رغم القمع الذي تعرضت له والفتن التي تلتها، لكن الثابت أن يد إدريس الثاني كانت ضالعة فيها¹.

مع مقدم الوفود العربية بدأ إدريس الثاني في تكوين بطانة عربية بديلة عن القبائل الأمازيغية التي شكلت نواة الدولة الإدريسية²، حيث عهد إلى عمير بن مصعب الأزدي بالوزارة، كما عهد إلى عامر بن محمد بن سعيد القيسي بالقضاء، وعين أبا الحسن عبد الله بن مالك الكتابة³. مما أثار سخط قبائل البربر وخاصة قبيلة أوربة، وهو ما استغله إبراهيم بن الأغلب مرة أخرى للتدخل في الشؤون الداخلية للأدارسة، وذلك بالاتصال بالعناصر الأوربية وتأليبها على الإمام، هذا الأخير الذي لم يتوان في قتل كبير أوربة إسحاق بن محمود سنة 192هـ/807م، لما أحس منه بموالاته إبراهيم بن الأغلب⁴.

تنفس الأدارسة الصعداء بعد وفاة إبراهيم بن الأغلب سنة 196هـ/811م وانشغال خلفه أبي العباس بمواجهة أخطار بني رستم قرب طرابلس، فانتهاز إدريس الثاني هذه الظروف لتوطيد دعائم حكمه، ونجح في استعادة ولاء أوربة، وقاد جيوشه لإعادة توسيع نفوذ مملكته في أحواز تلمسان، وكان بوسعه إحياء طموحاته بغزو إفريقية، لكن تحذيرات الأمير الأغلبي زيادة الله حالت دون ذلك، بعد أن بعث إليه يخاطبه بعدم تجاوز حد التخوم حسب ما أشار إليه ابن خلدون⁵.

¹ - إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى... م.س. صص 131-132.

² - فرغلي (إبراهيم)، تاريخ الدول المستقلة في المغرب العربي، العربي للنشر، القاهرة 2006م. ط1. ص 105.

³ - ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأتيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 32.

⁴ - البكري (أبو عبيد الله)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، م.س. ص 123؛ ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج4، ص 16

⁵ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة، م.س. ص 25.

ثالثاً: أسباب إخفاق الطموحات الوجودية في عهد الدول المستقلة

تفردت علاقات الأدارسة الخارجية بخاصية لا نجد لها نظيراً في سياسات دول المغرب في العصور الوسطى، ذلك أنها صيغت على أساس العداء لكافة دول الغرب الإسلامي المعاصرة لها، كبورغواطة وبنو مدرار وبنو رستم والأغالبة، فضلاً عن دولة العباسيين وأموي الأندلس، وظل هذا العداء قائماً حتى نهاية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، حيث سقطت كافة دول المغرب المستقلة إثر قيام دولة الفاطميين¹.

وبالعودة إلى ابتداء الدولة الإدريسية، نجد أنها اعتمدت على عقيدة زيدية-اعتزالية وعصبية قبيلة أوربة الأمازيغية، التي شكلت نواة الدولة الفتية في المغرب الأقصى، وتكون في نفس الوقت منطلقاً لتكوين خلافة علوية تضم الشرق والغرب. وبديهي أن تحقيق هذا الطموح السياسي لا يمكن أن يتم إلا على أنقاض كافة القوى المجاورة في الشرق، مما يفسر العداء لكافة هذه القوى².

وإذا كانت المذهبية والعصبية القبلية أدوات وعناصر أساسية يمكن أن تفسر تاريخ قيام الدولة المغربية في العصر الوسيط كما ذهب إلى ذلك ابن خلدون، فإن الأدارسة بحكم أنهم كانوا عرباً شيعياً يحكمون قبائل أمازيغية على مذاهب شتى سنية واعتزالية وخارجية افتقدوا لهذا العنصر الأساسي والداعم³ لتوحيد كامل المغرب الأقصى من جهة، وكذلك التعبير الواضح والقوي عن هذا الطموح الوجودي في اتجاه الشرق من جهة أخرى⁴.

¹ - إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب...، م.س. ص 140.

² - إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى...، م.س. ص 111.

³ - يذهب عبد الله بنمليح إلى أن الأدارسة في المغرب الأقصى، لم يستطيعوا تجاوز التضاد بين سلطة المركز التي يطمحون إلى تشكيلها، وسلطة القبيلة التي حاولت الحفاظ على نفوذها كقوة حاضنة للسلطة الجديدة. أنظر:

BENMLIH (Abed ALLAH), *Structures Politique du Maroc colonial*, Edition L'harmattan, Paris 1990, P 30.

⁴ - حسب هنري تيراس فإن الأدارسة رغم أنهم لم يوحدوا جميع مناطق المغرب، إلا أنهم ساهموا في تأسيس الدولة المغربية المستقلة عن المشرق، وبناء سلطة مركزية عاصمتها فاس. لكنه في الوقت نفسه يركز بطريقة تنثير الكثير من التساؤل-، على أن إدريس بن عبد الله وافد مشرقياً جاء إلى المغرب، فأسس دولة عربية على أنقاض تقاليد وأعراف البربر. أنظر: TERRASSE (Henri), *Histoire du Maroc*, op.cit, PP 58-59.

بدأت تحرشات العباسيين ضد الأدارسة فعلا منذ إعلان قيام دولتهم، حيث استعمل الرشيد على إفريقية كلا من روح بن حاتم ثم نصر بن حبيب، وأمرهما بغزو مناطق النفوذ الإدريسي في المغرب الأوسط، بغية القضاء عليهم دون أن يحقق مراده من ذلك¹.

أفلحت هذه الإجراءات في إيقاف طموح المولى إدريس الأول، مما انعكس على عملية دخوله إفريقية، التي تطلبت منه ثلاث سنوات من التخطيط والاستعداد قضاها في تلمسان، ورغم ذلك فإن الرشيد لم يقتنع بانتفاء الخطر الذي يشكله إدريس بن عبد الله، وبعد تفكير طويل وحيرة كبرى اهتدى إلى اغتياله والتخلص من خطره سنة 175هـ/791م في خطة محكمة مشهورة².

حاول المولى إدريس بن إدريس إعادة إحياء المشروع الوحدوي لأبيه، حيث عمل مباشرة بعد توليه الحكم إلى إعادة السيطرة على تلمسان باعتبارها باب إفريقية، وبدأ في إعداد العدة لطموحاته التوسعية شرقا³، إلا أن الأغلبية كانوا له بالمرصاد، خاصة بعد تولي إبراهيم بن الأغلب ولاية إفريقية كمكافأة له من الخليفة هارون الرشيد لبلائه في صد الخطر الإدريسي⁴، فضاغف التضيق على إدريس الثاني وناصبه العدا، وكانت له اليد الطولى في إنكفاء النعرات والتمردات داخل المغرب الأقصى على ما رأينا سابقا.

بعد وفاة إدريس الثاني تدهورت أحوال الدولة الإدريسية ووئدت مشاريعها التوحيدية، حيث دب الخلاف على السلطة بعد تقسيم ولايات المغرب على أبناء إدريس بن إدريس⁵، ودخل الإخوة الأعداء في صراعات داخلية وحروب طاحنة على مناطق النفوذ¹، عوض الانشغال أو التفكير في أي مشروع وحدوي.

¹ - ابن عذاري (محمد المراكشي)، البيان المغرب... م.س، ج.1. صص 84-85.

² - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.4. ص 16؛ ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأتيس المطرب بروض القرطاس... م.س. صص 22-23؛ ابن عذاري (محمد المراكشي)، البيان المغرب... م.س، ج.1. ص 84.

³ - TERRASSE (Henri), *Histoire du Maroc*, op.cit, P 58.

⁴ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.3. صص 280-281.

⁵ - TERRASSE (Henri), *Histoire du Maroc*, op.cit, P 60.

وبالرجوع إلى الإمارات الخارجية في بلاد المغربين، نجد أن المغاربة اعتنقوا المذهب الخارجي تعبيراً منهم عن النزوع الدائم نحو الاستقلال، لكن هذا المذهب الخارجي كان يحمل بين طياته بذور الخلاف والانقسام، فلم تستقر أمورهم ولم يكوّنوا دولة كبيرة تستشعر همّ الوحدة، وتضطلع بمهمة توحيد بلاد المغرب².

فالإمارة الإباضية بتاهرت حاولت الحفاظ على مكتسباتها الاقتصادية، فربطت علاقات تجارية مهمة مع أمراء الأندلس، كما سعت للحفاظ على استقلالها الديني والمذهبي بميلها نحو الانفتاح والاعتدال، والانتصار لمعتقداتها بالمجادلة والمناظرة، دون أن يسعى الأئمة الرستميون إلى تنظيم الجيوش المحترفة³، مما شكل حاجزاً عن التخطيط لأي سياسة توسعية أو التفكير في أي طموح وحدوي.

أما بالنسبة لبني مدرار في سجلماسة فقد كانت إمارة داخلية صحراوية، ولم تسهم بدور كبير في أحداث عصرها، بل انصرف هم أمرائها إلى الحفاظ على استقلالها السياسي ومذهبها الديني ومصالحها الاقتصادية، لكنها لم تكن بمنأى عن التجاذبات المذهبية والتيارات السياسية في المغرب الإسلامي عامة، وفي بلاد المغربين بوجه خاص⁴.

على كل حال، كانت سياسة بني مدرار الخارجية تسير في اتجاهين بارزين: علاقات عدائية تجاه الأغلبية ودولة الأدارسة، ثم علاقات ودية مع بني رستم والأمويين في الأندلس⁵.

¹ - فرغلي (إبراهيم)، تاريخ الدول المستقلة في المغرب العربي، العربي للنشر، ط1، القاهرة 2006م. ص 118.

² - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.1. ص 149.

³ - معمر (علي يحيى)، الإباضية في الجزائر، م.س. ص 51.

⁴ - إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب...، م.س. ص 131.

⁵ - يختلف محمود إسماعيل مع ابن خلدون ويشكك في روايته التي ذهب فيها إلى أن اليسع المدراري تقبض على عبيد الله المهدي الفاطمي وحبسه مرضاة للعباسيين أو الأغلبية، ويبرر ذلك بالعلاقات المتوترة بينهم وبين بني مدرار الخوارج الإباضية، على اعتبار الاختلاف السياسي والمذهبي الواضح بينهم في المشرق والمغرب. أنظر: إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب...، م.س. ص 132.

اتخذت علاقات بني مدرار مع بني رستم طابعا وديا، تمثل في سياسة حسن الجوار التي حرص كل منهم على مراعاتها، ومن ثم انعدمت الحروب بينها على الرغم مما كان بين الصفرية والاباضية من تنافر، وصل إلى درجة الصراع إبان ثورات الخوارج في بلاد المغرب¹. لكن القاسم المشترك بينهما هو عدم تبني أي سياسة توسعية نحو الشرق أو الغرب.

إذا كانت الدولة الإدريسية قد واجهتها مجموعة من العراقل الداخلية والخارجية، وحالت دون استكمال طموحاتها الوحدوية نحو الشرق، وأن الإمارات الخارجية قنعت بما لديها من ثروة اقتصادية ومذهب ديني دون التفكير في سياسة توسعية. فإن الدولة الفاطمية قد توفرت لها مجموعة من الشروط لتحقيق هذه الوحدة النسبية، قبل أن تقرر الانتقال إلى مصر سنة 361هـ/972م، ليصبح البلدان مسرحا للصراع السياسي والاقتصادي والمذهبي والقبلي.

فعندما أعلن المهدي نفسه خليفة وتلقب بأمر المؤمنين سنة 297هـ/910م، اتضحت طموحات الفاطميين التوسعية شرقا وغربا، وهذا ما لا يمكن أن يقبل به أمراء الأندلس، لذلك نصب عبد الرحمن الثالث الأموي نفسه خليفة أيضا سنة 316هـ/929م، مما يؤشر على تحول أرض المغربين إلى مسرح للصراع بين الفاطميين والأمويين².

اتخذ الصراع بين الطرفين في بلاد المغربين أبعادا مذهبية وسياسية، ولكن دوافعها الاقتصادية كانت أكثر وضوحا، على اعتبار أن السيطرة على الطرق التجارية الأساسية بين سجلماسة وفاس نحو سبتة، وبين سجلماسة وتلمسان نحو إفريقية، كان يضمن لكل طرف موارد مالية هائلة لتحقيق طموحاته التوسعية. وبالتالي سعى كل منهما إلى إيجاد أتباع وصنائع وزعامات قبلية لتنفيذ سياسته، مما أدى إلى تحويل التناقض بين المصالح الاقتصادية إلى صراعات قبلية³.

¹ - إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب...، م.س. صص 138-139.

² - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.2. ص 71.

³ - نفسه. ص 72.

المطلب الثاني: الطموح الوحدوي على العهد المرابطي

بعد انتقال الفاطميين إلى مصر سنة 362هـ/972م، ظهرت إمارة بني مناد في المغربين الأدنى والأوسط، فكانت إفريقية من نصيب آل زييري والمغرب الأوسط من نصيب آل حماد¹.

أما في المغرب الأقصى فقد ظهرت مجموعة من الإمارات تغلبت فيها عصبيات قبلية مختلفة، كقبائل غمارة في جبال الريف بالشمال، وإمارة بني خزون في سجلماسة، وإمارة بني توالي في بلاد فازار، وإمارة بورغواطة في بلاد تامسنا. كل هذه الإمارات جعلت من المغرب الأقصى فسيفساء دول تعاني من منازعات عقائدية ومذهبية كبيرة، وولدت فراغا سياسيا يحتاج إلى قوة مركزية تخرجه من التدهور والتجزئة، فكان ذلك هو الدور المنوط بالدولة المرابطية².

حاول المرابطون التركيز على الأهمية الاستراتيجية للمنطقة الشرقية خاصة محور أو مثلث سجلماسة-فاس-تلمسان، وتتنضح هذه الأهمية في حملات الإخضاع التي شنّها الأمير يوسف بن تاشفين على مناطق الريف وملوية وسجلماسة ووجدة، الشيء الذي جعل النفوذ المرابطي يمتد زمتا حتى حدود المغرب الأوسط الشرقية عند جبال القبائل³.

إذن سنحاول التطرق في هذا المطلب للتطورات السياسية في بلاد المغربين على عهد المرابطين وبني حماد (أولا)، ثم ضم المرابطين لمعظم بلاد المغرب الأوسط (ثانيا)، بالإضافة إلى الوقوف عند بعض أسباب الامتتاع المرابطي عن تحقيق وحدة بلاد المغربين (ثالثا).

¹ - السمراي (خليل إبراهيم)، دنون (عبد الواحد طه)، ناطق (صالح مطلوب)، تاريخ المغرب العربي، دار المدار الإسلامي، بيروت 2004م، ط1. ص 286.

² - BENMLIH (Abed ALLAH), *Structures Politique du Maroc colonial*, op.cit, P 30.

³ - السفيري (عبد السلام)، "الدور الاستراتيجي لمدينة وجدة والمنطقة الشرقية"، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، عدد 3 / 1992. ص 124.

أولاً: المرابطون¹ والزيريون: تقاسم حكم المغربين

رغم الصعوبات التي واجهت عبد الله بن ياسين² المتمثلة في رفض سكان الصحراء التخلي عن بعض عاداتهم وتقاليدهم التي يراها منافية لتعاليم الإسلام الصحيح، فإنه جدد العزم على القيام بمهمتين شاقتين: أولاهما جمع أتباع مخلصين بعد تربيتهم في رباطات للعبادة³ مهمتهم الأساسية تطهير بلاد الصحراء من العوائد المنحرفة. ثم القضاء ثانياً على عوامل الفرقة والخصام بين الإمارات الصغيرة في أفق توحيد بلاد المغرب الأقصى⁴.

اختار عبد الله بن ياسين يحيى بن عمر اللمتوني، وكلفه بقيادة حملة المرابطين على سجلماسة بعد أن استغاث بهم علماءها وفقهاؤها⁵، فدخلوها بسهولة سنة 441هـ/1049م، وكان ذلك بداية الفتح المرابطي لبلاد المغرب الأقصى⁶.

¹ - يعود أصل المرابطين إلى قبائل لمتونة من صنهاجة التي استوطنت أقصى الجنوب المغربي منذ عصور ما قبل الإسلام، حيث تكيفوا مع حياة الصحراء واتخذوا من اللثام ميزة لهم حتى سمو بالملتمين، اعتنقوا الإسلام بعد فتح الأندلس. أنظر: ابن خلدون، (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج 6. ص 214؛ ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأنيس المطرب بروض القرطاس... م.س. صص 120-121.

² - توجه أمير الملتمين يحيى بن إبراهيم لأداء فريضة الحج سنة 427هـ/1035م، وفي رحلة عودته ارتاد مجلس الفقيه المالكي أبي عمران الفاسي بالقيروان، فطلب منه إيفاء بعض العلماء والفقهاء معه إلى الصحراء لتبصير الناس بأحكام الشريعة الإسلامية، وبعد استشارته لوجاج بن زلو اللمطي، انتدب له تلميذاً نجيباً يدعى عبد الله بن ياسين الجزولي، الذي دخل رفقة الأمير يحيى بن إبراهيم إلى المغرب الأقصى في عام 430هـ/1038م واستقر في ديار جدالة قبل أن ينال إعجاب قومه فجعلوه قذوة صالحة لهم. أنظر: سعدون (عباس نصر الله)، دولة المرابطين في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، ط1، بيروت 1985م. ص 22.

³ - رابط عبد الله بن ياسين مع الأمير يحيى الجدالي في جزيرة قرب نهر السنغال، وبدأ هذا الرباط بسبعة أفراد سنة 433هـ/1040م، ومع توالي الأيام انضم إليه المئات الذين شكلوا نواة الدولة المرابطية، بعد أن ألزمهم بأحكام الدين الإسلامي، وعودهم على الحياة الشاقة. أنظر: البكري، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، م.س. صص 164-166.

⁴ - السمرائي (خليل إبراهيم)، دنون (عبد الواحد طه)، ناطق (صالح مطلوب)، تاريخ المغرب العربي، م.س. ص 286.

⁵ - البكري (أبو عبيد الله)، المغرب في ذكر بلاد... م.س. ص 167.

⁶ - ابن عذاري (محمد المراكشي)، البيان المغرب... م.س، ج 4. صص 14-15.

عين عبد الله بن ياسين الأمير أبا بكر بن عمر اللمتوني بعد مقتل أخيه يحيى في الحرب مع بورغواطة سنة 447هـ/1056م وأمره بمتابعة الفتح، فغزا بلاد المصامدة واستولى على قاعدتها تارودانت، وجعل في مقدمة جيشه ابن عمه يوسف بن تاشفين اللمتوني الذي تألق نجمه بعد أن أظهر مهارات إدارية وعسكرية في مجموعة من المعارك، فتلقى أمرا من الأمير أبي بكر بمهاجمة أغمات التي دخلها يوسف بن تاشفين عام 449هـ/1057م بعد فرار أميرها لقوط بن يوسف بن علي المغراوي إلى تادالا¹.

استطاع الأمير يوسف بن تاشفين في ظرف وجيز أن يخضع معظم مناطق المغرب الأقصى، وهرعت سائر القبائل في الغرب والوسط والجنوب إلى الاستسلام والطاعة، فعاد يوسف إلى مدينة أغمات واقترب بزوينب النفزاوية سنة 454هـ/1062م².

لما قضى الأمير أبو بكر على الفتنة والخلاف في الصحراء عاد إلى المغرب بعد أن أصلح شؤونها، فخرج يوسف إلى مشارف أغمات مستقبلا الأمير أبا بكر مظهرا عظمة السلطان الذي وصل إليه، وأغدق عليه من الهدايا والأموال ما استطاب به خاطره³. فجمع الأمير أبو بكر أشياخ المرابطين من لمتونة وجدالة ومسوفة وجميع أعيان الدولة الناشئة، وأشهدهم على نفسه أنه تخلى ليوسف ابن عمه عن الإمارة، مذكراً بدينه وفضله وعدله وورعه وشجاعته، وأوصاه بالعدل والصلاح ومتابعة الجهاد⁴.

¹ - ابن عذاري (محمد المراكشي)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج4، تحقيق ومراجعة إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1983م. ط3. صص 18 و22.

² - ابن عذاري (المراكشي)، البيان المغرب... م.س، ج4، ص 22.

³ - تتحدث معظم المصادر والدراسات أن الطريقة التي استقبل بها يوسف بن تاشفين ابن عمه الأمير أبا بكر بن عمر، كانت من إملاء زوجته زينب بنت إسحاق النفزاوية، التي أشارت على يوسف بأن يغدق عليه وعلى أعوانه من الهدايا ما يمكن أن يرضيه. وكذلك كان، فتنازل الأمير أبو بكر عن الإمارة، وانصرف إلى الصحراء ينشر الإسلام ويحارب الأوثان حتى توفي سنة 480هـ/1087م. أنظر: ابن عذاري (المراكشي)، البيان المغرب... م.س، ج4. صص 23-24؛ وهذا لا يعني أن المغرب انفصل عن المناطق الصحراوية كما يحاول أن يبرر البعض؟، بل تقسيم للمهام وتشارك في التسيير، نظرا لاتساع رقعة الدولة المرابطية. أنظر: كريمة (ماجدة)، الحكم الذاتي بأقليمنا الصحراوي: المرتكزات التاريخية، مطبعة فاس برس، فاس 2010م ص 121.

⁴ - البكري (أبو عبيد الله)، المغرب في ذكر إفريقية... م.س. ص 166؛ ابن عذاري (المراكشي)، البيان المغرب... م.س، ج4، صص 24-25.

إذا كان هذا حال تشكل الدولة المرابطية في المغرب الأقصى والدور الذي لعبته صنهاجة في تطورها واتساعها، فإن المغرب الأوسط عرف بدوره مجموعة من الأحداث والتطورات السياسية حملت لواءها نفس القبيلة (صنهاجة) خلال هذه الفترة.

بالفعل فقد لعب الصنهاجيون بقيادة زيري بن مناد دورا كبيرا في التمكين لدعوة الفاطميين وقيام دولتهم بالمغربين الأوسط والأدنى، فلما انتقل المعز لدين الله إلى مصر خلف بلكين بن زيري الصنهاجي في إفريقية، وولاه شؤونها وشؤون بلاد المغرب سنة 362هـ/972م لما كان يتمتع به من خصال وشجاعة وعزم، فغادر مدينة أشير من أعمال المغرب الأوسط إلى مدينة المنصورية بالمغرب الأدنى قرب القيروان¹.

بعد وفاة الخليفة الفاطمي المعز في القاهرة سنة 365هـ/975م خلفه ابنه العزيز الذي جدد الثقة في الأمير الصنهاجي بلكين بن زيري، بعد أن بعث له هذا الأخير قافلة محملة بالهدايا. فواصل حروبه ضد زناتة ومغراوة ويفرن وطردهم من المغرب الأوسط، قبل أن يستولي على تلمسان، ثم قضى على نفوذ أموي الأندلس في المغرب الأقصى، وأضحى أميراً على بلاد المغرب التي وإن كان يسيرها بطريقة مستقلة، فإنه حافظ على إسم الخلافة الفاطمية فيها².

خلف المنصور أبو الفتح والدّه بلكين بن زيري في الحكم بعد وفاته سنة 373هـ/983م وحافظ على ولائه للفاطميين. إلا أنه ما لبث حتى اندلعت ثورة زناتة من جديد فأمر أخاه حماد بن بلكين بالقضاء عليها، فعقد له على أشير والمسيلة فتعاضم نفوذه³.

اشترط حماد بن بلكين على ابن أخيه باديس (الذي تولى الحكم سنة 388هـ/998م بعد وفاة والده المنصور) أن يمتلك جميع المدن التي يخمد فيها الثورات والتمردات، وبذلك اتسعت مناطق حكمه ونفوذه، وشيد قلعته المعروفة باسمه قرب المسيلة، واتخذها مقراً لدولته بعد أن استقل عن إفريقية، وانقسمت بذلك دولة الزييريين

¹ - عمورة (عمار)، موجز تاريخ الجزائر، م.س. ص 56.

² - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، ج2، م.س. ص 77.

³ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج6. ص 185.

الصنهاجية إلى إمارتين: الأولى شرقية عاصمتها المنصورية بإفريقية، والثانية غربية في المغرب الأوسط عاصمتها قلعة بني حماد¹.

بعد الاتفاق الزيري الحمادي على مناطق النفوذ في المغربين الأدنى والأوسط، شرع حماد بن بلكين في بناء عاصمته القلعة سنة 398هـ/1007م قرب مدينتي أشير والمسيلة، وأحاطها بأسوار حصينة وأبواب منيعة واشتهرت بازدهارها، لذلك أقبل عليها التجار والحرفيون والعلماء والفقهاء من كل البقاع².

واصل المعز بن باديس حربه ضد حماد قبل أن يعقد معه صلحا اعترف بموجبه بحكم الدولة الحمادية على المغرب الأوسط، فتوارث أبناء حماد بن بلكين السلطة بعد وفاته سنة 419هـ/1028م كابنه القائد بن حماد الذي حكم خمسا وعشرين سنة، ثم عاد التوتر بين بني زيري وبني حماد، بعد أن هاجم المعز بن باديس القلعة مرة أخرى، وفرض عليها حصاراً دام سنتان، قبل أن يعود أدراجه إلى إفريقية دون أن يبلغ مراده³.

بعد وفاة القايد بن حماد سنة 446هـ/1054م خلفه ابنه محسن بن القايد، ودخلت الدولة الحمادية مرحلة من الاضطراب والصراع على الحكم، حيث لم يعمر الأمير محسن أكثر من ستة أشهر حتى ثار عليه أعمامه، وقتل من طرف ابن عمه بلكين الذي خلفه في الحكم، حيث تميز عهده بدخول عرب بني هلال إلى المغرب الأوسط⁴، وتحالفه معهم لمحاربة قبائل زناتة، وإخماد التمردات والثورات التي قامت عليه في بسكرة بزعامة جعفر بن أبي رمان⁵.

¹ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.6، ص 187.

² - عمورة (عمار)، موجز تاريخ الجزائر، م.س. ص 57.

³ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.6، ص 187.

⁴ - عمورة (عمار)، موجز تاريخ الجزائر، م.س. ص 59.

⁵ - توالى حكم الحماديين إلى أن استغاث أبي يكنى -والي قسنطينة في عهد المنصور الحمادي- بالمرابطين، الذين هاجموا الدولة الحمادية سنة 474هـ/1081م وتمكنوا من الاستيلاء على تلمسان وتنس والونشريس والجزائر، ثم عادوا إلى المغرب الأقصى بعد أن تركوا حامية بتلمسان. أنظر: ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأئيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 181؛ ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.6، ص 220.

ثانيا: ضم المرابطين لمعظم بلاد المغرب الأوسط

تمكن الأمير يوسف بن تاشفين من إخضاع جل البلاد المغربية لحكم الدولة المرابطية، وأسس مدينة مراكش عام 454هـ/1062م¹، فأصبح أميرا على المغرب بصفة رسمية بدون منازع منذ أن تنازل له ابن عمه أبو بكر عن الإمارة، واستطاع أن يكون جيشا ضخما وقويا من صنهاجة وزناتة ومصمودة غزا به أقصى شمال المغرب لانتزاعه من أيدي الزناتيين، مستخدما أسلوب التقري الذي يقوم على توجيه الجيوش إلى بلاد العدو للقتال في معارك فاصلة².

لما دخل يوسف بن تاشفين إلى مدينة فاس عنوة للمرة الثانية سنة 462هـ/1069م وأصلح أمورها، خرج إلى بلاد ملوية وفتحها واستولى على حصون وطاط، ثم تابع عملياته العسكرية في الدمنة وجبل علودان وجبال غياثة وبني مكود، وطرد زناتة إلى الشرق بعد أن جعل حصن تازا حدا فاصلا بينه وبينهم، ليوجه اهتمامه نحو مدينتي سبتة وطنجة من أملاك الحموديين اللتين استقل بهما الحاجب سكوت البورغواطي³.

بعد سيطرته على مدينة طنجة استأنف الأمير يوسف بن تاشفين توسعه نحو الشرق لمطاردة القبائل الزناتية التي لجأت إلى تلمسان، وحتى يقضي على أي تجمع قبلي يمكن أن يهدد كيان الدولة الفتية، أرسل قائده مزديلي إلى المغرب الأوسط سنة 472هـ/1078م في عشرين ألف جندي، فاستولى على تلمسان وأحوازها، ثم عاد إلى مراكش دون أن يتمركز فيها، لأن هدفه كان كسر شوكة قبائل زناتة الفارين إليها⁴.

وفي العام الموالي سار يوسف بن تاشفين بنفسه نحو تلمسان بعد إخضاع الريف، وفي طريقه فتح وجدة وأخضع جبال بني يزناسن ثم حاصر مدينة تلمسان، التي استسلمت

¹ - مؤلف مراكشي (مجهول)، الاستبصار في عجائب الأمصار، م.س، ص 208؛ ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر....، ج6، ص 124.

² - مجموعة، تاريخ المغرب العربي، م.س. ص 298.

³ - ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأتيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 108.

⁴ - ابن عذارى، البيان المغرب... م.س، ج4. ص 29.

بعد مقتل أميرها العباس بن يعلى، وعين عليها محمد بن ينغمير والياً، واتخذ بالقرب منها مدينة جعلها حصناً أمامياً لحماية المرابطين من زناتة، وسميت هذه المدينة باسم تاقمرت¹.

بعد أن افتتح الأمير المرابطي تلمسان اتجاه شرقاً فاستولى على مدينة وهران²، وتنس وجبال الونشريس، وشملت فتوحه أعمال وادي الشلف كذلك حتى دخل مدينة الجزائر، وتوقف عند حدود بجاية حاضرة ملك بني حماد، وبذلك ضم يوسف بن تاشفين بلاد المغربين الأقصى والأوسط لحكم المرابطين، قبل أن يفكر في الجواز إلى الأندلس لجهاد إسبانيا النصرانية³.

إذن بعد أن استخلص المرابطون كل من المغرب الأقصى وجزء كبير من المغرب الأوسط، خرج البلدان من حالة الفوضى وعدم الاستقرار التي كانا فيها، خاصة إذا استحضرننا أن الأدارسة - في عهد التدهور - والمرحلة الانتقالية في عهد الزيانيين، لم تكن لديهم سياسة خارجية مستقلة، فقد كان كل من الفريقين تابعاً في ظروف معينة إما للفاطميين في إفريقية أو الأمويين في الأندلس، رغم استمرار التبادل الفكري بشكل قوي بين البلدين من جهة، وبينهم وبين الأندلس والشرق من جهة أخرى⁴.

تمكن يوسف بن تاشفين إذن من توحيد المغرب الأقصى وجزء كبير من المغرب الأوسط، ودخل البلدان فترة جديدة من تاريخهما السياسي بعد سنوات من التمزق والتجزئة والتبعية للدول القوية في الشمال أو الشرق.

¹ - مجموعة، تاريخ المغرب العربي، م.س. ص 303.

² - المزارى (بن عودة الآغا)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19م، ج1، تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت 1990م. ص 132.

³ - RAGALA (Abdallah Ouazzani), *Histoire des relations internationales du Maroc : des origines au début du 20^{ème} siècle*, [Essai de synthèse], Publications de REMALD, Éditions Maghrébines, Rabat 2010, P 63.

⁴ - السيد (محمود)، تاريخ دولتي المرابطين والموحدين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية. 1999م.. ص 6.

تمت الإشارة سابقا إلى أن يوسف بن تاشفين بعد توغله في الشرق لم يكن غرضه ضم المغرب الأوسط إلى دائرة نفوذه، بقدر ما كان يهدف إلى القضاء على خصومه الزناتيين وكسر شوكتهم، على اعتبار أن الصراع مع زناتة وصل إلى نقطة اللاعودة، فكان لابد من وأد أحلامهم وطموحاتهم في السلطة.

إذن دخل يوسف بن تاشفين إلى تلمسان بسهولة، كما تقدم نحو الشرق دون صعوبات تذكر حتى دخل مدينة الجزائر، التي بنى فيها مسجدا يعرف بالجامع الكبير، وتوقفت الفتوحات المرابطية عند بجاية الواقعة تحت نفوذ بني حماد، دون أن يززع أركان ملكهم مما يدل على أنه آثر أصهاره وبني عمومته الحماديين على أعدائه الزناتيين¹.

رغم القرابة التي كانت بين بني حماد وبين المرابطين، ورغم امتناع هؤلاء عن غزو عاصمتهم، إلا أن الحماديين كانوا ينظرون لتوسعات يوسف بن تاشفين بنوع من الحيطة والحذر وعدم الرضا، وأخذوا يتحينون الفرص للانقضاض على أطراف الإمبراطورية المرابطية في الشرق، وهو الأمر الذي وقع بعد أن انتهزوا فرصة عبور الأمير يوسف إلى الأندلس سنة 479هـ/1086م، فتحالفا مع عرب بني هلال وغزوا المغرب الأوسط، ثم عادوا إلى بلادهم محملين بالغنائم².

بعد العودة المفاجئة من الأندلس لم يسلك الأمير يوسف طريق الانتقام من بني حماد على ما كسبت أيديهم من غزوٍ وتخریبٍ في المغرب الأوسط، بل صالحهم وعمل على استرضائهم مستحضرا أواصر القرابة أولا، ثم لاعتقاده أنهم يشكلون الحد الفاصل المانع بينه وبين عرب بني هلال ثانيا. وفي سنة 481هـ/1088م توفي السلطان الحمادي

¹ - سعدون (عباس نصر الله)، دولة المرابطين في المغرب والأندلس، م.س. ص 52.

² - بعد انتصاره الكبير في معركة الزلاقة، قرر الأمير يوسف بن تاشفين عدم ملاحقة جيوش النصارى نحو شمال الأندلس، والعودة السريعة إلى المغرب، للنظر في القلاقل التي اندلعت في الجبهة الشرقية، والتي كان سببها الغارات التي نفذها الحماديون بتحالف مع عرب بني هلال. أنظر: ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج 6. ص 208.

الناصر بن علناس فبعث الأمير يوسف بكتاب تعزية إلى ولده وخليفته المنصور، مما يدل على تغليب المساعي السلمية وحسن الجوار مع بني عمومته الحماديين¹.

عاد التوتر ليخيم على العلاقات بين المرابطين وبني حماد بعد مهاجمة والي تلمسان المرابطي تاشفين بن ينغمير لمملكة الحماديين بدون إذن من الأمير يوسف، إلا أن هذه الحملة فشلت لنقص قواته العسكرية، فترجع أمام حملة مضادة نظمها المنصور بن علناس الذي هاجم بدوره تلمسان، ولم يتوقف إلا بعد أن صالحه الأمير يوسف بن تاشفين وكتبه بالسلم، وقام بعزل تاشفين بن ينغمير وعين مكانه الأمير مزدلي².

بعد وفاة الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين خلفه ابنه علي بن يوسف على رأس الدولة المرابطية، وسار على سيرة والده في الجهاد في الأندلس³ مع الامتناع عن التوسع نحو الشرق، حيث اتبع سياسة المهادنة اتجاه بني عمومته الصنهاجيين في الشرق، رغم أن الظروف كانت سانحة في عهده وعهد أبيه لضم كامل المغرب الأوسط واندماج البلدين أو توحيد كل الغرب الإسلامي، خاصة بعد السيطرة على طرق القوافل التجارية التي وظفوها لتمويل حملاتهم نحو بناء إمبراطورية شاسعة الأطراف، تمتد من السودان الغربي جنوبا إلى الأندلس شمالا، ومن جبال القبائل شرقا إلى المحيط الأطلسي في الغرب⁴.

إذن فرغم المناوشات الحمادية التي كانت تقع بين الفينة والأخرى، نلاحظ أن الأمير يوسف بن تاشفين وكذلك ابنه علي من بعده، كانا حريصين على إتباع سياسة المهادنة اتجاه بني عمومتهم الصنهاجيين في الشرق، ولم يذمها بعيدا في القضاء على شأفة الدولة الحمادية رغم قوتها المالية والعسكرية. لكن يبقى السؤال: لماذا امتنع المرابطون عن مواصلة التوسع شرقا...؟.

¹ - سعدون (عباس نصر الله)، دولة المرابطين في المغرب والأندلس، م.س. ص 158.

² - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.6. ص 208.

³ - ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأبيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 157.

⁴ - بن سباع (مصطفى)، "السلطة السياسية العليا عند المرابطين"، ضمن مجلة أبحاث، عدد 31-32/ شتاء 1993. ص

ثالثا: عراقيل التوحد المرابطي-الزيري

كانت الدولة/الإمبراطورية المرابطية وهي تضم أجزاء شاسعة من المغربين الأقصى والأوسط والأندلس والسودان الغربي في كامل عنفوانها وأوج عظمتها وقوتها، وذلك عندما نجحت في توفير مداخيل مالية ضخمة، وضمنت التوازن المالي للنفقات العسكرية بعدما صارت تتحكم في المسالك التجارية الكبرى، وأصبحت المشرف المباشر على القوافل التجارية التي تجوب الصحراء¹.

إذن رغم كل هذه المؤهلات أعرضت الجيوش المرابطية بقيادة الأمير يوسف بن تاشفين عن التوجه نحو الشرق، لإخضاع المغرب الأوسط كله أو توحيد الغرب الإسلامي. لذلك تضاربت الآراء بين الباحثين والمؤرخين المهمين بتاريخ هذه الفترة في تفسير هذا الامتناع المرابطي، أو ما سماه العروي بالاختيار الصعب بين الشرق أو الشمال².

وعموما يمكن أن نستعرض بعض الآراء التي تناولت هذه القضية على الشكل التالي:

يذهب الرأي الأول إلى أنه مباشرة بعد ما دخلت القوات المرابطية مدينة تلمسان بوابة المغرب الأوسط، وفدت استغاثة أهل الأندلس إلى يوسف بن تاشفين، وجاءه كتاب المعتمد بن عباد يستصرخه فيه على حرب النصارى خاصة بعد سقوط طليطلة، وبذلك أثر الأمير المرابطي يوسف بن تاشفين أن يفتح واجهة في الشمال والتي ربما ستفتح له آفاقا كبيرة في الأندلس، وفي نفس الوقت ستعطيه شهرة كبيرة في العالم الإسلامي³، خاصة وأن الدعوة المرابطية قامت منذ بدايتها على مبدأ الجهاد، وما عرف عن الملتزمين من خشونة الطباع وشظف العيش والصبر في الميدان، نظرا لقوة الجيش والعدد والعدة،

¹ - كريمي (ماجدة)، تجارة القوافل آثار وبصمات على تاريخ المغرب، دار الجسور، وجدة 1996م. ص 33.

² - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.2. ص 124.

³ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.1. ص 172.

ولهم في القتال شدة وجلد ليس لغيرهم، وهم يختارون الموت عن الانهزام كما ساق لنا أبي عبيد الله البكري¹.

من هذا المنطلق نزه المؤرخون يوسف بن تاشفين عن أي مطامع في افريقية أو الأندلس، فاجتهدوا في إبراز حسن نيته وسلامة طويته، وأضافوا أن هدفه اقتصر على رد عادية النصارى وتخليص المسلمين من كابوسهم، دليلهم في ذلك عفنه عن الغنائم التي غنمها من معركة الزلاقة، بل كثيرا ما عارض الإغراءات التي أبداها له بعض أفراد حاشيته لوضع يده على الأندلس، وهو الأمر الذي أكده أحد قواد جيشه مخاطبا الرشيد بن المعتمد بن عباد: "وعدتمونا بالجزيرة، ونحن لم نأت لأخذ بلد ولا ضرر بسultan، إنما أتينا للجهاد"².

أما الرأي الثاني فيذهب إلى أن يوسف بن تاشفين لم يشأ أن يخوض حروبا ضد بني عمومته الحماديين وهم بطن من صنهاجة أيضا، الذين كانوا في الجزء الشرقي من المغرب الأوسط. إذن هناك عامل القرابة من جهة، وعدم الرغبة في محاربة ممالك إسلامية تدين بنفس الديانة من جهة أخرى، في حين سيعطي الإعراض إلى الواجهة الشمالية لحرب بلاد الكفر في الأندلس المتمثل في الممالك النصرانية الأثر البارز والسمعة البالغة في المغرب والعالم الإسلامي، وسيظهرهم ذلك كحماء شرعيين للمغرب الإسلامي وهذا الأمر هو الذي حصل³.

إذن تصرف يوسف بن تاشفين كما يتصرف العظماء من الملوك، من خلال إعراضه عن استكمال السيطرة على بلاد المغرب الكبير، وتوجه نحو الشمال لإنقاذ

¹ - البكري (أبي عبيد الله)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية... م.س. ص 166.

² - القادري بوتشيش (إبراهيم)، مقالات في تاريخ المغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين، مطبعة سجلماسة، مكناس. 2007م. ط1. ص 52.

³ - كريمي (ماجدة)، آثار التجارة الصحراوية على المغرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (ق5-8هـ/11-14م)، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص تاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، موسم: 94-95. ص6.

المسلمين في الأندلس، لأن تقاعسه عن ذلك ومواجهة مسلمي الشرق من بني عمومته، سيجر عليه انتقادات العامة والفقهاء فلم يكن له من خيار خاصة بعد سقوط طليطلة¹.

والحق أن هناك تكاملا بين الرأيين لتفسير توقف المرابطين عن ضم كامل المغرب الأوسط، وتوجههم نحو فتح جبهة في الشمال بالأندلس. ولكن الذي تجدر الإشارة إليه هو أن المرابطين استطاعوا أن يقدموا للغرب الإسلامي خدمات جمة في ظروف اتسمت فيها باقي الدويلات الإسلامية بالضعف والتشتت. فبالإضافة إلى كونها حققت الوحدة للمغربين الأقصى والأوسط ولو نسبيا، زادت من عمر الدولة الإسلامية في الأندلس بعد معركة الزلاقة الشهيرة التي حدثت من أطماع النصارى، كما عملت على إعلان الجهاد في سبيل نشر الدين الإسلامي في السودان الغربي²، هذا إضافة إلى أنها أصبحت القوة الوحيدة في غرب البحر الأبيض المتوسط تخطب ودها مجموعة من الممالك والكيانات الإسلامية والمسيحية. لكن يبقى السؤال مطروحا من زاوية أخرى، هو لماذا انهارت هذه الدولة في أقصى فترات فتوتها وعنفوانها، لتشكل بذلك ظاهرة فريدة مقارنة مع باقي الدول المتعاقبة على حكم المغرب؟³.

إذن من خلال ما سبق يتضح أن السياسة الودية التي اتبعتها المرابطون اتجاه إخوانهم وبني عمومتهم في الشرق قد أثمرت وأعطت أكلها، إذ لم يشكروا عليهم خطرا في الوقت الذي كانت فيه القوات المرابطية مشغولة بالأندلس شمالا وفي السودان الغربي جنوبا، كما أثمرت هذه السياسة الودية عندما جعلت صنهاجة تمدهم بالمساعدة، بعد أن طاردهم عبد المومن بن علي الكومي في نواحي وهران وتلمسان في عهد تاشفين بن علي⁴، ففي الوقت الذي بلغت فيه جيوش الموحديين أحواز تلمسان من المغرب الأوسط،

¹ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.2. ص 124.

² - دندش (عصمت عبد اللطيف)، دور المرابطين في نشر الإسلام في إفريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988م. ص 56.

³ - حاول عبد الله العروي أن يقدم إجابات عن هذا السؤال من خلال مقارنة دولة المرابطين بالأترارك السلاجقة، منتقدا في نفس الوقت الافتراضات التي انساق وراءها المؤرخون القدامى ومن سار على منوالهم في العصر الحديث. أنظر: العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.2. صص 135-136.

⁴ - القادري بوتشيش (إبراهيم)، مقالات في تاريخ الغرب الإسلامي...، م.س. ص 100.

خرج إليهم تاشفين بن علي إلى ضواحي هذه المدينة، فانهزم المرابطون قربها في معركة معروفة "بيوم منداس"¹، وبذلك انتهت دولتهم في المغربين والأندلس.

وقبل أن نختم هذا المبحث يتضح أن المحاولات الوحدوية الأولى في عهد الدول المستقلة قد اتسمت بالمد والجزر في بلاد المغربين الأقصى والأوسط. فإذا كانت دول الخوارج (بني رستم وبني مدرار) قد قنعت بما لديها من ممتلكات، وحاولت الحفاظ على تواجد المذهبي والاقتصادي من غير التطلع إلى سياسة توسعية نحو الشرق أو الغرب. نجد أن الدولة الإدريسية منذ بدايتها الأولى وهي تسعى إلى توحيد بلاد المغرب والتشوف نحو الشرق، الأمر الذي لم يتحقق نتيجة مناكفة الإمارة الأغلبية ومن ورائها الدولة العباسية. إلا أن الدولة الفاطمية استطاعت أن تحقق وحدة بلاد المغرب ولو نسبياً، لكن انتقالها إلى مصر فتت من عضد هذه المحاولة، رغم المجهودات التي بذلها خلفاؤهم الزيريون من بعدهم. لتتحول بلاد المغربين إلى ساحة لتضارب المصالح والنفوذ بين الفاطميين وأمويي الأندلس.

شكلت الدولة المرابطية أول سلطة مركزية محلية في المغرب، حيث استطاعت أن تمت نفوذها إلى معظم المغرب الأوسط بالإضافة إلى الأندلس والسودان الغربي. إلا أنها حيرت الباحثين والمهتمين عن عدم استكمالها لوحدة المغرب الكبير، رغم ما كانت عليه من قوة مادية وبشرية. لكن نسجل أن هذا الطموح الوحدوي لم يتوقف، إذ تحقق في ظل سلطة مركزية محلية أخرى مثلتها الدولة الموحدية كما سنتطرق لذلك في المبحث الموالي.

¹ - مؤلف أندلسي (مجهول)، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، م.س. ص 123 .

المبحث الثاني: المغرب الكبير والاندماج الموسع على العهد الموحدى والمرينى

المطلب الأول: توحيد المغرب الكبير على العهد الموحدى

ظهر الموحدون في المغرب¹ خلال فترة عصيبة ومخاض عسير، تمثل في ظهور قوى دولية جديدة رفعت لواء الحروب الصليبية في عالم البحر الأبيض المتوسط، وفي نفس الوقت كان العالم الإسلامي يعيش عدة انقسامات وتصدعات مهولة، حيث وصلت الدولة العباسية مرحلة كبيرة من الضعف.

وبخصوص المغرب الأقصى فقد صادف بداية ظهور الموحدىين به اختلال أمور الدولة المرابطية، التي كانت تضم المغرب الأقصى وجزءا كبيرا من المغرب الأوسط (430هـ/1038م-541هـ/1146م).

ولم يكن حال المغرب الأدنى والأوسط بأحسن حال، فقد خلف بنو باديس الفاطميين في المهديّة، كما خلفهم بنو حماد في بجاية، وفي عهدهم نزحت القبائل الهلالية من مصر إلى إفريقية ثم إلى المغرب الأوسط بتدبير من الفواطم، التي عاثت في البلاد خرابا ودمارا من برقة إلى بجاية².

وفي هذا السياق سنتناول في هذا المطلب كيف كان المغرب منبعا للتوحد الموحدى (أولا) وتوحيد البلدين في إطار المغرب الكبير (ثانيا) وأسباب النجاح الموحدى (ثالثا).

¹ - ارتبط تأسيس دولة الموحدىين بمحمد بن تومرت، الذي استقر -بعد عودته من بلاد المشرق- بين قومه المصامدة في منطقة الأطلس الكبير، وأنشأ رباطا للعبادة مع مجموعة من أصحابه وأخلص أتباعه، فيه ألف عقيدته التوحيدية باللسان الأمازيغي حتى يسهل على العامة فهمها، وبعدها انهالت عليه القبائل معلنة الولاء له والطاعة، مما شكل قاعدة صلبة لبناء دولة الموحدىين. أنظر: كريمي (ماجدة)، الحكم الذاتى بأقاليمنا الصحراوية... م.س. ص 122.

وبعد أن تأكد محمد بن تومرت من تكوين جماعة مخلصّة له، انتقل بهم إلى موضع قريب من منابع واد نفيس معروف بتينمل، وأخذ يرتب أصحابه إلى طبقات بحسب إخلاصهم وعطائهم في الجهاد، وقسمهم إلى طبقة العشرة والخمسين والسبعين، ثم طبقة الطلبة وطبقة الحفاظ وطبقة أهل الدار...، كما هدف بن تومرت إلى ضمان ولاء زعماء القبائل ونقل ارتباطهم من القبيلة إلى الارتباط بطبقات النظام الموحدى الجديد. أنظر: المراكشي (عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، م.س. ص 255.

² - موسى (عز الدين عمر)، الموحدون في الغرب الإسلامي تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991م. ص 34.

أولاً: المغرب الأقصى منبع التوحد في عهد الموحدين

ظهر مؤسس الدولة الموحدية في المغرب الأقصى محمد بن تومرت في سياق خاص، حيث ابتدع حركة مغربية مستقلة فريدة امتازت بصيغتها المحلية العميقة، فدخل المغرب في معركة سياسية وقبليّة بين عصبيتين أمازيغيتين وهما: لمتونة الصنهاجية التي ارتكزت عليها سلطة المرابطين، ثم هرغة المصمودية التي ارتكنت إليها دعوة الموحدين. إضافة إلى ذلك فالصراع اتخذ مرفقات دينية ومذهبية، اختلطت فيها شعارات المرابطين "إحياء السنة ومحاربة البدع" بشعارات الموحدين "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"، فتحولت المعركة من كلامية-فقهية، إلى معركة سياسية تطورت إلى حروب عسكرية¹، دارت رحاها في المغرب الأقصى ووجدت تداعياتها في بلاد المغرب الأوسط.

رغم الصدمة التي تلقاها محمد بن تومرت سنة 524هـ/1129م بعد هزيمة الموحدين في معركة البحيرة، إلا أنه تفاعل خيراً بنجاة القائد عبد المومن الكومي. وما أن حل شهر رمضان من نفس السنة حتى توفي المهدي بن تومرت، وتمت مبايعة تلميذه النجيب -الذي صحبه من بلاد المغرب الأوسط- عبد المومن بيعة خاصة وعامة².

مباشرة بعد وفاة محمد بن تومرت اهتم عبد المومن بشؤون الموحدين، فجمع شملهم وألف قلوبهم وأعدهم لقتال المرابطين³، رغم أن هؤلاء حاولوا انتهاز فرصة وفاة المهدي وارتباك أمور الموحدين فهاجموهم، إلا أنهم تعرضوا للخيبة والهزيمة مرة أخرى.

¹ - دارت بين محمد بن تومرت والمرابطين حروب ومعارك طاحنة كان له فيها الظفر والغلبة، مما مكنه من بسط سلطانه على منطقة السوس كلها ما بين 516-520هـ/1122-1126م، بعد ذلك انتقل محمد بن تومرت إلى مرحلة الهجوم على المرابطين، إذ أرسل حملة بقيادة أحد تلامذته أبي محمد البشير الونشريسي وصلت إلى أسوار مراكش، رغم الاحتياطات التي اتخذها المرابطون من أجل انقاء الهجمات الفجائية التي درج عليها الموحدون في حروبهم ومعاركهم السابقة. أنظر: البيذق (أبو بكر بن علي الصنهاجي)، أخبار المهدي بن تومرت... م.س. صص 73-78؛ ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ... م.س، ج6. ص 228.

² - بعد وفاة المهدي بن تومرت تكتم أصحابه المقربون (الأشياخ العشرة) على وفاته لمدة ثلاث سنوات، وبايعوا فيها عبد الموم الكومي بيعة خاصة، إلى أن بويع عبد المومن بيعة عامة سنة 527هـ/1132م في جامع تينمل. أنظر: الصلابي (علي محمد)، دولة الموحدين، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت 2009م، ط1. ص 95.

³ - ابن عذاري (محمد المراكشي)، البيان المغرب...، [قسم الموحدين]، م.س. ص 15.

استمرت القوات المرابطية بقيادة تاشفين تلاحق التحركات الموحدية، لكنها وإن عرقلت مسيرتها في بعض الأحيان، إلا أنها لم تمنعها من الوصول إلى قلعة باديس وثمر المزمة على البحر الأبيض المتوسط ثم جبل تسمان¹، فدخلت أهالي تلك الأصقاع كلها في دعوة الموحدين مما شجع هؤلاء على متابعة الغزو، فدخلوا مليلة، وساروا نحو الشرق متوغلين في المغرب الأوسط² إلى أن وصلوا إلى كومية وهي قبيلة عبد المومن-، فأرسل قواته إلى القبائل المحيطة بوهران وتلمسان، التي أعلنت الولاء والخضوع للموحدين³.

إذا كانت الأحداث قد جرت بما تشتهيئه نفس عبد المومن، فإن الأمير المرابطي تاشفين بن علي قد توالى عليه النكبات، وازدادت فداحة المسؤولية الملقاة على عاتقه، فبعد أن سقطت مدينة وهران في يد الموحدين حاول الأمير تاشفين النفاذ عن طريق البحر فسقط به فرسه في هوة سحيقة سنة 539هـ/1144م، واستسلمت على إثر مقتله مدينة تلمسان بعد أن فرت منها الحامية المرابطية⁴.

أصبح الطريق مفتوحا إلى فاس ومكناس أمام القوات الموحدية، فقام عبد المومن بحصارهما في آن واحد، لأن سقوطهما يفتح الطريق نحو مراكش، وهو ما حصل سنة 540هـ/1146م، ودخل الموحدون مدينة سلا⁵ وقصبة الرباط، وبعد ذلك يمم الموحدون وجوههم شطر مراكش التي حاصروها مدة تسعة أشهر وتمكنوا من اقتحامها سنة 541هـ/1147م، فانهارت الإمبراطورية المرابطية وهي في عز قوتها وعنفوانها.

¹ - ابن عذاري (محمد المراكشي)، البيان المغرب...، [قسم الموحدين]، م.س. ص 18.

² - اقتنع عبد المومن بأن منطقة السوس القريبة من مراكش، لا تصلح لانطلاق حملاته من أجل القضاء على المرابطين، فاتخذ من المغرب الأوسط -خاصة مضارب قبيلته كومية- مركزا لانطلاق جيوشه من أجل تحقيق هدفه، بعد أن وجد في أهله وعشيرته العون والمساعدة. أنظر: ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأئيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 264.

³ - البيذق (أبو بكر)، أخبار المهدي بن تومرت... م.س. ص 94.

⁴ - ابن أبي زرع (أحمد)، الأئيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 189.

⁵ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س. ج 6. ص 274.

ثانياً: توحيد البلدين في إطار المغرب الكبير

ما أن قامت دعوة محمد بن تومرت مؤسس الدولة الموحدية وانتصار جيوشه بقيادة خليفته عبد المومن بن علي الكومي على المرابطين في عدة مواقع والتي توجت بفتح مجموعة من المدن الشمالية والشرقية، حتى نهض عبد المومن لمحاربة صنهاجة المغرب الأوسط أبناء عمومة المرابطين الذين آزرهم، فأوقع بهم في مجموعة من المعارك في مسرات¹.

إذن فقدت الدولة المرابطية قاعدتها الصلبة المتمثلة في المغرب الشرقي كنقطة استراتيجية بالرغم من بلاء الجند الرومي بقيادة الابريتر²، وبذلك أخذ الموحدون وهران ثم تتابع سقوط المدن المرابطية في المغرب الأوسط، فسقطت تلمسان سنة 539هـ/1145م بعدما خرج طلبتها وفقهاؤها وسائر أهلها يتضرعون إلى عبد المومن الكومي من أجل فتحها حسب ما يورده صاحب البيان المغرب³.

لم يتوقف طموح عبد المومن عند هذا الحد، بل تشوف إلى ضم جميع بلاد المغرب الإسلامي، خاصة إفريقية التي أراد أن يخلصها من الوضعية السيئة التي آلت إليها بسبب هجمات العرب الهلاليين الوافدين من مصر، وكذلك من غزوات النورماندين الذين احتلوا المهديّة، غير أنه كان لابد من تصفية بني حماد في شرق المغرب الأوسط، فاتخذ تلمسان قاعدة له لتحقيق هذا الغرض، ففتح مدينة الجزائر سنة 544هـ/1148م، وبذلك قضى الموحدون على دولة بني حماد التي دامت منذ 386هـ/996م⁴.

واصل عبد المومن بن علي فتوحاته نحو الشرق قاصداً إفريقية، فدخل بجاية عنوة بمساعدة ميمون بن علي الصنهاجي، واستغل الأوضاع التي كانت بين بني زيري والقبائل

¹ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.1، ص 261.

² - البيهقي (أبو بكر)، أخبار المهدي بن تومرت... م.س. صص 56-57.

³ - ابن عذاري (محمد)، البيان المغرب...، [قسم الموحدين]، م.س. ص 23.

⁴ - المراكشي (عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، م.س. ص 301؛ ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأتيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 126

العربية الهلالية المتسمة بالصراع الدائم، فتقابل مع هؤلاء في ناحية سطيف واستمرت الحرب أربعة أيام انتهت بهزيمة العرب وسقوط أموالهم وأولادهم ونسائهم غنيمة للموحدين، وبعد أن أجلي ثوار إفريقية ونازل المهديّة التي كانت في يد الإفرنج، أخرجهم منها سنة 550هـ/1154م¹، فوصلت جيوش عبد المومن لمدينتي سرت وبرقة ما وراء طرابلس².

كان للموحدين فضلَ فصلِ منطقة المغرب الإسلامي عن المشرق، وكان ذلك سنة 554هـ/1158م، إذ استطاعت دولة عبد المومن أن تبسط يدها على تجارة القوافل، وتحتكر تسويق منتجاتها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وفي عهدهم ازدهرت الطريق التجارية سجلماسة- فاس- تلمسان عبر تازة ووجدة، وقد ساهمت هذه الطريق في جعل المنطقة الشرقية من المغرب الأقصى والغربية من المغرب الأوسط، حلقة وصل واتصال بين المغربين استمر طيلة فترة الدولة الموحدية.

تتفق جل الكتابات التاريخية أن المغرب الكبير عامة، والمغرب الأقصى والأوسط خاصة قد عرف خيرة أيامه إبان حكم دولة الموحدين، وقد ارتكز هذا النمو على تطور اقتصادي نتج عن استغلال الثروات الداخلية، بالإضافة إلى حسن توظيف التجارة بعيدة المدى، مما كام له الأثر البارز والنصيب الأوفر في ازدهار الحياة الاقتصادية والاجتماعية³.

1 - ابن صاحب الصلاة (عبد المالك)، المن بالإمامة (تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين)، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م. ص 112؛ البيهقي (أبو بكر)، أخبار المهدي بن تومرت... م.س. ص 80.

2 - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر. تقديم ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، ج1، بيروت 1964م. ص 67.

3 - كريمي (ماجدة)، حواضر ومدن المغرب الوسيط: إشعاع حضاري داخلي ودولي، وحدة التكوين والبحث: المغرب والعلاقات الدولية شمال- جنوب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية فاس-سائيس، الموسم الجامعي: 2003-2004. ص 15.

وإذا كانت السنوات الأولى الممتدة من 518هـ/1124م إلى 558هـ/1162م قد شكلت فترة حرب وإخضاع¹، فإن فترات الهدوء التي كانت تتخللها أو التي جاءت بعدها، قد أتاحت لعبد المومن فرصة القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، كانت لها تأثيراتها الايجابية على الميادين الاجتماعية والسياسية والعسكرية، إذ لولا وجود خزينة ممتلئة لما استطاع أن يحارب على جبهات متعددة، وأن يوفر لجيشه كل حاجياته من عتاد ومؤونة وخيول وأعطيات وهبات.

وبإمكاننا أيضا أن نستنتج سياسة عبد المومن الجبائية من خلال توجيهاته لعماله في المغربين، وذلك من خلال بعض رسائله الموجهة إلى أهل قسنطينة من أعمال المغرب الأوسط: "...بأنه أعطى أوامره لإبطال كل القبالات والمكوس والمغارم، التي كان "الأشقياء" من ولاتها -يعني بني حماد- يرون إيجابها وإلزامها... ولا يلتفتون إلى ما أوجب الله من الزكوات والأعشار..."².

لما استتب الأمر لعبد المومن بن علي الكومي في بلاد المغربين، باشر تولية ولاته على الأقاليم، وقد كان أول من ولى ابنه أبا حفص عمر على مدينة تلمسان³، نظرا لموقعها الاستراتيجي كحلقة وصل بين المغربين الأقصى والأوسط، ثم ولى ابنه أبا محمد عبد الله بجاية⁴، واتخذها قاعدة لانطلاق الحملات نحو إفريقية وطرابلس وبرقة.

¹ - يذهب البعض إلى أن التجارب الوندالية في بلاد المغرب خلال هذه الفترة أنجزت عن طريق السيف والترهيب، وبالتالي فهي مجرد حركات توسعية. ويرد الأستاذ محمد القبلي على هذا الرأي بالقول: "إن التوسع والاحتلال يعني التلاعب بالإطار الجغرافي واختراق الحدود والغزو من الخارج... بينما التجارب الوندالية التي أنجزت في المنطقة التي كانت عبارة عن رقعة واحدة متجانسة دينيا وجغرافيا وعصيبا، تشكل في مجموعها بلاد المغرب الكبير". أنظر: القبلي (محمد)، "ملاحظات حول التجارب الوندالية الوسيطة ببلاد المغرب الكبير"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، المنعقد بتونس ما بين 19-24 أكتوبر 1981م، المطبعة العصرية، تونس 1983م. ص 44.

² - بولقطيب (الحسين)، "أسس ومكونات الدولة المغربية في العصر الوسيط"، ضمن مجلة أبحاث، عدد 24-25/ربيع 1990، صص 53-54.

³ - مؤلف أندلسي (مجهول)، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، م.س. ص 151.

⁴ - البيزق (أبو بكر)، أخبار المهدي... م.س. ص 76؛ ابن عذاري، البيان المغرب...، [قسم الموحدين]، ص 50؛ ابن صاحب الصلاة، المن بالإمامة... م.س. ص 113.

كان التقسيم الإداري الذي اتبعه الموحدون في الغرب الإسلامي هو نفسه الموروث عن دولة المرابطين، مع إضافة المناطق الجديدة المفتوحة في عهدهم كولاية إفريقية، التي تضم إضافة إلى المغرب الأدنى برقة وطرابلس الغرب، وولاية بجاية التي تضم المغرب الأوسط الشرقي، كما احتفظ الموحدون على نفس الولايات التي كانت في المغرب الأقصى وجزء من الأوسط في عهد المرابطين¹.

تبقى الإشارة إلى أنه في عهد السلاطين الموحدين العظماء كان هؤلاء يعينون الولاة وحكام الأقسام المذكورة، أما في طور الانحلال والانحطاط الذي سيصيب الدولة الموحدية فقد فقدَ السلاطين السيطرة على كثير من المناطق، فنار طامع واستبد وال، ففقع منهم السلاطين بالطاعة الاسمية فقط، ومن هؤلاء يغمراسن في تلمسان الذي سيشكل نواة دولة بني عبد الواد في المغرب الأوسط².

إذن على هذا النحو استمر حال المغربين في ظل الدولة الموحدية إلى أن تسربت بوادر الضعف والفسل في عهد الملوك المتأخرين من بني عبد المومن، خاصة بعد أن تسرع المأمون عند إغائه مذهب الدولة المستند إلى تعاليم محمد بن تومرت بوصفه الإمام المعصوم، وبذلك بدأت أوصال الدولة في التفكك³.

لكن هذا لا يلغي الدور الكبير الذي لعبته الدولة/الامبراطورية الموحدية في إنجاز أكبر محاولة وحدوية لبلاد المغرب الكبير، التي أصبحت مطمح كل الدول المتعاقبة على حكم المغرب والجزائر عبر تاريخ المنطقة. فما هي بعض أسباب النجاح الوحدوي في عهد الدولة الموحدية؟.

¹ - كانت هذه الولايات التي ورثها الموحدون عن المرابطين في بلاد المغربين تضم: سوس، سجلماسة، مراكش، فاس، تلمسان، سبتة، مع إضافة ولاية سلا. وبعد صفاء الجو لعبد المومن الكومي، بدأ في التخلي عن النظام الاستشاري الموحد الذي خلفه المهدي، وعين أقاربه وأبناءه على رأس هذه الولايات الرئيسية. أنظر: القادري بوتشيش (إبراهيم)، مقالات في تاريخ الغرب الإسلامي...، م.س. ص 104.

² - موسى (عز الدين عمر)، الموحدون في الغرب الإسلامي... م.س. ص 180.

³ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج2. صص 177-178.

ثالثا: أسباب النجاح الوحدوي الموحد

لم تكن مسألة توحيد المغرب الكبير في عهد عبد المومن بالأمر السهل اليسير، فقد واجهته مجموعة من الصعوبات والمشاكل الداخلية كادت أن تعصف بالمشروع الوحدوي في مراحل متعددة، ولعل أول المشاكل التي واجهت عبد المومن في بداية مشواره هو المعارضة المستترة التي تزعمتها قبيلة هرغة، أي أسرة المهدي بن تومرت في شخص أخويه عيسى وعبد العزيز اللذين استغلا غياب عبد المومن في حروبه مع بجاية وحاولوا الاستيلاء على مراكش¹.

إضافة إلى ذلك عانى عبد المومن في حروبه الوحدوية من تعاضم نفوذ الأشياخ الموحدين المعروفين ب"أهل الجماعة"، فكان لابد له من البحث عن عضد يؤازره في مواجهة سلطة هؤلاء الأشياخ، لذلك اتخذ قرارين خطيرين كان لهما الأثر البارز في مستقبل الدولة الموحدية بصفة خاصة، وتاريخ بلاد المغرب بصفة عامة: أولهما استقدام الأعراب من إفريقية بدعوى استعمالهم في حروب الأندلس، وثانيهما استقدام قبيلة كومية من المغرب الأوسط وهي العصبية التي ينتمي إليها، ليشد ظهره بهم وينتظموا في الخدمة بين يديه².

ومهما تحدثنا عن المشاكل التي اعترضت عمل عبد المومن الموحد وكيفما كان حجمها أو خطورتها، فإنها لا تصل إلى مستوى الفرص التي أتاحت له من أجل السيطرة على المغرب الأقصى وتوحيد باقي بلدان المغرب الكبير، الذي امتد من طرابلس الغرب شرقا إلى السوس الأقصى غربا ومعظم جزيرة الأندلس شمالا³.

¹ - لم تنحصر الثورات والتمردات ضد عبد المومن الكومي إبان مشروعه الوحدوي في قبائل مصمودة، بل تعدتها إلى قبائل ومناطق أخرى، حيث قام في ماسا "محمد بن عبد الله بن هود" المعروف بالداعي الماسي وتلقب بالهادي، وفي تامسنا قام الثائر "أبي مزكيدة" الذي بايعته قبائل كثيرة، كما نجد ثائرا آخر في كزولة يسمى "عمر الخياط" الذي وصل تأثيره إلى بلاد دكالة وحاحا. أنظر: ابن عذاري، البيان المغرب...، [قسم الموحدين]، م.س. ص 31؛ ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأئيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 248؛ البيذق، أخبار المهدي... م.س. صص 67-68.

² - ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأئيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 264.

³ - المراكشي (عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، م.س. ص 194.

فقد لعبت الظروف السياسية دورا كبيرا لصالح المشروع الذي تبناه عبد المومن، كان أهمها وفاة الأمير المرابطي علي بن يوسف بن تاشفين وانشغال خليفته تاشفين بالحروب ضد الموحيدين، فكان عليه الجمع بين هذه الحروب أولا، وتسيير شؤون الحكم المرابطي ثانيا، ثم الحفاظ على هوية الدولة بالأندلس ثالثا، مما عرض جهوده للاستنزاف. كما أن التنظيم الجيد والمحكم الذي كان يحظى به الجيش الموحيدي على عهد عبد المومن، إضافة إلى انتقاء الخطط العسكرية الفعالة، حيث تجنب بانتظام ملاقات المرابطين في المناطق السهلية، بل امتدت هجماته الأولى انطلاقا من السلاسل الجبلية ابتداءً بجبال درن وانتهاءً بالجبال الواقعة جنوب تلمسان، فاستعمل معهم طريقة التدويخ والكر والفر، مما أنهك الجيش المرابطي الذي حل به الضعف والوهن مما سرع من وتيرة تفككه وتوالي الهزائم عليه¹.

ولا بد من الإشارة إلى نقطة أخرى غاية في الأهمية، تتعلق بإستراتيجية عبد المومن العسكرية وهي لجوؤه إلى التمويه والكتمان والسرية في الانتقال من منطقة إلى أخرى، كما هو الشأن بالنسبة لحمالاته في المغرب الأوسط. وفي هذا السياق يتحدث صاحب البيان فيقول: "فالعجب العجيب لما أراد الخليفة عبد المومن غزو بني حماد، استسر ذلك مع خاصته ووزرائه... وخرج من مراکش... مظهرا للناس غزو الروم بجزيرة الأندلس... وأشاع الذكر بذلك، ومقصده في نفسه ونفس خاصته بجاية وبلاد افريقية"². فأسلوب المباغثة كان حاضرا حتى لا يترك للخصم فرصة الاستعداد، بالإضافة إلى أن عبد المومن اعتمد في حملته على آلات حربية فعالة ومتطورة آنذاك كالمجانيق، كما وظف أسطوله الحربي الموروث عن المرابطين في المغرب والأندلس³.

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم الشدة التي تعامل بها عبد المومن في حملات الإخضاع عن طريق نهجه لسياسة الترغيب والترهيب، فإن هذه التجربة الوجودية اتخذت

¹ - العمراني (محمد)، وحواش (عبد الرزاق)، "التجربة الوجودية في المغرب الكبير على عهد عبد المومن"، ضمن مجلة أبحاث، عدد 27/ خريف 1991. ص 71.

² - ابن عذاري (محمد)، البيان المغرب...، [قسم الموحيدين]، م.س. صص 45-46.

³ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س.، ج 2. ص 163.

أبعدًا حضارية، استهدفت تشييد وبناء المدن والمراكز الحضرية في مختلف أنحاء المغرب الكبير من رباطات وقلاع وحصون¹، وكان عبد المومن يرسل إلى عماله في المناطق يستحثهم على بناء المساجد² التي لا زالت آثارها شاهدة على ذلك.

والمسجل بخصوص تجربة عبد المومن الوجودية هاته أنها اتخذت طابع الاستقلال السياسي عن المشرق والمنافسة على قيادة العالم الإسلامي، حيث جند لها العلماء والفقهاء ورجال الصوفية، الذين وقفوا في وجه دعاة التفرقة وانخرطوا في حملة تمجيد الوحدة في الغرب الإسلامي، كما عبرت عن ذلك كتب الفتاوى والنوازل الفقهية على عهد عبد المومن، كذلك الرحلات والاتصالات التجارية والثقافية بين أقطار الإمبراطورية الموحدية³.

ولا يجب إغفال كذلك مجهودات الدولة الموحدية في عهد ملوكها الكبار في محاولة تجاوز دولة القبيلة في اتجاه مفهوم الدولة- الأمة، التي لم تعد القبائل المؤسسة لها هي المستفيد الوحيد من جهازها، بل أصبح بإمكان الفرد المتفاني في خدمتها أن يصل إلى مراتب رفيعة في سلكها الإداري، عوض الشعور الدائم بالوحدة الإثنية والقرابة الدموية، وبذلك تقلص الولاء للقبيلة إلى صالح الولاء للدولة⁴.

كل هذه الأسباب ساهمت في توسيع عبد المومن رقعة نفوذه نحو الشرق، دون أن ننسى أن السيطرة التامة على جميع الطرق التجارية القادمة من الصحراء نحو الشرق والشمال قد مكنت الدولة الموحدية من موارد مالية هامة، ساعدتها في تدبير نفقات عملية توحيد بلاد المغرب، وهذا ما يفسر أن عبد المومن أول ما قام به بعد استيلائه على بجاية سنة 547هـ/1152م هو القضاء على القبائل العربية الهلالية قرب مدينة سطيف، التي

¹ - ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأئيس المطرب بروض القرطاس... م.س. ص 243.

² - نفسه، ص 255.

³ - العمراني (محمد)، وحواش (عبد الرزاق)، "التجربة الوجودية في المغرب الكبير..."، م.س، ضمن مجلة أبحاث، عدد 27/ خريف 1991. ص 73.

⁴ - بولطيب (الحسين)، "أسس ومكونات الدولة المغربية..."، م.س، ضمن مجلة أبحاث، عدد 24-25/ ربيع 1990. ص 62.

اتخذتها مركزا لمراقبة الطرق التجارية المتجهة نحو الشرق، وبذلك صفا الجو لعبد المومن في المغرب الأوسط¹.

بعد وفاة عبد المومن بن علي سنة 558هـ/1162م تولى ابنه أبو يعقوب يوسف الحكم من بعده، وتعرضت الدولة في عهده لأكبر امتحان تمثل في ثورة بني غانية من أحفاد المرابطين، الذين لجأوا إلى جزر البليار وأعلنوا الخروج على الدولة الموحدية، حيث حاولوا بعث الدولة المرابطية من جديد، فاستولوا على بجاية والجزائر وقلعة بني حماد، واتخذوا المغرب الأوسط قاعدة لثورتهم، قبل أن ينجح أبو يعقوب المنصور من إخماد ثورتهم والتصدي لهم في حملة عسكرية².

تعاقب على حكم الدولة الموحدية مجموعة من الملوك من أبناء عبد المومن، لكن بعد هزيمة العقاب ستدخل الدولة الموحدية في مسلسل الانهيار والتدهور والصراع حول السلطة، مما فتح المجال لحكام المناطق للانفصال والانتزاع بالحكم، الأمر الذي أدى إلى انتهاء مرحلة مشرقة من تاريخ المحاولات الوحدوية في بلاد المغرب، رغم المحاولات المتكررة التي قام بها بنو مرين. فما أطوار العلاقات بين المغربيين في عهد بني مرين؟، وما خصائص المحاولات الاندماجية في عهدهم؟.

¹ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.2. صص 155-156.

² - القادري بوتشيش (إبراهيم)، مقالات في تاريخ الغرب الإسلامي...، م.س. ص 109.

المطلب الثاني: المغرب المريني والزياني اندماج وتوحد

بدأ الانحلال والتمزق ينخر الإمبراطورية الموحدية منذ سنة 615هـ/1215م، حيث انحصر نفوذ السلطة في المدن التي اعتصم بها الولاة بعد فقدانهم السيطرة على البوادي، كما اشتعلت الثورات والتمردات في كل الجهات، وانعدم الأمن في الطرقات، وامتنع الناس عن أداء الضرائب احتجاجا على تفشي الفساد وذهاب هيبة الدولة¹.

ومما زاد الأمور خطورة أن السلطة المركزية انتابتها الفوضى والاضطرابات، وأصبح الأشياخ يتلاعبون بسلاطين الموحدين يخلعون ويبيعون من شأؤوا²، حسب الأهواء والمصالح وما تقتضيه دسائس القصور، تزامن ذلك مع مجاعات وأوبئة اجتاحت بلاد المغرب لسنوات طويلة، فبدأت تنفتت أوصال الإمبراطورية المترامية الأطراف خاصة بعد هزيمة العقاب³، فانقسمت إلى ثلاث دويلات أمازيغية مستقلة: إمارة الحفصيين المصمودية في المغرب الأدنى ابتداء من سنة 625هـ/1227م⁴، وإمارة بني عبد الواد الزناتية في المغرب الأوسط سنة 633هـ/1235م⁵، ثم إمارة المرينيين في المغرب الأقصى التي اعتمدت هي أيضا على العصبية الزناتية⁶.

وفي هذا السياق سنركز في هذا المطلب على أسس التوحد المريني الزياني (أولا)، ثم سنخرج على أطوار العلاقات بين المغربيين الأقصى والأوسط (ثانيا)، والكشف عن أسباب التردد المريني في استمرار توحيد البلدين (ثالثا).

¹ - المنوني (محمد)، ورقات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2000م. ص 11.

² - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.6. ص 337.

³ - بوخريسة (بوبر)، "القرصنة والحركة المرابطية أو غياب الحكم المركزي"، ضمن مجلة الجامعة المغربية، عدد 1 (خاص) // 2007. ص 45.

⁴ - ابن خلدون، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.7. ص 180.

⁵ - التنسي (محمد بن عبد الله)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان: مقتطف من نظم الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان، حققه وعلق عليه محمود بوعيايد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985م. ص 113.

⁶ - سالم (السيد عبد العزيز)، تاريخ المغرب الكبير... م.س، ج.2. ص 867.

أولاً: التوحد المريني الزياني بين المد والجزر

إذا كان انفصال المغرب الأدنى والمغرب الأوسط عن الإمبراطورية الموحدية قد تم بطريقة سهلة وسلسة، دون أن تبذل السلطات الجديدة فيهما جهوداً مضنية، فإن المرينيين في المغرب الأقصى¹ قد دفعوا ثمن ارتقائهم إلى السلطة غالياً، إذ كان عليهم مواجهة خلفاء الموحدين في عهد الاضمحلال، عن طريق حروب ومعارك طاحنة استغرقت ما يزيد عن نصف قرن من الزمان

اتخذ زعماء بني مرين أسلوباً عسكرياً وسياسياً جديداً للوصول إلى الحكم وإسقاط ملك الموحدين، تمثل في التحالف مع سلطة الحفصيين في المغرب الأدنى، انقواءً للضربات التي يمكن أن يتلقوها من أعدائهم المزدوجين، الذين خاضوا معهم معارك ضارية (الموحدون في المغرب الأقصى ومناصريهم من بني عبد الواد في المغرب الأوسط)، وبذلك استطاعوا تدمير التحالف بين بني عبد الواد والموحدين، بعد أن تمكن الحفصيون من السيطرة على تلمسان سنة 640هـ/1242م².

يعتبر أبو يوسف يعقوب بن عبد الحق المؤسس الفعلي للدولة المرينية، إذ استطاع القضاء على الدولة الموحدية بعد اقتحامه لمدينة مراكش عاصمة بني عبد المومن سنة 668هـ/1269م، وبذلك استخلص المغرب لحكمه فاستقل بإمارة المغرب الأقصى وخلع التبعية الرمزية للحفصيين وتلقب بأمر المسلمين³.

استكمل أبو يوسف يعقوب المريني بناء الدولة وفرض سلطتها على جميع الأقاليم والمناطق المغربية، ونجح في ضم جميع المدن التي انفصلت عن الدولة الموحدية إبان

¹ - تعود أصول الدولة المرينية إلى زعيمها عبد الحق قائد قبائل زناتة بفرعها المريني، التي كانت تنتقل بمضاربها في الصحراء، وقد خاضت في مواجهات عنيفة ومكررة مع الموحدين، وعندما توفي زعيمها عبد الحق سنة 614هـ/1217م خلفه في القيادة مجموعة من أبنائه وهم: أبو سعيد عثمان بن عبد الحق، وأبو بكر بن عبد الحق، وأبو يوسف يعقوب بن عبد الحق. أنظر: الصلابي (علي محمد)، دولة الموحدين، م.س. ص 287.

² - ابن عذاري (محمد)، البيان المغرب... [قسم الموحدين]، م.س. ص 361.

³ - المنوني (محمد)، ورقات عن حضارة المرينيين، م.س. ص 14.

فترات اضمحلالها، كما وضع خطوطا دفاعية في الشرق لمواجهة الخطر الزياني، الذي يمثله بنو عبد الواد من خلال استمالة القبائل الزيانية.

اقتحم المرينيون مدينة سجلماسة في سنة 673هـ/1274م بعد أن ضموا مدينتي سبتة وطنجة مفتاح العبور إلى الأندلس، فأصبحت جميع مناطق المغرب تحت نفوذ الدولة الجديدة، وبالتالي السيطرة على أهم المراكز والطرق التجارية¹.

وقد حرص المرينيون على ترسيخ دعائم الحكم المركزي الموروث عن الموحيدين، وبذلوا في سبيل ذلك مجهودات متواصلة لتشمل سلطتهم مجالات حكم أسلافهم الموحيدين شرقا وغربا وشمالا وجنوبا، رغم الصعوبات التي واجهتهم في المغربين الأوسط والأدنى وفي الأندلس، بسبب مناوشات بني زيان في تلمسان ومراوغات بني نصر في غرناطة، كما حرصوا كل الحرص على أن تبقى المناطق الصحراوية آمنة تابعة لهم لتأمين سلامة التجارة الصحراوية².

أما في المغرب الأوسط فقد كان بنو عبد الواد في الأصل من أمراء القبائل الزناتية الرحل التي تجوب الصحراء في المغرب الأوسط، ثم أتاحت لها الظروف السياسية والاقتصادية على العهد الموحيدي الاستقرار بالمناطق الساحلية الغربية من المغرب الأوسط وفي أحواز تلمسان، بعيدا عن هجمات عرب بني هلال وغزواتهم، وما لبثوا أن أصبحوا سادة هذه البلاد وحماتها واتخذوا من مدينة تلمسان حاضرة لملكهم³، بعد أن كونوا دولة استمرت ما يقرب من ثلاثمائة سنة (633هـ/1235م-926هـ/1519م)⁴.

¹ - كريمي (ماجدة)، الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية... م.س. ص 135.

² - سيمو (بهيجة)، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، م.س، ج.1. ص 24.

³ - التنسي (محمد بن عبد الله)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان... م.س. ص 113.

⁴ - بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى سنة 1962م، م.س. ص 50.

شارك بنو عبد الواد¹ في إخماد مجموعة من الثورات والتمردات، التي وقعت في المغرب الأوسط ضد الموحدين وقد أبلوا فيها البلاء الحسن، فأسند الخليفة الموحي المأمون ولاية تلمسان إلى زعيمهم جابر بن يوسف اعترافا له بالجميل، وكان ذلك بداية لقيام دولتهم². إلا أن يوسف هذا قتل في أحد حملاته العسكرية في نواحي ندرومة، فخلفه ابنه الحسن سنة 629هـ/1231م في الإمارة، فلم يشغل فيها إلا سنتين حتى ثار عليه أهالي تلمسان فخلعوه، وأحلوا مكانه ابن عمه زغان بن زيان سنة 631هـ/1233م، الذي قتل هو أيضا بعد سنتين إثر صراعات داخل البيت القبلي لبني عبد الواد³.

يعتبر يغمراسن بن زيان الذي تولى بعد مقتل أخيه زغان سنة 633هـ/1233م المؤسس الحقيقي لدولة بني عبد الواد، فأدار الحكم في شبه استقلال تام عن الموحدين، وذلك بعد "أن بايعوه بيعة الملك المستقل، وخلعوا بيعة بني عبد المومن"⁴، إذ لم يبق لهم سوى الدعوة من على منابر المساجد أيام الجمعة والأعياد، مع الحفاظ على توثيق الصلة بخلفائهم وأشياخهم.

توفي الأمير الزياني يغمراسن بعد حكم طويل دام ثمانية وأربعين عاما، فخلفه ابنه أبو سعيد عثمان سنة 681هـ/1282م الذي استولى على الونشريس ومازونة والمدية وتنس في الشرق، كما قضى على مغراوة وبني توجين، وبذلك صفى له معظم المغرب الأوسط، وقد حاول أن ينهج سياسة المهادنة وحسن الجوار مع المرينيين في المغرب الأقصى⁵. فما أطوار العلاقات بين بلاد المغربيين الأقصى والأوسط؟

¹ - يرجع الفضل في ظهور هذه الدولة إلى الدور الذي لعبته قبائل بني عبد الواد -بزعامة جابر بن يوسف- في خدمة ومساندة الدولة الموحدية، ووقوفهم معها في مواجهة بني مرين وكذلك مناصرتهم لوالي الموحدين على تلمسان. ومع مرور الزمن أصبح لهم دور فعال في حماية منطقة وهران مقابل مجموعة من الامتيازات التي أعطاهم إياها الموحدون. أنظر: سالم (السيد عبد العزيز)، تاريخ المغرب الكبير...، م.س، ج.2، ص 873.

² - التنسي (محمد بن عبد الله)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان... م.س. ص 113.

³ - عمورة (عمار)، موجز تاريخ الجزائر، م.س. ص 79.

⁴ - التنسي (محمد)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان... م.س. ص 113.

⁵ بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي لجزائر... م.س، ص 46.

ثانيا: العلاقات بين بني مرين وبني عبد الواد

الصراع بين بني مرين وبني عبد الواد:

من الطبيعي أن يكون ضعف الموحيدين السياسي واندحاراتهم المتوالية أمام بني مرين مشجعا كبيرا لهؤلاء على إقامة دولتهم، لتنتقل بعد ذلك زناتة من مجرد قبيلة تعرض خدماتها على الدول المتعاقبة إلى عصبية تلعب أدوارا سياسية كبيرة في المغرب الأقصى، وفي المقابل كان من نفس عصبيتهم بنو عبد الواد الزيانيين الذين خلفوا الموحيدين في المغرب الأوسط، وقد اتسمت علاقاتهم بالصراع الدائم والمستمر.

ولا يجب أن ننسى أن العداوة بين الطرفين ترجع إلى الصراع على الأرض منذ أوائل العصر الموحيدي، عندما خص عبد المومن بني عبد الواد بأجزاء شاسعة من الأراضي الخصبة مكافأة لهم على دورهم في خدمة مصالح الموحيدين، زد على ذلك محاولة كل منهما الاستحواذ على أكبر قدر من الموارد المترتبة عن التجارة الصحراوية، وهذا لا يتأتى من دون السيطرة على مدينة تلمسان التي برزت قيمتها كأهم مركز تجاري¹، مما يفسر أن جميع المعارك دارت رحاها في هذه المدينة أو قرب ضواحيها².

رأينا في السابق كيف كانت كل المبادرات التوحيدية تنطلق من وجدة نحو تلمسان، ولكن هذه المرة ستأخذ دولة بني عبد الواد المبادرة، وستشن هجوما بقيادة يغمراسن على الأراضي المغربية، مستعينة بمغراوة وبني توجين ومستغلة وفاة أبي بكر بن عبد الحق المريني³، الذي كان في طور إنشاء دولة فتيية، إلا أن ابنه يعقوب المنصور تصدى له في

¹ - كريمي (ماجدة)، الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية... م.س. ص 140.

² - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.2. ص 14.

³ - يرجع ابن خلدون أول مواجهة بين والمرينيين وبني عبد الواد إلى سنوات حصار أبي يوسف بن عبد الحق لمراكش، واستغاثة أبي دبوس الموحيدي بيغمراسن وقومه، فقام هؤلاء بشن الغارات على ثغور المغرب الشرقي لشغله عنه، فاضطر أبو يوسف لرفع الحصار عن مراكش حتى يتمكن من النهوض إلى تلمسان. أنظر: ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.7. صص 238-239.

"موقعة كلدمان"، فاضطر يغمراسن إلى الرجوع نحو تلمسان بعد أن أحرق المراعي والزرع التي صادفها في طريقه¹.

مباشرة بعد افتكاك مراكش من الموحدين سنة 668هـ/1269م، وصفاء الجو في المغرب الأقصى لأبي يوسف يعقوب المنصور المريني، تفرغ بشكل نهائي لقتال بني عبد الواد، فهم بالقضاء على يغمراسن في عقر داره بتلمسان، وكان لقاؤهما بوادي إيسلي على مشارف مدينة وجدة، حيث دارت الدائرة على يغمراسن فقد فيها ابنه فارسا، وكانت هذه الهزيمة في رجب 670هـ/فبراير 1272م²، وقد فتحت عهدا جديدا في محاولات المرينيين لتوحيد بلاد المغربيين.

بعد هذا الانتصار انتقلت الدولة المرينية من طور الرد على الهجمات الآتية من الشرق، إلى مرحلة إعداد الحملات ضد بني زيان هادفة إلى إخضاعهم وضم ممتلكاتهم، وهكذا دارت رحى الحرب بينهم مرة أخرى قرب وادي إيسلي سنة 670هـ/1271م، انتهت بهزيمة يغمراسن، فحاصر المرينيون تلمسان بعد استخلاصهم لمدينة وجدة، ودام الحصار زهاء ثلاثة أشهر، دون أن يسفر عن سقوط المدينة (تلمسان)، فأثر يعقوب المنصور العودة إلى فاس³.

زاد من اشتعال نيران الفتنة بين بني مرين وبني عبد الواد، دخول أبي زكرياء الحفصي إلى المعركة، مؤازراً لأبي عثمان بن يغمراسن الذي خلف والده سنة 681هـ/1282م⁴، رغم أن هذا الأخير أوصاه في حياته ألا يتحرش ببني مرين، إلا أنه لا يملك إلا أن يتصدى لهؤلاء بعدما قرروا ضم تلمسان إلى ممتلكاتهم، خاصة بعد الهجوم

¹ - كريمي (ماجدة)، أثار التجارة الصحراوية على المغرب ... م.س. ص 108.

² - دادي (مارية)، تاريخ مدينة وجدة: من التأسيس إلى سنة 1830م، ج1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، مطبعة شمس، وجدة 2004م. ص 102.

³ - كريمي (ماجدة)، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي على العهد المريني (668هـ-759هـ/1269م-1358م)، رسالة لنيل دبلوم دراسات العليا المعمقة في الآداب تخصص تاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، موسم: 1988-1989م. ص 351.

⁴ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج7. ص 108.

الثاني لأبي يعقوب، الذي حاصر فيه تلمسان زهاء أربعين يوماً دون أن يحصل على طائل، باستثناء إتلاف مزارعها وتخريب ضواحيها¹.

لقد أعطت المحاولات التي كان يقوم بها أخ السلطان المريني أبو بكر الذي عهد إليه حراسة المنطقة الشرقية ما بين وجدة وتلمسان وسجلماسة في الجنوب، ومراقبة تحركات بني عبد الواد في الشرق، إذن أثمرت هذه التحركات في إخضاع ندرومة إلى الحكم المريني سنة 698هـ/1298م.

والواقع أن أبا يعقوب يوسف قد غزا تلمسان عدة مرات وتردد عليها منذ 689هـ/1290م. لكن يبقى أهم عمل قام به هو بناؤه لمدينة المنصورة قرب تلمسان وذلك سنة 702هـ/1302م بعد أن حصنها بالأسوار والخنادق وجعلها مقراً لإقامته وقاعدة لانطلاق حملاته، فضم إليه مدناً كثيرة كشرشال، مليانة، وأنشريس، مستغانم والبطحاء... ولما أخضع مغراوة بعد معارك عنيفة فتح وهران وكذلك الجزائر المدينة، لتدخل العلاقات بين المغربيين الأقصى والأوسط في هذه الفترة مراحل أخرى في محاولات التوحد والاندماج، ولو لفترة قصيرة مع أبي الحسن وأبي عنان.

إعادة اندماج البلدين في عهد بني مرين:

مع توالي المحاولات المتكررة لبني مرين من أجل الاستيلاء على مدينة تلمسان، سيدخل الصراع المريني الزياني منعطفاً آخر. فإذا كان بنو مرين في مرحلة سابقة قد اكتفوا برد الهجمات فقط تبعثها مرحلة أخذ المبادرة والإغارة على بني عبد الواد، فإنهم غيروا من سياستهم بعدما اقتنوا أسلوب الحصار الطويل، مع توجيه كل اهتمامهم إلى تلمسان. فلأول مرة شدد أبي يعقوب الحصار على المدينة ثماني سنوات دون انقطاع من 698هـ/1298م إلى 706هـ/1306م² خارت فيها قوى أهالي تلمسان، فنفذت أقواتهم

¹ - العامري (محمد الهادي)، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون بين الازدهار والذبول، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1974م. ص 92.

² - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.7. ص 111.

وغلّت أسعارهم، وصارت على وشك الاستسلام قبل أن ترجع الجيوش المرينية إلى فاس، بعد وفاة السلطان المريني أبي يعقوب يوسف¹.

اكتست العلاقات المرينية الزيانية طابعاً آخر مع بداية عهد أبي ثابت، وذلك أن هذا الأخير فك الحصار على مدينة تلمسان وتنازل لبني زيان عن جميع المناطق التي كان قد امتلكها جده أبو يعقوب، باستثناء مدينة المنصورة التي ولى عليها إبراهيم بن عبد السلام، غير أنه بمجرد ما غادر الجيش المريني معسكره بالمغرب الأوسط سنة 706هـ/1306م حتى بادر الزيانيون إلى تخريب مدينة المنصورة².

بعد هذا التصرف الذي أغضب بني مرين استدخل العلاقات عهداً آخر مع مجيء أبي الحسن، حيث نجح لأول مرة في اقتحام البلد عنوة والقضاء على الحكم الزياني في مدينة تلمسان سنة 737هـ/1336م بعد أن حاصرها زهاء عامين³، وأصبح بعد هذا النصر يدعى حاكم المغربين، وبهذا الإنجاز حقق اندماج البلدين مرة أخرى الأمر الذي عجز عنه كل ملوك بني مرين السابقين⁴.

أصبحت تلمسان مرة أخرى قاعدة الانطلاق نحو إتمام مشروع توحيد المغرب الكبير، وهكذا انطلق الجيش المريني سنة 747هـ/1346م ليخضع منطقة الزاب، وتسلم من بني حفص إمارة بجاية وقسنطينة وضم جميع المغرب الأوسط، بعد ذلك توجه إلى المغرب الأدنى ليدخل إلى مدينة تونس سنة 748هـ/1347م، في موكب رسمي أطنبت في وصفه كتب التاريخ⁵. إلا أن أفدح خطأ ارتكبه أبو الحسن المريني في تلمسان هو أنه وتر أعصاب الزيانيين بقتل ملكهم وقهرهم، وسرعان ما اطمأن إليهم ونظمهم في سلك

1 - كريمي (ماجدة)، العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي... م.س. ص 354.

2 - كريمي (ماجدة)، الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية... م.س. ص 142.

3 - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج2. صص 24-25.

4 - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج2. ص 37.

5 - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج7. ص 140.

جنوده واستعان بهم على تحقيق أهدافه، فتربصوا به الدوائر وكانوا سببا في فشل حملته العسكرية على تونس¹.

استرد بنو عبد الواد ممتلكاتهم بعد هذه الهزيمة خاصة مع توالي النكبات على الدولة المرينية ممثلة في الحروب الداخلية، التي قامت بين أبي عنان ووالده أبي الحسن². فحاول بنو عبد الواد إعادة بناء دولتهم بعد استعادة عاصمتهم تلمسان.

بعد وفاة السلطان المريني أبي الحسن وشفاء الأمر لابنه أبي عنان، بادر هذا الأخير إلى تجهيز جيوشه لإخضاع هذه المناطق من جديد، فقاد بنفسه حملة للاستيلاء على تلمسان سنة 753هـ/1352م، واصطدمت جيوشه بجيوش بني عبد الواد، سقط سلطانهم أبو سعيد عثمان أسيرا في يد أبي عنان، وبذلك استرجع المرينيون تلمسان وبجاية³ في ظرف وجيز، ليتم إعادة اندماج البلدين من جديد.

إذن دخل المغرب الأوسط تحت الحكم المباشر لبني مرين في عهد كل من أبي الحسن وابنه أبي عنان، ونصبوا عمالهم في تلك المناطق. قبل أن يبدأ العد العكسي فتصبح تابعة لهم بصفة غير مباشرة بعدما استعاد الزيانيون مناطق نفوذهم، ولكنهم كانوا يحكمونها في إطار التبعية الاسمية لبني مرين، كما هو الشأن بالنسبة لأبي تاشفين الثاني وأبي زيان من بعده⁴. وفي هذا السياق نسجل انه لم يسبق للعلاقات بين المغرب الأقصى والمغرب الأوسط، أن عرفت مثل هذه الحدة والصراع كما وصلت إليه في عهد بني عبد الواد وبني مرين، رغم انتمائهما لعصبية واحدة. وهكذا دخل البلدان في حروب ونكبات وتطاحن دام مدة ثلاثة قرون كاملة⁵.

¹ - العامري (محمد عبد الهادي)، تاريخ المغرب العربي... م.س. ص 97.

² - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.7. ص 136.

³ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.2. ص 86.

⁴ - كريمي (ماجدة)، آثار التجارة الصحراوية على المغرب... م.س. ص 105.

⁵ - إبراهيم (عبد الله)، صمود وسط الإعصار: محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. 1976م. ط2. ص 107.

ثالثاً: أسباب التردد المريني

واجه بنو مرين عند قيام دولتهم عدة منافسين دخلوا معهم في حروب ومعارك طاحنة في نفس الوقت أو على التوالي (استمرت ما يناهز نصف قرن من الزمن) مع جنود الموحدين المعززين بمرتزقة النصارى داخل المغرب الأقصى، ومع بني عبد الواد الزناتيين في الشرق بقيادة يغمراسن بن زيان، الذين تحالفوا مع الموحدين لتثبيت استقلالهم السياسي أولاً، ثم لمنع أي تحرك لبني مرين نحو الشرق ثانياً.

هذا الوضع العسكري المعقد والمهزوز يفسر إلى حدّ ما طول احتضار الدولة الموحدية، كما يمكن أن يفسر عدم تمكن الدولة المرينية في البداية من أخذ مبادرة الوحدة المغاربية، بعد أن تحملوا لوحدهم تكاليف الحرب مع دولة تتداعى ومهددة بالانهيار، ولكن كانت إلى وقت قريب قوية ومهابة الجانب.

اضطرت الدولة الفتية إلى الاحتماء وراء تبعية اسمية للدولة الحفصية في إفريقية، لكن مباشرة بعد أن تقوت شوكتها مع القضاء على دولة الموحدين بادر أبو يوسف يعقوب إلى قطع الدعوة الحفصية¹، بل أكثر من ذلك بدأ يطالب بالإرث السياسي للموحدين، وليس الديني على اعتبار اختلاف المذهب أولاً، ثم الإعراض عن ادعاء الخلافة ثانياً، مع الاكتفاء بلقب أمير المسلمين².

بعد توحيده لكامل المغرب الأقصى شعر أبو يوسف يعقوب كما شعر أسلافه من السلاطين العظماء بضرورة الحسم السريع في الاختيار: هل يتجه شرقاً كما فعل عبد المومن؟، أم يتجه شمالاً كما فعل يوسف بن تاشفين؟، وبالطبع اختار وجهة الشمال والجواز نحو الأندلس لنفس الأسباب التي تحكمت في الأمير اللمتوني يوسف بن تاشفين، أهمها الانحياز للمذهب المالكي وعدم الاستعاضة بكرسي الإمارة عن الجهاد في سبيل الله

¹ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.2، ص 197.

² - نفسه، ص 198.

وإعلاء كلمة الإسلام، خاصة بعد أن وافته رسل بني الأحمر ووفد عن مسلمي الأندلس يطلبون منه الإعانة ضد نصارى الأندلس¹.

سارع يعقوب المنصور إلى الجواز للأندلس مرات متعددة، بعدما عقد هدنة مع الأمير "العبدالوادي" يغمراسن في المغرب الأوسط، وكسب بذلك ود العلماء وفقهاء المالكية، الذين تأكدوا من صدق نيته في الجهاد وحسن طويته من قضية الأندلس، التي كانت تعيش حالة الفوضى جراء تغلب أمراء النصارى على معظم أجزائها، فكانت حملات بني مرين سببا في تحصين ما تبقى منها في يد المسلمين بغرناطة من الخطر المسيحي الدايم².

لا يمكن الجزم في أن الانشغال بالأندلس كان العامل الوحيد لتردد بني مرين في تحقيق الطموحات الوجودية المنشودة للبلدين، فقد حاول المرينيون إتباع سياسة الموحيدين في فتح جبهتين متلازمتين في الأندلس وفي نفس الوقت في بلاد المغرب شرقا، فدخلوا في صراعات مع مملكة بني عبد الواد ثم مع الحفصيين، واستطاع أبو الحسن المريني وابنه أبو عنان فارس تحقيق اندماج البلدين مرة أخرى وتوحيد منطقة المغرب الكبير³.

إلا أن الفتن والتمردات كانت تجهض دائما هذه المحاولات، إما من طرف بعض القبائل المعارضة للمرينيين، أو من داخل البيت المريني نفسه. فما أن وصل أبو الحسن إلى القيروان بالمغرب الأدنى، حتى خرج عليه ابنه أبو عنان طالبا الزعامة لنفسه، فقتل أبو الحسن راجعا مغتما إلى أن توفي سنة 752هـ/1351م⁴.

تكرر نفس المشهد مع أبي عنان، فبعد أن قضى على دولة بني زيان في المغرب الأوسط وتابع سيره نحو إفريقية ودخل تونس سنة 758هـ/1357م وأحكم قبضتها وبدأ يصلح أحوالها، حتى جاءت الأخبار بقيام ثورات في فاس وفي مناطق أخرى مختلفة من

¹ - دادي (مارية)، تاريخ مدينة وجدة... م.س، ج.1، ص 102.

² - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.7، ص 223.

³ - الصلابي (علي محمد)، دولة الموحيدين، م.س. ص 289.

⁴ - ابن خلدون (عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر... م.س، ج.7، ص 330.

المغرب الأقصى وطمع بعض أقاربه في السلطة، فاضطر للعودة إلى عاصمته، ثم ما لبث حتى توفي في العام الموالي.

وكخلاصة يمكن الخروج بها من هذا المبحث، يتضح أن الطموحات الوحودية والاندماجية في بلاد المغربين تحققت عبر مجموعة من المراحل في عهد الدولة الموحدية وكذلك -ولو نسبيا- في عهد الدولة المرينية.

لقد نجح الموحدون إذن في توحيد البلدين في إطار وحدة أشمل، ضمت جميع أقطار المغرب الكبير لأول مرة وآخر مرة في التاريخ، وهو نفس الطموح الذي سعت إليه جميع الدول المتعاقبة على حكم المنطقة، وذلك نتيجة مجموعة من الظروف الداخلية والخارجية التي كانت في صالح عبد المومن وخلفائه، بالإضافة إلى المؤهلات الاقتصادية التي أحسن الموحدون توظيفها في تحقيق الوحدة المنشودة.

حاول المرينيون الحفاظ على الإرث الموحي في توحيد بلاد المغرب، إلا أنهم اصطدموا بعرقلة أبناء عمومته من بني عبد الواد في المغرب الأوسط، بالإضافة إلى طموحات الحفصيين الذين حازوا الإرث المذهبي والسياسي للموحدين في المغرب الأدنى، لذلك اتسمت محاولاتهم بالتردد قبل أن تتحقق الوحدة والاندماج في عهد السلطانين أبي الحسن وابنه أبي عنان دون سواهما.

لقد شكلت العلاقة بين بني مرين في المغرب الأقصى وبني عبد الواد في المغرب الأوسط بعد انهيار الدولة الموحدية، أخطر مراحل الصراع بين البلدين في العصر الوسيط رغم انتمائهما لعصبية واحدة. إلا أنها في نفس الوقت تظهر بجلاء أن هاجس الوحدة كان متأصلا في التفكير السياسي لملوك بلاد المغربين، ويقدم صورة واضحة لطبيعة الدولة الوحودية في هذه الفترة¹. فما هي مسارات المحاولات الوحودية في البلدين خلال الفترة الحديثة؟، وكيف أضحت فيها العلاقات بينهما في ظل حكم الأشراف السعديين والعلويين في المغرب وسلطة الأتراك العثمانيين في الجزائر؟.

¹ - العلام (عز الدين)، "مخطوط واسطة السلوك في سياسة الملوك لأبي حمو الزياني"، ضمن مجلة أبحاث، عدد 19-20 / شتاء 1989م. ص 6-7.

الباب الأول:

علاقات الأشراف في المغرب مع الأتراك في الجزائر

الفصل الأول: العلاقات بين الأشراف السعديين وأتراك الجزائر

الفصل الثاني: العلاقات بين الأشراف العلويين ودايات الجزائر

مقدمة الباب الأول:

يحاول هذا الباب أن يسلط الضوء على العلاقات المغربية الجزائرية خلال العصر الحديث، بعد ظهور الإمبراطورية العثمانية على مسرح الأحداث في شمال إفريقيا، ومحاولاتها المتكررة من أجل ضم المغرب الأقصى، وهو الأمر الذي حالت دون وقوعه دولتي الأشراف السعديين والعلويين.

يناقش هذا الباب أيضا الفراغ في السلطة الذي تركه المرينيون وبنو عبد الواد في بلاد المغربين الأقصى والأوسط، في مقابل المسار الذي اتخذته بعض الدول الأوروبية في شبه الجزيرة الأيبيرية التي دخلت مرحلة الاستكشافات الجغرافية، لتتعرض سواحل البلدين لسلسلة من الهجمات البرتغالية-الاسبانية، مما عجل بظهور حركات الجهاد البحري وقيام دول وكيانات جديدة في كل من المغرب والجزائر.

كما يعرض هذا الباب لمسألة غاية في الأهمية تتعلق ببناء الكيان الجزائري مع مجيء عروج وخير الدين، اللذان لعبا دورا كبيرا في بناء الدولة الجزائرية في العصر الحديث بعد ضمها إلى الإمبراطورية العثمانية، رغم النقاش الكبير الذي يتفاعل بين المؤرخين الجزائريين في هذه القضية.

وفي هذا السياق تناول الفصل الأول من هذا الباب أطوار العلاقات بين الأشراف السعديين في المغرب والأتراك العثمانيين في الجزائر، ومحاوله كل منهما التوسع على حساب الآخر، ثم ختمنا هذا الفصل بالحديث عن بعض أسباب فشل "عثمنة" المغرب الأقصى.

أما في الفصل الثاني فقد تركز الحديث فيه عن ظهور الأشراف العلويين في المغرب ودخول الجزائر إلى عهد الدايات، وما دار بينهما من علاقات تراوحت بين المواجهة والانفتاح وعودة التوتر، مع البحث في أسباب توقف المحاولات الوجدوية بين البلدين.

الفصل الأول: العلاقات بين الأشراف السعديين وأتراك الجزائر.

المبحث الأول: الجهاد البحري وقيام الدول في بلاد المغربين

في الوقت الذي سجلت فيه أوروبا خلال نهاية القرن الخامس عشر وبداية السادس عشر قفزة نوعية مكنتها من ترسيخ كل أدوات الحداثة وأهلتها لكي تتبوأ مرتبة التفوق والهيمنة على البحر الأبيض المتوسط وعلى الطرق البحرية العالمية، دخلت بلدان المغرب مرحلتها الحديثة منهوكة القوى متأزمة الأوضاع، دولها متداعية متساقطة ومجتمعاتها متفككة وموانئها مفتوحة مباحة أمام الغزو الخارجي.

فمع المد الأوربي الذي اقترن بالاكتشافات الجغرافية والتقنية، انكشفت أوضاع المغرب الأقصى والمغرب الأوسط الاقتصادية بعد سيطرة أوروبا على الملاحة البحرية، وانتقال الثقل التجاري من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي، الأمر الذي همش دور البلدين وأزاحهما عن الدورة السياسية والاقتصادية العالمية المستجدة¹.

اتسمت هذه الظرفية إذن ببروز قوى متعاضمة على الضفة الشمالية من المتوسط، خاصة بعدما شهدته كل من البرتغال وإسبانيا من تدعيم مركزية السلطة وتوحيد النفوذ. وفي المقابل كانت سلطات البلدان المغاربية مشتتة محدودة الإمكانيات الدفاعية، غير قادرة على إحكام السيطرة على قواعدها والإبقاء على وحدتها، مما أظهرها ضعيفة أمام التحديات الخارجية.

وفي هذا السياق لم يتمكن الوطاسيون في المغرب الأقصى ولا الزيانيون في المغرب الأوسط من الإبقاء على وحدة نفوذهما، إذ خرجت عن نطاقهما العديد من المجموعات لتستقل بمناطقها تحت قيادة قبائل قوية، تمحورت في غالب الأحيان حول طريقة دينية أو زاوية ولي صالح².

¹ - الصالحي (محمد)، المغرب وأسبانيا والبرتغال أفاق جديدة للحوار، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1999م. ص 09.

² - الأرقش (دلندة)، بن الطاهر (جمال)، الأرقش (عبد الحميد)، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي الحديث، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس 1995م. ص 10.

أمام هذا الوضع أصبح البلدان مسرحاً للتوسع الأوربي- المسيحي الذي تزعمته كل من البرتغال وإسبانيا¹، خاصة بعد استكمال هذه الأخيرة لحركة الاسترداد والسيطرة على غرناطة سنة 1492م. فتحول المجال المغربي إلى فضاء للامتداد الأيبيري الذي حاول التصدي لكل خطر يمكن أن يشكله المسلمون المهجرون من الأندلس نحو المدن والموانئ المغربية والجزائرية على استقرار الدول المسيحية، وهذا ما يفسر رفع إسبانيا للراية الصليبية مجددة ورائها الكنيسة والعالم المسيحي في "حربها المقدسة"².

كان لصراع القوى الموجودة في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط دوراً كبيراً في تطور الأوضاع الدولية، وكان اللون الديني الذي أعطاه المسيحيون لحركتهم الخاصة المعروفة "بحركة الاسترداد"، سبباً أساسياً في أن تتبلور المعركة في شكل صراع عقائدي بين الصليب والهلال.

ومن الطبيعي أن ترفع راية الإسلام وأن يشهر سيف الجهاد، خاصة وأن بلاد المغربين من الشرق إلى الغرب مستهدفة من طرف القوى المسيحية، فانطلقت عمليات المقاومة والجهاد البحري³ التي كان لها الفضل في ظهور ونشأة إمارات مجاهدة في بلاد المغرب الكبير، منها من عملت على الاتحاد مع الدولة العثمانية، ومنها من حافظت على كيانها وخصوصيتها المميزة⁴.

¹ - اقتسمت إسبانيا والبرتغال برعاية البابا الفضاء المغربي، بموجب معاهدة "تورد سيلاس" سنة 1494م، واعتبر خط مليلة حداً فاصلاً بين المجالين، فاقصر البرتغاليون على سواحل المغرب الأقصى، في حين استفردت إسبانيا بسواحل كل من المغربين الأوسط والأدنى. وقد تم تجديد مضمون هذه المعاهدة في مؤتمر "فيلا فرانكا" سنة 1509م. أنظر: النظام (زهراء)، "العثمانيون والصراع المسيحي الإسلامي في غرب المتوسط"، ضمن أعمال ندوة العثمانيون والعالم المتوسطي: مقاربات جديدة، تنسيق عبد الرحمن المودن، عبد الرحيم بنحادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2003م. صص 61-62.

² - نفسه، ص 61.

³ - يسمى المسلمون عمليات أمراء البحر ضد السفن الأجنبية بالجهاد البحري، ويصر الكتاب والمؤرخون الغربيون على تسميتها باسم القرصنة أو التسابق البحري. أنظر: أملي (حسن)، "الجهاد البحري بمصب أبي رقرق: رد فعل أندلسي"، ضمن أشغال ندوة: المغرب وإسبانيا خلال القرن السابع عشر، تنسيق محمد صالح، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1997م. ط1. صص 17-18.

⁴ - يحيى (جلال)، تاريخ المغرب الكبير، العصور الحديثة وهجوم الاستعمار، م.س، ج3. ص 17.

وإذا كانت هذه الإمارات الجديدة قد ظهرت على أنقاض قيادات قديمة عاشت على الأرض وخراج هذه الأرض، فإن الحاجة قد عجلت بظهور رؤساء بحريين، تمكنوا من منازل الأعداء والدفاع عن السواحل والثغور الإسلامية. وهكذا حتمت الظروف نشأة قيادات جديدة بحرية هذه المرة ابتكرت وواصلت عمليات الجهاد البحري للدفاع عن أرض المغرب الكبير.

فإذا كان المغرب الأقصى قد برزت فيه قوى محلية كانت مؤهلة لقيادة حركة الجهاد وطرحت نفسها كسلطة بديلة عن السلطة الوطاسية المتهاوية والضعيفة، تمثلت في الدولة السعدية التي أوصدت الباب أمام الوصاية الدينية للعثمانيين. فقد اختلف الوضع بالنسبة للمغرب الأوسط حيث فشلت كل القوى المحلية في صد الغزو الإسباني، فكان من الطبيعي أن يتزعم العثمانيون حركة الجهاد، وأن يسيطروا سيطرتهم ونفوذهم على المغرب الأوسط، معلنين قيام إيالة الجزائر.

المطلب الأول: الأتراك العثمانيون في الجزائر

أولاً: الجزائر في مواجهة المد الإسباني:

فشلت تلمسان في إعادة توحيد بلاد المغرب الأوسط على إثر ما حل ببني زيان من ضعف وتناحر، قاد إلى انهيار ملكهم بعد تراجع دور المدينة وفقدانها للقوة الاقتصادية، التي كانت توفرها لها التجارة مع المغرب والسودان، وبالتالي انفرط عقد السلطة المركزية، فاستقلت الجزائر المدينة تحت حكم الشيخ سليم التومي، متحالفا مع الأرستقراطية التجارية الأندلسية التي استقرت بها، كما استقلت منطقة تينس بدورها تحت إمارة مولاي عبد الله الحفصي الذي وسع نفوذه إلى عنابة والكولو، في حين استقلت المناطق الأخرى بزعامة القبائل أو العائلات الأخرى المتنفذة¹.

في خضم هذه الفوضى وهذا التفكك تحرك الأسطول الإسباني مستهدفا موانئ المغرب الأوسط، واحتل المرسى الكبير سنة 911هـ/1505م، ووهران سنة

¹ - نذكر على سبيل المثال قبيلة النمامشة في تبسة، وزناتة في الأوراس، والذواودة برئاسة الشيخ بو عكاز في الحضنة، كما سيطرت عائلة بن جلاب على واحات وادي الغير، وتنفذت عائلة المقراني حول قلعة بني العباس. أنظر: مجموعة من (المؤلفين)، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي... م.س. ص 33.

915هـ/1509م، وبجاية سنة 916هـ/1510م¹. وهكذا انتصب الاسبان على سواحل المغرب الأوسط وسقطت معظم مدنه، دون أن تتمكن الزعامات والقبائل والأسر المحلية الحاكمة من مواجهته بفعل الضعف المتأصل فيها، الناجم عن انقسامها وتقلص قواعدها الترابية والبشرية والاقتصادية.

أمام هذا العجز الظاهر برزت البحرية العثمانية بقدراتها الحربية ومهاراتها الملاحية كقوة بديلة قادرة على التصدي والمواجهة، وبالتالي اتخذ النشاط البحري أبعادا جهادية طبعت صورته الايجابية في المخيال الجماعي لأهالي المغرب الأوسط، الذي يئن تحت الاحتلال الاسباني، فلمعت من بين أسماء رجال البحر المسلمين في القرن 10هـ/16م أسماء كثيرة، كان أشهرها على الإطلاق بابا عروج وخير الدين باعتبارهما أصحاب السبق في النشاط الجهادي داخل البحر الأبيض المتوسط منذ سنة 936هـ/1510م، حيث اتخذوا من ميناء حلق الوادي قاعدة لنشاطهما الجهادي بموافقة من السلطان الحفصي الذي كان يحظى بخمس الغنائم.

بعد توالي انتصاراتهم طلب رجال القبائل في تلمسان وبجاية من بابا عروج المعروف بـ "بارباروسا" أن يقدم إليهم ويساعدهم على استرداد مجموعة من الموانئ من أيدي الاسبان، لإدراكهم أنهم غير قادرين على مواجهة الجيوش المسيحية². فاستجاب عروج لهذه الاستغاثة فجمع رجاله وأعد ذخيرته وعتاده، وانطلق بسفنه من تونس، فغزا الاسبان المسيطرين على سواحل المغرب الأوسط، وكانت بجاية أول ميناء يتمكن المسلمون في الجزائر من تخليصه من أيدي الاحتلال سنة 920هـ/1514م، وفي السنة الموالية خلس مدينة شرشل، وبعد أن لحق به أخوه خير الدين توجه عروج إلى الجزائر المدينة، فاستولى على قلعتها وفتحها سنة 922هـ/1516م، وبذلك ذاع اسمه في كل مكان، ونقل قاعدة عملياته من جزيرة جربة إلى ميناء جيجل في الجزائر.

¹- هلال (عمار)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995م. ص 13.

²- بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962م، م.س. ص 53.

ثانيا: الجزائر كولاية عثمانية:

توالت الانتصارات الحاسمة التي حققها عروج على الإسبان، ونجح في تحرير مجموعة من الثغور المحتلة، هذا الواقع الجديد أذكى فيه طموحات سياسية حولته بسرعة من المنقذ إلى الحاكم الفعلي، الذي فرض سلطانه على أعيان وأمراء مدن المغرب الأوسط المستجدين به، مما أثار حفيظة هؤلاء فدخلوا معه في صراعات متسترة وعلنية، خاصة حكام وزعماء مدينتي الجزائر وتلمسان، هذه الأخيرة التي توفي بها سنة 935هـ/1518م بعد حصارها من طرف الإسبان¹.

توفي عروج وقد أرسى دعائم حكم قوي ولبنة أساسية لمواصلة مسار المواجهة ضد الخطر الإسباني، وترك رصيذا جهاديا وغزاة محنكين، أبرزهم أخوه خير الدين الذي تفرس على يديه، فخلفه على حكم الجزائر واستخلص الدروس من تجاربه، فلم يتردد في الانضمام للإمبراطورية العثمانية وطلب حماية السلطان العثماني، بعد اقتراحه ذلك على شيوخ وأعيان الجزائر²، مستندا على رسالة هؤلاء المؤرخة بالفتح من ذي القعدة سنة 925هـ/أكتوبر 1519م والتي طلبوا فيها الحماية من الدولة العثمانية والارتباط بها³.

اتسعت أرجاء الإمبراطورية العثمانية إلى غربي المتوسط بعد ضمها للجزائر، لتزاحم الإمبراطورية الاستعمارية الإسبانية في مجال نفوذها البحري، وانتزعت منها أهم السواحل المغاربية، فرُفعت راية السلطنة على مشارف المدن الجزائرية، ونودي من على منابرها باسم السلطان، وتحولت بذلك الجزائر إلى ولاية عثمانية، وعين خير الدين

¹ - من المرجح أن مقتل "بابا عروج" في تلمسان، جاء بعد انقلاب أعيان وشيوخ المدينة عليه، مما أضعف قدراته الدفاعية أمام الحصار الإسباني. أنظر: هلال (عمار)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر... م.س. ص 13.

² - مجموعة، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي الحديث... م.س. ص 34.

³ - أنظر نص رسالة أهالي مدينة الجزائر (باللغة التركية ومترجمة إلى الفرنسية) عند: التميمي (عبد الجليل)، "رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519م"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 5/ تونس 1976، صص 97-101.

"بيلربايا" عليها سنة 925هـ/1519م بعد أن أرسل إليه السلطان العثماني الخلة ومنشور التولية¹.

انطلاقاً من الجزائر إذن، عمل الأتراك على توسيع النفوذ العثماني في منطقة المغرب والتصدي إلى الحملات الإسبانية، وأسندت هذه المهمة إلى خير الدين بعد توصله من الباب العالي بفرمان التولية، ومدّه بألفي جندي انكشاري وأربعة آلاف مقاتل وذخيرة حربية هائلة. فبدأ في تجميع شتات المغرب الأوسط، ووجد مناطقه المنفصلة وأخضعها لسلطته، الأمر الذي لم يخل من مواجهات مسلحة مع القوى المحلية المتنفذة التي لم تتقبل الحكم الجديد. لذلك فإن إن أول عمل قام به خير الدين هو وضع النواة الأولى لجيش نظامي محترف، وتشكيل إدارة محلية² تجمع بين القيادة العسكرية والسياسية، ليتمكن من إدارة البلاد بيد من حديد في ظل ما بات يعرف بـ"الأوجاق"، وهو النظام الذي استمر في الجزائر إلى غاية سنة 1830م.

ما أن تخطى خير الدين هذه المرحلة بعد قضائه على ابن القاضي زعيم بلاد القبائل، حتى حول أنظاره إلى الحامية العسكرية الإسبانية المتمركزة بحصن البينون، فوجه نحوها مدفعيته يوم 27 ماي 1529م، وحقق انتصاراً كبيراً خلص به الجزائر من الاحتلال الإسباني وأخطاره بشكل نهائي، فدخل المغرب الأوسط عهداً جديداً من تاريخها، حول النشاط الجهادي في البحر إلى سلطة فعلية بتفويض عثماني³.

تميزت فترة البايبربايات بتركيز أسس ودعائم الحكم العثماني في الجزائر، وحافظت على الروابط المتينة بينها وبين الباب العالي في القسطنطينية، وكان أغلبهم ينتمون إلى طائفة رياس البحر ورجال الحرب، فكانوا أحسن مدافعين عن النفوذ العثماني، حيث قاد خير الدين ومن أعقبه من البيلربايات، أمثال: حسين آغا، وحسين باشا، وصالح

1 - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر... م.س، ج.1، ص 93.

2 - تم تقسيم البايبربايات إلى مجموعة من الأوطان والقبائل والدواوير، على رأس كل منها قواد وشيوخ يعينون من الباي مباشرة ويخضعون لسلطته، كما تمت الاستعانة بزعماء القبائل مقابل حصولهم على بعض الامتيازات. أنظر: هلال (عمار)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر... م.س، ص 17.

3 - مجموعة، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي... م.س، ص 35.

رايس الحملات المتتالية ضد القبائل في الصحاري والمرتفعات، وكذلك ضد الحفصيين المتحالفين مع الاسبان، إلى أن استتب الحكم العثماني في المغرب الأوسط¹.

انضمت الجزائر إذن إلى الإمبراطورية العثمانية وأصبحت "وجعاً" أو ولايةً عثمانية، فوض السلطان حكمها للبيلباي، الذي ركز سلطة الولاية في يده بقوة السلاح الانكشاري، فوضع على عاتقه توسيع نفوذ السلطنة في البلاد المغاربية المجاورة. وما أن أوشك القرن السادس عشر على نهايته حتى ثبت النفوذ العثماني في طرابلس وتونس، واستنتى المغرب الأقصى لظهور عائلة الأشراف السعديين، التي أخذت على عاتقها هي الأخرى تحرير البلاد، وبناء سلطة مركزية حالت دون سيطرة العثمانيين عليه.

المطلب الثاني: الأشراف السعديون في المغرب

أولاً: المغرب في مواجهة المد البرتغالي:

لا يمكن تحليل وضعية المغرب خلال هذه الفترة إلا بالرجوع إلى بنية الإمارة الوطاسية، وذلك بالنظر إلى الرقعة الجغرافية الصغيرة التي كانت تمثل إطار النفوذ الوطاسي، الذي كان بدوره يعرف هزات متوالية بين الفينة والأخرى. فلم يستطع الوطاسيون أن ينشئوا نظاماً مركزياً يبسط سلطتهم على مجموع التراب المغربي، بحكم أنهم لا يشكلون سوى استمراراً لانحطاط السلطة في عهد بني مرين، كما أنهم لا يُكوّنون كتلة قبلية مضبوطة النسب والعصبية يستندون إليها لبسط سلطانهم، ولم يسجل أن ادعى الوطاسيون الانحدار من النسب النبوي الشريف، سواء إبان خدمتهم لبني مرين أو حتى بعد سقوط دولتهم².

¹ - تشكلت الحكومة العثمانية في الجزائر من أربعة وزراء أساسيين: (*الخرناجي: مكلف بالمالية، *آغا العرب: وهو قائد جيش البر، *خوجة الخيل: مكلف بجمع الضرائب، *بيت المالجي: يشرف على الأوقاف). أما عن التنظيم الإداري فقد قسمت الجزائر إلى أربعة أقاليم رئيسية: (- الجزائر العاصمة وضواحيها وهي مَسِيرَة مباشرة من قبل الحاكم الجزائري باعتبارها دار السلطان، - بايلرك التيطري وعاصمته المدينة، - بايلرك الشرق وعاصمته قسنطينة، - بايلرك الغرب وعاصمته وهران). أنظر: هلال (عمار)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر... م.س. ص 16.

² - حركات (إبراهيم)، السياسة والمجتمع في العصر السعدي، دار الرشاد الحديثة، البيضاء 1987م. ص 26.

أمام هذا الفراغ السياسي الذي عاشه المغرب بعد سقوط دولة المرينيين، وبمجرد وصول الوطاسيين إلى السلطة سنة 876هـ/ 1471م، تعرضت البلاد إلى هجمة استعمارية من طرف الأيبيريين، حيث تمكن البرتغاليون من احتلال جل الموانئ المغربية على الوجهتين المتوسطية والأطلسية.

لم يكن التدخل البرتغالي والاسباني بالمغرب نتيجة لحركة الاكتشافات الجغرافية فقط، بل كان قبل ذلك احتلالا انتقاميا من التواجد الإسلامي في شبه الجزيرة الأيبيرية الذي عمر طويلا، إضافة إلى أنه كان يهدف إلى إيجاد درع واق ضد الهجمات المغربية المحتملة انطلاقا من السواحل الشمالية، لذلك بادرت اسبانيا إلى احتلال مليلية وغساسة، بينما انتزعت البرتغال سبتة والقصر وأخفت في احتلال طنجة عدة مرات¹.

استغل البرتغاليون الفترة الانتقالية التي عاشها المغرب بعد انقراض دولة المرينيين وتسلم وزرائهم الوطاسين لمقاليد الأمور فاحتلوا طنجة وأصيلا، ثم بدأت باقي الموانئ والشعور المغربية تسقط تدريجيا، خصوصا بعد النداء البابوي الذي وجهه البابا للمسيحيين قصد توسيع فتوحاتهم سنة 902هـ/ 1496م².

وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان الاسبان قد انشغلوا بالاكتشافات الجغرافية في القارة الأمريكية وفي المغربين الأوسط والأدنى، فإن البرتغاليين اهتموا اهتماما خاصا بالمغرب لمجموعة من الاعتبارات الدينية والسياسية والاقتصادية والتقنية³، والتي يمكن أن نذكر منها:

- أن البرتغاليين حصلوا على قوة بحرية متطورة خلال القرنين 15 و16م، منحتهم التفوق البحري وشجعتهم على احتلال السواحل المغربية، دون التفكير في التوسع برا

¹ - منذ استيلائها على مدينة سبتة سنة 1415م، حاولت البرتغال انتزاع مدينة طنجة الإستراتيجية عدة مرات، ومباشرة بعد استلام بني وطاس للحكم سقطت طنجة في أيديهم سنة 1471م، كما سقطت في أيديهم مدينة أصيلا. أنظر: الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج3. صص 166-168.

² - حركات (إبراهيم)، السياسة والمجتمع... م.س. ص 29.

³ - النظام (زهراء)، "العثمانيون والصراع المسيحي الإسلامي..."، ضمن أعمال ندوة العثمانيون والعالم المتوسطي... م.س. ص 67.

الذي لا طاقة لهم به في مواجهة الجيوش المغربية، لذلك نجدهم يهزمون بسرعة في كل حرب برية دخلوها ضد المغرب.

- أن البرتغاليين كانوا يبحثون عن سد الخصائص الكبير في بلادهم من الحبوب، وفي نفس الوقت يبحثون عن منافذ لتصريف منتجاتهم في الأسواق المغربية، أضف إلى ذلك القضاء على الوساطة التجارية التي كان يحتكرها المغرب بسيطرته على القوافل التجارية القادمة من السودان الغربي.

- أن البرتغاليين كانوا يعتقدون أنه من الممكن حمل المغاربة على اعتناق المسيحية، فحاضوا حربا صليبية باسم الكنيسة تحقق أهداف البابوية، وفي نفس الوقت تحقق أهدافهم التوسعية، لكنهم لم يوفقوا في هذا الجانب لتشبث المغاربة بالإسلام¹.

أمام هذا الخطر الصليبي الدايم الذي أصبح يُطبق على المغرب من كل الجهات، في مقابل ضعف السلطة السياسية لبني وطاس، ظهرت قوة جديدة تمثلت في رجال الزوايا والتصوف الذين طالما حافظوا على مسافة بينهم وبين كل نشاط سياسي، فهبوا لإنقاذ الوضع بعد تشوفهم لحجم المصيبة والكارثة التي تهدد الوجود الإسلامي داخل البلاد².

استتقت جميع الطرق والزوايا الصوفية المغربية خلال هذه الفترة تعاليمها من الشاذلية، وأبرزها على الإطلاق الطريقة الجزولية التي نشأت في الأصقاع السوسية، ثم ما لبثت أن امتد إشعاعها عبر أنحاء المغرب وحتى خارجه، وبرزت على مسرح الأحداث السياسية في أواخر عهد بني مرين بعد مقتل الإمام الجزولي، فواصل أتباعه التأثير في الحياة السياسية وترغيب الناس في الجهاد، وتنظيم المقاومة الشعبية منذ سقوط مدينة سبتة في يد البرتغال³.

¹ - شحاتة حسن (إبراهيم)، وقعة وادي المخازن في تاريخ المغرب 986هـ-1578م، دار الثقافة، الدار البيضاء 1979م. ص 29.

² - الوارث (أحمد)، الطريقة الجزولية التصوف والشرف والسلطة في المغرب الحديث، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2010م. ص 237.

³ - حركات (إبراهيم)، السياسة والمجتمع... م.س. ص 37.

إذن دخلت الطريقة الجزولية حقل السياسة من باب النفير والجهاد، بعد سنوات من الانعزال والتفرغ الكامل للعبادة والتربية، فأول ما قاموا به إنشاء خلايا جهادية، ثم بعد ذلك الإعداد لإقامة دولة بعد اختيار الأشراف السعديين لمنصب الإمامة وقيادة الجهاد¹، وذلك لتوفرهم على كل العناصر المطلوبة: (النسب الشريف، التقوى والورع، والتحمس للجهاد). فهل وفق السعديون في حل المشكلات التي وجدوها قائمة في المغرب وعلى رأسها صد المد البرتغالي في الشمال والعثماني من الشرق؟.

ثانيا: المغرب في ظل الدولة السعدية:

بعد استسلام السلطة الوطاسية وتواطؤ قبائل السهول العربية مع المحتل البرتغالي الذي شدد الحصار على المنطقة، أصبحت الظروف ملائمة لأن ينجز الأشراف السعديون مشروعهم السياسي، الذي اتخذ من الجهاد قواما ومن السلطة هدفا².

وما أن دعي محمد القائم بأمر الله السعدي إلى تارودانت سنة 915هـ/1509م، حتى تجمع حوله الأتباع وبويع أميراً للمؤمنين المجاهدين، وانطلقت المقاومة من رباطه مستهدفة البرتغاليين وحلفائهم المحليين³.

تكاثفت هجمات المقاومة على المواقع البرتغالية في "تدنست" و"أفوغال" بحاحا، وحقت انتصارات كبيرة ساعدت في تدعيم ركائز السلطة الجديدة، التي آلت إلى ابني القائم بأمر الله بعد وفاته: أحمد الأعرج المتمركز بحاحا، ومحمد الشيخ المتمركز بتارودانت. فحاول كل منهما توسيع رقعة السلطة الجديدة ومناطق نفوذه تلبية لأهداف وطموحات شخصية، خصوصا بعد أن تباعدت وجهات نظرهما لمستقبل الدولة الوليدة وتغيرت قلوبهما، وتبدل الأمر بينهما...⁴.

¹ - سيمو (بهيجة)، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، م.س، ج.1. ص 27.

² - RAGALA (Abdallah Ouazzani), *Histoire des relations Internationales du Maroc...*, op.cit, P 73.

³ - مجموعة، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب... م.س. ص 17.

⁴ - الافراني (محمد الصغير)، نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، م.س. ص 59.

اتجهت التحركات السعدية نحو جنوب الأطلس لافتكاك مدينة أكادير من قبضة البرتغاليين، وتأمين السيطرة على مناطق درعة، بعد ذلك اتجهت نحو مراكش التي استقل بها الشيخ الهنتاني، فدخلتها القوات السعدية سنة 931هـ/1524م وتوسعت في السهول المحيطة بها إلى أن بلغت وادي أم الربيع.

بعد توالي الانتصارات السعدية سارعت القبائل الأمازيغية إلى إعلان الانضواء تحت الحكم الجديد، وشكلت القبائل السوسية قاعدة الدولة السعدية مثلما كانت الطريقة الجازولية- الشاذلية أدواتها الإيديولوجية في مواجهة السلطة الوطاسية المتداعية، وكذلك في مواجهة أتراك الجزائر الذين يترصدون الفرص للانقضاض على المغرب وضمه إلى فضائهم الامبراطوري الجديد.

بعد فترة من الصراع على السلطة انتهت لصالح محمد الشيخ¹، توجه هذا الأخير لافتكاك باقي الثغور المحتلة، فحقق انتصارات عظيمة تردد صداها في المغرب وفي البرتغال، التي بدأت تفكر جديا في إخلاء مراكزها التي احتلتها في المغرب، فقررت الجلاء عن مدينتي أزموور وأسفي والإبقاء على مدينة الجديدة (مازكان)².

اقتضت سياسة محمد الشيخ أن يتخذ من مدينة مراكش عاصمة له سنة 951هـ/1544م، حتى يبقى قريبا من أنصاره أهل سوس، واتخذها قاعدة لانطلاق حملاته نحو الشمال، فاستولى على مكناسة عام 955هـ/1548م، ثم حاصر فاس وتمكن من دخولها سنة 957هـ/1550م³، بعد طرده لأبي حسون الوطاسي منها، واتخذ من بعض الأتراك عسكريا له جمعهم من بقايا جنده، ولحق به إلى تلمسان بعدما تأكد تحالفه مع آل عثمان، فحاصرها سنة 957هـ/1550م وتمكن من دخولها قبل أن يرسل باشا

¹ - دب الخلاف في البيت السعدي مبكرا بعد وفاة القائم بأمر الله، وذلك نتيجة الصراع بين ابنه أحمد الأعرج ومحمد الشيخ، تحول الخلاف إلى حرب طاحنة، انتهت بانتصار محمد الشيخ، وسجن أحمد الأعرج، سنة 946هـ بعد أن نزع خاتم الملك من يده؛ أنظر: الأفراني (محمد)، نزهة الحادي... م.س. ص 59.

² - شحاتة حسن (إبراهيم)، وقعة وادي المخازن... م.س. ص 93.

³ - دي طوريس (دييكو)، تاريخ الشرفاء، م.س. ص 141.

الجزائر حملة لاستعادتها بقيادة حسن كورسو، وبذلك تعقدت العلاقات بين الأشراف السعديين وأتراك الجزائر¹.

تولى عبد الله الغالب السلطة بعد مقتل أبيه محمد الشيخ سنة 964هـ/1556م في ظرفية صعبة، تعددت فيها الأخطار وتشعبت فيها السبل، حيث لم يكتف الأتراك باسقتبال الأخوين عبد الملك وأحمد الرافضين لحكمه، بل عملوا على تغذية نار الفتنة في شمال المغرب، معتمدين في ذلك على الطريقة الصوفية القادرية المنافسة للطريقة الشاذلية.

عندما توفي عبد الله الغالب السعدي تولى بعده ابنه محمد المتوكل الحكم سنة (981هـ/1573م)، وقد عُرف عنه القسوة وإتيان المنكرات، فانقلب عليه عمه عبد المالك وأحمد بعد استنجادهم بالعثمانيين في الجزائر، الذين قدموا لهما مساعدات مالية وعسكرية استطاعا بفضلها الانتصار على المتوكل في معركتين سنة (983هـ/1576م)، وبذلك تمكن عبد الملك من دخول مدينة فاس التي كانت عاصمة للدولة الوطاسية.

بعد السيطرة على فاس أخذ عبد الملك البيعة لنفسه، وولى عليها أخاه أحمد الذي سيعرف بالمنصور، وشرع في تأسيس جيش قوي ضم العرب والبربر، بالإضافة إلى عناصر تركية وأندلسية، ثم اتجه به نحو مراكش ففر المتوكل إلى جبال السوس، ولاحقته جيوش عمه حتى اتجه إلى سبتة، ثم دخل طنجة مستصرخاً بملك البرتغال سباستيان².

لم تؤد خسارة المتوكل أمام عميه عبد المالك وأحمد إلى أن يرضى بالأمر الواقع، فرحل إلى الشواطئ البرتغالية واستجد بالملك البرتغالي دون سباستيان ليساعده في استرداد ملكه، مقابل أن يمنحه الشواطئ المغربية على المحيط الأطلسي³.

¹ - تشير معظم المصادر، أن استحكام الخلاف بين محمد الشيخ والعثمانيين، أدى بهؤلاء إلى تنفيذ خطة لاغتياله، من طرف الجند التركي بزعامة صالح الكاهية، الذي تظاهر بهروب من الترك، فرحب بمقدمه، واتخذ في جيشه وفي حرسه الخاص، إلى أن سنحت فرصة اغتياله. أنظر: الافراني (محمد)، نزهة الحادي... م.س. صص 94-95.

² - نفسه، ص 127.

³ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س. ج 2. ص 258.

في هذه الفترة أصبح استقلال المغرب مهددا والبيت السعدي منقسما على شقين، كل واحد يحوم حول قوة خارجية طالما حاولت الانقضاض عليه، فاندلعت معركة وادي المخازن في صيف 986هـ/1578م، عندما هب ملك البرتغال دون سيبيستيان بجيشه مليا طلب المتوكل، إلا أن الهزيمة الشنعاء لهذا الأخير وحليفه البرتغالي غيرت مجرى الأحداث، خاصة مع بيعة أحمد المنصور مباشرة بعد وفاة أخيه عبد الملك في نفس المعركة¹.

خرج البيت السعدي من هذه المعركة معززا موحدا أكثر من ذي قبل، فالانتصار كان عظيما بحكم أنه مكن المغرب من استعادة هيئته وتدعيم استقلاله، كما حصل على تقدير الإمبراطورية العثمانية، وكذلك معظم الدول الأوروبية التي أرسلت سفارات وهدايا إلى المنصور، اعترافا بسلطانه وإكبارا لقدرات بلاده. وبذلك دخلت الدولة السعدية فترة مجدها وعظمتها مع أحمد المنصور، الذي اقترن اسمه بالذهبي لما جمعه من ثروات معدنية نفيسة، بعد حملته على السودان الغربي سنتي (999هـ/1590م - 1000هـ/1591م)، وكذلك سيطرته كليا على التجارة الصحراوية².

لم يدم الازدهار السعدي طويلا، فمباشرة بعد وفاة أحمد المنصور الذهبي سنة 1012هـ/1603م، اشتعل لهيب الفتنة من جديد ودخلت السلطة السعدية طور الانهيار والتفكك، فتناحر أبناؤه وتقاوموا الملك وأدخلوا البلاد في دوامة الحرب الأهلية³، قبل أن يظهر الأشراف العلويون على مسرح الأحداث في المغرب وسعيهم الحثيث إلى إعادة توحيد السلطة المركزية في مملكة جديدة، كما سنتطرق لذلك في الفصل الثاني. لكن قبل ذلك كيف كانت أطوار العلاقات المغربية الجزائرية في عهد السعديين والعثمانيين؟.

¹ - الافراني (محمد)، نزهة الحادي... م.س. صص 141-146.

² - مجموعة، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي... م.س. ص 21.

³ - بعد وفاة المنصور بايعت فاس ابنه زيدان، في حين بايعت مراكش ابنه الآخر أبا فارس المدعوم من المأمون، هذا الأخير لم يكن أقل طموحا من أخويه فهاجم مدينة فاس واستقل بها، وبذلك تعمق الصراع داخل البيت السعدي وازدادت حدته، مما عجل بسقوط الدولة السعدية. أنظر: الافراني (محمد)، نزهة الحادي... م.س. صص 282-283.

المبحث الثاني: أطوار العلاقات بين السعديين في المغرب والأتراك في الجزائر

صادف ظهور الأشراف السعديين في المغرب الأقصى حدوث تغييرات عظيمة في سير الأحداث بعالم البحر الأبيض المتوسط، حيث دخلت أوروبا عصر النهضة، وتم طرد المسلمين نهائياً من إسبانيا، بينما استمرت الدولة العثمانية في فتوحاتها وتوسعاتها السياسية، فأخضعت العالم الإسلامي كله لحكمها المباشر أو لنفوذها الرمزي، باستثناء المغرب الذي وإن ظل يتقرب إليها فقد بقي متمسكا باستقلاله السياسي.

وفي هذا الإطار ستنمى العلاقات بين السعديين في المغرب الأقصى والأتراك في المغرب الأوسط، خلال هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث والتحويلات، حاول فيها كل من الطرفين تزعم الحركة الوحدوية-الاندماجية بين البلدين، فتارة تتزعم هذا الطموح الدولة السعدية، في حين تأخذ الدولة العثمانية المبادرة لتحقيقه تارة أخرى. قبل أن يدخل البلدان في مرحلة ضبط التوازنات عقب معركة وادي المخازن، مما يحتم علينا طرح السؤال عن أسباب فشل "عثمنة" المغرب الأقصى؟.

المطلب الأول: المحاولات المتبادلة لتوحيد البلدين

أولاً: محاولة الأشراف السعديين ضم الجزائر:

مع منتصف القرن 10هـ/ 16م دخلت الدولة السعدية الناشئة في طور جديد من تاريخها، وذلك بعد السيطرة التي أصبحت لها على معظم بلاد المغرب. حيث أضحى بذلك القادة السعديون وجهاً لوجه أمام قوى مجاورة لم يكونوا قد احتكوا بها من قبل¹، فقد أتم الأتراك العثمانيون سيطرتهم على معظم الجزائر، بعدما بسطوا نفوذهم على حوض البحر المتوسط²، فأخذت أنظارهم تتجه نحو إمارة تلمسان، وبالتالي نحو المغرب إتماماً لمشروعهم الرامي إلى توحيد جميع الدول الإسلامية تحت قيادة واحدة. الأمر الذي رفضه

¹ - بوزياني (قدور)، المغرب وباشوية الجزائر (1650-1727م): مساهمة في دراسة العلاقات المغربية العثمانية، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في التاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب فاس-طهر المهران، موسم: 1987-1988م. ص 25.

² - شحاتة حسن (إبراهيم)، وقعة وادي المخازن... م.س. ص 96.

السعديون بقيادة محمد الشيخ المهدي، الذي كان يطمح بدايةً إلى التعاون السعدي العثماني بدل الانصهار في الدولة العثمانية¹.

دليلنا على ذلك مجموعة من الاتصالات التي أجراها محمد الشيخ مع أتراك الجزائر، من أجل قيام تعاون مشترك ضد المسيحيين الإسبان والبرتغال لتحرير المناطق المحتلة شمالي إفريقيا، خاصة الموجودة في المغرب والجزائر مع الاحتفاظ بكامل السيادة على المغرب. ولعل الرسالة² التي بعث بها الحاكم الإسباني لمدينة وهران الكونت "Alcaudete" إلى حكومة بلاده تعزز هذا الطرح، حيث يقول فيها: "...إن محمد الشيخ قد كتب إلى باشا الجزائر واقترح عليه القيام بعمليات مشتركة لفتح وهران والمرسى الكبير... كما أن كثيرا من رؤساء البحر الجزائريين سينضمون إلى أمير البحر "غوت باشا" ليدخلوا جميعا في خدمة محمد الشيخ..."³.

والحق أنه أمام إصرار أتراك الجزائر على ضم المغرب، أو تبيعه على الأقل الرمزية للسلطان العثماني، أو جره للقبول بسيادة آل عثمان على العالم الإسلامي⁴، كل ذلك دفع محمد الشيخ إلى الحرص على ضم المنطقة الشرقية للمغرب لأهميتها الاقتصادية⁵ والاستراتيجية في صد كل تدخل خارجي، بل أكثر من ذلك لم يتوان في الاستجابة لطلب النجدة الذي تقدم بها أهالي تلمسان، وهكذا استقبل الملك السعدي خمسة

¹ - السفير (عبد السلام)، "الدور الإستراتيجي لمدينة وجدة..."، م.س، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، عدد 3/ 1992. ص 109.

² - أورد عبد الرحيم بنحادة مجموعة من الرسائل الإسبانية وهي عبارة عن تقارير حول مسارات العلاقة بين السعديين والعثمانيين، وسجل عليها التناقض وعدم الدقة، وذلك من خلال اعتمادها على الشائعات أكثر من اعتمادها على المصادر الموثقة. أنظر: بنحادة (عبد الرحيم)، العثمانيون في المغرب من خلال الأرشيفات المحلية والمتوسطة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة الأمنية، الرباط 2005م. ص 15.

³ - كريم (عبد الكريم)، المغرب في عهد الدولة السعدية، مطبوعات شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء 1977م. ص 76.

⁴ - المودن (عبد الرحمن)، المغرب في العهد العثماني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1995م. ص 29.

⁵ - بنعلة (مصطفى)، "دراسة وتحقيق مجموعة وأفية برسائل سعديّة"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآداب، تخصص تاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية-الرباط. موسم: 1988-1989. ص 31.

عشر وجيها من أشياخ قبائل مديونة ووفدا يمثل أهالي تلمسان، الذين أكدوا له انضمامهم إليه والدخول تحت طاعته ومساعدته على فتح تلمسان كرها منهم للأتراك¹.

تحركت القوات السعدية نحو وجدة بقيادة محمد الحران² ومشاركة 20 ألف فارس، و10 آلاف من المشاة منهم 5 آلاف أجنب³، الذين تقدموا نحو تلمسان ودخلوها في يونيو من سنة 956هـ/1550م "بعد أن حاصرتها القوات السعدية زهاء تسعة أشهر ونفت الأتراك منها، وبذلك اتسعت خطة المملكة السعدية..."⁴. وهكذا اعتبر الفتح المغربي لتلمسان بداية مرحلة جديدة في العلاقات السعدية مع أترك الجزائر، لأن كلا من الفريقين كان يقدر أهمية المنطقة في توطيد النفوذ الداخلي، والانطلاق نحو ما جاورها من البلاد، وإن كان السعديون يقدرون أكثر من غيرهم مسألة ضم تلمسان الاستراتيجية، ويعتبرونها عاملا قويا في توطيد سيطرتهم على المغرب الشرقي، وجسرا أساسيا في العبور نحو المغرب الأوسط، وفي نفس الوقت قاعدة قوية لصد كل تدخل تركي في المغرب⁵.

كانت أماني الملك السعدي محمد الشيخ في ضم بلاد المغرب الأوسط وطرده الأتراك منها كبيرة، وازدادت رغبة محمد الشيخ في امتلاك الجزائر بعد دخول مدينة تلمسان في طاعته، فأوعز إلى ابنه الحران إلى التوجه لمستغانم أيضا التي دخلها من

¹ - كان سكان مدينة تلمسان مضطهدين من طرف الأتراك، الأمر الذي دفعهم إلى طلب النجدة من السعديين، فلم يبلغهم نبأ قدوم السعديين حتى استقبلوهم مباحين بفرح عظيم، كما حضرت وفود المناطق المجاورة لتقديم البيعة. أنظر: دي طوريس (دييكو)، تاريخ الشرفاء، م.س. ص 168.

² - كان محمد الحران من أنجب أبناء محمد الشيخ وأكثرهم شجاعة وقوة وبأسا، على يديه فتحت أكثر مناطق المغرب، كما خاض معارك كبيرة ضد الأتراك في مدينة تلمسان. أنظر: دادي (مارية)، تاريخ مدينة وجدة... م.س. ص 141.

³ - حجيرة (نور الدين)، المدينة والحرب على العهد السعدي، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص تاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس-سائيس، الموسم الجامعي: 2001-2002. ص 82.

⁴ - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر... م.س، ج 1. ص 77.

⁵ - العماري (أحمد)، مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر... م.س، ج 1. ص 266.

دون مقاومة، لأن الأتراك الموجودين بها اقتنعوا ألا فائدة من المجازفة بالدفاع عن مدينة غير محصنة، فأثروا الانسحاب نحو مدينة الجزائر¹.

كان رد فعل الأتراك قويا إزاء تحركات السعديين، فقد أرسل والي الجزائر حسن باشا نجدات مكونة من 5000 بندقية، إضافة إلى عدد مهم من فرسان القبائل، مدعمة بثلاثين قطعة من المدفعية²، ودارت بينهم معارك طاحنة في شنتبر من سنة 957هـ/1550م، انهزم فيها المغاربة ودُحروا عن المغرب الأوسط، ولاحقهم الأتراك إلى منطقة دبدو في المغرب الشرقي³.

استولى العثمانيون على تلمسان من جديد بسبب تفوقهم العسكري، وولوا عليها مولاي عمر الزياني⁴، وبذلك ابتدأ العد العكسي لمحاولة توحيد البلدين، إذ تفتحت أطماع الأتراك نحو المغرب انطلاقا من القاعدة الإستراتيجية تلمسان، التي أضافوا إليها منطقة دبدو من أعمال المغرب الأقصى. إلا أن محمد الشيخ سرعان ما نظم أمره من جديد، واستعد لمواجهة زحفهم وذلك باسترجاع باقي مناطق المغرب الشرقي بما في ذلك منطقة دبدو⁵.

ثانيا: محاولة الأتراك العثمانيين ضم المغرب:

تعود جذور الاهتمام العثماني بالمغرب الأقصى إلى عهد السلطان سليم الأول، الذي ينسب إليه القول بعدما مد نظره إلى الحوض الغربي للمتوسط:

"...إن البحر المتوسط عبارة عن خليج واحد، يمتد إلى بوغاز سبتة في المغرب الأقصى، وينبغي أن يكون تحت حكم الدولة العلية. فعدم الاجتهاد في بلوغ هذه الغاية، هو من قصور الهمة المزري بشأن الدولة...إني آليت على نفسي وعاهدتها إن مد الله

¹ - دي طوريس (دييكو)، تاريخ الشرفاء، م.س. ص 169.

² - حجية (نور الدين)، المدينة والحرب على العهد السعودي، م.س. ص 83.

³ - دادي (مارية)، تاريخ مدينة وجدة... م.س. ص 141.

⁴ - العماري (أحمد)، مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر... م.س. ج.1. ص 265.

⁵ - كريم (عبد الكريم)، المغرب في عهد الدولة السعدية، م.س. ص 78.

في عمري، أن أحرمها الراحة والسكون، ما لم أنشئ الأساطيل الكافية لنيل ذلك المرغوب، وأستولي على ثغور البحر المتوسط...¹.

يتضح من خلال هذا القول الصريح أن الدولة العثمانية كانت تخطط لاحتواء المغرب ضمن ولاياتها، باعتباره جزءا من العالم الإسلامي أولا، ثم لاعتباره موقعا استراتيجيا في حوض البحر الأبيض المتوسط الذي لا تكتمل السيادة على ضفته الجنوبية بدون السيطرة عليه ثانيا، ومن تم بذل السلطان سليم الأول جهودا كبيرة لتطوير البحرية التركية لتحقيق مبتغاه، وقد كان يعتزم المسير بنفسه إلى المغرب ولكن الأجل لم يمهل².

تواصلت جهود السلاطين العثمانيين في تحقيق هذه الغاية خاصة في عهد السلطان سليمان القانوني³، الذي اتخذ مجموعة من التدابير السياسية والعسكرية وكذلك الدبلوماسية، التي تظهر أن السلطان يبدي اهتماما خاصا بالموقف السعودي من التدخل التركي بشمال إفريقيا عامة وفي المغرب على وجه التخصيص.

واعتمادا على رسالة مؤرخة بسنة 959هـ / 1552م أرسلها الباب العالي إلى السلطان السعودي محمد الشيخ، يؤكد له فيها عزل حسن باشا عن ولاية الجزائر وتعيين صالح رايس مكانه، الذي سيبدأ - حسب السلطان العثماني - عهدا جديدا من التعاون والتفاهم وحسن الجوار، وقد جاء في هذه الرسالة: "...لقد بلغ إلى سمعنا الشريف أن

¹ - شحاتة حسن (إبراهيم)، أطوار العلاقات المغربية العثمانية... م.س. ص 53.

² - قاد السلطان سليم الأول بنفسه عمليات فتح الشام سنة 1516م، ثم مصر سنة 1517م، من أجل بسط سيطرته على الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، تمهيدا للمسير نحو حوضه الغربي بما فيه المغرب، خاصة بعد تشجيعه لخير الدين وإمداده له بالمساعدات المادية والبشرية من أجل هذا الغرض، لكنه توفي في شوال من عام 926هـ / لشتنبر سنة 1520م. أنظر: حرب (محمد)، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار القلم، دمشق. 1999م. ط2. صص 31-32.

³ - يعتبر سليمان القانوني من أعظم سلاطين الإمبراطورية العثمانية، ولقد بلغت في عهده أقصى امتدادها في القارات الثلاث، لذلك أولى عناية خاصة بضم المغرب الأقصى إلى نفوذه، ويرجع إليه قوله في هذا الصدد: "أنا عبد الله وسلطان هذا العالم، وببركة الله أنا على رأس العالم المحمدي، إرادة الله ومعجزات محمد صلى الله عليه وسلم صحابتي، أنا سليمان الذي باسمه تلقى الخطبة في مكة والمدينة، أنا الشاه في بغداد، والقيصر في الممالك البيزنطية، والسلطان في مصر، ابعث بأساطيلي إلى بحار أوروبا والمغرب والهند". أنظر: شحاتة حسن (إبراهيم)، وقعة وادي المخازن... م.س. ص 95.

أمير الأمراء بولاية الجزائر حسن باشا لم يحسن المجاورة مع جيرانه، ومال إلى جانب العنف والاعتساف، ونبذ وراء ظهره طرق الوفاق والائتلاف، وسد باب الاتحاد مع المجاهدين حماة الدين، لذلك بدلناه بغيره، فأنعمنا بولاية الجزائر على مملوك حضرتنا العلية صالح رايس...، ولا بد أن تحسنوا المجاورة وتسلخوا طريق حسن المعاشرة...¹.

لكن الواقع أن السلطان العثماني كان يسعى إلى طمأنة محمد الشيخ فقط، وأن الوالي الجديد صالح رايس كان مكلفا في الواقع بوضع حد لإمارة بني زيان بتلمسان، ومنها نحو تصفية المشكل المغربي بوجه خاص. ويؤكد ذلك أنه ما إن وصل إلى الجزائر في 959هـ/ 1552م حتى بدأ يستعد للزحف على المغرب²، ودخل في مفاوضات سرية مع أبي حسون الوطاسي بعد أن عرض عليه مساعدته بقوات عسكرية لاسترداد عرشه بفاس الذي سلبه السعديون إياه، وبذلك وقعت اصطدامات بين قوات محمد الشيخ والقوات العثمانية الداعمة لأبي حسون، فظهر التفوق التركي وانهزمت قوات السعديين³.

أمام انهزام قوات محمد الشيخ تمكن الأتراك من أن يواصلوا زحفهم نحو الداخل، فوصلوا إلى مدينة تازة في متم سنة 960هـ/ 1553م⁴، بعد معركة طاحنة "بكدية المخالي"، كاد أن يظفر فيها محمد الشيخ، بعد أن "...تزرح الأتراك عن موقعهم، واستولى محمد الشيخ على مدافعهم، لكن خذلان كتائب بني مرين للسلطان السعدي وغدروا به، وقلبوا له ظهر المجن، وكان ذلك سبب خروجه من فاس، ونكوصه نحو مراكش"⁵.

تقدمت القوات التركية بقيادة صالح رايس وبرفقة أبي حسون الوطاسي نحو فاس، ودخلتها في 961هـ/ يناير 1554م بفضل انضمام أنصاره من أهالي فاس إليه، وبذلك

¹ - الفشتالي (عبد العزيز)، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفاء، م.س. ص 98.

² - جهز والي الجزائر صالح رايس لهذه الحملة 5000 رجل و12 قطعة حربية، بالإضافة إلى 30 ألف فارس و12 ألف راجل من الرماة والبنادق. أنظر: دي طوريس (دييكو)، تاريخ الشرفاء، م.س. ص 190.

³ - العماري (أحمد)، مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر...م.س، ج.1. ص 266.

⁴ - مارمول (كربخال)، إفريقيا، م.س. ص 270.

⁵ - الفشتالي (عبد العزيز)، مناهل الصفا...م.س. ص 109.

تمكن الأتراك من بسط نفوذهم مؤقتا على شرقي المغرب، مابين دبدو وتازة¹ ومناطقه الوسطى المحاذية لفاص، فنصبوا مولاي عمر الزياني في دبدو، وأبي حسون الوطاسي في فاس. هذا الأمر زاد من فزع الإسبان والبرتغال بحكم أن الأساطيل التركية أصبحت تسيطر على الموانئ القريبة من مراكز احتلالهم شمالي المغرب والجزائر².

قبل أن يدخل صالح رايس إلى فاس اتفق مع أبي حسون أن يُمكنه هذا الأخير من جميع كنوز السعديين، وكذلك أموال فاس وأهالي سوس ومراكش، ولقد أدى بهم الجشع والطمع في خيرات المغرب إلى أن أساءوا السيرة والسلوك، ولم يحسنوا المعاملة اتجاه أهالي فاس، حيث اعتدوا على الأعراض والأموال، وأكثروا من عمليات السلب والنهب³، بل أكثر من ذلك حاولوا التخلص من أبي حسون نفسه، واغتموا الفرصة للإطاحة به وإعلان البيعة للسلطان العثماني سليمان القانوني⁴.

ضغط أهل فاس على الأتراك فأخرجوهم منها بعد أن سلمهم أبو حسون الوطاسي خزائنها وأموالها، بالإضافة إلى هدية قدرها "دي طوريس" بأربعمائة مثقال مقابل عودتهم إلى الجزائر⁵. بعد ذلك أصبح أبو حسون وجها لوجه مع خصمه محمد الشيخ، الذي جمع قوات من الحوز والسوس، في حين استعان الأمير الوطاسي بأهل فاس والريف، وكانت الدائرة عليه وقتل بعد أن تفرق عسكره، وبذلك قضى محمد الشيخ على الوطاسيين بصفة نهائية، واستعاد مدينة فاس ومدينة دبدو سنة 961هـ/1554م⁶.

3 - الوزان (الحسن)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت. 1983م. صص 353-354.

2 - كريم (عبد الكريم)، المغرب في عهد الدولة السعدية، م.س. ص 81.

3 - دي طوريس (دييكو)، تاريخ الشرفاء، م.س. ص 205.

4 - اقترح صالح رايس على السلطان العثماني التوغل في باقي مناطق المغرب، وحاول إقناعه بأن إمدادات عسكرية من 6000 جندي انكشاري و50 سفينة، يمكنها أن تخضع المغرب وتحرر جميع الثغور المحتلة؛ أنظر: بنحادة (عبد الرحيم)، العثمانيون في المغرب من خلال الأرشيفات... م.س. ص 16.

5 - دي طوريس (دييكو)، تاريخ الشرفاء، م.س. ص 209.

6 - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س. ج 2. ص 249.

استغل محمد الشيخ المهدي ظروف الأتراك المضطربة في الجزائر، بسبب تغير القادة العسكريين، وانشغال الأستانة بحروبها في الشرق، فتحالف مع الإسبان واتفق معهم على غزو الجزائر المدينة، إلا أن تعيين حسن بن خير الدين باشا على رأس الجيش التركي بالجزائر، أدى إلى تخلي الإسبان عن حلفائهم السعديين، هؤلاء الذين هاجموا تلمسان وكادوا يحتلونها مرة أخرى في انتظار مساعدات الجيش الإسباني بوهران. وبعد فشل هذه المحاولة تخلى محمد الشيخ المهدي نهائياً عن فكرة غزو الجزائر ومحاولات ضمها.

في خضم هذا النزاع المرير يئس الأتراك من احتلال المغرب، وأيقنوا ألا قبل لهم بمحمد الشيخ، فوقفوا حيث انتهوا في الجزائر وطلبوا من السعديين بعد أن أوفدوا الإمام أبي عبد الله الخروبي إمضاء معاهدة في شأن التقسيم والحدود سنة 961هـ/1554م¹، وتعيين وادي تافنا كحد فاصل بين البلدين².

رغم ذلك استحكم الخلاف مرة أخرى بين البلدين وفكر السلطان سليم الثاني إعادة الكرة وغزو المغرب بقوة السلاح، إلا أن نصحاءه ومستشاريه أشاروا عليه باغتيال أمير السعديين أبي عبد الله محمد الشيخ، فنجح في ذلك بواسطة الحيلة كما فعل هارون الرشيد قبله بمولاي إدريس الأول³.

لم تكد تمضي سنة على تنصيب الغالب بالله بن محمد الشيخ سلطاناً على المغرب، حتى قام الجيش التركي بهجوم على التراب المغربي بقيادة حسن بن خير الدين باشا، واصطدم الفريقان في معركة ضارية عند وادي اللبن، وانهزم أتراك الجزائر منسحبين

¹ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.2. ص 237.

² - ينبع وادي تافنا من منطقة التل الجزائري، بالقرب من قرية سيدو جنوب تلمسان، ثم يتجه شمالاً عبر بلدة للا مغنية، ليصب في البحر المتوسط عند مرسى بني صاف. أنظر: بوزياني (قدور)، "البعد الحدودي في علاقة المغرب بأترك الجزائر (ق 10-11هـ/16-17م)"، ضمن أشغال ندوة المغارب في العهد العثماني، تنسيق عبد الرحمن المودن، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. 1995م. ط.1. ص 29.

³ - العامري (محمد)، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون... م.س. ص 223.

إلى مواقعهم¹، وكانت مراكزهم قد نزلت في الثغور الشمالية بين سبتة وطنجة²، وبذلك تكون هذه آخر محاولة يقوم بها الأتراك لضم المغرب إلى حاضرة الإمبراطورية العثمانية في عهد البايبرباي الجزائري حسن باشا، لتدخل فصول العلاقة بين البلدين مرحلة جديدة اتسمت بمحاولة ضبط التوازنات عقب معركة وادي المخازن.

المطلب الثاني: معركة وادي المخازن وضبط التوازنات

عند وفاة محمد الشيخ المهدي وتولي ابنه الغالب بالله، اتصل عبد الملك وأحمد المنصور بالسلطان العثماني فأحالهما على والي الجزائر، حيث شاركوا إلى جانبه في حملاته ضد الإسبان لسنوات طويلة، فوجه السلطان العثماني تعليمات كتابية إلى واليه في الجزائر رمضان باشا لمساعدتهما بالمال والعتاد من أجل انتزاع الملك من يد المتوكل بن الغالب في المغرب³. ولتحقيق ذلك زودهما بفرقة مكونة من خمسة آلاف مقاتل ظفر فيها عبد الملك صحبة الجيش التركي /الجزائري في معركتين ضد المتوكل، الأولى قرب وادي سبو والأخرى بوادي الريحان قرب سلا، بعد أن دخلوا مدينة فاس سنة 983هـ/1575م⁴.

وهنا نسجل أن المدفعية الثقيلة التركية قد لعبت دورا كبيرا في معركة وادي المخازن الشهيرة سنة 986هـ/1578م، والتي التجأ فيها المتوكل إلى البرتغال بقيادة دون سيبيستيان، ضد كل من عبد الملك وأحمد المدعومين من قبل الأتراك⁵، وانتهت المعركة بهزيمة البرتغال وانتصار السعديين، بعد وفاة كل من الملوك الثلاثة عبد الملك السعدي والمتوكل السعدي ودون سيبيستيان، وبذلك تقلد أحمد المنصور السلطة واستتب له الأمر في المغرب، وكتب إلى السلطان العثماني بالفتح وقصدته الوفود مهنئة من القسطنطينية

¹ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.2، ص 246.

² - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.2، ص 253.

³ - الافراني (محمد)، نزهة الحادي... م.س. صص 122-123.

⁴ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.2، ص 266.

⁵ - شحاتة حسن (إبراهيم)، وقعة وادي المخازن... م.س. ص 207.

والجزائر، فزادت شهرته وتقوت شوكته، وتفرغ إلى توحيد المغرب وضمّان قوته طيلة فترة حكمه¹، بل أكثر من ذلك ولتمتين الخطط الدفاعية بمناطق الحدود الشرقية، أضاف أحمد المنصور تحصينات عسكرية مهمة بالمدن الشرقية تحسبا لزحف العثمانيين، إضافة إلى توالي ظواهر التوقير والاحترام الموجهة إلى سكان هذه المناطق²، باعتبارهم حماة ومرابطين على الحدود مع الأتراك³.

لقد عمل المنصور على تقوية علاقاته مع الدول الإسلامية والمسيحية على السواء، فوافته رسلها بالتهاني والهدايا منذ انتهاء معركة وادي المخازن، لكن البايبرباي علي علوج ممثل الباب العالي في ولاية الجزائر، حاول أن يقنع السلطان مراد الثالث بغزو المغرب، مستغلا حادثا دبلوماسيا عرضيا ادعى فيه أن المنصور لم يبدِ احتفاءً لائقا بالوفد العثماني، الذي جاء لتهنئته بالمناسبة المذكورة، بحجة أن الهدايا التي قدمها السلطان العثماني لم تكن في مقام أحمد المنصور.

استغل والي الجزائر السابق هذه الحادثة لاستعداد السلطان العثماني على أحمد المنصور، وحثه على إعداد حملة عسكرية كبيرة ضد المغرب، وهذا ما حصل سنة 989هـ/1581م، حيث تحركت الحملة هذه المرة من اسطنبول بقيادة العلي علي، كان هدفها هو إلحاق المغرب بالإمبراطورية العثمانية، وقد وصلت في نفس السنة إلى الجزائر. وقبل أن تكمل طريقها نحو المغرب جاءها الأمر من السلطان العثماني بالتوقف والعودة إلى المركز⁴، بعد أن بادر المنصور إلى توجيه وفد إلى الباب العالي محملا بهدايا نفيسة سنة 989هـ/1581م، ومنذ هذه الفترة والعلاقات مستقرة بين الطرفين⁵.

¹ - RAGALA (Abdallah Ouazzani), *Histoire des relations Internationales du Maroc...*, op.cit, P 75.

² - نذكر على سبيل المثال ظهير موقع باسم المنصور في شهر ذو القعدة 922هـ/1584م، وهو موجه نحو أحد المرابطين الفجيجيين، يسهب فيه عليه وعلى اخوته وأبنائه التوقير والاحترام، لما يقدموه من خدمات للدولة السعدية تتمثل في حراسة الحدود الشرقية. أنظر: بنعلي (مصطفى)، *مجموعة وافية برسائل سعدية...*، م.س. ص 34

³ - حجية (نور الدين)، *المدينة المغربية والحرب على العهد السعدي*، م.س. ص 87.

⁴ - الفشتالي (عبد العزيز)، *مناهل الصفا...* م.س. ص 63.

⁵ - حركات (إبراهيم)، *المغرب عبر التاريخ*، م.س، ج 2. ص 275.

وهنا يطرح سؤال كبير حول الإعراض المفاجئ للسلطان العثماني عن غزو المغرب بعد أن وصلت حملته إلى مراحلها الأخيرة؟.

يمكن القول أنه بالإضافة إلى هدية المنصور الذهبي الكبيرة المشار إليها سابقاً¹، هناك أسباب أخرى تمثلت في موقف والي الجزائر جعفر باشا وجندها المعارض لغزو المغرب، الذين أرسلوا مبعوثاً على وجه السرعة إلى اسطنبول، وأعلنوا للباب العالي أن السلطان المغربي لم يلحق بهم أي ضرر أو أذى، وترجّوه أن يوقف الحملة على المغرب فاستجاب لرغبتهم².

أما عن مبررات باشا الجزائر وجندها في رفضهم المشاركة في الحملة ضد المغرب، وإقدامهم على مراسلة السلطان العثماني في الكف عن هذا الغزو، فتكمن بالأساس في عدم اطمئنانهم لقائدها العلي، وخشيتهم من أن ينتقم منهم بعد خصومتهم له في آخر أيام ولايته للجزائر، خاصة بعد أن عرفوا أنه سيقحمهم في مقدمة الجيش للتخلص منهم، لذلك حذروا السلطان العثماني من مغبة أن يستغل قائد الحملة هذه الفرصة للاستقلال بالمغرب، وبالتالي أقنعوه بالتراجع عن مخططه. وقد استحق كل من باشا الجزائر وجند الجزائر ثناء وشكر أحمد المنصور من خلال رسالتين منفصلتين تقديراً منه لموقفهم³.

أعرضت الإمبراطورية العثمانية عن فكرة ضم المغرب في عهد المنصور، بعد أن حاولت ذلك في مجموعة من المناسبات وصرفت لذلك جميع الطاقات، غير أن الظروف التي كانت تعيشها الدولة العثمانية لم تساعد على اغتنام الفرصة المناسبة

¹ - نجحت السفارة التي وجهها أحمد المنصور الذهبي إلى السلطان العثماني بقيادة القائد أحمد بن ودة، والكاتب أحمد بن يحيى الهوزالي، "الذي أحسن مخاطبة السلطان، واعتذر له بما لا يعود بوهن عن مرسله، ولا يفيد مغالبة بمخاطبه، فقبل "مراد الثالث" الاعتذار والهدية، وكتب أمره إلى "العليج علي" بالتوقف عما كان بصدده والعودة إلى المشرق". أنظر: الافراني (محمد)، نزهة الحادي... م.س. ص. 157.

² - بن خروف (عمار)، "إخفاق العثمانيين في احتواء المغرب الأقصى"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 114/يناير 2004، ص 14.

³ - كنون (عبد الله)، رسائل سعية، معهد مولاي الحسن، تطوان 1954م، صص 87-96.

للتدخل من جديد في المغرب، ووضع حد للنفوذ المغربي المتزايد بعد أن أصبح دولة كبيرة وقوية، تحد الأملاك التركية في الشمال الإفريقي وتسيطر على السودان الغربي في الجنوب¹.

تغيرت إذن الخطط السياسية عند السعديين فاتجهوا نحو الامتداد في السودان الغربي، بدل الانشغال بالصراع مع أتراك الجزائر، مما جعل الإمبراطورية العثمانية ترسخ للأمر الواقع، وتكف عن محاولة ضم المغرب الأقصى، خاصة بعد الأوضاع الداخلية التي كانت تعيشها ولاية الجزائر، حيث إن مجموعة من القبائل الجزائرية وعلى رأسها قبائل زواوة ثارت ضد الأتراك، ولم يتمكن البشوات من إخمادها أو إخضاع القائمين بها².

إذن من خلال هذه الأوضاع التي كانت تعيشها الدولة التركية في الجزائر، إضافة إلى مجموعة من الأوضاع الدولية الأخرى، عرف المنصور كيف يطور سياسته الخارجية، وظف فيها جميع الظروف الداخلية والخارجية لصالحه. ويتضح ذلك في اندفاعه للتعاون مع الإنجليز ضد الإسبان، كما أخذ يلوح في نفس الوقت بأن هناك تقاربا وتعاوننا فعلا سيحصل بينه وبين أتراك الجزائر، انطلاقا من الاتفاق بين أحمد المنصور الذهبي كإمبراطور للمغرب والسودان الغربي والسلطان مراد الثالث عن الإمبراطورية العثمانية³.

إلا أن هذه القوة التي وصلت إليها الدولة المغربية في عهد السلطان أحمد المنصور، والتي استطاعت أن تبعد الأطماع التركية عن المغرب لمدة طويلة، ما فتئت أن انهارت مباشرة بعد وفاته سنة 1012هـ/1603م، حيث آل المغرب إلى حالة الفوضى والحروب الأهلية بين أبنائه، خاصة عندما حاول زيدان ابن المنصور الاستعانة على إخوانه/الأعداء بأتراك الجزائر، الذين جهزوه بأسطول من اثني عشر ألف جندي، غرقت

¹ - سيمو (بهيجة)، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، م.س، ج.1. ص 28.

² - العامري (محمد)، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون... م.س. ص 224.

³ - كريم (عبد الكريم)، المغرب في عهد الدولة السعدية، م.س. ص 181.

كل قطعه في البحر، وذلك بعد أن أدى للسلطان العثماني هدية ثمينة ممثلة في عشرة قناطير من الذهب¹.

وإذا كان عهد المنصور قد شهد نوعا من الاستقرار على مستوى أحداث الجبهة الشرقية، حيث أصبحت مدينة وجدة نقطة للحدود المغربية من جهة الشرق، وجسدت تلمسان حدا فاصلا للإيالة الجزائرية العثمانية من جهة الغرب²، فإن تشتت السلطة بين أبنائه فتحت المجال أمام البشوات العثمانيين للتغلغل في التراب المغربي، فسيطروا على وجدة، وبسطوا نفوذهم على جهات واسعة من المغرب الشرقي، ظلت خاضعة لهم إلى حدود مجيء العلويين³، كما سنتطرق إلى ذلك في الفصل الموالي، لكن قبل ذلك نطرح السؤال عن بعض أسباب فشل العثمانيين في ضم المغرب؟.

المطلب الثالث: أسباب فشل "عثمنة" المغرب

إذا ما بحثنا في عوامل الإخفاق الذي منيت به جهود الدولة العثمانية في ضم المغرب الأقصى إلى إمبراطوريتها الشاسعة، خلال القرن 10هـ/16م، والذي بلغت فيه ذروة قوتها وسيطرتها على حوض البحر الأبيض المتوسط، فإننا نقف على تداخل مجموعة من الأسباب الخاصة بالعثمانيين أنفسهم، إضافة إلى التركيبة السياسية والاجتماعية للدولة السعدية، ناهيك عن التوازنات الإقليمية، خاصة بعد اصطدام الأطماع العثمانية بالمصالح الأيبيرية.

رفض المغرب الأقصى دائما ولاسيما في عهد حكامه السعديين الأقوياء، أمثال محمد الشيخ وعبد الله الغالب وأحمد المنصور-الذين عاصروا بدورهم قوة الإمبراطورية العثمانية- الخضوع أو التبعية لها، لنظرتهم إلى الأتراك على أنهم أعاجم غرباء عن

¹ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج 2. ص 279.

² - برحاب (عكاشة)، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1989م. ص 181.

³ - كريم (عبد الكريم)، المغرب في عهد الدولة السعدية، م.س. ص 329.

الأصالة العربية، وعلى أنهم الأحق بالخلافة لما يتمتعون به من عروبة وشريف النسب، الذي يخول لهم السيادة على العالم الإسلامي¹.

وهذا ما يفسر أن محمد الشيخ جعل النزاع بينه وبين الأتراك يقوم على حقوق مبدئية تتعلق بالخلافة والشرف، وليس تسوية قضية الحدود فقط. حيث ذهب الناصري إلى أن محمد الشيخ لما بسط سيطرته على المغرب الأقصى "تأقت نفسه إلى المغرب الأوسط"². كما يذكر الأفراني في وصفه لمملكة محمد الشيخ فيقول: "اتسعت مملكة المغرب من باب تلمسان إلى تخوم الصحراء... وأحيى مراسم الخلافة الدارسة"³، وهذا يدل على عدم اعتراف السعديين بخلافة الأتراك، مما أزعج السلطان العثماني وجعله يندفع بقوة في محاولة منه ضم المغرب⁴.

كما يمكن أن نضيف قوة الدولة السعدية السياسية والعسكرية، التي كانت مؤيدة بقوى دينية وسياسية في المغرب الأقصى، ومدعومة بقوة عسكرية منظمة تنظيمًا حديثًا على الطراز العثماني، ومسلحة بأسلحة حديثة كانت تحصل عليها سواء من التجار الأوربيين، أو التي غنمتها من معاركها ضد البرتغال في أكادير سنة 948هـ/1541م وفي وادي المخازن سنة 986هـ/1578م، أو عن طريق تصنيعها في معامل أقيمت لهذا الغرض في نواحي مراكش⁵.

بالإضافة إلى ذلك كان حكام الدولة السعدية يتقنون لعبة التحالفات بالتعاون مع القوى الأوروبية، التي يمكن أن تساعدهم إذا ما دعت الضرورة ذلك. فالبرتغاليون والإسبان كانوا على استعداد للوقوف إلى جانبهم لمنع امتداد النفوذ العثماني في المغرب القريب منهم جغرافيا، لما له من خطر على شبه الجزيرة الأيبيرية وعلى ملاحتها

¹ - التمكروتي (علي بن محمد)، النفحة المسكية في السفارة التركية، م.س. ص 172.

² - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.2. ص 236.

³ - الأفراني (محمد الصغير)، نزهة الحادي... م.س. ص 36.

⁴ - العماري (أحمد)، مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر...، ج.1. ص 265.

⁵ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج 2. ص 264.

البحرية، كذلك كان التجار الانجليز يزودون السعديين بالأسلحة والذخيرة وكل ما يلزم لبناء قوتهم ومواجهة الأطماع التركية.

شكل البعد المكاني والجغرافي للمغرب عن مركز الدولة العثمانية في استانبول سببا آخر لعدم سقوطه تحت سيطرة الأتراك، فقد كان تجهيز حملة عليه يتطلب وقتا طويلا، وهذا يقتضي أن يغيب الأسطول الحربي العثماني شهورا عديدة، مما يعد مغامرة غير محسوبة العواقب، لذلك كان العثمانيون يكتفون بالحملة السريعة التي كانت تنطلق غالبا من الجزائر، ثم تعود دون أن تحقق جميع أهدافها لافتقارها إلى الدعم الآتي من الاستانة¹.

ومن تم يستنتج أن الدولة العثمانية لم ترم بكل ثقلها لضم المغرب إليها، بل أعطت الأولوية للجبهة الأوربية وبلاد فارس ضد الدولة الصفوية، ثم كان لزاما عليها تأمين الطريق إلى المغرب من خلال بذل جهود إضافية للسيطرة على طرابلس وتونس، والقواعد الأخرى التي كان يحتلها الاسبان في الجزائر، أو التي كان يحتلها حلفاؤهم في المتوسط كمالطا وقبرص، ولما انصب الاهتمام على المغرب وجدت الدولة العثمانية هذا الأخير على درجة من القوة الكافية لمواجهتها، خاصة بعد انتصاره في معركة وادي المخازن في صيف 986هـ/1578م مما جعل السلطان مراد الثالث يتراجع عن غزوه، بعد أن جرد إليه حملة ضخمة سنة 989هـ/1581م من مركز الإمبراطورية العثمانية وعاصمتها اسطنبول².

وإذا أضفنا عدم اطمئنان الباب العالي التام لنوايا حكام الجزائر، في حال توسع النفوذ العثماني إلى المغرب، يتضح حجم التردد الذي أظهرته الدولة العثمانية في حسم هذه القضية، على النحو الذي حسمت به قضية السيطرة على تونس وطرابلس الغرب، زد

¹ - بن خروف (عمار)، "إخفاق العثمانيين في احتواء المغرب الأقصى"، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 114/يناير 2004، ص 18.

² - الفشتالي (عبد العزيز)، مناهل الصفا... م.س. ص 62-63؛ الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج2. صص 290-291.

على ذلك الضعف الذي دخلته الدولة العثمانية بعد وفاة مراد الثالث¹، لميل أحوال الإمبراطورية إلى الاضطراب في المشرق، وكذلك تدهور الأوضاع في ولاية الجزائر، مما انعكس على حماسهم للتوسع في المغرب الأقصى².

إذن رغم أن المغرب الأقصى حافظ على استقلاله بعد أن حال حكامه السعديون دون سقوطه تحت النفوذ العثماني، فقد كان ذلك من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تأخير بقاء القواعد الاسبانية والبرتغالية في المراكز الساحلية في البلدين، لأن العلاقات المغربية مع أترك الجزائر التي اكتست طابع العنف والتوتر تارة، والحذر والقلق تارة أخرى، كانت عائقا في وجه تنسيق حركة جهادية مشتركة ضد القوى الأوربية الغازية، وهكذا تأخر تحرير وهران نهائيا إلى سنة 1207هـ/1792م، كما تأخر تحرير مجموعة من الثغور المغربية إلى القرن 12هـ/18م، بل لازال بعضها محتلا إلى الآن كسبتة ومليلية.

يتضح مما سبق أن العلاقات المغربية الجزائرية في عهد الأتراك العثمانيين والأشراف السعديين، قد تبلورت وفق التطورات السياسية والدينية والعسكرية التي شهدتها كل من الدولتين، دون أن تتفصل عن المؤثرات الخارجية التي يمثلها الأيبيريون.

فإذا كان المد الأيبيري في البلدين خلال القرن 10هـ/16م قد شكل عاملا مهما في ظهور الجهاد البحري وبناء الدولة السعدية في المغرب والتركية في الجزائر، فإنه شكل في نفس الوقت عامل صراع أو تقارب بين الأتراك والسعديين، حسب الظروف التي كان يعيشها كل من البلدين.

وهذا ما يفسر أن العلاقات بين المغرب والجزائر قد مرت بمجموعة من المراحل، تدرجت بين الاندفاع السعدي في عهد محمد الشيخ داخل الجزائر، ثم اشتداد الضغط العثماني على المغرب بغية ضمه إلى حظيرة الإمبراطورية العثمانية، مرورا باستقواء الدولة السعدية على العثمانيين، بعد الانتصار الكبير في معركة وادي المخازن، التي

¹ - بنحادة (عبد الرحيم)، العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2008م. ص 317.

² - بوزياني (قدور)، "البعد الحدودي في علاقة المغرب بأتراك الجزائر.."، ضمن أشغال ندوة المغارب في العهد العثماني، م.س. ص 31.

ساهمت في تحقيق نوع من التوازن بين الطرفين، دفعهم إلى الاعتراف المتبادل بحق الوجود المشترك، مما أدى إلى تعليق المحاولات الوحدوية إلى حين.

لكن بعد ما آلت إليه الأوضاع في المغرب من تدهور في عهد أبناء المنصور، تقابلها أوضاع أخرى لا تقل عنها سوءاً في القطر الجزائري. دخلت فصول العلاقة بين البلدين مرحلة جديدة من الصراع في عهد الملوك العلويين الأوائل، الذين خلفوا الدولة السعدية في المغرب، والتي تراوحت فيها العلاقة أيضاً بين المواجهة الشاملة، وبين فترات الانفتاح والتعاون اتجاه دايات الجزائر.

الفصل الثاني: العلاقات بين الأشراف العلويين وأتراك الجزائر

المبحث الأول: التطورات السياسية في المغرب والجزائر

عرف المغرب بعد وفاة المنصور الذهبي سنة 1012هـ/ 1603م -وما واكب ذلك من تنازع بين أولاده على الملك- فترة جديدة من التمزق، حيث انفصلت فاس عن مراكش وتكونت في كلا المنطقتين إمارات مستقلة عن السلطة المركزية. إلا أن هذا التمزق لم يقض على الوعي بوحدة البلاد، سيما وأن الإسبان ما زالوا يحتلون أجزاء هامة من الساحل المغربي¹.

تجزأ المغرب إذن إلى مجموعة من الإمارات، بعضها كان تحت حكم صلحاء مرابطين كزوايا الدلايين في الأطلس المتوسط أو السملانيين في السوس، وبعضها كان تحت نفوذ رؤساء هلاليين أصحاب عصبية فتية كعرب الشبانات بناحية مراكش، وبعضها تمثل في كيانات حرة كسلا وتطوان اللتين كان أغلب سكانهما من مهجري الأندلس²، وكانت تشارك في عمليات الجهاد البحري تحت قيادة أبطال محليين مثل المجاهد العياشي³.

فضلا عن هذه الأوضاع الداخلية ارتبط ظهور العلويين بالمغرب بجملة من الأوضاع الدولية، إذ أن الاكتشافات الجغرافية قد بلغت مداها ووصلت إلى القارة الأمريكية، زد على ذلك احتلال مجموعة من المراكز في إفريقيا الغربية والهند. أما في العالم الإسلامي فقد ظل معظمه خاضعا للسلطة العثمانية بصفة مباشرة أو غير مباشرة، كما حققت الدولة العثمانية مجموعة من الانتصارات في أوربا الشرقية، وحافظت على نفوذها في الشمال الإفريقي، الذي يعتبر امتدادا للعالم الإسلامي، حيث كان الأتراك طرفا رئيسيا في بلورة العلائق مع المغرب خلال القرن 11هـ/ 17م.

¹ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثقافي العربي، ج3، الدار البيضاء 1999م. ط1. ص 79.

² - نفسه، ص 80.

³ - يحيى (جلال)، تاريخ المغرب الكبير... م.س، ج3. ص 65.

وبالرجوع إلى الوضعية الداخلية للمغرب التي كانت أشبه ما تكون بها قبل قيام الدولة السعدية، حيث التدهور السياسي والاقتصادي التام يذكيه عدم الأمن والاستقرار، إضافة إلى مجموعة من العوامل الأخرى التي عجلت بظهور الدولة العلوية الفتية انطلاقاً من الصحراء¹.

أما بالنسبة للجزائر فقد انعكست مظاهر الضعف التي بدت واضحة على الدولة العثمانية، وتركزت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها بشكل سمح لبعض القيادات العسكرية بحرية كانت أم مدينة- بالسيطرة على هذا الإقليم، واستمروا مع استمرار عملياتهم البحرية التي نشأوا وتكونوا من أجل القيام بها، دون أن يتمكنوا من تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه الولاية.

إذن ووفق هذه الاعتبارات سنعرض في هذا المبحث لمجمل التطورات السياسية التي عرفت الجزائر، التي صادفت تحولها إلى عهد الدايات الذين حكموا بنوع من الاستقلال الذاتي عن الإمبراطورية العثمانية. ثم ظهور الأشراف العلويين على مسرح الأحداث السياسية في المغرب، حيث استطاعوا أن يوحّدوا البلاد بعد سنوات من التجزئة.

المطلب الأول: الجزائر في عهد الدايات

لقد كان لرؤساء البحر الفضل في إنشاء الإيالات بشمال إفريقيا، وهم الذين سارعوا إلى الاتحاد مع الدولة العثمانية، خاصة بعدما نجحوا في تحرير مجموعة من الثغور، وطردوا الإسبان من معظم المدن كالجزائر ووهران، الأمر الذي جعل السلطان العثماني يمدّهم بالسلاح والعتاد والسفن والآلاف من الجنود الانكشارية، هذا إضافة إلى الخلعة والسيف ومنشور التولية.

¹ - تلعب الصحراء دوراً مهماً في بناء ونشأة الدول القائمة في المغرب (المرابطون، المرينيون، السعديون) وبدورهم خاض العلويون حرباً ضروساً ضد أنصار أبي حسون في درعة، إلى أن تمكنوا من إجلائهم عنها، وبذلك أصبح النظام الجديد يتحكم كلياً في القوافل التجارية، خاصة محور سجلماسة درعة الذي يؤدي إلى جنوب الصحراء، كما يتصل محور سجلماسة بصحراء الجزائر الشرقية، وسيكون لذلك أثر بعيد في سير الأحداث خاصة في طور نشأة وتطور الدولة العلوية في عهد السلطان مولاي رشيد. أنظر: كريمي (ماجدة)، الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية... م.س. ص

ويمكننا أن نقسم نظام الحكم في الجزائر قبل ظهور الدايات إلى فترات متتالية، طبقاً للقادة الذين تولوا أمر هذه الإيالة، وكانت أولى هذه الفترات هي فترة حكم "الببكر بك" أو "البالربايات"، ومعناها باي البايات أو أمير الأمراء، وتمتد من 920هـ/1514م إلى 995هـ/1587م¹، وأول من تلقبها هو خير الدين سنة 924هـ/1518م بعد تعيينه مباشرة من السلطان العثماني².

يُعيّن هؤلاء البالربايات من رجال البحر عادة، ويعتبرون أول من وضع الأسس الثابتة لنمو شخصية الإيالة الجزائرية، ونذكر منهم خير الدين وحسين باشا، ورغم انشغالهم في عمليات الجهاد البحري، فقد عملوا على مد نفوذهم وسلطاتهم الفعلية على المناطق الداخلية من الجزائر³.

تبدأ الفترة الثانية مع الضعف الذي أصبح فيه رجال البحر، حيث أخذت الحكومة العثمانية بإرسال حكام باسم "باشاوات"⁴ ما بين (995هـ-1065هـ/1587م-1659م) لحكم الإيالة الجزائرية، باعتبارها تابعة للدولة العثمانية، كما هو الشأن في باقي الولايات الأخرى (القاهرة، دمشق، بغداد...)، ولقد كان لهؤلاء الولاة اليد الطولى والسبب الرئيسي في تدهور الأوضاع في الجزائر، بحكم أنهم عجزوا عن تطوير الحياة الاقتصادية فيها.

استمر هؤلاء في حكم الجزائر إلى أواخر القرن 11هـ/17م، حين قرر رؤساء الجند في الفترة الثالثة نزع السلطة عنهم، وتنصيب بعض "الأغوات" المعروفين "بالديوان" (1065هـ-1081هـ/1659م-1671م)، الذين حولوا الجزائر إلى ما يشبه "الجمهورية"

¹ - بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر... م.س. ص 57.

² - هلال (عمار)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر... م.س. ص 17.

³ - يحيى (جلال)، تاريخ المغرب الكبير... م.س، ج 3. ص 50.

⁴ - كان هؤلاء الباشاوات يعينون من قبل السلطان العثماني لمدة ثلاث سنوات فقط، فكان الباشاوات يعمدون إلى شراء هذا اللقب (المنصب) من الباب العالي بمقابل مالي، ويحرصون على جمع الأضعاف المضاعفة خلال مدة توليهم حكم الجزائر. أنظر: هلال (عمار)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر... م.س. ص 18.

العسكرية"، وما كان على الدولة العثمانية إلا أن تعترف بولايتهم رغم قصرها، مما يبين حالة الضعف التي أصبحت تعيشه الإمبراطورية¹.

ونتيجة لهذه الأوضاع التي أضحت تعيشها الجزائر في هذه الفترة، برزت من جديد بعض القيادات المتمثلة في رؤساء البحر، الذين استولوا على السلطة مرة أخرى في الجزائر، لتدخل هذه الأخيرة في الفترة الرابعة من نظام الحكم فيها، عرفت بفترة الدايات (1081هـ-1246هـ/1671م-1830م)، حيث كانوا ينتخبون من طرف رياس البحر، حتى استرجع قواد الانكشارية نفوذهم فأصبحوا يعينونهم مدى الحياة².

استمر الدايات في تدبير شؤون الإيالة الجزائرية في شبه استقلال تام عن الدولة العثمانية، وأصبحوا غير ملزمين بقرارات الباب العالي في اسطنبول، مع الحفاظ على تبعيتها الاسمية للعثمانيين، إلى حين دخول القوات الفرنسية إلى الجزائر سنة 1246هـ/1830م في عهد آخرهم الداوي حسين³.

ومع تزايد نشاط الجهاد البحري نجد أن مدينة الجزائر أصبحت قصبة مهمة لهذه العمليات في حوض البحر الأبيض المتوسط، و بالتالي كثر فيها عدد الأسرى وزادت فيها كمية الغنائم، وكانت عملية الجهاد البحري أو التعرض للسفن والموانئ الأجنبية في جنوب أوربا تمون المجتمع الجزائري، وتحرك الحياة الاقتصادية فيها وتزيد في نفس الوقت من مداخيل الدايات⁴.

¹ - بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر... م.س. ص 57.

² - هلال (عمار)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر... م.س. ص 18.

³ - يحيى (جلال)، تاريخ المغرب الكبير... م.س، ج3. ص 54.

⁴ - الهندي (حسين محمد عبد الله)، العلاقات الأمريكية الجزائرية، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، القاهرة 1996م. ص 39.

تميزت الفترة الأخيرة من حكم الدايات في الجزائر (أواخر القرن 12هـ/18م وبداية القرن 13هـ/19م) بعدم الاستقرار في نظام الحكم¹، حيث عمت الفوضى والفساد قطاعات مختلفة في البلاد، كما تزايدت الاضطرابات الداخلية المتمثلة في ثورة القبائل والصوفية، خاصة مع انخفاض موارد الجهاد البحري بعد اجتماع كلمة أوربا واتحاد رأيها مع الولايات المتحدة الأمريكية للقضاء على القرصنة نهائياً في مؤتمر "فيينا" سنة 1230هـ/1815م².

المطلب الثاني: المغرب في عهد العلويين

لم يكن من السهل على أشرف تافيلالت إعادة صياغة حكم مركزي في دولة قائمة، وبلاد المغرب تعيش في فوضى عارمة وتمزق لا محدود منذ وفاة المنصور الذهبي، فغدت البلاد فسيفساء سلط دينية- قبلية تتقاسم الأقاليم، وتتطلع إلى افتكاك المبادرة السياسية بعدما فقدتها الأشرف السعديون³. إلا أن مجرى الأحداث سيتغير بعد أن هبت مدينة فاس واقتبلت الشريف العلوي مولاي محمد وبايعته سنة 1059هـ/1649م، وتخلصت بذلك من النفوذ الدلائي. فبدأ مسار الدولة العلوية يخطو خطاه الثابتة نحو توحيد البلاد بعد الانتصار على الدلائيين في معركة "دار الرمكة" سنة 1061هـ/1650م، الذين توالت عليهم الهزائم فتراجعت قوة نفوذهم وتقلصت رقعة سلطتهم. وما أن وصلت سنة

¹ - خلال هذه الفترة الممتدة ما بين (1790-1830م)، تولى الحكم في الجزائر ثمانية دايات اغتيل منهم ستة، مما يؤشر على حجم التمزق الذي عرفته العلاقات السياسية بين المجتمع الجزائري والسلطة التركية الحاكمة. أنظر: هلال (عمار)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر... م.س. ص 20.

² - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.3. ص 148.

³ - بعد انهيار السلطة السعدية ظهرت مجموعة من الحركات الدينية والسياسية في المغرب، حاولت كلها أن تبني سلطة مركزية وتوحيد البلاد، وهكذا قامت الحركة العياشية بداعي الجهاد، واستولت على مدينة سلا وجعلتها قاعدة توسعاتها بزعامة محمد العياشي. كما قامت الحركة الدلائية بجمال الأطلس الأوسط بزعامة محمد بن أبي بكر، وتحولت إلى قوة سياسية كبرى نافست على حد سواء الأمراء السعديين المتأخرين، وكذلك العلويين الأوائل في الزعامة الدينية والشرف. إضافة إلى الحركة السملالية في السوس الأقصى، التي تحصنت في قلعة إيلينغ بزعامة أبي حسون السملالي. أنظر: مجموعة، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي... م.س. صص 24-25.

1088هـ/1677م حتى تمكن العلويون من القضاء عليهم نهائيا والحد من طموحاتهم السياسية.

والجدير بالذكر أنه بعد فترة من الصراع على الحكم الذي اندلع في البيت العلوي بين المولى محمد وأخيه مولاي الرشيد¹، اقترن اسم هذا الأخير باستكمال مراحل التأسيس والبناء العلوي، خاصة بعد اقتحامه لمدينة فاس في حصارها الثالث سنة 1077هـ/1666م، فأجبر أهلها على مبايعته "...بعد أن حَكَمَ السيف في رؤسائها وأفناهم قتلا، فتمهدت البلاد واجتمعت الكلمة..."²، فمكّنه هذا الانتصار من تدعيم نفوذه وتعزيز صفوفه لمواصلة الطريق وإسكات ما تبقى من الأصوات الانفصالية.

ركز المولى الرشيد جهوده لافتكاك ما تبقى من المناطق المغربية خارج سيطرة الدولة العلوية، فقصّد بلاد الهبط لملاقاة الثائر الخضر غيلان، ومن ثمة اتجه إلى أهل الزاوية الدلائية مرة أخرى فهزّمهم في معركة "بطن الرمان" سنة 1078هـ/1667م. وكانت المحطة الموالية هي مدينة مراكش التي اقتحمها سنة 1079هـ/1668م بعد أن هزم فيها الشبانات، وكانت نهاية المطاف مع أبي حسون السملالي المتحصن بقلعة إيلينغ، الذي أوقع به المولى الرشيد سنة 1081هـ/1670م، واستولى على تارودانت عاصمة بلاد السوس³.

توفي المولى الرشيد سنة 1083هـ/1672م وقد ترك لأخيه المولى إسماعيل إرثا متماسكا سينجح هذا الأخير في دعم قواعده وتطويره تماشيا مع متطلبات المرحلة، لكن كان عليه أولا مواجهة التمردات الإقليمية وتوطيد السلطة المركزية، التي باتت مهددة من

¹ - دخل المغرب العلوي مرة أخرى إلى مرحلة التجزئة والانقسام، خاصة بعد احتدام الصراع على الحكم بين الأخوين محمد ورشيد، هذا الأخير الذي استفرد بالحكم بعد مقتل أخيه محمد في "معركة أنكاد" سنة 1664م، وكذلك القضاء على تمرد ابن أخيه محمد الصغير، الذي احتّمى بسجلماسة وأعلن العصيان. أنظر: الافراني (محمد الصغير)، نزّهة الحادي... م.س. ص 446؛ الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 22.

² - نفسه، ص 24.

³ - مجموعة، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي... م.س. ص 26.

داخل البيت العلوي نفسه¹، ففضى حوالي خمسا وعشرين سنة في قمع الثورات التي شملت المدن والبوادي، كان أخطرها تمرد أخيه الحران وابن أخيه أحمد بن محرز سنة 1084هـ/1673م².

باعتماده على القوة العسكرية³ حاول السلطان المولى إسماعيل محاصرة الحركة الطرقية والحد من نفوذها وإشعاعها الذي كانت تتمتع به عند العامة والخاصة⁴، وأوكل مهمة الجهاد إلى الجيش الجديد، وبذلك فقدت الحركة الدينية مشروعيتها طالما تغذت بها لمواجهة الحكم المركزي، وأجبرت على الالتزام ببيعة السلطان ذي النسب الشريف. وبهذا نجح السلطان بارتكازه على مشروعية الشرف والقوة العسكرية الجديدة في بناء المغرب الحديث، الذي سبق أن رسخ دعائمه الأشراف السعديون.

لكن هذه السياسة الإسماعيلية وإن وطدت الحكم المركزي للأسرة العلوية، فقد كان توازنها هشاً وحملت بين طياتها جذور الأزمة التي اندلعت مباشرة بعد وفاته، حيث انقلب عبيد البخاري من عنصر قوة للدولة إلى عنصر حاسم في تفككها وإضعافها، وأصبح هذا

¹ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج3، ص 27.

² - الزباني (أبو القاسم)، "البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف... م.س. ص 148.

³ - فهم السلطان إسماعيل ضرورة تجاوز المضمون التقليدي القبلي للقوة العسكرية لتثبيت مركزية الدولة، ودون أن يتخلى عن الجيش التقليدي أحدث جيشا نظاميا جديدا على النمط التركي، جمعه من بقايا عبيد المنصور الذهبي وسماه "عبيد البخاري"، وكان هذا الجيش منفصلا عن المجتمع، مرتبط فقط بالمخزن وبشخص السلطان؛ أنظر:

RAGALA (Abdallah Ouazzani), *Histoire des relations Internationales du Maroc...*, op.cit, P 82.

⁴ - يفسر عبد الله العروي الوضع معتبرا أن السلطان العلوي إسماعيل استخلص الدروس من فشل الأشراف السعديين بعد الضربات التي وجهتها لهم الحركة الطرقية، وفهم انه لن يتمكن من بناء دولة ثابتة دون أن يقضي على مواطن تأثيرها، فحاصرها وضيق الخناق عليها بعد أن فرض على كل الطرق الصوفية اتخاذ مدينة فاس مركزا لها، وبذلك طوّقت طموحاتها السياسية وحوصرت في إطارها الديني. أنظر: العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج3. ص 86.

الجيش يتدخل لتتصيب هذا الأمير وعزل ذلك حسب الهوى والمصالح الشخصية لقادته¹، وباتت السلطة رهينة عبيد البخاري لما أصبحوا عليه من تنفذ وتسلط، إضافة إلى تصدع البيت العلوي الناتج عن اختلال مسألة ولاية العهد وتوالي تمردات وصراعات الأبناء والإخوة.

حاول السلطان محمد الثالث أن ينهج سياسة مغايرة لأبيه عبد الله، التي كان وزرها ثقيلًا على استقرار واستمرار الدولة العلوية، بحيث حرمت السلطة المركزية من قاعدة اجتماعية وشعبية واسعة، فكان لا بد من أن يعيد النظر في مجموعة من القضايا كان على رأسها التركيز على الهيئة السلطانية، وإبراز دور السلطان الشريف كرمز ديني ترحى بركته، فصاهر الشريف مكة لتمتين الصلة بينه وبين رموز الشرف الديني بالمشرق، وكسب المزيد من المشروعية لضرب كل محاولة نهضة طرقية داخلية، وكذلك إقامة علاقات متكافئة مع الأتراك العثمانيين خارجياً².

تجراً محمد الثالث على فعل ما لم يقدر عليه أبوه فوجه ضربة قاسية إلى عبيد البخاري، بعد أن قام هؤلاء بمساندة ابنه اليزيد ومبايعته سنة 1189هـ/1775م، فأبعدهم عن الجندية وفرقهم بين القبائل التي استعادت مكانة بارزة في المخزن العلوي الجديد، وقد أورد الناصري في الاستقصا: "...أن السلطان قصد من تفريقهم دفع غائلتهم وتوهين عصبيتهم...فاستراحت الدولة من شرهم، وحتى بعد أن عفا عنهم أرجعهم إلى الجندية وجعلهم قبائل من الخلط"³.

¹ - دخل المغرب في أزمة حكم وسلطة كبيرة عرفت ب"أزمة الثلاثين"، ولعل ما وقع للسلطان عبد الله الذي خلع خمس مرات ما بين 1727-1757م، لخير دليل على ما وصلت إليه البلاد من أزمة وفراغ في السلطة وتسلط قادة عبيد البخاري. أنظر: الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. صص 130-131.

² - مجموعة، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي... م.س. ص 29.

³ - الناصري (أبو أحمد)، الاستقصا... م.س، ج.3. صص 172.

بعد فترة من الاستقرار النسبي الذي أعقب سلسلة من الإصلاحات¹ التي قام بها سيدي محمد بن عبد الله، رجعت البلاد مرة أخرى إلى حالة الفوضى والصراع بين أبناء البيت العلوي من جديد، فبعد فشل تمرد اليزيد وعدم تمكنه من الاستيلاء على سلطة أبيه، لجأ إلى الاحتماء بحرم ضريح الشيخ سيدي عبد السلام بن مشيش²، إلى أن تمكن من الوصول إلى السلطة بعد وفاة أبيه السلطان محمد الثالث سنة 1205هـ/1790م³.

تمكن المولى سليمان الذي بوع بفاس سنة 1207هـ/1792م -بعد جهد كبير- من تجاوز الأزمة وإفشال تمرد أخويه، والتقريب بين القبائل خاصة قبائل الحوز، لكن هيئة السلطة المركزية لم تسترجع إشعاعها إلا بعد انتصاره على الأتراك بوجدة، وتحريرها من أيديهم سنة 1211هـ/1796م⁴.

مع نهاية حكم المولى سليمان سنة 1238هـ/1822م وبداية عهد السلطان عبد الرحمان بن هشام دخل المغرب طورا جديدا من تاريخه، حيث بدأ المد التصاعدي للتأثيرات الأوروبية، وأصبح من الصعب المحافظة على العلاقات القديمة المتمحورة حول الجهاد البحري والمعاهدات التجارية التقليدية، فالصدمة الخارجية هذه المرة ستغير جذريا المعادلات الداخلية والخارجية، خاصة مع احتلال الجزائر من طرف فرنسا سنة 1830م، وظهور واقع جديد على الحدود المغربية الشرقية كما سنتطرق لذلك في الباب الموالي.

¹ - اقترنت سياسة الإصلاحات التي باشرها سيدي محمد الثالث لتنظيم الجهاز المخزني، بإعادة النظر في التنظيم الجبائي، والتركيز على مصادر أخرى لتدعيم مداخيل الدولة، فكان الاهتمام الواسع بالتجارة الخارجية، وعقد معاهدات مع الدول الأوروبية، والاهتمام بالموانئ وتحديثها، فأصبحت المكوس الجمركية تمثل أهم مصدر بيت المال المخزني. أنظر: العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج3. صص 89-90.

² - الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج1. ص 375.

³ - رغم قصر مدة حكم اليزيد (1790-1792م) لم يخل عهده هو الآخر من أزمات الحكم والسلطة، فقد خرجت عليه قبائل الحوز وتشبنت بأخيه هشام، وانقسمت البلاد إثر مقتلته بمراكش، فبايعت هذه الأخيرة هشاما، أما بلاد الهبط فبايعت مسلمة، في الوقت الذي بايعت فيه فاس وأعمالها المولى سليمان، الذي تمكن في وقت لاحق من توحيد البلاد. أنظر: الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج2. ص 441؛ الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج3. صص 201-203.

⁴ - مجموعة، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي... م.س. ص 30.

لكن قبل ذلك لابد أن نحدد أطوار العلاقات بين المغرب والجزائر في عهد الأشراف العلويين وديات الجزائر في المبحث الثاني، التي دخلت منعطفات تأرجحت بين المواجهة الشاملة والتعاون المكثف وعودة التوتر.

المبحث الثاني: أطوار العلاقة بين العلويين في المغرب والدايات في الجزائر

تطرقنا سابقا لمجموع التطورات السياسية التي عرفها كل من المغرب والجزائر، خلال القرن 11هـ/17م والتي سنتلني بظلالها على أطوار العلاقات بين البلدين. لذلك سنحاول في هذا المبحث استجلاء هذه العلاقات المتراوحة بين الشد والجذب وبين المواجهة والتعاون، ودور الطرقية في عودة التوتر بين البلدين ثانيا، ثم الوقوف -ثالثا- عند بعض أسباب توقف المحاولات الوحودية بين البلدين.

المطلب الأول: تأرجح بين المواجهة الشاملة والتعاون المكثف

أولا: مرحلة المواجهة الشاملة:

منذ البداية الأولى لقيام الدولة العلوية قرر محمد بن الشريف أن يوطد حكمه بالصحراء الشرقية والشمال الشرقي بعد أن يئس من اقتحام مدينة فاس، فتابع استيلاءه على مجموع المراكز التي تقع في الطريق الصحراوي شرقا إلى أنجاد، فاقتحم مدينة وجدة¹ التي كانت موزعة بين الولاء للأتراك تارة ومناهضة حكمهم تارة أخرى، ثم توغل في الجزائر وأوقع بالأتراك المتمركزين حول تلمسان سنة 1063هـ/1653م، وتقدم بجيشه حتى وصل إلى "الأغواط وعين ماضي والغاسول، فنهب تلك القرى واستولى على أموالها"².

جمع الداوي الجزائري عثمان باشا أهل ديوانه وأرباب مشورته، للنظر في أمر مولاي محمد وكيفية التخلص من سطوته، فأرسلوا إليه وفدا من علماء الجزائر وكبار الترك محمّلين برسالة يعاتبونه ويدعونهم إلى الكف عن مهاجمة بلادهم وقد جاء فيها: "فإن تعلقت همتك بالإمارة، فعليك بالمدن التي حجرها عليك البرابر، فصار يدعى لها بها على المنابر... دع عنك وطن الرمال والعجاج ومخاطرة النفس في الفدافد والفجاج، فنناشدك

¹ - ابن زيدان (عبد الرحمن)، العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س. ص 37.

² - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 16.

جدك من الأب والأم، ومالك فيه من أخ وخال وعم، إلا تجنبت ساحات تلمسان، ولا زاحمتها بجموع رماة ولا فرسان"¹.

انزعج مولاي محمد مما تضمنته الرسالة من العتاب، فبعث بدوره إلى الأتراك في الجزائر يذكرهم بفضل العرب وأمجادهم وأحقيتهم بالخلافة وقيادة المسلمين، دون أن يجيبهم لما دعوه، أو يقطع لهم وعدا لما رجوه²، فبعثوا بالوفد مرة أخرى يدعوه ويعظه: "رجعنا إليك لتعمل معنا شريعة جدك وتقف عند حدك، فما كان جدك يحارب المسلمين، ولا يأمر بنهب المستضعفين، فإن كان غرضك في الجهاد، فرابط على الكفار الذين معك في وسط البلاد"³.

نجحت مساعي الوفد الجزائري في المرة الثانية، ودفعت مولاي محمد إلى أن يتراجع عن موقفه، حيث قطع لهم العهد "بأن لا يتعرض لبلادهم أو رعيتهم بسوء، ثم ألا يقطع وادي تافنا إلى ناحيتهم إلا فيما يرضي الله ورسوله"، وتم الاتفاق مع الأتراك على إقرار الحدود المغربية الجزائرية كما كانت مقررة في عهد السعديين، واعتبار وادي تافنا حدا فاصلا بين البلدين⁴.

كان عامل الوحدة عقيدة في نفوس الملوك المغاربة ووعيا تاريخيا مؤثرا في عقليتهم، لذلك حاول السلطان مولاي الرشيد أن يحافظ على الإرث الذي اكتسبه عن أخيه

¹ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 19.

² - الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج.1. ص 22.

³ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 20.

⁴ - سبقت الإشارة إلى أنه منذ العهد السعدي، والأوفاق بين المغاربة وأتراك الجزائر حول الحدود تعتبر وادي تافنا حدا فاصلا بين الإبلتين، خاصة في عهد محمد الشيخ السعدي الذي أرسل إليه السلطان العثماني بعثة الشيخ أبي عبد الله بن علي الخروبي، وهي نفسها الحدود التي تأكدت في عهد المولى محمد بن الشريف سنة 1646م، وفي عهد المولى إسماعيل سنة 1691م. أنظر: الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. صص 20—42؛ ابن زيدان (عبد الرحمن)، العلاقات السياسية للدولة العلوية، م.س. ص 38.

محمد الأول¹ في تدعيم سلطة الدولة المركزية شرقا وغربا، "فتمهدت له بلاد المغرب من تلمسان إلى وادي نول"، حسب تعبير الافراني².

ولما كانت سلطة الأتراك في الجزائر لا تتجاوز المدن، وأن البوادي متروك أمرها لزعماء القبائل، حاول مولاي إسماعيل مرة أخرى التوغل في الصحراء الجنوبية الشرقية سنة 1089هـ/1678م، وذلك بعد أن انضمت إليه مجموعة من القبائل³، "فترك تلمسان عن يساره، وأصر إلى أن نزل القوية على رأس وادي شلف... فخرجت محلة الترك بقضهم وقضيضهم ومدافعهم، ونزلوا على وادي الشلف في مقابلته، فأرعدت مدافعهم ليدهشوا العرب، ولما انتصف الليل فر بنو عامر وانهزموا دون قتال"⁴.

فشلت إذن حركة السلطان مولاي إسماعيل الأولى نحو الجزائر، بعد أن هاجم الأتراك المحلة المغربية بالمدفعية الثقيلة، فأذعن السلطان المغربي على الانسحاب وقبول عرض الأتراك، الذين كاتبوه بإعادة إقرار الحدود بين البلدين كما كانت في السابق في عهد السعديين. فوقع الصلح على ذلك الحد الذي هو وادي تافنا مرة أخرى⁵.

كان رد الفعل التركي في الجزائر قويا اتجاه محاولة السلطان المغربي ضم الجزائر، فتنبى الأتراك سياسة هجومية بدل الاكتفاء بالدفاع عن المناطق الغربية بداية عهد مولاي إسماعيل، لذلك اجتاحت القوات التركية منطقة بني يزناسن محاولة منها مساندة ثورة ابن محرز ابن أخ السلطان، فردهم الجيش المغربي وطاردتهم حتى تلمسان بقيادة مولاي إسماعيل نفسه⁶، واستمرت تحركاته بالأراضي الجزائرية مدة تناهز السنة

¹ - A.G.P (Martin), *Quatre siècles d'histoire Marocaine : Au Sahara de 1504 à 1902-Au Maroc de 1894 à 1912*. Éditions La Porte, Imprimerie El Maarif Aljadida, Rabat 1994, P 60.

² - الافراني (محمد الصغير)، نزهة الحادي... م.س. ص 428.

³ - من بين القبائل التي انضمت إلى المولى إسماعيل خلال هذه الحملة نذكر: ذوي منيع، دخيسة، حميان، المهاية، العمور، أولاد جرير، سقونة، وبنو عامر. أنظر: الزباني (أبو القاسم)، "البستان الظريف... م.س. ص 162.

⁴ - نفسه، ص 162.

⁵ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج3. ص 42؛ الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج1. ص 76؛ الزباني (أبو القاسم)، "البستان الظريف... م.س. ص 162.

⁶ - ابن زيدان (عبد الرحمن)، العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س. ص 48.

دوخ فيها الأتراك، خاصة وأن هؤلاء كانوا مشغولين بتأزم العلاقات بينهم وبين الفرنسيين، الذين قاموا من جانبهم بغارة على الجزائر المدينة، وبذلك توقفت هجمات الأتراك على المغرب، كما توقفت الهجمات المضادة إلى حين سنة 1102هـ/ 1691م¹.

بعد ذلك وجه السلطان مولاي إسماعيل حملة أخرى بقيادة أحد أنجاله مولاي زيدان، فتدخل الجيش المغربي فيما وراء الحدود، ودخلت مرة أخرى إلى تلمسان سنة 1104هـ/ 1693م، وعاودت الكرة في السنة الموالية سنة 1105هـ/ 1694م، وبقيت تهاجم المناطق الجزائرية مرة بعد الأخرى إلى أن تدخل السلطان العثماني مصطفى الثاني لإقرار الصلح من جديد، وبعث بوفد كبير لهذا الغرض إلى السلطان المغربي سنة 1107هـ/ 1696م².

لم يدم هذا الصلح أكثر من أربع سنوات، حتى قام مولاي إسماعيل بالزحف مرة أخرى على الجزائر من الجهة الغربية، التي ظلت موضع نزاع قوي مع المغرب منذ عهد قديم، نظرا لاحتواء أهلها بالسلطة المغربية وتعاطفهم معها. إلا أن هجوم السلطان هذا كلف الجيش المغربي خسائر بشرية فادحة، حتى قيل إن ثلاثة آلاف رأس عقلت بالجزائر العاصمة سنة 1112هـ/ 1701م، كما جرح المولى إسماعيل نفسه وكاد يقع في قبضة الأتراك، ومنذ هذه العملية توقفت عمليا المواجهات الكبرى مع أترك الجزائر، وتخلي فيها المولى إسماعيل عن فكرة ضم الجزائر إلى المملكة العلوية³.

وهكذا نسجل أن مولاي إسماعيل قام بمجموعة من المحاولات لضم الجزائر كما رد الأتراك بعدة محاولات مماثلة، لكن كان أغلبها يدخل في إطار سياسة دفاعية أكثر منها هجومية، فقد نهج مولاي إسماعيل سياسة مزدوجة تحاول تحقيق مكاسب ترابية في الجزائر، وفي نفس الوقت تروم الحفاظ على علاقات متميزة مع الإمبراطورية العثمانية،

¹ - السليمانى (أبو عبد الله محمد)، اللسان المغرب عن تهافت الأجنبي على المغرب، مطبعة الأمنية الرباط. 1971م. ص 96.

² - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 50؛ الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج.1. ص 79.

³ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، ج.2. ص 54.

وهذا ما يتضح من خلال خطاب مولاي إسماعيل إلى السلطان العثماني في شأن مناقشات الجزائريين في الحدود المغربية، فأجابه على ذلك بكتاب رقيق يعتذر عما صنعوا، ويعرض عليه استخدامهم فيما يريد من الفتوح في المستقبل¹.

من جانبها حاولت الدولة العثمانية أن تخفي طموحاتها في المغرب وأن تنسب التوتر إلى حكام الجزائر، وفي نفس الوقت الحفاظ على علاقاتها مع السلاطين العلويين، فبعد خطاب مولاي إسماعيل إلى العثمانيين المذكور، رد عليه أحمد خان الثالث برسالة يتوعد فيها دايات الجزائر بسوء العاقبة إن هم أسأؤوا إلى السلطان المغربي حيث يقول: "والآن حين أيقظتنا إن رجعوا عن سوء فعلهم، فذلك المنى والمراد، وإن تمادوا على غيهم وأسأؤوا في جانبك ولو بكلمة، أعلمنا ونحن نفوض لك فيهم تنتقم منهم بيدك وتفعل فيهم ما أردت"، كما يطالبه في نفس الرسالة أن يتجاوز عنهم وألا يحافيهم بسوء فعلهم، تحت طائلة تعطيلهم عن الجهاد، فيقول: "ولكن إن أنت حركت إليهم وقصدت مضرتهم، فإنك تعطلهم عن الجهاد، ولا ينبغي لك تعطيلهم عن الجهاد شرعا، وإذا هم فعلوا ما يغيظك أو ما لا يليق بك، فينبغي بفضلك وحلمك وجودك أن تتجاوز عنهم، ولا تحافيهم بسوء فعلهم لأجل الجهاد"².

لم تقتصر اهتمامات المولى إسماعيل بالجزائر على الغارات عبر الحدود الغربية فقط، بل حاول أيضا أن يحرر مجموعة من الثغور الجزائرية من أيدي الإسبان، نظرا للأوضاع المتردية التي كان يعيشها القطر الجزائري منذ عهد بعيد. وكان التعاون بين أهالي المناطق الحدودية من الجانبين يضايق السلطات العثمانية، ويسبب للمغرب مواجهات عسكرية³.

¹ - ابن زيدان (عبد الرحمن)، العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س. ص 48.

² - الافراني (محمد الصغير)، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط 1995م. ط2. صص 137-138.

³ - كان السلطان مولاي إسماعيل يولي عناية كبيرة أيضا للرعايا الجزائريين، الذين كانوا يقصدون المغرب هروبا من بطش الأتراك، ويتضح ذلك من خلال رسالة من مولاي إسماعيل إلى ملك إسبانيا فيليب الخامس، بتاريخ 26 ربيع الأول 1128هـ/1715م، يدعو فيها لتحرير أحد الأسرى الجزائريين اسمه محمد بن صوفة، وقد كان والده لاجئا إلى المغرب. أنظر: الافراني (محمد الصغير)، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل... م.س. صص 131-132.

فمنذ البدايات الأولى لحكم السلطان المولى إسماعيل اتجهت جهوده بعد تحرير مجموعة من الثغور المغربية كطنجة والعرائش¹ إلى محاولة تحرير وهران ومليبية وسبتة²، واستمر ذلك طيلة الخمسين سنة التي قضاها في حكمه، وقعت فيها معارك وحملات عديدة شارك فيها الجيش النظامي إضافة إلى أهالي قبائل منطقة الريف.

هكذا إذن جرد مولاي إسماعيل سنة 1120هـ / 1708م حملة لتحرير مدينة وهران حيث تولى قيادتها بنفسه، لكن قوة حصونها وعدم توفره على مدفعية قوية حال دون فتحها واقتحامها، ومن تم أمر ببناء رباط حولها في مكان دعي بحرش مولاي إسماعيل³.

ثانيا: مرحلة التعاون والانفتاح:

بعد سنوات من المواجهة بين العثمانيين والعلويين، اقتنع الطرفان بضرورة التعايش والاعتراف المتبادل بالحق في الوجود، بل اتخذوا خطوات جديدة إلى الأمام تمثلت في الاقتناع بضرورة توحيد الجهود ضد الخطر المسيحي، بعد أن اعترف المولى إسماعيل بزعامة الأتراك للعالم الإسلامي وقيادتهم للمسلمين، خصوصا بعد وصول فتوحاتهم إلى مشارف أبواب فيينا سنة 1095هـ / 1683م، وتفردهم بحمل راية الإسلام

¹ - الافراني (محمد الصغير)، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل... م.س. صص 72-74.

² - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.7. ص 67؛ الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج.1. ص 76.

³ - تعتبر مدينة وهران من أكبر مدن الغرب الجزائري، احتلها الاسبان في ماي 1509م، وبقيت تحت حكمهم 200 سنة، ثم استردها منهم الباي التركي مصطفى بوشلاغم مؤسس مدينة معسكر، ثم عاد الاسبان فاحتلوها عام 1722م قبل أن يستردها الأتراك مرة أخرى سنة 1792م، وقد بذل السلطان مولاي إسماعيل جهوداً كبيرة لطرد الاسبان منها، وحاصرها جيشه مرات عديدة، حيث ما زال المكان الذي كان مقرا لقيادته يسمى إلى اليوم حرش مولاي إسماعيل. أنظر: الافراني (محمد الصغير)، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل...، م.س. ص 75؛ المزاري (الأغا بن عودة)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر... م.س، ج.1. ص 231.

من دون منازع، وبذلك ستدخل العلاقات بين المغرب والأتراك عهدا جديدا خلال القرن 18م¹.

اختار المغرب في عهد سيدي محمد بن عبد الله سياسة التقارب الإيجابي نحو أتراك الجزائر²، بعد فترة من الركود والقلقل المستمرة التي تلت وفاة المولى إسماعيل، وحدث مجموعة من الاضطرابات الداخلية استغلها حكام الجزائر الأتراك للتدخل في الأقاليم الشرقية المغربية وتهديد مدينة وجدة بشكل مباشر ومستمر، غير أن السلطان المغربي بسياسته الواقعية استطاع إعادة الأمور إلى نصابها بعد أن أجبر القوات التركية-الجزائرية على العودة إلى ما وراء واد تافنا.

أدت سياسة التقارب التي نهجها كل من السلطان العثماني والمغربي إلى توطيد العلاقة بين البلدين، فتم توقيع العديد من الاتفاقيات في مناسبات مختلفة، كما بذل السلطان المغربي للعثمانيين مساعدات كبيرة، خاصة بعد دخولهم في حرب مع روسيا باعتبارهم حماة الدين الإسلامي في المشرق³.

كما تميزت فترة السلطان سيدي محمد بن عبد الله بالتعاون المثمر مع الدولة العثمانية، حيث عمل على توطيد علاقاته بسلاطينها من خلال تبادل الهدايا والسفارات⁴، فأرسل سفيره الرايس عبد الكريم التطواني محملا بالهدايا إلى السلطان مصطفى عثمان،

¹ - المنصور (محمد)، "الضغوط العثمانية وأثرها على تحرير الثغور المحتلة في المغرب"، ضمن مجلة دار النيابة، السنة 2، عدد 5/ شتاء 1985. ص 30.

² - أورد عبد الرحمن بن زيدان ما يناهز عشر رسائل وسفارات وهدايا، متبادلة بين سيدي محمد بن عبد الله والسلاطين العثمانيين، وكلها تظهر طبيعة العلاقات الجيدة التي ربطت بين الجانبين، وإن اختلفت مواضعها بين التهنئة والتعزية وتوجيه المساعدات، أو التنبيه إلى تصرفات وتعسفات ولاية الجزائر في الحدود الشرقية. أنظر: ابن زيدان (عبد الرحمن)، العلاقات السياسية للدولة العلوية، م.س. صص 60-61-62-63.

³ - النظام (زهراء)، "علاقات سيدي محمد بن عبد الله بالإيالات العثمانية في شمال إفريقيا"، ضمن أعمال الدورة الثالثة من جامعة مولاي علي الشريف، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني، دجنبر 1991م. ص 237.

⁴ - الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج 1. ص 196.

ورد عليه هذا الأخير برسالة وهدية عظيمة مكونة من قطع حربية ومراكب مجهزة بالمدافع والمهاريس النحاسية، وغير ذلك من آلات البحر التي نزلت بميناء العرائش¹.

رغم العلاقات الجيدة التي كانت تجمع بين السلطانين المغربي والعثماني، فإن ذلك لم يمنع من حدوث بعض المناوشات مع أتراك الجزائر، خاصة بعد تردد أهالي الجزائر على السلطان المغربي يشكون ظلم وفساد الأتراك. فأرسل سيدي محمد بن عبد الله كاتبه عبد الكريم العوني التطواني إلى الباب العالي يدعو إلى "...رفع ضرر المسلمين في الجزائر أو أن يدعه وإياهم"، فرد عليه السلطان العثماني بكتاب مع السفير إسماعيل أفندي يدعو إلى "غض الطرف عن جهلهم وأفعالهم الذميمة، وألا يقابلهم بمكروه...". كما تضمن كتابه "الاعتذار عن جهل أصحاب الجزائر والإيحاء بهم خيرا"².

كما حمل السفير التركي إسماعيل أفندي بعد عودته إلى الباب العالي تقريرا مفصلا يتضمن وصفه لبعض الأحداث التي وقعت أثناء مقامه في المغرب، من ضمنها واقعة وصول وفد جزائري إلى السلطان المغربي يستغيثه ويشكو إليه ظلم الأتراك في الجزائر، وأضاف في نفس التقرير: "إن الحكام (يعني حكام الجزائر من الأتراك) لا يتوفرون على ما يملكه محمد بن عبد الله من جند وخزائن، وله من القوة والاقتماد ما ليس لغيره... وإذا لم تسع الدولة العلية على رفع الظلم عن هؤلاء، مما التمسه سلطان المغرب، فسيحدث ما لا تحمد عقباه"³.

¹ - يحيى (جلال)، تاريخ المغرب الكبير... م.س، ج.3. ص 75.

² - ابن زيدان (عبد الرحمن)، العلاقات السياسية للدولة العلوية، م.س. ص 62.

³ - النظام (زهراء)، "علاقات سيدي محمد بن عبد الله بالإيالات العثمانية..."، ضمن أعمال الدورة الثالثة من جامعة مولاي علي الشريف، م.س. ص 239.

يتضح مما سبق الفرق بين العلاقات المغربية العثمانية الجيدة والمثمرة والعلاقات المغربية "الترك-جزائرية" التي تترنح بين المد والجزر¹، ويرجع ذلك بالأساس إلى الضعف الذي آلت إليه الإمبراطورية العثمانية، ثم الوضعية المريحة لدايات الجزائر الذين تقوت شوكتهم بفضل عائدات الجهاد البحري، وفي المقابل كانت الدولة المغربية في عهد سيدي محمد بن عبد الله تجمع بين القوة ونهج سياسة الانفتاح والتعاون الخارجي، خاصة مع دول الجوار في الشرق والشمال.

وتجدر الإشارة إلى أن المرحلة الأخيرة من العلاقات بين العلويين وأتراك الجزائر اتسمت بوقوع كل من المغرب والجزائر أواخر القرن 12هـ / 18م وبداية القرن 13هـ / 19م تحت مراقبة أوربية غير مباشرة، خاصة بعد تضيق أوروبا الخناق على الجهاد البحري. هذا ونسجل أنه رغم ما عرفته العلاقات بين البلدين من انفراج خلال هذه الفترة، لم تمنع من حدوث بعض الاضطرابات الجانبية على الحدود، فقد تدخل الأتراك مرة أخرى في مدينة وجدة، مستغلين الاضطرابات الحاصلة في المغرب على عهد المولى سليمان، مما دفع هذا الأخير إلى تجهيز جيش مؤلف من الوداية وشراكة والأحلاف، لاستردادها سنة 1211هـ / 1796م²، وبعث برسالة إلى الداوي محمد باشا الجزائري بشأن إعادة تسليم المدينة وأحوازها، الشيء الذي حصل دون حدوث حرب بين الطرفين³.

¹ - يظهر من خلال مجريات العلاقة بين المغرب والجزائر خلال هذه الفترة أن المشكل الأكبر كان مع أتراك الجزائر أكثر مما كان مع الباب العالي في اسطنبول، وهذا ما يظهر من خلال رسائل الود والمجاملة التي كانت بين السلطان المغربي ونظيره العثماني. أنظر: كريمي (ماجدة)، "أزمة الحدود الشرقية والشرقية الجنوبية في فجر الدولة العلوية"، ضمن أشغال مركز الدراسات والبحوث العلوية- الريصاني، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط 2003م. ص 113.

² - ابن زيدان (عبد الرحمن)، العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س. ص 82.

³ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج 3. ص 213.

المطلب الثاني: دور الطريقة في عودة التوتر بين البلدين

لعبت الزوايا والطرق الصوفية دورا مهما في تاريخ شمال إفريقيا عامة، وفي العلاقات المغربية الجزائرية الحديثة خاصة، وقد جاء انتشارها في البلدين تعبيرا لحاجيات الفرد والمجتمع التي لم توفرها السلط الحاكمة فيهما، وبالتالي هيمنت الطريقة على السجال السياسي في المغرب والجزائر منذ أواخر القرن الثامن عشر، وسيبلغ ذروته في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي.

حققت الطريقة بفضل انتشارها الواسع ونفوذها الروحي الكبير على الأوساط الشعبية تأثيرا هائلا على مجرى الحياة السياسية، وجعلت الحكام والساسة في البلدين يلجأون إليها لإدارة موازين القوى ويتحاشون الاصطدام معها. وقد كان للواقع التاريخي أثره في ظهور الطرق الصوفية في الجزائر، بحيث أنها جاءت كلها من الخارج وتميزت بتأثيراتها على العامة وتجدرها داخل المجتمع الجزائري¹.

كانت للطرق الصوفية التي ظهرت في المغرب فروعا في جل البلاد الإسلامية، خاصة بباقي بلاد المغرب ومصر والحجاز، ولم تخرج الطريقة الدرقاوية² عن هذه القاعدة، فقد انتشرت هي الأخرى بباقي البلدان. هذا الانتشار مر عبر المناطق الجزائرية في الطريق إلى الحج، وعن طريق السياحات والزيارات التي دأب على تنظيمها درقاوة المغرب والجزائر.

شكلت الجزائر بالنسبة لدرقاوة فضاء لنشر دعوتهم، ومجالا للبحث عن مریدين جدد وسط السكان المستائين من حكم العثمانيين، فتكاثرت أعدادهم خاصة في الغرب

¹ - مكحلي (محمد)، "الطريقة في الجزائر خلال العهد العثماني (1707-1827م)"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، السنة 31، عدد 114/يناير 2004. ص 91.

² - تنتسب الطريقة الدرقاوية إلى مؤسسها الشيخ العربي الدرقاوي (1159-1239هـ / 1747-1823م)، الذي تابع عمل شيخه المرابي مولاي علي الجمل، أسس زاوية ببوبريج في بني زروال سنة 1786م، وانتشرت الطريقة في جل المناطق المغربية، وامتدت إلى الجزائر. أنظر: حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.3. ص 564.

الجزائري¹، وتخرج على يد الشيخ العربي عدد من المريرين والشيوخ، نذكر من بينهم الحاج محمد بن عبد القادر الشريف² المقدم المفضل لدى شيخه الدرقاوي، وقائد ثورة الغرب الجزائري، إضافة إلى أبي زيان محمد المعسكري الذي يعتبر من أبرز وأهم أصحاب الشيخ الدرقاوي، حيث رافقه لمدة عشرين عاما، وألف كتبا عديدة في طبقات الطريقة الدرقاوية³.

داع صيت المقدم الدرقاوي بن عبد القادر الشريف كزعيم محلي منافع للأتراك، فلجأ إليه الجزائريون فرادى وجماعات يشتكون من ظلم المخزن التركي، وما هم فيه من أداء للمغارم⁴، فحمل بن عبد القادر الشريف شكوايهم إلى شيخه مولاي العربي الدرقاوي ببوبريح، حيث أفتى عليه هذا الأخير بما يلي: "...عليك بجهادهم وقتالهم وإن الله ينصرك"⁵. لتدخل الطريقة الدرقاوية بالجزائر منعطفًا حاسمًا أثر على مسار العلاقات بين المغربيين خلال مطلع القرن 19م.

¹ - LACROIX (Napoléon), *Les Derkaoua d'hier et d'aujourd'hui*, essai historique, imprimerie V.Heintz, Alger 1902, P 05.

² - المقدم محمد بن عبد القادر الشريف الفليتي، من أنجب تلامذة الشيخ العربي الدرقاوي في الغرب الجزائري، يعود أصله إلى قبيلة بربرية هي كسانة القاطنة بصفاف وادي العبد بضواحي كريس في معسكر. عند عودته من المغرب عين مقدا درقاويا على الإقليم الغربي للجزائر، للمزيد عن حركته وثورته على الأتراك. أنظر: الناصري (أحمد بن خالد)، *الاستقصا...*، م.س، ج3. صص 217-218.

³ - الخداري (محمد)، "الدور السياسي للطريقة الدرقاوية في العلاقات المغربية الجزائرية في بداية القرن التاسع عشر"، ضمن *مجلة المناهل*، السنة 29، عدد 80-81/فبراير 2007. ص 260.

⁴ - نتيجة لانخفاض عائدات القرصنة عمدت السلطات التركية في الجزائر إلى زيادة إقبال كاهل الجزائريين بالضرائب، فعم السخط والنقمة على الحكام العثمانيين بين الأوساط الشعبية، واستطاعت الدرقاوية استقطاب فئات واسعة من المحرومين والمتضررين، فتضايق الترك من تزايد أتباع الطريقة ومن تحريض شيوخها، وصل الأمر إلى إعدام بعض فقرائها. أنظر:

LACROIX (Napoléon), *Les Derkaoua d'hier et d'aujourd'hui*, op.cit, P 06.

⁵ - الناصري (أحمد بن خالد)، *الاستقصا...*، م.س، ج3. ص 217.

أولاً: ثورة درقاوة الجزائر 1805م:

نظراً للضعف الذي كانت تعيشه الجزائر في ظل حكم الأتراك، وقعت أحداث مهمة أبانت عن التعبير الحقيقي لرغبة الشعب الجزائري في تقويم الأوضاع المتردية، وهكذا انطلقت ثورات عارمة ضد الأتراك قادها المقدم بن عبد القادر الشريف، بعد أن أمره شيخه بالجهاد ضد العثمانيين، فجمع أكبر عدد من الأتباع والأنصار، وقام بمهاجمة محلة تركية وسيطر عليها، والتقى مع قوات باي الغرب مصطفى المنزلي فانتصر عليه، ثم تحرك صوب مدينة معسكر فسيطر عليها وجعلها مقراً لإقامته وقاعدة لجيشه¹.

وجه المقدم بن عبد القادر الشريف نداءاته إلى القبائل الجزائرية للالتحاق بتورثه والقضاء على الحكم العثماني، فاجتمعت حوله القبائل من غرب ووسط الجزائر، وامتدت الثورة من الشلف إلى الحدود الغربية مع المغرب، وقطعت الطرق بين العاصمة ووهران، وفر العثمانيون نحو المدن الشمالية، فنقدم درقاوة لحصار وهران التي احتفى بها الباي مصطفى المهزوم سنة 1219هـ / 1804م. وتابعوا زحفهم إلى باقي المناطق، وألزموا الأتراك بالبقاء في المدن والموانئ البحرية².

بلغت الأزمة ذروتها عندما امتدت الاضطرابات إلى مدينة تلمسان سنة 1220هـ / 1805م، وكتبت السلطة التركية في الجزائر إلى السلطان المغربي مولاي سليمان ليستعمل مساعيه الحميدة ويتوسط لدى الشيخ العربي الدرقاوي من أجل أن يتدخل مباشرة لوقف هجمات الثوار الدرقاويين، لكن الشيخ العربي الدرقاوي -رغم دوره الكبير في فك الحصار عن وهران- امتنع عن متابعة مهمة الوساطة، بعدما وقف على حجم المعاناة

¹ - الخداري (محمد)، "الدور السياسي للطريقة الدرقاوية...", م.س، ضمن مجلة المناهل، السنة 29، عدد 80-81 / فبراير 2007. ص 262.

² - هلايلي (حنيفي)، "ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري خلال عهد الدايات"، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 115 / ماي 2004. صص 125-126.

والاضطهاد والتعسف التركي ضد عرب الجزائر عامة وأتباعه خاصة¹، بل أيد ثورتهم صراحة وقال لمريديه: "...إن الترك أدبرت أيامهم وإن الله ملككم أموالهم وبلادهم"².

توجه درقاوة وشيخهم إلى تلمسان التي كان لها ولقبائلها ميل والتفات كبير حول السلطان مولاي سليمان³، واتفقوا معهم على خلع طاعة الأتراك وبيعة سلطان المغرب "لما استفاض عندهم من كرم أخلاقه واتصافه بالعدل"⁴، فكتبوا بيعته وخطبوا باسمه من على منابر مساجد المدينة، بعد أن أعلنوا الحرب على الترك والكرغلية، وحاصروهم في المشور سنة 1220هـ/1805م، فلم يبق للأتراك شك في أن كل ما وقع كان من تدبير السلطان المغربي مولاي سليمان، خاصة بعد أن أرسل الشيخ العربي الدرقاوي إلى السلطان يخبره بقدومه ببيعة ابن عبد القادر الشريف وأتباعه إلى فاس⁵.

رد السلطان المولى سليمان على الشيخ الدرقاوي مرحبا ومتريدا في نفس الوقت، حسب ما جاء في رسالة إليه مؤرخة ب16 جمادى الثانية 1220هـ/11 شتنبر 1805م: "...وما ذكرت من قدومك ببيعة ولدكم السيد عبد القادر بن الشريف مع أصحابه فمرحبا به وبأصحابه، فالله يوفقه للخير ويعينه عليه...وإذا قدمت نتشاور معك في أمر تلك الناحية..."⁶.

يتضح من خلال كلام السلطان في هذه الرسالة أنه كان مترددا بشأن قبول البيعة بشكل نهائي، فالسلطان لم يكن يتوقع أن يجد نفسه أمام قضية شائكة ومعقدة: بين التحفيز الشرعي والسياسي لبيعة أهل تلمسان المتعلقين به، وبين الدخول في مواجهة عسكرية مع

1 - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر... م.س، ج.1. ص 75.

2 - الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج.2. ص 589.

3 - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 217.

4 - ابن زيدان (عبد الرحمن)، العلائق السياسية للدولة العلوية، م.س. ص 86.

5 - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 217.

6 - الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج.2. ص 590.

العثمانيين. فلم يجد مخرجا غير عرض القضية على بعض علماء فاس، الذين أفتوا برفض بيعة سكان مسلمين هم أصلا تحت حكم سلطان مسلم آخر¹.

يذهب رأي آخر إلى أن السلطان مولاي سليمان قبل بيعة أهل تلمسان، وبدأ يعد العدة لإلحاقها ضمن مملكة نفوذه، لكن فشل بن الشريف في الدخول إلى وهران مرة أخرى -بعد أن حاصرها ثمانية أشهر- أدى إلى عدول السلطان مولاي سليمان عن الدخول في حرب مع الأتراك في الجزائر، فأثر الإعراض عن هذه البيعة².

المهم في هذا الأمر أن السلطان مولاي سليمان اختار الحياد، وسلك أسلوب الدبلوماسية لحل هذه المسألة التي أقتت بظلالها على العلاقات المغربية الجزائرية، وكان حريصا على احترام الاتفاقيات السابقة المعقودة مع أترك الجزائر³، فأرسل قائده عياد بن أبي شفرة الأودي إلى تلمسان لإصلاح ذات البين بين الأهالي الجزائريين والأتراك والكرغلية المحاصرين في المشور، ومساعدة باي الغرب الجديد⁴ على استعادة الهدوء، كما أرسل رسالة تطمين لداي الجزائر "بما أزال شكه" حسب تعبير الناصري⁵.

1 - الخداري (محمد)، "الدور السياسي للطريقة الدرقاوية..."، م.س، ضمن مجلة المناهل، السنة 29، عدد 80-81/ فبراير 2007. ص 265.

2 - هلايلي (حنيفي)، "ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري..."، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 115/ ماي 2004. ص 127.

3 - رغم تراجع السلطان مولاي سليمان عن الدخول في مواجهة عسكرية لا ترتكز على أسس دينية واضحة مع الأتراك في الجزائر، إلا أنه استغل هذه الظروف ولو نسبيا، من خلال تأمين حدود دولته الشرقية، واسترجاع واحة فكيك سنة 1805م، وإعادة بسط نفوذه على توات وكورارة سنة 1808م. أنظر:

A.G.P (Martin), *Quatre siècles d'histoires Marocaine...*, op.cit, P. 122.

4 - قام الداي الجزائري بتعيين محمد المقلش بايا جديد على الغرب، ورافقته قوة من الانكشارية قدرت ب 1100 جندي، مزودين بالبنادق والمدفعية، ودخلوا عن طريق البحر، فرجحت كفة النصر لصالح الأتراك على الدرقاويين في مجموعة من المعارك، كمعركة أولاد زاير وموقعة السدرة. أنظر: هلايلي (حنيفي)، "ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري..."، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 115/ ماي 2004. ص 127.

5 - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 218.

ثانيا: تمرد باي الغرب الجزائري 1813م:

من النتائج المباشرة للثورة الأولى بعد تخلي مولاي سليمان عن درقاوة الجزائر، وعودة سياسة القمع التركية ضد أهالي الغرب الجزائري هو هجرة سكان تلمسان والمناطق المجاورة لها إلى المغرب بأعداد كبيرة، حتى "لم يبق لباشا الترك مع من يتكلم فضلا عن أن يأمر" حسب تعبير صاحب الاستقصاء¹، فاستقر معظمهم بفاس خوفا من بطش وانتقام العثمانيين.

إلا أن هذا الأمر لم يمنع استمرار درقاوة وزعيمهم ابن الشريف في التمرد ضد الأتراك، رغم القسوة والعنف الشديد الذي واجههم من قبل باي تيطري وباي الغرب. إلا أن الجديد هو تسرب الطريقة إلى هؤلاء البايات أنفسهم، خاصة باي الغرب محمد بن عثمان بوكابوس²، الذي تحول بشكل مفاجئ من مناوئ للطريقة إلى مرید من مریدی درقاوة، فأعلن تمردَه على أوامر داي الجزائر، وبايع سلطان المغرب سنة 1813م. ومرة أخرى يشير الضعيف الرباطي إلى هذه البيعة على أنها حظيت بالقبول فيقول: "...وفي يوم الجمعة 20 جمادى الثانية 1228هـ / 21 يونيو 1813م، جاء كتاب السلطان يعلم أهل الرباط وسلا، بأن أهل تلمسان ومستغانم والبليدة ووهران وفدوا على السلطان بالبيعة" ويشير في هذا الصدد إلى فرحة سكان العدوتين (الرباط وسلا) بهذه البيعة³.

لكن قبل أن نسلط الضوء على قبول أو رفض السلطان لهذه البيعة الثانية، تجدر الإشارة إلى أن الباي بوكابوس، كان يتربص بمساعدة سلطان المغرب عند جميع تحركاته ضد العثمانيين، وكان ينتظر وصول مساعدات عسكرية كبيرة منه لدعم تمردَه، وهذا ما

1 - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصاء... م.س، ج3. ص 218.

2 - هو محمد بن عثمان بوكابوس المعروف بالملوخ، عين بايا على بايلرك الغرب بعد محمد المقلش، وذلك ما بين (1808-1813م)، تأثر بالطريقة الدرقاوية وأصبح أحد مریدیها السريين، قبل أن يعلن الثورة على الأتراك والتمرد على قرارات الداى الجزائري، بايع المولى سليمان سنة 1813م (هناك من يتحدث عن تحالف وليس ببيعة)، لكن ثورته فشلت فقتل من قبل الأتراك بوحشية كبيرة، حيث سلخ حيا وتم حشو جلده رأسه قطنا، وأرسل إلى الجزائر لتعلق جثته على أبوابها. أنظر: هلايلي (حنيفي)، "ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري...". م.س، ضمن المجلة التاريخية المغاربية، عدد 115/ ماي 2004. ص 129.

3 - الضعيف (محمد الرباطي)، تاريخ الدولة السعيدة، م.س، ج1. ص 377.

يستشف مما ذيل به الباي نفسه رسالته إلى نائب القنصل الاسباني بوهران: "وها هي محال سلطان الغرب وأریده عظيمة من المغرب"¹.

لا تمدنا المصادر المغربية والجزائرية بشيء عن هذه المساعدة المغربية، إن هي حصلت فعلا، أم بقيت مجالا للترقب والانتظار عند باي الغرب الجزائري، ورغم أنها أكدت بيعة هذا الأخير للسلطان المغربي كما سبقت الإشارة عند الضعيف الرباطي، فإن نفس المصادر تحجم عن ذكر قبول أو رفض مولاي سليمان لها، لكن الثابت أن هذا التمرد الذي تزعمه الباي ابتداء من 19 يونيو 1813م انتهى بالفشل وأدى إلى مقتله بوحشية².

ورغم النهاية المأساوية للباي بوكابوس، فقد استمر درقاوة في تمردهم من سنة 1813 إلى 1816م بغرب البلاد، وامتد ذلك حتى تيطري ومناطق وسط البلاد، مما يدل على مدى رفض الجزائريين للوجود التركي في هذه الفترة، وتطلعهم الدائم للوحدة مع المغرب والدخول تحت سلطانه الشريف³.

أما في المغرب وبعد تخلي السلطان مولاي سليمان عن درقاوة الجزائر وثورتهم، ورد بيعتهم مرتين (سنة 1805م وسنة 1813م) فقد أصبح الشيخ العربي الدرقاوي من أشد المعارضين للسلطان مولاي سليمان، وبذلك لعبت الدرقاوية دور كبيرا في تأجيج تمرد الأطلس ضده.

¹ - الخداري (محمد)، "الدور السياسي للطريقة الدرقاوية..."، م.س، ضمن مجلة المناهل، السنة 29، عدد 80-81/ فبراير 2007، ص 269.

² - LACROIX (Napoléon), *Les Derkaoua d'hier et d'aujourd'hui*, op.cit, P 07.

³ - البلغيثي (آسية الهاشمي)، النهضة العلمية على عهد المولى سليمان: [1206هـ/1792م - 1238هـ/1822م]، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2006م. ص 137.

المطلب الثالث: أسباب توقف المحاولات الوحدوية

يمكن القول أنه على الرغم من المحاولات السياسية والعسكرية العديدة التي قام بها أتراك الجزائر لاحتواء المغرب ضمن الدولة العثمانية، لم يحققوا ذلك الهدف المنشود رغم الجهود الكثيرة التي بذلوها مع الأشراف السعديين، وسيؤكد عجز الأتراك عن ضم المغرب الأقصى بعد وصول الأشراف العلويين إلى السلطة، وتحول الجزائر إلى سلطة الدايات الذين أصبحوا يتمتعون بالاستقلال الذاتي عن آل عثمان¹.

كما أن الإخفاق المتكرر للعثمانيين في بسط نفوذهم على المغرب الأقصى جعلهم أخيرا يقبلون بالأمر الواقع، أي ببقائه مستقلا عن الدولة العثمانية، سواء تحت حكم السعديين أو من جاء بعدهم من السلاطين العلويين²، حيث لم تسجل لهم أي محاولة جادة منذ نهاية القرن 10هـ/16م لاحتوائه، رغم الفرص السانحة التي كانت تلوح لهم في القرون التالية، حينما كانت الأمور تضطرب فيه لسنوات طويلة بسبب الصراع حول الحكم العلوي، كما حدث في أعقاب وفاة السلطانين المولى إسماعيل سنة 1140هـ/1727م ومحمد الثالث سنة 1205هـ/1790م³.

بل إن الجزائر التي كانت تقود الحملات على المغرب الأقصى في القرن 10هـ/16م لمد النفوذ العثماني إليه، هي التي أضحت مستهدفة في عهد حكام المغرب الأقوياء من أبناء مولاى علي الشريف، ولاسيما في عهدي السلطانين مولاى محمد الأول (1041-1075هـ/1631-1664م)، ومولاى إسماعيل (1083-1140هـ/1672-1727م)⁴.

كشفتنا سابقا أن الجهاد البحري وتحرير الثغور المحتلة من يد الإسبان والبرتغال قد لعب دورا كبيرا في التطورات السياسية التي شهدتها البلدان، كما شكل الدعامة الأساسية

¹ - عمار بوحوش، التاريخ السياسي...، م.س. ص 57.

² - شحاتة حسن (إبراهيم)، أطوار العلاقات المغربية العثمانية... م.س. ص 08.

³ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج 3. صص 82-184.

⁴ - A.G.P (Martin), *Quatre siècles d'histoires Marocaine...*, op.cit, P 52.

لقيام الدولة السعدية في المغرب ودخول الأتراك إلى الجزائر خلال نفس الفترة، كما ساهم في نسج وتطور العلاقات بينهما بعد ظهور العلويين على رأس السلطة في المغرب.

لذلك نجد أن اهتمام العثمانيين بمسألة الثغور شيء يصعب عزله عن الصراع العسكري والسياسي الذي طبع العلاقات بين المغرب والإيالة الجزائرية، كما يصعب فهم هذا الصراع دون النظر إلى الأسس التي ارتكز عليها إذا ما استحضرننا الطموحات الترابية للطرفين، والتي غالبا ما كانت تتحجج بالخلاف حول رسم الحدود أو عدم تجاوزها من قبل أحد الأطراف¹.

ظاهر الأمر كان غرض كل من أترك الجزائر والسلاطين العلويين ينحصر في تأمين حدودهما وضمان الاستقرار على جانبيهما، خاصة في مناطق التماس حيث يغلب على القبائل فيها طابع الترحال وعدم الاستقرار، وبالتالي فهي منطقة المد والجزر للسلطتين التي تتحصر بين تلمسان شرقا وجبال بني يزناسن غربا، وكانت قبائل المنطقة نفسها تستفيد من هذه الوضعية، لتساند حكما ضد الآخر تبعا لتقلبات ميزان القوى وضعف هذا الطرف أو ذاك².

لذلك نجد أن الكثير من حركات السلطان مولاي إسماعيل إلى شرق المغرب كانت "لتأديب" قبائل مثل بني يزناسن وبني عامر وبني منكوش، نظرا لمناصرتهم لأتراك الجزائر³، وهذا ما يتضح من كلام الزياني الذي تحدث عن حركات السلطان بثغر وجدة، وقال بأنها جاءت: "لتأديب بني يزناسن، إذ كانوا من شيعة الترك"، كما جرد عليهم حملة

¹ - استطاع الأتراك خلال فترات غياب السلطة المركزية في المغرب (سواء بعد انهيار الدولة السعدية أو فترات الصراع على الحكم في عهد الدولة العلوية) أن يفرضوا أنفسهم على بعض القبائل بصفتهم سلطة بديلة، في حين تشبثت قبائل أخرى بالاستقلال عن العثمانيين، "...فبعضهم قائمون بدعوة الترك وبعضهم خارجون عنهم"، على حد تعبير الزياني. أنظر: الزياني (أبو القاسم)، البستان الظريف... م.س. ص 42.

² - المنصور (محمد)، "الضغوط العثمانية وأثرها على تحرير الثغور..."، م.س، ضمن مجلة دار النيابة، السنة 2، عدد 5/ شتاء 1985. ص 28.

³ - دادي (مارية)، تاريخ مدينة وجدة... م.س. ص 147.

أخرى سنة 1091هـ/1680م قادها بنفسه، بعد أن "تمادوا في العصيان، فدخل جبلهم وهتك حرمتهم... حتى طلبوا الأمان"¹.

ورغم ذلك فالراجح أن السلطان مولاي إسماعيل ظل وفيا للعهد الذي كتب به محمد بن الشريف إلى باي الجزائر، والذي حسم مسألة الحدود بين البلدين، باعتبار وادي تافنا هو الحد الفاصل بين الإيالتين، وهو ما اعترف به أخوه المولى الرشيد خاصة بعدما كاتبه الأتراك "أن يتخلى عن بلادهم ويقف عند حدود سلفه ومن كان قبلهم من الملوك السعديين، وبعثوا له كتاب مولاي محمد بن الشريف، الذي وجهه لهم مع رسله...الذي فيه الحد بينهم وبينه، فوق الصلح على ذلك الحد الذي هو وادي تافنا"²، وخير دليل على تمسك السلطان مولاي إسماعيل بهذا الخط الحدودي هو انزعاجه لتصرف ولده زيدان عندما أغار على أحواز تلمسان سنة 1112هـ/1700م، دون استشارته أو الرجوع إليه فبادر إلى عزله عن ولاية الشرق³.

إن تحديد الحدود بين البلدين لم يبدد القلق والحذر بينهما، مادام كل طرف ينظر إلى الآخر على أنه خطر كامن⁴، يمكن أن يهدد استقرار الإيالة أو السلطنة من خلال الاغارة على المناطق الشرقية أو الغربية، وفي هذا السياق غالبا ما كانت التهم تتبادل

¹ - الزياني (أبو القاسم)، البستان الطريف... م.س. ص 163-164.

² - نفسه، ص 162.

³ - عين السلطان مولاي إسماعيل ابنه زيدان على ولاية الشرق، وأخذ هذا الأخير يغير على بلاد الترك إلى أن شردهم عن نواحي تلمسان، وانتهى في بعض أيام غاراته إلى مدينة معسكر، واقتحمها وانتهب دار أميرها عثمان باي، فكان ذلك سبب عزله عن الشرق وتولية أخيه حفيظ، لأن المولى إسماعيل لم يرض فعله هذا واستنكره، حفاظا على الصلح الذي كان بينه وبين الأتراك. أنظر: الناصري (أحمد خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 65.

⁴ - يرجع قدور بوزياني ظهور فكرة الحدود بين البلدين إلى الإمبراطورية العثمانية، ويفسر ذلك بلجوء الأتراك على المرانة عليها كسبيل وقائي يضمن الحماية لنفوذهم بالمنطقة، ويحول بشكل قانوني دون اندفاع الأشراف في اتجاه نفوذ السلطة التركية شرقا. أنظر: بوزياني (قدور)، "البعد الحدودي في علاقة المغرب بأتراك الجزائر..."، م.س، ضمن أشغال ندوة المغارب في العهد العثماني. صص 25-26.

بشأن تحريض القبائل أو الزوايا¹، وإثارة الفتنة بين رعايا هذا الجانب أو الآخر، وقد كانت قبائل الغرب الجزائري أكثر قابلية للإثارة والاستمالة من طرف المخزن المغربي، أو قد تبادر هي تلقائيا إلى الدخول تحت طاعته كما رأينا سابقا في عهد السلطان مولاي سليمان، أو كما سنعرض لذلك لاحقا في عهد السلطان سيدي عبد الرحمن بن هشام، خاصة مع بداية الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م.

ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها الروابط التاريخية التي جعلت من أهل تلمسان يتطلعون باستمرار إلى الارتباط والاتحاق ب"الخلافة المغربية"، زد على ذلك نظرتهم إلى النسب الشريف للدولة العلوية الحاكمة في المغرب، وهو ما جعل عددا من القبائل في الغرب الجزائري تسارع إلى مبايعة السلاطين المغاربة²، دون أن ننسى أن هذه القبائل مشهورة بكرها للأتراك خاصة بنو عامر ودخيسة، التي يسهل استمالتها وتحريضها ضد تسلط الأتراك وجورهم³.

فأمام هذا الحضور الوازن للمخزن المغربي في العهد العلوي في المناطق الغربية من ولاية الجزائر، كان لابد للأتراك أن يأخذوا المبادرة وأن يوجهوا اهتمام العلويين نحو الثغور المحتلة في المغرب، واتخذوها ورقة ضغط يلوحون بها في كل حين، خاصة وأن هامش المناورات التركية عند قبائل المغرب الشرقي كانت محدودة، وهكذا ظلوا يرددون

¹ - عمل الأتراك في الجزائر على تحريض أتباع وشيوخ الزاوية الشرقاوية بأبي الجعد، الذين أعلنوا العصيان والتمرد على السلطان سيدي محمد بن عبد الله، فكان ذلك سبب نكبتهم ونفي زعيمهم العربي بن المعطى إلى مراکش. أنظر: النظام (زهراء)، "علاقات سيدي..."، ضمن أعمال الدورة الثالثة من جامعة مولاي علي الشريف، م.س. ص 237.

² - أنكر العثمانيون على سلاطين المغرب مزاحمتهم لهم على الخلافة وقيادة العالم الإسلامي، وفي نفس الوقت لم ينكروا النسب الشريف الذي يتمتع به العلويون، ويظهر ذلك في خطاب السلطان العثماني أحمد خان الثالث للمولى إسماعيل، حيث يقول في مطلعها: "بعثت إليك بسلام خالص وتحية طيبة، وألقيت عليك محبة مني عن طيب خاطر وخير متواتر، لأنك صاحب الكرسي الشريف، وشرفكم أصيل من جد إلى جد، إلى النبي ﷺ وشرف ومجد". أنظر: الافراني (محمد الصغير)، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، م.س. ص

³ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج3. ص 16.

باستمرار ما خاطبوا به المولى محمد الأول بن الشريف سنة 1065هـ/1654م، "إذا كان غرضكم في الجهاد، فرابطوا على الكفار الذين هم معكم في وسط البلاد"¹.

إلا أن الضغوط العثمانية في مسألة الثغور ستتخذ أشكالاً أخرى بين التهريب والترغيب في عهد مولاي إسماعيل، ويتضح ذلك من خلال رسالة سرية بالغة الأهمية وجهها أحد رجال المخزن الإسماعيلي هو محمد بن حدو أقطار² إلى ملك إنجلترا في شأن الجلاء الانجليزي عن مدينة طنجة، حيث تظهر حجم الضغوط التي كان يمارسها الباب العالي على السلطان المغربي من أجل جهاد النصارى في الثغور المغربية.

تقول الرسالة: "...فات منه (مولاي إسماعيل) أن كتب للعثماني ملك بر الترك والمشرق كله، واشتكى له بهذه الإيالة التي بالجزائر، فأتاه الجواب، -وكتابه ها هو عندنا بطابعه- قال له فيه إن أهل الجزائر يكونون عند أمرك ونهيك في كل ما تريده منهم. يعطونك الحركة والجيش لجهاد النصارى في الوقت الذي تريد... وأهل الجزائر أجاوبه بالسمع والطاعة على الذي يأمرهم به في جهاد النصارى... وهاهو ضيفنا (يعني به مولاي إسماعيل) يريد رد الجواب والهدية له ثانيا... واتصلت المحبة والأخوة بينهما فلا يصبر ضيفي عن مواصلته ومكاتبته بكل شيء. وأول ما ذكره العثماني في كتابه لضيفي وأكد، ما حرض عليه جهادكم وقال له: أنتم أشرف قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وذريته وأولاد بنته وأحق الناس بإتباعه وخدمته وجهاد أعدائه. فكيف بكم تصبرون على الجهاد وعلى أربعة مدن للنصارى في بركم وبلادكم³، ولا بينكم وبينهم إلا يوم أو يومين. وحرضه على الجهاد ولا قبل له عذرا فيه. فرأيت ضيفي عمل

¹ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3، ص 20.

² - هو محمد بن حدو أقطار، أحد رجال البلاط المرموقين في العهد الإسماعيلي، بعثه السلطان كسفير إلى لندن (1681-1682م)، لإعداد اتفاقية بين المغرب وإنجلترا، وعند عودته إلى المغرب، بث منافسوه الشكوك في نفس السلطان حول إخلاصه، فأفسدوا سمعته ومكانته عنده، فأبعد من دائرة خدامه المقربين، باعتباره رجل الانجليز وأداتهم داخل المخزن المغربي.

³ - ويعني بهذه الثغور مدن الجديدة وطنجة وسبتة ومليلية، التي لازالت آنذاك في يد الاحتلال الأوربي. أنظر: أملي (حسن)، "الجهاد البحري بمصعب أبي رقرق: رد فعل أندلسي"، ضمن أشغال ندوة: المغرب وإسبانيا خلال القرن السابع عشر، م.س. ص 44.

بوصيته والتفت إلى تحريضه وأصغى بأذنيه لقوله، وعمل بما كتب له في قلبه وجوارحه، لأنه ملك ملوك الإسلام والروم والعجم وخادم الحرمين الشريفين ومصر وبر الترك وهو نازل في بحبوحة النصارى عن يمينه ويساره، وتحت يديه وطاعته، وواجب على الإسلام العمل بقوله والالتفات إليه...¹.

من خلال ما جاء في هذه الرسالة، يتضح أن العلاقات المغربية الجزائرية وصلت في أواخر القرن 17م إلى منعطف يمثل تحولا جذريا في موقف كل طرف من الآخر، فبعد سنوات من الصراع والمواجهة اقتنع كل طرف بأنه يستحيل عليه تحقيق مكاسب ترابية على حساب جاره، واتضح للإمبراطورية العثمانية في الأخير أن دولة العلويين الفتية وجدت لتبقى، خاصة بعد توحيدها لمعظم المناطق المغربية، وبالتالي فإن أحلام الأتراك بالتوسع إلى الغرب قد تبخرت إلى غير رجعة.

يستشف أيضا من خلال نفس الوثيقة أن العثمانيين بذلوا جهودا كبيرة من أجل فرض وصايتهم على المغرب، أو على الأقل اعتراف العلويين لهم بقيادة العالم الإسلامي، وأبدوا مرونة كبيرة في هذا الباب وإن تذررت بدافع الجهاد، حيث حاولوا إغراء المولى إسماعيل بنفوذ سياسي على ولاية الجزائر بشرط رفع لواء الجهاد ضد النصارى في كلا القطرين، رغم أن الرسالة لم تفصح عن نوعية النفوذ الموعود من طرف الباب العالي، الذي لا يمكن أن يتعدى مساعدة الأسطول الجزائري في أي مواجهة مع القوى المسيحية².

ومهما تكن نوايا العثمانيين فمن المؤكد أنهم وجدوا في مسألة الثغور المغربية المحتلة وسيلة ناجعة للتدخل في الشؤون المغربية، والضغط على حكامها العلويين في نقطة بالغة الحساسية هي مسألة الجهاد الذي طالما رفعوه في وجه كل قوى المعارضة

¹ - أرسل "محمد بن حدو أعمار" هذه الرسالة إلى ملك إنجلترا "شارل الثاني" بتاريخ 2 شعبان 1094هـ الموافق ل5 غشت 1683م، وهي موجودة في وثائق وزارة الخارجية البريطانية. أوردها المنصور (محمد)، "الضغوط العثمانية...", م.س، ضمن مجلة دار النيابة، السنة 2، عدد 5/ شتاء 1985. ص 29.

² - تكررت نفس الدعوة من قبل السلطان العثماني أحمد خان الثالث للمولى إسماعيل، من أجل التعاون مع دايات الجزائر لتحرير الثغور المحتلة أو مواجهة الاسبان، "وإذا احتجت إليهم لغزو، وأردت أخذ بلد من بلاد النصارى وأرسلت إليهم، فإنهم يكونون منقادين للخدمة بين يديك كما تحب وترضى، إلى أن تقضي غرضك وتم حاجتك في الجهاد ومرادك". أنظر: الاقراني (محمد الصغير)، روضة التعريف... م.س. ص 137.

الداخلية، وهذا ما يستشف أيضا من الرسالة التي بعث بها السلطان أحمد خان الثالث إلى مولاي إسماعيل التي جاء فيها: "وأنت أعزك الله، إذا كان النصارى قريبا منك، لا تغفل عنهم ولا عن جهادهم، ولا تتم أبدا عن قتالهم... والأمر بجهاد الكفار أمر واجب، ونحن والحمد لله ما لنا اشتغال ولا استغراقا ليلنا ونهارنا إلا في جهاد العدو الكافر، ونجر إلى أعداء الدين الجيوش والعساكر"¹. ولم تكن هذه هي المرة الأولى أو الأخيرة التي استعملت فيها قضية المراكز المحتلة لتحقيق أطماع ترابية في المغرب، أو على الأقل لصرف أنظارهم عن التوسع في الحدود الشرقية².

توقف الطموح الوحدوي من الجانبين بعد اعتراف كل منهما بقوة غريمه وانشغالهما بمشاكلهما الداخلية، وبذلك يسدل الستار على فترة من العلاقات بين المغرب والجزائر التي تراوحت بين المواجهة والانفتاح والتوتر، لكن مع أواخر القرن 13هـ/ ومطلع القرن 19م، بدأ الضعف والانحلال يدب وينخر في البلدين، فأصبحت على إثره تحت رحمة الضغوط والمناورات الأجنبية، التي تسعى إلى ضم شمال إفريقيا إليها، انتهت بسقوط الجزائر بيد الاحتلال الفرنسي سنة 1283هـ/1830م. وفرض الحماية الفرنسية-الاسبانية على المغرب بداية القرن 14هـ/20م، فكيف أضحت العلاقات المغربية الجزائرية في ظل الاستعمار الأجنبي؟.

¹ - الافراني (محمد الصغير)، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، م.س. ص 138.

² - نذكر بما خاطب به الأتراك السلطان محمد الأول في بداية توسعته الشرقية كما تطرقنا إلى ذلك سابقا، كذلك انتَهَز الأتراك الأزمة السياسية التي دخل فيها المغرب مع بداية عهد المولى سليمان، وتوغلوا في منطقة الريف الشرقي، زاعمين أن هدفهم تحرير مدينة مليلية المحتلة، بعد أن تمكنوا من تحرير وهران من يد الاسبان سنة 1792م. أنظر: المنصور (محمد)، "الضغوط العثمانية..."، م.س، ضمن مجلة دار النيابة، السنة 2، عدد 5/ شتاء 1985. ص 30.

الباب الثاني:

العلاقات المغربية الجزائرية في ظل الاستعمار الأجنبي

الفصل الأول: مراحل التدخل الأجنبي في كل من الجزائر والمغرب.

الفصل الثاني: الكفاح المشترك بين المغرب والجزائر ضد الاستعمار الأجنبي.

مقدمة الباب الثاني:

إذا كانت العلاقات المغربية الجزائرية في جذورها التاريخية حافلة بمظاهر الوحدة والاندماج والتعاون، وبسط السيطرة والسيادة المطلقة على حوض البحر الأبيض المتوسط، فإنه مباشرة بعد انقلاب ميزان القوى في المنطقة المتجسد في التقدم الاقتصادي الأوربي، ستعرض الدول المغاربية للتدخل الأجنبي المتمثل في الاحتلال الفرنسي للجزائر، والاحتلال الفرنسي-الاسباني للمغرب.

إن محاولة هذا الباب أن يسلط الضوء على مسألتين أساسيتين واكبتا العلاقة بين المغرب والجزائر خلال الحقبة المعاصرة، تتمحور القضية الأولى في دور الاستعمار الأوربي في زرع بدور الصراع المغربي الجزائري، في حين تذهب المسألة الثانية إلى محاولة مقارنة الصحوة التي عرفتها النخب المغربية والجزائرية بعد سنوات من الاستعمار والاستغلال، لتظهر في البلدين حركات وطنية تحريرية دخلت في تنسيق مشترك من أجل الحرية والاستقلال.

انطلاقاً من هذه المعطيات قسمنا هذا الباب إلى فصلين، يحاول الأول أن يظهر البدايات الأولى للتدخل الأوربي في شمال إفريقيا، ممثلاً في الاحتلال الفرنسي لكل من المغرب والجزائر، ثم البحث في جذور التدخل الإسباني في المنطقة، مع إبراز دورهما في زرع أسباب التوتر في مسألة الحدود وقضية الصحراء.

أما الفصل الثاني فيجتهد في إبراز التعاون المثمر بين الحركتين الوطنيتين في كل من المغرب والجزائر، والنضال المشترك ضد الاستعمار الأجنبي في إطار التنسيق المغربي ككيان بدأ يتبلور ويفرض نفسه على شعوب وقيادات البلدين.

الفصل الأول: مراحل التدخل الأجنبي في كل من الجزائر والمغرب.

المبحث الأول: الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م

تمت الإشارة في البابين الأول والثاني إلى أن الدول القوية المتعاقبة على حكم المغربين في العصر الوسيط، كانت تسيطر على أجزاء هامة من حوض البحر الأبيض المتوسط، وكانت تفرض هيبتها على الدول الأوربية، كما أوضحنا كيف كانت حركة الجهاد البحري في العصر الحديث تدخل الرعب في السفن الأوربية.

إلا أنه مع الضعف الذي بدأ يدب في أوساط دول المغرب الكبير، خاصة في المغرب والجزائر -مقابل يقظة الجانب الأوربي وتقدمه الاقتصادي-، ازدادت أطماع القوى الأوربية في احتلال المنطقة كلها، ابتداء بالجزائر سنة 1830م، لتسقط باقي الدول المغاربية تباعا أواخر القرن 19م ومطلع القرن 20م.

المطلب الأول: الاحتلال الفرنسي للجزائر وظهور المقاومة

أولا: مراحل احتلال الجزائر:

قررت فرنسا -في إطار مخطتها الاستعماري- تنظيم حملة عسكرية على الجزائر لاحتلالها، وخلقت لذلك مجموعة من المبررات والأسباب كان أهمها ضربة المروحة¹، لتخفي وراءها مجموعة من الدوافع الأخرى. فتزايدت الأطماع التوسعية الفرنسية بتزايد رغبتها في الحصول على قاعدة بشمال إفريقيا، حتى تكون نقطة الانطلاق نحو باقي

1- دخل القنصل الفرنسي دوفال "Pierre DEVAL" في عيد الفطر 29 ابريل 1827م لتهنئة الداوي الجزائري الذي تحدث معه عن خطاب وجهه إلى ملك فرنسا دون أن يتلقى جوابا، فأساء عليه القنصل الرد قائلا: "إن ملك فرنسا لا يجيب من دونه إلا بواسطة"، فأغضب هذا الجواب الداوي الذي لطمه بمروحة كانت في يده، وهي الحادثة التي استغلتها فرنسا وبررت بها احتلال الجزائر كذريعة واهية غلفت بها المشروع الاستعماري الفرنسي الضخم، الذي ستكون الجزائر أولى محطاته. أنظر:

RIVET (Daniel), *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation*, Hachette littératures, Paris 2002, P 111.

المناطق في القارة، إضافة إلى استغلال الخيرات الاقتصادية والمواد الأولية، التي تزخر بها الجزائر، كل هذا شكل الدوافع الجوهرية لتلك الحملة¹.

اجتهدت فرنسا في البحث عن مبررات أخرى تضيفها إلى حادثة "الإهانة" الذي ادعت أن قنصلها العام في الجزائر دوفال² تعرض لها، من مثل الدفاع عن النفس، على اعتبار أن الجزائر كانت تضايق سفنها في البحر الأبيض المتوسط، خصوصا إذا استحضرتنا أن فرنسا كانت تستهدف من حملتها التخلص من أزمة باتت تؤرقها، وهي مسألة ديون الجزائر المالية عليها التي قدرت بمليونين من الفرنكات، مما كان يسبب لها الحرج أمام الدول الأوروبية الأخرى، وهذا الذي دفعها إلى القيام بحملة عسكرية ضد الجزائر³.

ولعل ما يبده تلك المزاعم التي رافقت الحملة الفرنسية هو ذلك الحماس الكبير للمعدوان على الجزائر منذ بدايات القرن 19م، حيث وضعت الخطط الهجومية المبكرة لتنفيذها عندما تحين الفرصة. ويمكن الاستشهاد على ذلك بطلب نابليون من الفرنسيين الذين عاشوا في الجزائر أو كانوا فيها أسرى، أن يمدوه بمعلومات دقيقة عن سكانها وتحصيناتها، حتى أن أحد القناصل السابقين في الجزائر وهو "جون بول سان أندري" أوصى بضرب الجزائر ضربة قوية وسريعة وإنهاء الحرب في ثمانية أيام، في حين اقترح آخرون نزول حملة فرنسية قرب تنس والهجوم على مدينة الجزائر برا⁴.

¹ - سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990م. ط3. صص 256-257.

² - عينت فرنسا القنصل "دوفال DEVAL" في الجزائر في 28 غشت 1815م، وقد حمل آنذاك إلى حاكم الجزائر هدايا قدرت بحوالي 113000 فرنك، تضم مجوهرات وساعات وأقمشة وأسلحة، مقابل مجموعة من الامتيازات التي حصلت عليها فرنسا من الجزائر في الملاحة التجارية بالبحر الأبيض المتوسط.

³ - سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، م.س. صص 260-261.

⁴ - سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945م)، ج3، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992م. ط4. ص 22.

وهكذا بعد حصار للجزائر العاصمة دام ثلاث سنوات منذ تاريخ 16 يونيو 1827م، جردت الحكومة الاستعمارية الفرنسية حملة عدوانية اعتبرتها حاسمة في 14 يونيو 1830م، شاركت فيها 650 سفينة تحمل على متنها 40 ألف جندي¹ ومجهزة بمدافع الميدان، التي قامت بإنزالها في شواطئ سيدي فرج غرب العاصمة تحت قيادة الكونت "دي برومون" والأميرال "دو بيري". انهزم فيها جيش الداى حسين باشا² بسرعة، وآثر الاستسلام على المقاومة، نظرا لعدم تكافؤ القوى بينه وبين الجيش الفرنسي³.

استسلم الداى حسين وسلم للقوات الفرنسية مدينة الجزائر العاصمة، وفق الشروط التي وقعها مع قائد الجيش الفرنسي، فمباشرة بعد استيلاء هذا الأخير على قلعة مولاي الحسن، فرض عقد اتفاق على الداى الذي نصحه مستشاروه وأقرب معاونيه بتسليم المدينة، فكلف كاتبه مصطفى مصحوبا بالقنصل الانجليزي بمباشرة المفاوضات مع قائد الحملة الفرنسية الكونت "دي برومون"، انتهت بتوقيع الاتفاق في 05 يوليوز 1830م⁴.

إذن حاولت فرنسا بعد توظيفها "للذريعة الدفاعية"، أن توظف أيضا "الجانب القانوني" من خلال الإصرار على توقيع وتوثيق استسلام الداى في وثيقة مستقلة⁵ نصت على ما يلي:

1- تسلم قلعة القصبة وكل القلاع الأخرى المتصلة بالمدينة وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسي هذا الصباح على الساعة العاشرة صباحا.

¹ - سعد الله (عمر)، "الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1930"، ضمن مجلة المصادر، عدد 12 / 2005. ص 19.

² - هو آخر حكام الجزائر من الأتراك، تولى الحكم سنة 1818م خلفا للباشا علي خوجة، لجأ إلى المشرق رفقة أسرته وأقرب مقربيه، بعد استسلامه للقائد العام الفرنسي سنة 1930م. أنظر: سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية، م.س، ج2. صص 17-18.

³ - بوزيان (عمر)، جذور اتحاد المغرب والجزائر... م.س. صص 29-31.

⁴ - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر... م.س، ج1. صص 134-135.

⁵ - سعد الله (أبو القاسم)، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، منشورات معهد البحوث والدراسات، الجزائر 1976م. ص 46.

- 2- يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي أمام سعادة باشا الجزائر أن يترك له الحرية وكل ثرواته الشخصية.
 - 3- سيكون الباشا حرا في أن يذهب هو وأسرته وثوراته الخاصة إلى المكان الذي يقع عليه اختياره¹، فإذا فضل البقاء في الجزائر فله ذلك هو وأسرته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي، وسيعين له حرسا لضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته.
 - 4- يتعهد القائد العام لكل الجنود الانكشاريين بنفس المعاملة ونفس الحماية.
 - 5- سيظل العمل بالدين الإسلامي حرا، كما أن حرية السكان مهما كانت طبقتهم ودينهم وأموالهم وتجاريتهم وصناعاتهم لن يلحقها أي ضرر، وستكون نساؤهم محل احترام. وقد التزم القائد العام على ذلك بشرفه.
- وسيتم تبادل وثائق هذا الاتفاق قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح، وسيدخل الجيش الفرنسي حالا بعد ذلك إلى القصبة ثم يدخل كل القلاع التي حول المدينة².

ختم: الداى حسين باشا

توقيع: الكونت دي برومون

بتوقيع هذه المعاهدة دخلت الجزائر مرحلة خطيرة في تاريخها ستترتب عليها عواقب وخيمة، تمثلت أولا في حرمان الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره، وفصل الجزائر ككيان معنوي عن العلاقات الدولية الخارجية، بعدما كانت مؤثرا أساسيا فيها عن طريق بسط نفوذها في جزء كبير من البحر الأبيض المتوسط، كما أنهت السلطات العامة والواقعية مباشرة بعدما شكل "دي برومون" لجنة تنفيذية (حكومية) لتدبير الشؤون المدنية في الجزائر³، والتي اتخذتها فرنسا قاعدة الانطلاق نحو احتلال باقي الأراضي الجزائرية، وذلك عبر مجموعة من المراحل:

¹ - فعلا أختار الداى حسين ترك الجزائر العاصمة والهجرة رفقة عائلته إلى تونس قبل الذهاب إلى المشرق. أنظر:

VERMEREN (Pierre), *Maghreb : Les origines de la revolution démocratique*, Publications Institut Maghreb-Europe, Editions Karthala, Paris 1999. P 68

² - سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، م.س، ج.1. ص 18.

³ - سعد الله (عمر)، "الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1830م"، ضمن مجلة المصادر، عدد 12 / 2005. ص 31.

* بالنسبة للمرحلة الأولى (مرحلة الاحتلال المتردد)، التي تمتد بين سنة 1830م وسنة 1834م، حاولت فيها فرنسا أن تحكم قبضتها على الجزائر المدينة والمناطق المحيطة بها، دون إبداء الرغبة في احتلال كامل التراب الجزائري، وتعاقب خلال هذه الفترة على رئاسة الجيش الفرنسي عدة ضباط، كانوا مترددين حول بقاء الجيوش الفرنسية أو خروجها من الجزائر.

* أما المرحلة الثانية (مرحلة الاحتلال المحدود)، التي تمتد ما بين 1834م-1837م، فقد حاولت فيها فرنسا الحفاظ على مستوطناتها في الجزائر، بعد أن احتلت مجموعة من المدن الساحلية أو القريبة من السواحل: كوهان 1831م، بجاية والبليدة 1833م، تلمسان 1835م، ثم قسنطينة 1837م¹.

* أما المرحلة النهائية (مرحلة الاحتلال الشامل)، التي تمتد ما بين 1837م-1847م، فقد كانت حاسمة في تاريخ استقلال الجزائر، حيث جرد فيها القائد الفرنسي "بوجو" جيشا ضخما قوامه 100 ألف جندي، استعمل فيها شتى أنواع العنف والبطش ضد الجزائريين، وانتهت باستسلام المقاومة سنة 1847م، لتقرر الحكومة الفرنسية في دستور 1848م، إدماج الجزائر واعتبارها إقليما فرنسيا².

ثانيا: ظهور المقاومة الجزائرية:

بعد احتلال الجزائر واستسلام الداوي حسين للفرنسيين، عمت الفوضى في البلاد وكثر الشقاق والفرق، واعتزل كل زعيم بناحيته، فساء الوضع في البلاد، واجتمع الأشراف والعلماء وأعيان قبائل الغرب الجزائري، الذين شكلوا كتلة سياسية واحدة،

¹ - RIVET (Daniel), *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation*, op.cit, P 112.

² - بوزيان (عمر)، جذور اتحاد المغرب والجزائر... م.س. ص 35.

واختاروا قيادة عبد القادر بن محي الدين الجزائري¹ وبايعوه أميراً للجهاد.

يعد الأمير عبد القادر الجزائري روح الثورة الجزائرية، إذ استطاع إزعاج الفرنسيين منذ بداية احتلالهم للجزائر، وناكفهم لعدة سنوات بفضل تنظيماته العسكرية والإدارية الدقيقة، وبفضل بطولاته العسكرية، التي جعلته يبني صرح كيان جزائري في مواجهة دولة فرنسا².

لقد شرع الأمير بعد مبايعته في تنظيم شؤون الدولة، وتطبيق نظام مدني أقرب إلى الدولة الحديثة، فاتخذ من مدينة معسكر عاصمة له، وشكل حكومة مركزية بالإضافة إلى مجلس شورى. وقسم البلاد إلى ثماني مقاطعات على رأس كل منها خليفة يشرف على مجموعة من الدوائر التي يقود كل منها إدارياً وعسكرياً، وكان اختيار القادة على أساس الخبرة والكفاءة، مستبعداً كل العناصر التي شاركت في النظام العثماني السابق³.

بعد إرسائه التنظيمات الإدارية وتوحيد الصف الجزائري، قاد الأمير عبد القادر الحرب بنفسه ضد القوات الغازية، منذ أن تقلد مهمة الدفاع عن "دار الإسلام" من خطر "دار الحرب"، فأعد جيشاً نظامياً سماه "الجيش المحمدي"، رتب صفوفه واختار رؤساء جنده من زعماء القبائل، وأضاف إلى الجنود النظاميين -الذين كانوا يتقاضون أجورهم من بيت المال- عدداً من المتطوعين وقت المعارك والحروب، ويعودون وقت الهدنة إلى ممارسة أنشطتهم الزراعية باعتبارها مورد عيشهم.

¹ - هو الأمير عبد القادر بن محي الدين، من مواليد 1808م بقرية القبطة قرب مدينة معسكر، تلقى العلوم الدينية ودرس بوهان قبل أن يرتحل مع أبيه نحو الديار المقدسة، زار خلالها مجموعة من المدن الإسلامية. برز دوره السياسي مع الاحتلال الفرنسي، حيث بايعته قبائل الغرب الجزائري سنة 1832م، وعمره لا يزيد عن 24 سنة لقيادة المقاومة ضد الجيش الفرنسي. استبسل في مواجهة المستعمر الفرنسي، وانتصر عليه في مجموعة من المعارك، ووقع معه عدة اتفاقيات لم تحترم من جانب فرنسا، استسلم سنة 1847م وأطلق سراحه سنة 1852م، وتوفي في دمشق سنة 1883م. أبو القاسم (سعد الله)، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، م.س، ج.1. صص 130-131.

² - المزاري (الأغا بن عودة)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر... م.س، ج.2. ص 104.

³ - أبو عمران (سامية)، "الأمير عبد القادر الجزائري: رمز المقاومة الجزائرية"، ضمن مجلة المصادر، عدد 11/2005. ص 75.

استطاع الأمير عبد القادر أن يبني جيشا مشكلا من النظاميين والمتطوعين، يتراوح عدده ما بين (10 آلاف و15 ألف) مقاتل، وذلك مقابل الجيش الفرنسي الذي كان يتراوح ما بين (60 و100 ألف) جندي¹. ورغم عدم تكافؤ ميزان القوة في العدد والعدة، فإن الأمير استطاع أن يحقق مجموعة من الانتصارات المتتالية على الفرنسيين، بفضل تركيزه على حرب العصابات والمناوشات ووضع الكمائن والهجمات السريعة والمفاجئة والتنقل الدائم لتضليل العدو واستنزافه، خصوصا أنه استفاد بشكل كبير من المزايا الجغرافية للبلاد.

كان هم الأمير الوحيد هو تأمين الحصول على السلاح، فكانت الدول المجاورة خاصة المغرب الأقصى المنفذ الأهم لشراء السلاح القادم من أوروبا، بل أكثر من ذلك لجأ إلى صنعه في مجموعة من المدن المحصنة، كالمدية ومليانة ومعسكر، التي تنقل بينها الأمير بسرعة عجيبة أربكت خطة العدو، وأخرت القضاء عليه سبعة عشر سنة، رغم ما بذله المستعمر من مجهود لهذا الغرض، بفضل مساندته من المغرب².

وعموما يمكن رصد هذه المقاومة الباسلة من خلال ثلاث فترات رئيسية:

اتسمت الفترة الأولى بعد بيعه الأمير عبد القادر في 1832 إلى 1834م، وتوقيع معاهدة "دي مشيل" في 26 فبراير 1834م، التي تعتبر بمثابة اعتراف فرنسا للأمير عبد القادر بسيادته على جل الأراضي الجزائرية، باستثناء المدن الساحلية المحتلة من طرف الجيش الفرنسي، كالجزائر ووهران ومستغانم وأرزيو³. وكان القائد العام الفرنسي هو الذي طلب هذه المعاهدة، بعد أن حاصره الأمير ومنع عنه التموين.

وقد وافقت هذه المرحلة تردد القوات الفرنسية في احتلال كامل التراب الجزائري، كما تميزت بطغيان حملات الأمير على الواجهات الداخلية، الرامية إلى توحيد كامل المناطق والزعامات الجزائرية، وتوجيه ضربات إلى المتعاونين مع الاستعمار الفرنسي،

1 - أبو عمران (سامية)، "الأمير عبد القادر الجزائري..."، م.س، ضمن مجلة المصادر، عدد 11/ 2005. ص 76.

2 - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 299.

3 - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر... م.س، ج.1. صص 113-116.

كأحمد بن الطاهر في مدينة أرزيو، ومصطفى ابن إسماعيل قائد الكولوغلي في تلمسان، الذي دامت معه الحرب لسنوات عديدة، والغمري في أقصى الغرب، هذا إضافة إلى تجريد حملات لمحاصرة القوات الفرنسية، والحيلولة دون توسعها خارج المدن الساحلية كوهران مثلاً¹.

عرفت الفترة الثانية (1835-1838م) من المقاومة مواجهات عديدة مع القوات الفرنسية، وذلك بعد فسخ معاهدة دي مشيل من قبل هذه الأخيرة. وهكذا اصطدمت قوات الأمير مع قوات الاحتلال الفرنسي في مجموعة من المراكز أهمها (تليلات، سيك، بجاية، دشر مولاي إسماعيل...)، استطاعت فيها المقاومة أن تحقق انتصارات كبيرة، خاصة في المعركة الشهيرة المعروفة بـ"المقطع"، التي وقعت بين مدينتي أرزيو ومستغانم في 28 يونيو 1835م، حيث انهزم فيها الجيش الفرنسي، وخسر المئات من القتلى، اهتز فيها الرأي العام الفرنسي، كما عزل على إثرها القائد "تريزل"، وأدت إلى اعتراف رئيس الحكومة الفرنسية بالفشل في الجزائر قائلاً: "بأن غزونا للجزائر عملية خاسرة إلى الآن لم تنجح". لذلك قرر القائد العام في الجزائر تجهيز حملة على عاصمة الأمير نفسها "معسكر"².

تزعزع الوجود الفرنسي في الجزائر مرة أخرى بعد الهجوم على مدينة تلمسان واستعادتها من يد الفرنسيين، وكذلك انهزام القوات الفرنسية أمام الأمير عند وادي تافنا في 1836م³، الأمر الذي دفع القوات الفرنسية مرة أخرى لدعوة الأمير إلى عقد معاهدة تافنا سنة 1837م، اعترفت بموجب بنودها الخمسة عشر للأمير عبد القادر بثلاثي أراضي الجزائر. ورغم خرق الفرنسيين للمعاهدة باقتحامهم بعض الأراضي الشرقية التابعة للأمير، إلا أن هذا الأخير استفاد منها، حيث انتقل إلى عين ماضي في الأغواط مقر

¹ - بوزيان (عمر)، جذور اتحاد المغرب والجزائر... م.س. ص 94.

² - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر... م.س، ج.1. ص 167.

³ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.3. ص 193.

الزاوية التيجانية في 18 يونيو 1838م، وقضى على تمرد رئيسها، بعد ما حاصره في قلعته، ثم نفاه إلى المغرب الأقصى¹.

تعتبر الفترة الأخيرة الممتدة ما بين (1839-1847م) من أخطر مراحل المقاومة الجزائرية، بحكم أنها شهدت أعنف وأطول المعارك من جهة، ثم انتقال الأمير عبد القادر إلى المغرب الشرقي واتخاذة قاعدة لتنسيق هجماته ضد الاحتلال الفرنسي في الجزائر من جهة أخرى، خصوصا وأن هذا الأخير قرر إبان هذه الفترة احتلال كل الجزائر، والقضاء على المقاومة وتحطيم كل ما بناه الأمير عبد القادر.

لقد كانت المعارك الأخيرة مصيرية في كل من سهل المتجة وضواحي العاصمة الجزائر ومناطق أخرى متفرقة من البلاد، حيث كان رد فعل القوات الفرنسية قويا، فاحتلت مجموعة من المدن (تاكدمت، معسكر، بوغاز، تلمسان ثم ندرومة...)، مستغلة تأثر جيش الأمير وتعثره في وقعة "طاكين"، ثم انهزامه في معركة "الجعافرة" في نواحي معسكر. بل أكثر من ذلك استولى الفرنسيون على مدينته المتنقلة المعروفة ب"الزمالة"² بما فيها من أطفال ونساء، فأمر أتباعه بالرحيل إلى حدود المغرب الشرقي في 1843م³.

بعد أن نظم الأمير قواته من جديد في المغرب الشرقي انطلق سنة 1845م نحو عين تموشنت، واستطاع من خلالها أن يحقق مجموعة من الانتصارات أهمها على الإطلاق في هذه المرحلة معركة سيدي إبراهيم في شنتبر 1845م، والتي كان موقعها قريب من مدينة الغزوات، تكبد فيها الجيش الفرنسي خسائر كبيرة، وقتل فيها قائده "مونتانيك"، فقويت فيها معنويات الجيش المحمدي، وواصل القتال والمقاومة رغم الفارق الكبير بين الجيشين في العدد والعتاد⁴.

¹ - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر... م.س، ج.1. صص 196-198.

² - سبقت الإشارة إلى أن الأمير اتخذ من مدينة معسكر عاصمة له، ثم نقلها إلى مدينة تاكدمت، ثم كون مدينة متنقلة تعرف ب"الزمالة" نسبة إلى قبيلة الزمالة الجزائرية، التي مالت مع قبيلة الدوائر إلى جانب الفرنسيين، بعد خلافها مع الأمير عبد القادر. أنظر: الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصا... م.س، ج.3. ص 297.

³ - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر... م.س، ج.1. ص 431.

⁴ - أبو عمران (سامية)، "الأمير عبد القادر الجزائري..."، م.س، ضمن مجلة المصادر، عدد 11/ 2005. ص 78.

اتجه الأمير إلى مدينة فرندة بعد أن مر على تلمسان، ومنها إلى برج هنرة، قبل أن يجرّد حملة إلى ضواحي الجزائر العاصمة نفسها فتعقبته قوات الاحتلال، مما اضطره إلى أن يقفل راجعا نحو الغرب مرورا بطاكين والبيض، ليدخل إلى فكيك ومنه إلى قاعدة انطلاقه في حوض ملوية¹. وذلك بعدما زودت الحكومة الفرنسية جيشها في الجزائر بقوات جديدة وعتاد متطور، ونهجت سياسة "الأرض المحروقة"، التي قضت على الأخضر واليابس، ودمرت المدن والقرى والمداشر، وأبادت السكان العزل الأمر الذي غير المعادلة لصالح الاحتلال الفرنسي.

وأمام اشتداد الضغط الفرنسي على قوات الأمير عسكريا من جهة، وعلى السلطان المغربي دبلوماسيا وعسكريا من جهة أخرى²، وبحكم عدم تكافؤ القوى بين الجانبين، حيث شدة العنف والبطش الفرنسي الذي يملك أحدث الأسلحة، مما زاد في تضيق الخناق على الأمير عبد القادر، فاضطر للاستسلام بمحض إرادته في 23 دجنبر 1847م، وذلك بعد أن اقنع مجلسه الشوري بتفوق العدو في العدة والعتاد، وأنه من المستحيل الصمود في وجه الاحتلال الذي عمد إلى استهداف المدنيين للضغط على المقاومة.

قبل أن يستسلم الأمير طرح على أعيانه ومقربيه في مجلس الشورى ثلاثة خيارات: إما اللجوء إلى الصحراء، أو الانتقال إلى المغرب الأقصى، أو الدخول في مفاوضات مع الفرنسيين، فاستبعد الخيار الأول والثاني لمجموعة من الأسباب، واختار الخيار الثالث قائلا: "... لا أرى إلا التسليم بقضاء الله، ولقد أجهدت نفسي في الذب عن الدين والبلاد، وأقمت على ذلك ما ينوف عن 17 سنة، اقتحم المهالك وأملأ بالجيش الجرارة الفجاج والمسالك، استحقر العدو على كثرته، إلى أن فقدت المعاضد والمساعد، ودب إليّ من بني ديني الأفاعي، والآن بلغ السيل الزبى وكل شيء بائد"³.

¹ - بوزيان (عمر)، جذور اتحاد المغرب والجزائر... م.س. ص 99.

² - ارتباطا بأحداث المقاومة الجزائرية، فرضت فرنسا على المغرب معاهدة طنجة في 1844م، إضافة إلى حرب إيسلي من نفس السنة، كما سنتطرق إلى ذلك في العنوان الموالي. أنظر جانبا من هذه المعاهدة في الملحق رقم 03 في آخر هذه الدراسة. ص 307.

³ - الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر... م.س، ج.1. صص 323-324.

بعد ذلك دخل الأمير في مفاوضات مباشرة مع الفرنسيين، فتعهد له القائد الفرنسي "لامورسيار" بالحفاظ على حريته وحرية أتباعه، وأن يختار بلدا مسلما يلجأ إليه، ليقينه أنه الحل الأمثل لإبعاد الأمير عن الجزائر واستئصال شأفة مقاومته. إلا أن الحكومة الفرنسية التي وافقت على هذا الاتفاق، سقطت بعد ثورة شعبية ورفضت الحكومة الجديدة احترام العهد، فاعتقل أربع سنوات في فرنسا، قبل أن يقرر نابليون بونابرت الحفيد إطلاق سراحه في أكتوبر من عام 1852م، فغادر الأمير إلى مدينة بروسة بعد موافقة الدولة العثمانية، ثم قرر السفر إلى مدينة دمشق سنة 1855م¹.

وباستسلام الأمير عبد القادر سنة 1847م انتهت فترة من فترات التاريخ المشرق للثورة الجزائرية، وأصدرت الحكومة الفرنسية قرارا بتاريخ 04 مارس 1848م، ينص على "دمج الجزائر إلى البلد الأم"، وجعلها جزء لا يتجزأ من التراب الفرنسي²، وبذلك تصبح الجزائر مقاطعة تابعة لفرنسا رسميا وفعليا، واتخذتها نقطة الانطلاق نحو التوسع في المغرب الشرقي، تحت ذريعة مساعدة المقاومة الجزائرية تارة، ومستندة إلى اتفاقيات غامضة ومفروضة تارة أخرى.

المطلب الثاني: ردود الفعل المغربية إزاء احتلال الجزائر

أولا: المساندة المغربية للمقاومة الجزائرية:

رغم أن المخزن المغربي لم يكن يرتبط بعلاقات ودية مع الأتراك في الجزائر، الذين كانوا يرون أن ثورات الزوايا في الغرب الجزائري تتم بدعم وموافقة السلاطين المغاربة وتحت حمايتهم، خاصة في عهد السلطان مولاي سليمان. فمباشرة بعد الحملة الاستعمارية على الجزائر سنة 1830م، وجد خلفه المولى عبد الرحمن بن هشام نفسه أمام واقع جديد، إذ أصبح المغرب في عهده وجها لوجه مع فرنسا غرب الجزائر، مما حتم عليه الدفاع عن حدوده الشرقية واستقلاله بشكل عام³.

¹ - أبو عمران (سامية)، "الأمير عبد القادر الجزائري..."، م.س، ضمن مجلة المصادر، عدد 11/2005. ص 83.

² - ضيف الله (عقيلة)، "التنظيم السياسي - الإداري الفرنسي في الجزائر"، ضمن المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، عدد 01/2001-2002. ص 74.

³ - سيمو (بهيجة)، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، م.س، ج.1. ص 39.

فحسب شارل أندري جوليان لم يظهر السلطان عبد الرحمن بن هشام ارتباكاً أو مساندة، عند ما علم بنياً سقوط العاصمة الجزائر، مستطرداً أن انكسار الدولة التركية في الجزائر يمكن أن يسمح له بالعودة إلى سياسة المرابطين والموحدين لضم المغرب الأوسط، مستشهداً بأن السلطان أكد حياده لنائب قنصل فرنسا في طنجة في 07 مايو 1830م، ظناً منه أنها مجرد حملة سريعة لا يمكن أن تنتهي باحتلال فرنسا للجزائر¹.

أما بالنسبة للموقف الشعبي وردود فعل المغاربة فقد كانت قوية، فما أن علموا بنياً احتلال مدينة الجزائر من طرف فرنسا، حتى دب الذعر والخوف بينهم، خشية نشوب حرب صليبية جديدة بين المسيحيين والمغرب. وأصبحوا يعيشون على أمل التدخل الانجليزي لحسم الموقف، أو أن ينتفض التيجانيون الذين كانوا يشكلون قوة دينية وعسكرية متماسكة في أغلب المناطق الجزائرية. وقد كتب نائب قنصل فرنسا بهذه المناسبة: "...إن عيون كل المغاربة مركزة على غزو العاصمة الجزائرية، وقد أدخل نبأ سقوط المدينة الحزن في قلوب المغاربة"².

إذن وفي هذا السياق، ما إن انفرط حكم الأتراك في الجزائر، حتى بعث أهالي وهران وتلمسان وفداً جماعياً من رؤسائهما إلى السلطان المغربي عبد الرحمن بن هشام، عارضين عليه البيعة والولاء والطاعة، فاستجاب لرغبتهم تحت ضغط الرأي العام، ورشح للنيابة عنه ابن أخيه علي بن مولاي سليمان، الذي لم يتجاوز عمره آنذاك 15 سنة، وأرسل معه حوالي 500 جندي تحت وصاية القائد إدريس عامل مدينة وجدة في 07 نونبر 1830م، فلقى المغاربة ترحاباً من أهالي تلمسان، ونال تأييد رؤساء الزوايا، وبايعته أهالي معسكر والحشم والمشاشيل وبنو شقران وزغبة وحميان³.

¹ - كما سبقت الإشارة في مقدمة هذه الدراسة يجب التعامل مع بعض الكتابات الفرنسية بنوع من الحيطة والحذر، فشارل أندري جوليان يذهب إلى أن السلطان المغربي سيدي عبد الرحمن بن هشام سمح -على غرار باي تونس- بتمويل الأساطيل الفرنسية عن طريق الموانئ المغربية؟. أنظر: جوليان (شارل أندري)، "التدخل المغربي في الجزائر سنة 1830م"، ضمن مجلة البحث العلمي، عدد 03/1964. ص 261.

² - نفسه، ص 261.

³ - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصاء.. م.س، ج3. صص 286-287.

إلا أن نزول القوات المغربية بثقلها في الميدان أقلق فرنسا، حيث اعتبرت ذلك مساسا بسيادتها، بدعوى أن الداوي حسين قد تنازل لها على مجموع التراب الجزائري، فقامت بتحريك دبلوماسي مكثف من أجل إقناع المغرب على الانسحاب من الغرب الجزائري عاجلا، وكان رد فعل الجنرال "كلوزيل" صارما، حيث بعث الكولونيل "أوفراي" إلى المغرب مصحوبا بإنذار للسلطان، من دون إخبار رئيس الحكومة الفرنسية ولا مراعاة لبروتوكولات القصر، مما أثار استياء وغضب وزير الحربية الفرنسي "سيباستيان" ¹.

استدعى السلطان عبد الرحمن خليفته من الجزائر مولاي علي بن سليمان، بسبب الأخطاء التي ارتكبها هناك، حيث أساء السيرة عندما اتخذ إجراءات قاسية ضد "الكولوغيلين" ² وكذلك قبائل الدوائر والسماثل، الذين اعتقل رؤساءهم ونهب أموالهم ونفاهم إلى مدينة فاس. فأطلق السلطان سراحهم وأعطوه ضمانات بالطاعة والولاء، مما شجع السلطان على تعيين خليفة آخر هو محمد بن الحمري رئيس قبيلة بني حسان، الذي دخل إلى تلمسان يوم 16 غشت 1831م ³.

استغل ابن الحمري اندحار الفرنسيين عن مدينة المدينة، فدخل إلى وهران واستولى عليها في دجنبر 1831م، ثم اتخذ من مدينة معسكر مستقرا له، وأخذ يحكم البلاد فارضا الضرائب ومستقبلا الوفود الجزائرية، الأمر الذي أثار غضب السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، التي اعتبرت الحالة خطيرة تستوجب من الحكومة الفرنسية القيام بعمل دبلوماسي قوي وفوري لدى السلطان لإرغامه على الحياد ⁴.

¹ - جوليان (شارل أندري)، "التدخل المغربي في الجزائر...م.س، ضمن مجلة البحث العلمي، عدد 03/1964. ص 263.

² - وهم ما تبقى من الأتراك في مشور تلمسان، الذين رفضوا الدخول تحت طاعة الخليفة السلطاني، وهم عبارة عن خليط من الأتراك والجزائريين والمغربيين. اشتبكوا مع الجيش المغربي مما أدى إلى توتر الأوضاع في الغرب الجزائري. أنظر: العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.3. ص 144.

³ - المزاري (الأغا بن عودة)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر...م.س، ج.2. ص 90.

⁴ - العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، م.س، ج.3. ص 144.

نتيجة مجموعة من الضغوط الدبلوماسية، استقبل السلطان في 22 مارس 1832م السفير الفرنسي فوق العادة في مكناس، وبعد إحدى عشر مقابلة مع ممثلي المخزن وافق السلطان على استدعاء ابن الحمري من الغرب الجزائري، فاجتمعت قبائل ناحية معسكر في 23 نونبر 1832م، واختارت عبد القادر بن محي الدين الذي رفض لقب ملك، واتخذ لقب خليفة السلطان قبل أن يتلقب بالأمير، وقاد الثورة والمقاومة ضد الفرنسيين¹.

حصل ما كانت تسعى إليه فرنسا بعد انسحاب الجيش المغربي من الجزائر، وضمن حياد المغرب من قضية احتلالها، وذلك لمجموعة من الاعتبارات: أولها عدم رغبة المغرب الدخول في مواجهة مباشرة مع الفرنسيين، ثانيها ظهور الأمير عبد القادر ومبايعته من طرف قبائل المناطق الغربية الجزائرية، ثم فشل الإدارة المغربية في تسيير المنطقة ثالثا، خاصة بعد الفتنة التي تسبب فيها "جيش الأودية"، الذي أساء السيرة وخلف تدمرا واسعا في بعض الأوساط الجزائرية.

ورغم كل ذلك ومع ظهور الأمير عبد القادر كأمر للجهد، لم يمنع المغرب من أن يمد له يد العون والمساعدة، انطلاقا من واجب النصرة والأخوة الدينية، وأن ما يصيب القطر الجزائري يجد آثاره وانشغالاته عند كل المغرب والمغاربة. ولقد اتخذت المساعدة المغربية مجالات متعددة عسكرية ودبلوماسية، وذلك بتزويد المقاومة بكميات كبيرة من الذخائر الحربية والخيول والأسلحة وكل مستلزمات الحرب، بل أكثر من ذلك، انخرط أزيد من ثلاثة آلاف مقاتل مغربي تحت إمرة الأمير عبد القادر في ميدان الحرب والقتال².

¹ - جوليان (شارل أندري)، "التدخل المغربي في الجزائر..." م.س، ضمن مجلة البحث العلمي، عدد 03 / 1964. ص 265.

² - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.3. ص 197.

كذلك همت المساعدة المغربية المجال الدبلوماسي¹، حيث إن جميع الاتصالات الخارجية للأمير عبد القادر، كانت عن طريق الإدارة المغربية والقناصل الأجانب الممثلين في طنجة على الخصوص. ويبقى الدعم الأكبر الذي لقيه الأمير عبد القادر هو اعتماده التراب المغربي في المنطقة الشرقية، لتركيز هجماته وعملياته على الاحتلال الفرنسي، رغم ما جره ذلك على المغرب من تبعات وعواقب "ومن ضرر على المسلمين" -حسب تعبير الناصري²- لم يكن المغرب مستعدا للدخول فيها.

إنّ فما هي ردود الفعل التي قامت بها فرنسا ضد المغرب جراء مساعدته للمقاومة الجزائرية؟. وكيف كانت انعكاساتها على مجالات سيادته واستقلاله؟.

ثانيا: عواقب المساعدة المغربية للجزائر:

كانت جهود الدبلوماسية الفرنسية منذ احتلال الجزائر سنة 1830م، تتركز على أن يبقى المغرب في حياده اتجاه ما يحدث في الجزائر. وحاول المخزن المغربي أمام الضغوط التي تعرض لها أن يؤكد على هذا الحياد، إلا أن الروابط التي تجمع بين القبائل المغربية ونظيرتها في الجزائر، جعلت الأولى تنخرط مع الثانية تحت لواء الجهاد، الذي كان يقوده الأمير عبد القادر، بل أكثر من ذلك فقد تدخلت الجيوش النظامية المرابطة على الحدود قرب وجدة لنصرة الجزائريين. زاد هذا الأمر من حدة التوتر بين المغرب وفرنسا، فبدأت المناوشات في مايو 1843م عند "مغنية" على مقربة من وادي تافنا، قبل أن يقوم الجيش الفرنسي بشن غارات داخل التراب المغربي ببني يزناسن، واقتحام مدينة وجدة والانسحاب منها بعدما عاث فيها فسادا وخرابا³.

¹ - كذلك همت المساعدة المغربية للجزائر في هذه الفترة العصبية استقباله لمجموعة من الأسر الجزائرية التي نزحت نحو المغرب، ويظهر ذلك من خلال مجموعة من الرسائل التي بعث بها السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى عماله في كل من تطوان والعرائش، يأمرهما فيها بالإحسان إلى بعض العائلات الجزائرية المهاجرة اللاجئة إلى المغرب. أنظر: مجلة الوثائق: مجموعات وثائقية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، المجموعة الثانية (1396هـ/1975م)، المطبعة الملكية، الرباط 1976م، صص 41، 47، 52، 62.

² - الناصري (أحمد بن خالد)، الاستقصاء.. م.س، ج.3. ص 299.

³ - برحاب (عكاشة)، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، م.س. ص 99.

ورغبة منه في القضاء على مقاومة الأمير عبد القادر، الذي كان يتحرك في المنطقة الشرقية للمغرب، لم يتردد الجيش الفرنسي في التوغل داخل التراب المغربي، عقاباً له ومانعاً في نفس الوقت لكل مساعدة للمقاومة الجزائرية. وإمعاناً في هذه السياسة قامت فرنسا بقصف مدينتي طنجة والصويرة في 1844م، الأمر الذي أكد حتمية المواجهة بين المغرب وفرنسا، والتي تمثلت في معركة إيسلي بتاريخ 29 رجب 1260هـ/ 14 غشت 1844م¹.

انهزم الجيش المغربي بسرعة كبيرة في هذه المعركة، واتضح ضعفه وعجزه في مواجهة القوى الأوروبية، فتوالت الضغوط العسكرية عليه²، ليشكل ذلك فاتحة عهد جديد في علاقاته مع هذه القوى، وفي مقدمتها فرنسا التي سارعت إلى فرض مجموعة من الاتفاقيات تضمن كلها تآكل المجال المغربي لصالح الدولة الاستعمارية في الجزائر³.

من أهم العواقب التي خلفتها هزيمة إيسلي، تأثر المخزن المغربي بسبب هذه الحرب وتغير موقفه من المقاومة الجزائرية التي يقودها الأمير عبد القادر، بعدما "وقع في الحدود المغربية من هرج ومرج... حسب تعبير ابن زيدان⁴. وفعلاً حاول المخزن إيقاف الدعم والمساندة للمقاومة الجزائرية، ولكن القبائل المغربية رفضت الامتثال واستمرت في دعمها للأمير عبد القادر.

من جانب آخر، فرضت فرنسا المنتصرة على المغرب توقيع اتفاقية طنجة في 25 شعبان 1260هـ/ 10 شتنبر 1844م⁵، والتي نصت في شرطها الخامس على إبقاء

¹ - سيمو (بهيجة)، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، م.س، ج.1، ص 39.

² - BENJALLOUN (Thérèse), *Visages de la Diplomatie Marocaine: depuis 1944*, Préface de Abdelhadi TAZI, Éditions EDDIF, Imprimerie Afrique Orient, Casablanca 1991, P 58.

³ - برحاب (عكاشة)، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، م.س، ص 100.

⁴ - ابن زيدان (عبد الرحمن)، العلاقات السياسية للدولة العلوية، م.س، ص 96.

⁵ - وقع هذه المعاهدة عن الجانب المغربي النائب السلطاني بوسلهام بن علي أزطوط، وعن الجانب الفرنسي القنصل "Nions" والدوق "Kisbér". أنظر: سيمو (بهيجة)، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، م.س، ج.1، ص

الحدود بين المغرب وإيالة الجزائر كما كانت معلومة ومعروفة في عهد الأتراك¹، كما نصت على ضرورة طرد الأمير عبد القادر من المغرب، ومنعه من مواصلة الجهاد انطلاقاً من حدوده الشرقية². إلا أن هذه المعاهدة تضمنت مجموعة من الشروط الأخرى الغامضة، فرضتها فرنسا للتغلغل في الأراضي المغربية، مما استوجب غضب السلطان المغربي مولاي عبد الرحمن بن هشام، عبر عنه في رسالته إلى النائب السلطاني في طنجة بوسلهام أزطوط بتاريخ 08 رمضان 1260هـ/21 شتنبر 1844م³.

لم تمر سنة حتى فرضت فرنسا على المغرب توقيع اتفاقية أخرى عرفت بمعاهدة "للامغنية" في 09 ربيع الأول 1261هـ/ 18 مارس 1845م، لإعادة ترسيم الحدود من جديد⁴، حيث أمضاها عن الجانب الفرنسي الكونت "دولارو"، وعن الجانب المغربي "احميدة بن علي الشجعي". وتتعلق هذه المعاهدة بإعادة رسم الحدود المغربية الجزائرية وفق المصالح الاستعمارية الفرنسية⁵.

ويتضح من خلال مقارنة نص الاتفاقيتين المبرمتين سنة 1844م مع هذه الاتفاقية (للامغنية)، أن فرنسا في غضون بضعة أشهر استطاعت أن تفرض رسماً جديداً للحدود المغربية الشرقية، متخلفة عن التزاماتها السابقة بالإبقاء عليها كما كانت في أيام حكم الأتراك، واقتطعت أجزاء مهمة من أراضي المغرب الشرقية والجنوبية⁶.

¹ - أنظر جانباً من هذه المعاهدة في الملحق رقم 03 من هذه الدراسة. ص 307.

² - مبارك (زكي)، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية: نصوص، شهادات، وثائق، صور، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط 2007م. ص 5.

³ - احتج السلطان المغربي في هذه الرسالة على ما صدر من فرنسا من اعتداءات متكررة على الحدود المغربية الشرقية، ويعلم فيها نائبه في طنجة "بوسلهام أزطوط" بأنه لن يصادق على فحوى هذه الاتفاقية التي أبرمها مع ممثل فرنسا في هذا الشأن. أنظر نص الرسالة في الملحق رقم 04 من هذه الدراسة. ص 308.

⁴ - TAHIRI-ALAOUI (Touhami), *Maroc-Algérie : L'appel de l'avenir*, Éditions El Maarif Aljadida, Rabat 2010. P 131.

⁵ - CHAHIDI (Hassan Ouazzani), *La Pratique Marocaine du droit des Traites, [Essai sur le droit conventionnel Marocaine]*, Libraire General de droit jurisprudence, Paris 1982, P 196

⁶ - سيمو (بهيجة)، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، م.س، ج.1. ص 117.

لقيت هذه المعاهدة معارضة بالغة وسخطا شعبيا كبيرا، خاصة في المناطق المغربية الشرقية الحدودية، وذلك نتيجة ما تضمنته من بنود غامضة ومجحفة في حق المغرب¹، والتي ستستغلها فرنسا في التغلغل داخل الأراضي المغربية، واحتلال مناطق مهمة من التراب المغربي ما بين سنوات 1874-1894م²، عملا بمبدأ فرنسي يقضي بعدم الاعتراف بالحدود في المستعمرات، وهو ما يتأكد من خلال رسالة لوزير الخارجية الفرنسي لزميله في الداخلية بتاريخ 01 شتنبر 1886م، جاء فيها: "ستكون عيوب تحديد الصحراء أكثر من فوائدها... فالحكومة الفرنسية تعتمد مذهب أن أحسن الحدود هو ما لم يكن محددًا"³.

يتساءل مجموعة من الباحثين عن سبب سكوت معظم المصادر المغربية، خلال هذه الفترة، عن تناول مشكل الحدود المغربية، مقارنة مع ما كتب حول قضية الجهاد والحماية القنصلية والإصلاحات، وتشكل رحلة "منتهى النقول" لصاحبها علي بن محمد السوسي السملالي⁴ استثناء في هذا المجال، باعتبارها من أهم المصادر التي تناولت مسألة الحدود في القرن 19م، حيث وصف فيها علي السوسي نقط الحدود التي رسمت بين المغرب وفرنسا، على إثر اتفاقية مغنية سنة 1845م، والاعتصابات التي قامت بها فرنسا في حق التراب المغربي، سواء في القطاع الشمالي بين ثنية الساسي جنوبا ومصب وادي عجرود شمالا، أو في القطاع الجنوبي بين ثنية الساسي شمالا وفكيك جنوبا، والذي ظل حسب الشرط الرابع من اتفاقية مغنية المذكورة بدون تحديد مضبوط⁵.

¹ - ينظر نص هذه المعاهدة في الملحق رقم 05 من هذه الدراسة، ص 309.

² - CHAHIDI (Hassan Ouazzani), *La Pratique Marocaine du droit des Traités*, op.cit, P. 197.

³ - غضبان (مبروك)، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عتابة 2007م. ص 302.

⁴ - كلف السلطان الحسن الأول علي بن محمد السوسي السملالي، كاتباً للبعثة التي أرسلها لمراقبة الحدود سنة 1884م إلى جانب البعثة الفرنسية في الجزائر. وللتعريف بعمل هذه البعثة ألف علي السوسي رحلته "منتهى النقول"، التي وصف فيها نقط الحدود بين المغرب وفرنسا، كما جاءت في اتفاقية مغنية. أنظر دراستها وتحققها عند: العماري (أحمد)، مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر...، م.س، ج.4. ص 1279 وما بعدها.

⁵ - نفسه، ج.1. ص 109.

عرفت إذن فرنسا كيف تستغل وجودها بالجزائر، لتتوغل تدريجيا في المغرب عبر الحدود الجزائرية المغربية، انطلاقا من مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات، المفروضة بالقوة تارة، وبالتحايل تارة أخرى، حيث تعمدت في صياغتها استعمال بعض العبارات الفضفاضة وغير المفهومة، تحتمل تأويلات شتى وظفتها لاقتطاع المزيد من الأراضي المغربية¹.

إذن قبل انتهاء القرن 19م، كانت مجموعة من المناطق المغربية قد سقطت تباعا في يد الاحتلال الفرنسي، حيث وقعت المناطق الممتدة بين البحر الأبيض المتوسط وثنية الساسي تحت نفوذه السياسي والاقتصادي للإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية²، أما الحدود بين البلدين في الواحات الجنوبية فقد بقيت غامضة دون تدقيق، مما أتاح الفرصة والمجال أمام حركة التوسع الفرنسي، لاقتطاع المزيد من الأراضي المغربية مع مطلع القرن 20م³، قبل أن يتم احتلالها كليا في 30 مارس 1912م، كما سنبين في المبحث الموالي.

¹ - CHAHIDI (Hassan Ouazzani), *La Pratique Marocaine du droit des Traités*, op.cit. PP 202-206.

² - KASBAOUI (Nicole), *Les relations Internationales Maghrébines et le conflit du Sahara Occidental*, Publications du la faculté des sciences Juridiques et Économiques et Sociales – Casablanca, Éditions Maghrébines, Casablanca (s.t). P 25.

³ - بوزيان (عمر)، *جذور اتحاد المغرب والجزائر... م.س. ص 173*.

المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي والاسباني للمغرب

أوردنا في السابق كيف توالى ضغوط ودسائس السلطات الاستعمارية على المغرب منذ منتصف القرن 19م، إلا أنها ازدادت حدة وعنفا وضراوة منذ فجر القرن 20م، مستغلة في ذلك ضعف المخزن المنشغل بأزماته الداخلية، ومدعمة في نفس الوقت من قبل الحزب الاستعماري الفرنسي. ومن المعلوم أن هذا الأخير لم يلجأ إلى فرض سيطرته على معظم المغرب الشرقي بالقوة، إلا بعدما مهد السبيل لذلك بنهج أساليب ووسائل مختلفة، ساهمت في تعميق التناقضات السياسية والاقتصادية بالمغرب، مما نتج عنها تفكك الروابط بين المخزن والقبائل، وبالتالي الشروع في استكمال الاحتلال السافر للمنطقة الشرقية منذ سنة 1900م¹.

وفي هذا الصدد، سنتناول تزايد الضغوط الأوربية على المغرب، التي ستنتهي بفرض الحماية كغطاء لاستكمال احتلال باقي مناطقه، كما سنخرج على بعض تجليات التدخل الاسباني في المغرب، التي بدأت منذ القرن 15م إلى أن بسطت سيطرتها على المناطق الشمالية والجنوبية من البلاد المغربية.

المطلب الأول: مظاهرات الاحتلال الفرنسي للمغرب

أولاً: الضغوط الفرنسية على المغرب:

بعد وفاة الحاجب باحماد، ترك السلطان الشاب عبد العزيز أمام مسؤولية تسيير دولة لا حصر لمشاكلها الداخلية والخارجية، والتي كان أهمها مشكل الحدود المغربية الجزائرية، وهكذا بدأت السلطات الاستعمارية في الجزائر² تقنطع الأراضي المغربية،

¹ - اسباعي (الحسين)، "دراسة لأشكال التوغل الفرنسي بالمغرب"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 117/ يناير 2005. ص 198.

² - كان على رأس الحكومة الاستعمارية بالجزائر الحاكم العام "Jonnar"، الذي حكم الجزائر ما بين 1900-1911م، ثم 1918-1919م. وكان من أنصار استخدام القوة ضد المغرب لاحتلال المنطقة الشرقية. اسباعي (الحسين)، "دراسة لأشكال التوغل الفرنسي بالمغرب"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 117/ يناير 2005. ص 199.

خاصة الواحات الجنوبية الشرقية (تديكيت، كورارة وتوات)¹، التي تظهر وتتأكد مغربيتها من خلال مجموعة من الرسائل وظهائر التوقير، التي كان ينعم بها السلاطين المغاربة على سكان هذه المناطق. وكمثال على ذلك الظهير الذي أصدره مولاي سليمان بتاريخ 28 صفر 1215هـ/ 21 يونيو 1800م في حق أهل توات، حيث يدعو عماله إلى الرفق بأهل هذه الناحية والاهتمام بأحوالهم وإحقاق العدل والإنصاف بينهم².

أمام هذه المستجدات التي حاولت فرنسا أن تفرضها في هذه المناطق، لم ينتظر سكانها ردود فعل المخزن المغربي لينتفضوا ضد القوات الفرنسية، معلنين الجهاد ضدها بعد أن نالوا دعم علماء فاس وفقهائها. وكان من القبائل الثائرة أولاد جرير، ذوي منيع، أولاد سيدي الشيخ، بني يزناسن، وكل المنطقة الشرقية الحدودية³.

بدأت المناوشات مع القوات الفرنسية في عدة مواقع، الأمر الذي دفع هذه الأخيرة إلى أن تفرض على المخزن المغربي التوقيع على مجموعة من البروتوكولات، بهدف إحداث لجان فرنسية مغربية مكلفة بالتحقيق في النزاعات التي تقع في عين المكان⁴.

ابتدأت هذه الاتفاقيات المفروضة من طرف فرنسا، عندما عمدت هذه الأخيرة إلى احتلال واحة عين صالح بشكل مفاجئ، مع حصار تيدكيت في بداية سنة 1900م⁵، ليتوالى سقوط باقي الواحات الصحراوية تباعا، حيث استفادت فرنسا من هشاشة بنود

¹ - للتعرف أكثر على هذه المناطق من حيث موقعها الجغرافي في الجنوب الشرقي المغربي، والعلاقات التاريخية التي كانت تربطها بالملوك والسلاطين المغاربة. أنظر دراستين قيمتين لكل من:

- MAAZOUZI (Mohamed), *La Marocanité du Sahara Central : Tidikelt, Touat, Gourara, Saoura*, Éditions Mithaq-Almaghrib, Rabat 1978, PP 23 à 30.

- A.G.P (Martin), *Quatre siècles d'histoires Marocaine...*, op.cit, PP 4-8-11.

² - أنظر نص الوثيقة (الظهير) في الملحق رقم 02 من هذه الدراسة. ص 306.

³ - برحاب (عكاشة)، المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع القرن 20م (1900-1907م)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2002م. ص 12.

⁴ - JULIEN (Charl André), *Maroc face aux Impérialisme*, Éditions P.L, Paris 1978, P 35.

⁵ - MAAZOUZI (Mohamed), *La Marocanité du Sahara Central...*, op.cit, P 77.

اتفاقية لالة مغنية وغموضها¹، فاحتج المغرب عن طريق نائبه في طنجة محمد الطريس على ممثل فرنسا، الذي ابتكر مجموعة من الأوفاق الإضافية والمكملة للمعاهدات التي كانت في القرن 19م، نذكر على سبيل المثال:

• صيغة 20 يوليوز 1901م: عبارة عن صيغة تطبيقية لمعاهدة 1845م، وتتعلق بإجراءات الحراسة وجمرك الحدود، تتكون من تسعة فصول وقعها "عبد الكريم بن سليمان" و"دي لكاسي" في باريس.

• اتفاق 20 أبريل 1902م: وهي تتميم للصيغة التطبيقية السابقة، وتتكون من عشرة فصول، تنص على تنظيم أسواق الحدود المشتركة، وتحديد مراكز الحراسة والجمارك، كما نصت على تكوين قوة عسكرية مغربية مؤطرة من ضباط فرنسيين، بهدف الإشراف على تنقل الأشخاص والبضائع²، وقعت من طرف "محمد الكباص" و"كوشميز" في الجزائر.

• إضافات 7 مايو 1902م: عبارة عن إجراءات إضافية، تتناول شكليات الحقوق الجمركية، ونوع العملة المتداولة، وتتألف هي أيضا من عشرة فصول، وقعها عن المغرب "محمد الكباص" و عن فرنسا "كوشميز" في الجزائر³.

لقد كانت انعكاسات تطبيق هذه المعاهدات كبيرة وخطيرة على مستقبل وسيادة المغرب، حيث استغلت فرنسا مواضع القصور والغموض فيها، لتنتسرب تدريجيا في هذه المناطق الاستراتيجية، في إطار ما عرف آنذاك بمشروع غزو توات الكبير، الذي أعدته الحكومة الفرنسية بين عامي 1890-1899م⁴. وهو الذي كان موضوع رفض ومقاومة من سكان المناطق الحدودية، وكذا المخزن المغربي المحلي على ما رأينا سابقا.

¹ - JULIEN (Charl André), *Maroc face aux Impérialisme*, op.cit, P 38.

² - اسباعي (الحسين)، "دراسة لأشكال التوغل الفرنسي..."، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 117/ يناير 2005. ص 199.

³ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3. صص 317-318.

⁴ - MAAZOUZI (Mohamed), *La Marocanité du Sahara Central...*, op.cit, P 65.

ثانيا: الحماية الفرنسية على المغرب:

انطلاقا مما سبق، يمكن تقسيم مراحل التدخل الفرنسي الفعلي أو المباشر في المنطقة الشرقية المغربية إلى ثلاثة مراحل رئيسية: مرحلة ما بين 1900-1907م، التي واكبت مجموعة من الاتفاقيات الدولية حول المسألة المغربية، واحتلال مجموعة من الواحات، مع فرض توقيع الاتفاقيات التي تخدم مصالح الاحتلال. ثم مرحلة ما قبل 1912م، حيث احتلال مدينتي وجدة والدار البيضاء. ثم مرحلة ما بعد 1912م، حيث فرض الحماية على المغرب، والاحتفاظ بحرية التصرف في المناطق الحدودية.

هذا وقد دشنت فرنسا المرحلة الأولى، باحتلال مجموعة من المناطق مستغلة المعاهدات والاتفاقيات المفروضة، وفي نفس الوقت مدعية مساعدة المغرب على فرض الأمن بالواحات والقصور الصحراوية، وبذلك انطلقت في 24 دجنبر 1902م باحتلال كورارة وتوات وتيدكلت¹، وإحاقها بالتراب الجزائري بدعوى إعادة تنظيمها². وفي 15 يونيو 1904م تحركت الجيوش الفرنسية واحتلت عين بني مطهر، بل أكثر من ذلك أدخلت فرنسا مجموعة من القبائل تحت سيادتها، بعدما كانت -حسب اتفاقية للامغنية- قبائل مغربية كقبائل عمور وحميان الجانبية³.

ولقد واكبت هذه الاحتلالات، مجموعة من الاتفاقيات الدولية حول المغرب منذ 1903م، وأصبحت فرنسا تلوح في المحافل الدولية "بمصلحتها الخاصة في المغرب"، وتمكنت بذلك من عقد اتفاقيات ثنائية مع كل من إيطاليا وإسبانيا وإنجلترا. ويعتبر الاتفاق الودي مع هذه الأخيرة سنة 1904م من أهم الاتفاقيات في هذا الباب⁴، إذ كرس النفوذ

¹ - استمرت المناطق الجنوبية الشرقية تابعة للدولة المغربية منذ القديم، ولم يسجل تاريخيا أن كانت تابعة للأتراك في الجزائر كما كانت تدعي فرنسا خلال هذه الفترة. أنظر:

MAAZOUZI (Mohamed), *La Marocanité du Sahara Central...*, op.cit, P 33

² - رضوان (محمد)، *منازعات الحدود في العالم العربي: مقارنة سيوسيو-تاريخية وقانونية*، مطبوعات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1999م. ص 50.

³ - بوزيان (عمر)، *جذور اتحاد المغرب والجزائر...* م.س. ص 173.

⁴ - BENJALLOUN (Thérèse), *Visages de la Diplomatie Marocaine...*, op.cit, P 109.

الفرنسي على المغرب، وفتح صفحة جديدة من الصراع اللامتكافئ في المنطقة الحدودية¹، قبل أن يتكرس بشكل نهائي مع مؤتمر الجزيرة الخضراء في 1906².

إزاء هذا الوضع، برزت مجموعة من ردود الأفعال الشعبية المحلية، حيث عقدت القبائل عدة تجمعات اتفقت فيها على ضرورة مقاطعة التعامل مع الفرنسيين، كما بعثت رسائل إلى السلطان تعرب فيها عن رفضها لمقررات مؤتمر الجزيرة الخضراء، وتحتج على تصرفات الفرنسيين. بل أكثر من ذلك اتفقت على أن تهاجم القوافل التجارية الرابطة بين تندوف ووجدة وتلمسان، ونشطت بذلك حركة الجهاد على الحدود³.

فمع كل هذه التصرفات الفرنسية، تزايد الشعور بكره ومعاداة الأجانب، خاصة الفرنسيين الذين أصبحوا يتعرضون للاعتداءات بين الفينة والأخرى، كما كان الأمر بمدينة وجدة⁴، قبل أن تقرر السلطات الاستعمارية الفرنسية تطويق المدينة (وجدة) من الشرق، واحتلالها بالكامل سنة 1907م بقيادة الجنرال ليوطي⁵، كرد فعل على حادث اغتيال الطبيب موشان في مراكش⁶. زد على ذلك احتلال منطقة بوزنيب والراشدية وأرڤود وسائر المغرب الشرقي سنة 1908م⁷.

¹ - الخديمي (علال)، "الأصداء الوطنية لاحتلال مدينة وجدة"، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة. عدد 1992/3. ص 207.

² - BENJALLOUN (Thérèse), *Visages de la Diplomatie Marocaine....*, op.cit, P. 131.

³ - بوزيان (عمر)، "علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما ما بين 1845-1912م"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الدار البيضاء. موسم: 1988-1989 صص 340-341.

⁴ - PUL AZAN (Jean Louis), *La frontière Algero-Marocain au début de 1907*, imprimerie BAILLY, Paris 1907, PP 5-6.

⁵ - RIVET (Daniel), *Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc (1912-1925)*, Tome1, Edition L'harmattan, Paris 1988, PP 56-57.

⁶ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.3. ص 326.

⁷ - سني (محمد)، "المقاومة المغربية في الجنوب الشرقي: بعض الخصوصيات ومظاهر الأطماع الأجنبية"، ضمن ندوة المقاومة المغربية في الجنوب الشرقي، المنعقدة بفكيك في أكتوبر 1998م. ص 103.

شكلت معاهدة الحماية في 30 مارس 1912م، البداية الحقيقية للمرحلة الثالثة من مراحل غزو المنطقة الشرقية خاصة، وباقي مناطق المغرب عامة. فبالاستناد إلى المادة الثانية من هذه المعاهدة التي تقول: "إن جلالة السلطان يقبل منذ الآن أن تقوم الحكومة الفرنسية بالاحتلالات العسكرية للإقليم المغربي، التي تراها ضرورية للحفاظ على النظام..."¹، يظهر أن هذه الاتفاقية قد أعطت لفرنسا الغطاء القانوني للعمل بحرية على طول الحدود المغربية الجزائرية².

ورغم ذلك، فقد بقيت مجموعة من المناطق الشرقية تابعة لنفوذ الحماية الفرنسية بالمغرب، قبل أن تلحق بنفوذ الحاكم العسكري بالجزائر، ولعل أبرز مثال على ذلك منطقة تندوف، التي بقيت إلى حدود سنة 1934م ضمن المناطق المغربية المحتلة، قبل ربطها بالحدود الجزائرية الفرنسية، لتكون معبرا مروريا بين الجزائر وموريتانيا، وفي نفس الوقت حدًا فاصلا بين هذه الأخيرة والمغرب.

لم تفلح هذه الإجراءات في عزل المناطق الشرقية عن المغرب، فقد استمرت تبعيتها الرمزية للسلطة في المغرب طيلة سنوات الحماية، إذ يؤكد الملك الراحل الحسن الثاني: "...أن باشا تندوف قدم لتقديم البيعة في 1953م، ومعلوم أنه إلى حدود هذا التاريخ، لم يكن يروج في تندوف إلا الطابع البريدي المغربي..."³. ولقد استمر هذا الارتباط إلى حدود سنوات متأخرة، آخرها ما حدث سنة 1963م عندما انطلقت سلسلة من المظاهرات ضد السلطات الجزائرية، يطالب السكان خلالها بالولاء والانضمام للمغرب⁴.

¹ - أنظر الترجمة العربية لنص معاهدة الحماية عند: حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج3. صص 346-345.

² - لمناقشة الإطار القانوني لمعاهدة الحماية الفرنسية سنة 1912م، ودحض ادعاءات فرنسا في تبريرها لاحتلال المناطق الشرقية خاصة والمغرب عامة. أنظر:

BENJALLOUN (Thérèse), *Visages de la Diplomatie Marocaine...*, op.cit, PP 150-151.

³ - العلوي (الحسن الثاني)، ذاكرة ملك، م.س. ص 48.

⁴ - رضوان (محمد)، منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 175.

يتضح إذن مما سبق، أن مشكل الحدود المغربية الجزائرية من صنع العامل الاستعماري بالدرجة الأولى، حيث تبلورت في أجواء وظروف سياسية خارجية وداخلية خاصة، تميزت بالأساس بالدور الفعال الذي لعبته المؤسسات الاستعمارية الفرنسية، في مقابل ضعف دور وموقف المخزن المغربي، وإن كان وضع هذه الحدود قد خضع لاتفاقيات ومعاهدات مفروضة¹.

لم تستند السلطات الفرنسية على هذه الاتفاقيات إلا لحجب المساعي الإمبريالية للحزب الكولونيالي، الذي اقتنع بأن مشروعه العابر للصحراء لا يمكن أن يتم دون احتلال توات والواحات القريبة منها، رغم أن توات لم تذكر في اتفاقية 1845م². ومن تم جاء إدماج جميع المناطق الأخرى بما فيها تندوف وإحاقها بمستعمرة الجزائر، في سياق السياسة الاقتصادية المتمثلة في "مشروع التنمية للصحراء الفرنسية"³، خصوصا بعدما كشفت التفتيات عن غنى المنطقة باحتياطي معدني مهم وضخم، رأت فيه السلطات الاستعمارية موردا هاما لخزينتها⁴.

ولتحقيق جميع هذه الأهداف، تحركت السلطات الاستعمارية وفق خطة محكمة، تتجلى في احتلال جميع المنابع المائية، واعتماد أسلوب المباغثة، وحشد أكبر قدر ممكن من الجنود من مشاة وخيالة وكوم، مع تشديد الحصار على التجمعات السكنية، واستعمال الأسلحة الثقيلة، وإقامة القواعد العسكرية في كل المراكز المحتلة⁵.

¹ - التازي (عبد الهادي)، التاريخ الدبلوماسي المغربي، منذ أقدم العصور إلى اليوم، المجلد 10 [العهد العلوي]، منشورات فضالة، المحمدية 1988م، ص 15.

² - JULIEN (Charl André), *Maroc face aux Impérialisme*, op.cit, P. 37 .

³ - طلب "كيدورساي" من الميتروبول الترخيص للمستثمر "دوفاي" للإقامة بالواحات الجنوبية الشرقية للمغرب، وبذلك ظهر مشروع توات في المخطط الفرنسي، كضرورة أساسية للسيطرة على الصحراء. أنظر:

JULIEN (Charl André), *Maroc face aux Impérialisme*, op.cit, P. 38.

⁴ - الوردغي (عبد الرحيم)، الخفايا السرية للمغرب المستقل: 1956-1961م، دار الرشاد الحديثة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. 1982م. ص 30.

⁵ - الفلاح العلوي (محمد)، "الجنوب الشرقي بين المقاومة والعمل الوطني"، ضمن ندوة المقاومة المغربية في الجنوب الشرقي، فكيك، أكتوبر. 1998م. ص 71.

ورغم كل هذه الإجراءات فقد دافعت المنطقة الشرقية بكل استماتة ضد التدخل الفرنسي، في ظل المقاومة المسلحة في العشرينات والثلاثينات، ثم الانتقال إلى العمل الوطني قبل أن يظهر جيش التحرير المغربي، الذي اتخذ المنطقة الشرقية قاعدة لعملياته العسكرية ضد الغزو الفرنسي، وفي نفس الوقت قاعدة خلفية لإمداد جبهة التحرير الجزائرية بالمساعدات والعمليات المشتركة، كما سنوضح ذلك في الفصل الموالي.

المطلب الثاني: تجليات الاحتلال الإسباني للمغرب

لعب التاريخ المشترك بين إسبانيا والمغرب، دورا هاما في صياغة العلاقات بين الجانبين خلال القرون الماضية، امتزج فيها الحنين إلى الماضي العربي في شبه الجزيرة الأيبيرية والاعتزاز به، وبين النزعة العدائية الإسبانية اتجاه بلدان شمال إفريقيا، التي تعتبرها عدوا استراتيجيا تتبغي محاربتة باستمرار والاستيلاء على أراضيه¹.

وإذا كانت علاقات إسبانيا مع الجزائر قد حسمت منذ التدخل الفرنسي في هذه الأخيرة عام 1830م، فقد كان المغرب دائما ومنذ أمد بعيد في صلب اهتمامات السياسة الخارجية، إن لم يكن في شغل التفكير اليومي عند الساسة الإسبان، والنظر إلى المغرب بشكل مستمر على أنه مصدر الاضطرابات والقلق والتخوفات، التي قد تصيب إسبانيا من الجنوب².

إذن أصبح تهديد الثغور البحرية وتهديد منشآتها عند الاقتضاء، من أهم الخطط السياسية والإستراتيجية، التي طبقتها إسبانيا في سواحل الشمال الإفريقي خلال القرن 19م. معتمدة على قوتها البحرية التي كان يقابلها ركود وتدهور على مستوى الأوضاع الداخلية في كل من المغرب والجزائر. وقد توج هذا الأمر باحتلال فرنسا للجزائر، مع

¹ - وهذا ما يفسر احتلالها لمجموعة من الثغور المغربية والجزائرية منذ القرن 15م، قبل أن يتمكن أتراك الجزائر والسعديون من استعادة معظمها على ما رأينا في الباب الثاني من هذه الدراسة. أنظر: بنيس (عبد الحي)، "البعثات الدينية الإسبانية إلى المغرب ودورها خلال النصف الثاني من القرن 17م"، ضمن أشغال ندوة المغرب وإسبانيا خلال القرن السابع عشر، م.س. ص 44.

² - الصالحي (محمد)، المغرب وإسبانيا والبرتغال فضاء جديد للحوار، م.س. ص 10.

محاولة بسط نفوذها على المغرب، الأمر الذي جعل إسبانيا تدخل معها في منافسة كبيرة، انطلاقاً من قواعدها في سبتة ومليلية.

فمنذ سنة 1842م، بدأت البوادر الأولى للتوتر بين إسبانيا والمغرب، بسبب النزاع الترابي حول حدود سبتة المحتلة، حيث أخذت إسبانيا اقتطاع مجموعة من الأراضي المحيطة بمستعمراتها في شمال المغرب، دخلت على إثرها القوات الإسبانية في اشتباكات مع سكان المناطق المجاورة، خاصة قبائل أنجرة، الذين دافعوا عن أراضيهم الفلاحية، قبل أن يتم التفاوض على هذه المناطق بين المخزن المغربي وقوات الاحتلال الإسباني، وتم الاتفاق على أن تبقى هذه الأراضي خارجة عن تصرف الطرفين¹.

أما في المناطق الجنوبية موضوع النزاع المغربي الجزائري -اليوم-، فيعود الوجود الإسباني في هذه المناطق إلى فترات القرن 15م، حين انجذب الصيادون الإسبان إلى غنى السواحل الصحراوية بالثروة السمكية، فعمروها تحت ذريعة حماية الأساطيل في الواجهة المقابلة لجزر الكناري، وبذلك تمكنت من أن تجد لها موطئ قدم في المنطقة، حين تمكن الأمير "دونديكو دو هيريرة" من بناء أول مركز على الساحل في 1476م، والذي حمل إسم سانتاكروز².

بعد أن حرر الأشراف السعديون مجموعة من الثغور المغربية، اضطر الإسبان إلى مغادرة المناطق الصحراوية الجنوبية، خاصة مع توطيد الحكم المركزي في المغرب من طرف السعديين أولاً ثم العلويين من بعدهم، ورغم ترددهم عليها لغرض التجارة أو الصيد، إلا أن ذلك بقي محدوداً في الزمان والمكان، وكان يتم تحت السيادة المغربية لهذه الأقاليم، وهذا ما تؤكدته مجموعة من الاتفاقيات، نذكر منها:

¹ - حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، م.س، ج.3، ص 221.

² - LUGUAN (Bernard), *histoire du Maroc : des origines à nos jours*, Éditions cadinique, Paris 2000, P 315.

- الاتفاقية المغربية الاسبانية الموقعة بتاريخ 28 ماي 1667م، والتي اعطت الحق لإسبانيا في إقامة منشآت جنوب وادي نون (الفصل 18)¹.

- الاتفاقية المبرمة بين المغرب واسبانيا في 22 رمضان 1213هـ / 01 مارس 1799م، والتي ينص الشرط الثاني والعشرون منها على ما يلي:

"إذا حرث مركب لجنس الاصبنيول فيما وراء السوس ووادي نون، فمن جهة المحبة التي لملك إصبانية في سيدنا أيده الله، يبحث كل البحث ويستعمل عزمه في استنقاد رعية المحرثين، بما أمكن إلى أن يرجعوا لبلدهم"².

بعد غياب للإسبان عن المناطق الجنوبية دام حوالي ثلاثة قرون، عاد هؤلاء إليها من جديد، وذلك بعيد انتهاء الحرب الإسبانية المغربية في تطوان، وتوقيع معاهدة 26 أبريل 1860م، التي فرضت على السلطان المغربي السماح للإسبان بإعادة بناء مركز سانتاكروز بالقرب من واد نون، مقابل الموافقة على إخلاء مدينة تطوان³. هذه المعاهدة التي جاءت في سياقات متعددة، دشنتها إسبانيا بمجموعة من العمليات التوسعية السابقة، تمثلت في احتلال الجزر الجعفرية عام 1845م، وتوسيع نفوذ مليلية عام 1859م، قبل أن تجتاح مدينة تطوان في سنتي 1859/1860م⁴.

إذن انطلاقاً من هذه المعاهدة وفي دجنبر 1860م، بدأت الحكومة الإسبانية في تنظيم غارات ممتدة على السواحل الصحراوية الغنية بالثروات السمكية، خوفاً من مزاحمة الدول الأوروبية الأخرى عليها، باعتبارها معبراً مهماً للحركة التجارية المقابلة لجزر الخالدات.

¹ - ربيعي (المصطفى)، موقع قضية الصحراء في العلاقات الدولية للمغرب: اسبانيا والجزائر نموذجاً، بحث نهاية التكوين في ماستر القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- سطات. موسم: 2010-2011. ص 30.

² - أنظر نص بعض بنود هذه الوثيقة في الملحق رقم 01 من هذه الدراسة. ص 305.

³ - بلحداد (نور الدين)، التسرب الإسباني في الصحراء المغربية، م.س. ص 68.

⁴ - رضوان (محمد)، منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 51.

وفي إطار التنافس الاستعماري بين الدول الأوروبية، أرسلت إيطاليا سنة 1869م بعثة إلى واد نون، كما حاول مواطن بريطاني يدعى "ماكينزي" سنة 1872م، إقرار مركز تجاري على الساحل الواقع بين رأس بوجدور والرأس الأبيض، لكن إسبانيا أجهضت هذه المشاريع من خلال تشجيع الشركات الإسبانية الخاصة، بالتواجد والاستثمار في شواطئ الساقية الحمراء ووادي الذهب، ومنحت لشركة "الصيد البحري الكنارية الإفريقية"، مجموعة من الامتيازات في المنطقة سنة 1876م¹.

قبيل انعقاد مؤتمر مدريد، الذي عمل على توزيع القارة الإفريقية وتقسيمها إلى مناطق نفوذ بين الدول الأوروبية، وهبت السلطات الإسبانية امتياز الاستغلال السياسي والاقتصادي لمؤسسة خاصة، تتكون من مجموعة من رجال الأعمال يتزعمهم "إميليو بونيلي"، الذي بدأ نشاطه في موقع يوازي خط عرض 23 درجة، وجهاز ثلاثة مراكز تجارية بعد إبرامه اتفاقا مع زعماء القبائل المجاورة، باسم "شركة المهتمين بإفريقيا"، و"الشركة التجارية الإفريقية"، التي تأسست في مدريد بتاريخ 09 فبراير 1883م²، وبدعم مالي من الحكومة الإسبانية، التي لم تكف بذلك بل زودت الشركة بالأسلحة الضرورية، وتجريدة عسكرية دائمة بمركز الداخلة³.

قررت إسبانيا سنة 1884م، فرض حمايتها على الساحل الصحراوي الممتد من الرأس الأبيض إلى رأس بوجدور، والسيطرة على شبه جزيرة الداخلة، حيث تم بناء مركز "Villa cisneoras". إلا أن هذه الإجراءات التوسعية قوبلت بمقاومة السكان المغاربة في هذه المناطق، من خلال القبائل المحلية الراضة لسياسة الأمر الواقع التي حاولت أن تفرضه إسبانيا على الصحراء، وذلك بشن سلسلة من الهجمات دامت لسنوات

¹ - فرشاخ (إدريس)، "قضية الصحراء المغربية: من الاستعمار إلى المسيرة الخضراء"، ضمن مجلة المقاومة وجيش التحرير، عدد 35/ غشت 1994. ص 21.

² - بلحداد (نور الدين)، التسرب الإسباني في الصحراء المغربية... م.س. ص 106.

³ - فرشاخ (إدريس)، "قضية الصحراء المغربية..."، م.س، ضمن مجلة المقاومة وجيش التحرير، عدد 35/ غشت 1994. ص 22.

عديدة إلى حدود 1894م¹، مما يفند ادعاءات إسبانيا أنها وجدت هذه الأرض فارغة من السكان، أثناء تقديم ملف الصحراء على أنظار محكمة العدل الدولية، كما سنوضح لاحقاً. إذن فقد اقتصر التواجد الإسباني في المناطق الصحراوية، خلال أواخر القرن 19م، على المراكز التجارية الواقعة في الداخلة وضواحيها القريبة، وذلك نتيجة استماتة القبائل الصحراوية، التي حالت دون أن تبسط إسبانيا سيطرتها على كل هذه الأقاليم. وبالتالي كان لزاماً عليها الدخول مع فرنسا في اتفاق يساعدها على تحقيق أهدافها الاستعمارية في الصحراء، وتركيز وجودها بالجنوب المغربي، على غرار احتلالها لمناطق في الشمال، خاصة مع اشتداد التنافس الأوربي حول المغرب مع مطلع القرن 20م، وهو الأمر الذي حاولت أن تشرعن به احتلال الأراضي الصحراوية باعتبارها إقليمياً خالياً دون سيد².

تجسد التقارب الإسباني الفرنسي في اتفاقيات سرية وعلنية، أهمها الاتفاق المؤرخ في 27 يونيو 1900م، الذي حدد مناطق نفوذ كل من الدولتين، ورسم حدود سيطرتهم في إفريقيا الغربية وسواحل الصحراء³، ثم تجددت المفاوضات بينهما حول السواحل المغربية الواقعة بين وادي درعة ورأس بوجدور سنة 1902م⁴، وتم تأكيد هذه الاتفاقيات بمعاهدتي 03 أكتوبر 1904م، و 27 نونبر 1912م⁵، وذلك بالموازاة مع توقيع معاهدة الحماية الفرنسية والإسبانية على المغرب.

تزايدت رغبة السلطات الاستعمارية الإسبانية منذ ذلك التاريخ، في احتلال كامل مناطق الصحراء المغربية، وأخذت تبذل المزيد من الجهود من أجل هذه الغاية، ولم يتأت لها احتلال "cap Juby" (رأس طرفاية) إلا في سنة 1916م، بعد مؤازرة الجيش

¹ - LUGUAN (Bernard), *histoire du Maroc : des origines à nos jours*, op.cit, P. 316.

² - ربيعي (المصطفى)، موقع قضية الصحراء في العلاقات الدولية للمغرب... م.س. ص 27.

³ - بلحداد (نور الدين)، التسرب الإسباني إلى الصحراء المغربية... م.س. ص 149.

⁴ - نفسه. ص 160.

⁵ - إدريس فرشاح، "قضية الصحراء المغربية: من الاستعمار إلى المسيرة الخضراء" م.س، ضمن مجلة المقاومة وجيش التحرير، عدد 35/ غشت 1994. ص 22.

الاستعماري الفرنسي، كما ضمت الرأس الأبيض في 1919م إلى إقليم وادي الذهب، وفي سنة 1920م اقتحم الإسبان مدينة الكويرة في أقصى جنوب وادي الذهب، ثم أعادت احتلال مركز سيدي إفني في 1934م، ولم تستطع إخضاع الجنوب المغربي إلا بعد توغّلها نحو الداخل، واحتلال مدينة السمارة سنة 1934م أيضا¹.

حاولت إسبانيا منذ فرض الحماية سنة 1912م، تنظيم مستعمراتها في الجنوب المغربي، من أجل إضفاء الشرعية على وجودها في هذه المناطق، فكانت "الإدارة العامة للمستعمرات في المغرب"، وفي سنة 1934م أصبح المندوب السامي الإسباني بالمغرب حاكما على مناطق إفني والساقية الحمراء ووادي الذهب، إضافة إلى تكوين ما يسمى "إفريقيا الغربية الإسبانية"، وهو المجال الذي تم تقسيمه إلى قسمين: إفني والصحراء، وقد تعرضت هذه الأخيرة بدورها للتقسيم إلى منطقتين: منطقة الساقية الحمراء ومنطقة وادي الذهب، قبل أن يتم تغيير هذا التقسيم الإداري خلال الخمسينات، حيث تم وضع مناطق إفني وطرفاية والساقية الحمراء ووادي الذهب جميعا تحت إدارة الحاكم العام الإسباني في الصحراء².

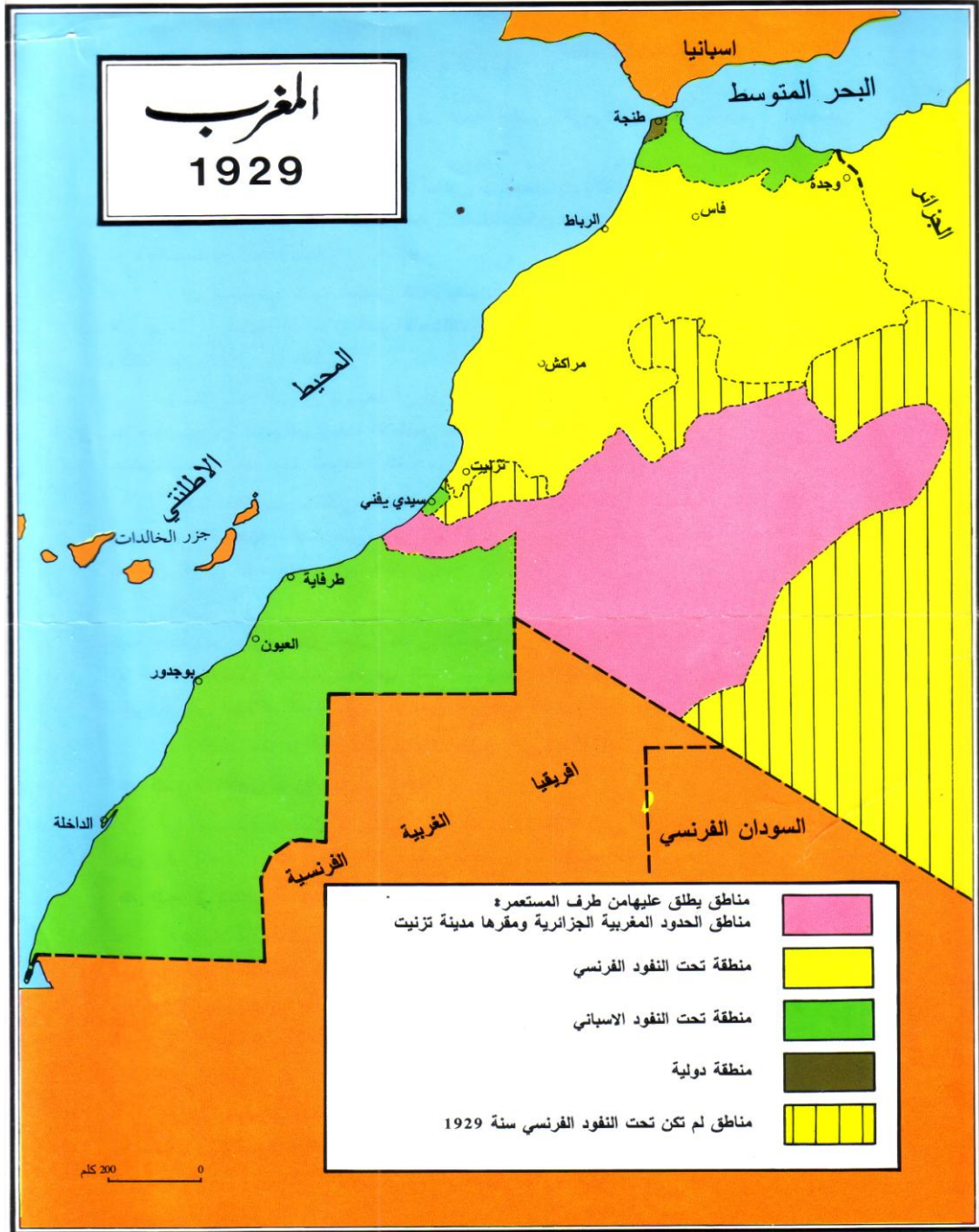
ومع إعلان استقلال المغرب، بقيت جميع هذه المناطق محتلة من قبل إسبانيا، مما يعني عدم تحقيق المغرب لسيادته الكاملة على كافة أراضيه، وهو ما حتم عليه الدخول في مسلسل جديد لاسترجاع باقي المناطق المغتصبة المتمثلة في الأقاليم الصحراوية، التي أصبحت محط نزاع بين مجموعة من القوى الإقليمية، خاصة بين المغرب والجزائر. كما سنتطرق لذلك في الباب الرابع من هذه الدراسة.

¹ - LUGUAN (Bernard), *histoire du Maroc des origines à nos jours*, op.cit, P. 317.

² - غلاب (عبد الكريم)، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، ج2، مطبعة الرسالة، الرباط 1987م. ص780.

مناطق الاحتلال الأجنبي الثلاث في المغرب، وتكصر المناطق الجنوبية الشرقية

أما لم تخضع للنفوذ الفرنسي قبل سنة 1929م



(بلشير عبد اللطيف، أطلس الحسن الثاني، مطابع إديال، الدار البيضاء. 1991م. ص. 10).

الفصل الثاني: الكفاح المشترك بين المغرب والجزائر ضد الاستعمار الأجنبي

المبحث الأول: الحركة الوطنية المغربية الجزائرية

تعرضنا في الفصل السابق، للسياقات التي جاء فيها احتلال المغرب والجزائر، ومباشرة بعد إخماد المقاومات المسلحة في البلدين¹، باشرت السلطات الاستعمارية عملية استنزاف خيراتها الطبيعية ومقدراتها البشرية، ناهجة في نفس الوقت سياسة قمعية لكل الأصوات الوطنية. لكن كل ذلك لم يمنع من بروز حركة وطنية نشيطة في البلدين، تطورت بتطور الأحداث المواكبة للاستعمار، قبل أن تدخل في تنسيق ثوري في إطار روح مغاربية رفع لواءها الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي.

المطلب الأول: ظهور الحركة الوطنية في البلدين

كانت الطريقة التي سارت عليها السلطات الاستعمارية الفرنسية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية في معاملاتها مع المغرب، تدل على سياسة ذات اتجاهات جديدة في ظاهرها، ولكن في نفس الوقت أدت إلى عكس ما كانت ترجوه من مستعمراتها، لذلك استخدمت سياسة الضغط والحصار، الذي قوبل بعزم وتصميم من العناصر الوطنية المركزة على ضرورة الحصول على الاستقلال.

كان شعور فرنسا بضعفها بعد الحرب، هو الدافع الأكبر لمحاولتها إظهار القوة أمام المغاربة، حيث كانت تعتقد أن الشعب المغربي يخضع للقوة أكثر من احترامه للتفاوض والتفاهم، خاصة وأنها كانت تنتظر بغير الرضا للقاء محمد الخامس مع الرئيس

¹ - تجدر الإشارة إلى أن مجموعة من المقاومين الجزائريين ساهموا في المقاومة المسلحة المغربية ضد المستعمر الفرنسي، خاصة في فترة الحرب العالمية الثانية، ونخص بالذكر الأمير عبد الملك الجزائري الذي نظم مجموعة من المحلات للمقاومة في منطقة تازة، بعد أن حصل على الدعم المالي والعسكري من طرف الألمان والأتراك، فتقوت شوكته وأصبح حلقة وصل بين زعماء المقاومة المسلحة في الشمال والجنوب. أنظر: هيشور (يحيى)، "الصراع الفرنسي الألماني حول المغرب ودور عبد المالك الجزائري في هذا الصراع"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب، تخصص تاريخ، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- وجدة. موسم: 2003-2004. صص 58-59.

الأمريكي روزفلت على هامش مؤتمر الحلفاء في أنفا¹، مما قد يوحي بتدعيم سلطته واستقلاله².

فقبل الإعلان عن وثيقة المطالبة بالاستقلال، تكوّنت في المنطقة المغربية الخاضعة للسيطرة الإسبانية، والتي كانت عاصمتها مدينة تطوان، جبهة قومية مغربية إسلامية جامعة لكافة العناصر الوطنية العاملة، وتكونت هذه الجبهة أساسا من "حزبي الإصلاح الوطني" و "الوحدة المغربية". وقد أعلنت هذه الجبهة عن ميثاقها الوطني في 18 دجنبر 1942م. ويأتي هذا التاريخ قبل يومين فقط من تقديم ممثلي المسلمين الجزائريين مذكرتهم إلى الحلفاء.

أما بخصوص وثيقة المطالبة بالاستقلال التي رفعتها هذه الجبهة إلى سفراء الدول العظمى بطنجة وتطوان، فقد تم ذلك يوم 14 فبراير 1943م، أي بعد أربعة أيام فقط من الإعلان عن بيان الشعب الجزائري، وهذا يفسر إلى حد بعيد التنسيق الكامل بين الحركتين الوطنيتين في كل من المغرب والجزائر. بل أكثر من ذلك نجد تشابها وتقاربا كبيرا في نصوص الوثائق المطالبة باستقلال البلدين، والمرفوعة إلى ممثلي الدول الكبرى في كل من طنجة وتطوان³.

تباينت ردود فعل سلطات الاستعمار الفرنسي، اتجاه المذكرات المرفوعة المطالبة بالإصلاح والاستقلال بطرق مختلفة، إذ تعاملت معها باللامبالاة أحيانا، وبتشديد ساستها القمعية أحيانا أخرى، وفي هذا السياق ستدخل الحركة الوطنية المغربية منعطفا حاسما

¹ - حاولت الولايات المتحدة الأمريكية أن تبقى منضبطة بمبدأ عدم التدخل في المستعمرات الفرنسية، مع الحفاظ على الامتيازات التجارية إلى حدود الحرب العالمية الثانية، حيث أرسلت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من الفيالق العسكرية إلى كل من المغرب والجزائر، التي قامت بإنزالها في سواحل البلدين، الأمر الذي سيتخذ أبعادا أخرى فيما بعد، حاولت الحركة الوطنية المغربية والجزائرية أن تستغله لصالح قضية الاستقلال. أنظر:

LACROIX-RIZ (Annie), *Les Protectorat d'Afrique du nord entre la France et Washington*, Edition l'harmattan, Paris 1988, P 12.

² - يحيى (جلال)، تاريخ المغرب الكبير، [العصور المعاصرة]، م.س، ج.4، ص 317.

³ - مبارك (زكي)، أصول الأزمة في العلاقات المغربية-الجزائرية... م.س. ص 27.

بعدها تقدمت شخصيات وطنية حرة، ومجموعة من المثقفين، ورجال الفكر والسياسة المغربية، بوثيقة أكثر وضوحاً وشمولية يوم 11 يناير 1944م، تتادي وتطالب بالاستقلال التام، مما سيفتح الباب لمرحلة مهمة من التنسيق الثوري بين المغرب والجزائر في إطار مغاربي¹.

أما بالجزائر فتكمن الجذور البعيدة للحركة الوطنية الجزائرية في بداية القرن العشرين، حيث اتخذت أشكالاً متعددة، أهمها تأسيس لجنة الدفاع عن شمال إفريقيا على يد الأمير خالد، والتي ستحمل اسم "نجم شمال إفريقيا" ابتداء من 20 يونيو 1926م². أصدر النجم "جريدة الإقدام" بالفرنسية، التي منعتها السلطات الاستعمارية لتضمينها صفحة بالعربية، فبدأ يتعرض للضغوط والمضايقات والحظر المتوالي، خاصة مع قرب الاحتفال الفرنسي بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر سنة 1930م، فتقدم النجم بمذكرة إلى عصبة الأمم المتحدة يذكرها بمبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري³.

في غمرة الاحتفالات المئوية التي أقامها الجيل الرابع من المعمرين الفرنسيين في الجزائر، الذين حاولوا إبراز نجاعة الاستيطان ونجاحه في تكريس النموذج الأوربي في مخيال الإنسان الجزائري، ازداد تثبت الشعب الجزائري بهويته والحفاظ على كيانه الذاتي، فتأسست حركة إصلاحية عرفت بـ "جمعية العلماء المسلمين" سنة 1931م، على يد الشيخ عبد الحميد بن باديس، الذي حاول إحياء الدين الإسلامي الصحيح والحضارة العربية، وتوثيق الصلة بين بلدان المغرب في الشمال الإفريقي⁴.

بعد الأحداث الدامية التي شهدتها مدينة سطيف، لعبت "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" دوراً كبيراً في تأطير نضال الشعب الجزائري. فلقد تأسس هذا الحزب سنة 1946م على يد مصالي الحاج، الذي سبق له أن شكل "نجم شمال إفريقيا" (1926-

¹ - STORAT (Benjamin), *Algérie – Maroc : histoire parallèles, destin croisés*, op.cit, P. 17.

² - سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية...، م.س، ج.3، ص 360.

³ - فناناش (محمد)، "الأحداث المتسلسلة لنجم الشمال الإفريقي"، ضمن مجلة التاريخ، عدد 20 / 1985. ص 77.

⁴ - بوعلام (بلقاسمي)، "البعد المغربي في أيديولوجية الحركة الوطنية الجزائرية"، ضمن مجلة المصادر، عدد 7 / نونبر 2002. ص 126.

1937م)، ثم أسس حزب "الشعب الجزائري" ما بين (1937-1939م) ووقع حلها من قبل الحكومة الفرنسية¹.

أمام ردود الفعل الفرنسية المخيبة لآمال الأهالي والنخب في الجزائر، حاولت الحركة الوطنية الجزائرية أن تغير من تكتيكاتها السياسية، فبعد أن طالبت بحقوقها عبر قنوات "قانونية" وأشكال سياسية، ستتوجه خلال المرحلة الثانية إلى المراهنة على التحركات الخارجية²، خصوصا في اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي ظهرت كقوة دولية بعد الحرب العالمية الثانية، استطاعت أن تفرض نفسها على أوروبا، لهذا سيعمل قادة الحركة الوطنية الجزائرية على التخفيف من حدة الضغط الفرنسي عن طريق مغازلة الأمريكان³.

لقد تميزت حركة انتصار الحريات الديمقراطية، باستقطابها شبابا متحمسا، كان مستعدا للجوء إلى القوة المسلحة من أجل حصول الجزائر على استقلالها. تبلور هذا الوعي الجديد على إثر أحداث ماي 1945م الدموية (حوالي 45 ألف ضحية من الجانب الجزائري). وكانت حسب محمد بوضياف "قد قدمت الدليل القاطع بأن هزيمة الاستعمار الفرنسي، لا يمكن أن تحدث إلا من خلال الوسائل الثورية"، وهي بالنسبة لمناضلي جيله تعد نقطة تحول في تشكل وعيهم وإحداث قطيعة مع أساليب الماضي⁴. فكيف نسق البلدان في مقاومة الاحتلال الفرنسي؟.

¹ - ALLEG (Henri), *Mémoire Algérienne*, Éditions Stock, Paris 2005, P 129.

² - Ibid, P. 130.

³- JULIEN (Charles André), *L'Afrique du nord en marche : Nationalisme Musulmane et la souveraineté Française*, Edition R. Julliard, Paris 1952, P. 76.

⁴ - الصيداوي (رياض)، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمّان. 2000م. صص 21-22.

المطلب الثاني: التنسيق الثوري والروح المغربية

أولاً: دور الأمير الخطابي في النضال المغربي:

من مظاهر وحدة النضال المغربي المبكر، مواجهة سياسة الاحتلال في إطار جبهة مغربية للصمود والتصدي، عبر إنشاء لجنة الدفاع عن شمال إفريقيا، التي أسسها الأمير خالد الجزائري، وتحولت سنة 1926م إلى "نجم شمال إفريقيا"، وكذلك "جمعية طلبة شمال إفريقيا" التي أسسها الزعماء والمناضلون والعمال والطلبة المنتمون للدول المغربية، التي كانت تكافح ككيان سياسي وثقافي وحدوي الاتجاه والمصير والهدف.

شكل تأسيس "نجم الشمال الإفريقي" سنة 1926م منعطفا حاسما في تاريخ النخب الوطنية المغربية، حيث يعتبر أول تنظيم سياسي يجمع الأقطار الثلاثة في تجربة سياسية موحدة، جاءت لتعالج الوضع المتلبد الذي تمر منه المنطقة في طابع نضالي تحرري وشمولي، نتجت أثاره عن الثورة الكبرى لمحمد بن عبد الكريم الخطابي ضد الاستعمار، ونداءاته المتكررة لشعوب المغرب العربي، قصد الانضمام إلى حرب التحرير الشاملة في 15 غشت 1925م¹.

لم تنته الثورة التي قادها الأمير الخطابي باستسلامه سنة 1926م، بل امتد صداها في الوجدان المغربي، وأثارت الشعور الشعبي في مختلف أرجاء الشمال الإفريقي²، تمثل ذلك في ظهور الحركات الوطنية على شكل أحزاب وهيآت ومنظمات، ركزت على أهمية الحفاظ على الهوية، باعتبارها مسألة مركزية في النضال ضد الاستعمار³، وتوحدت

¹ - الغازي (عبد السلام)، "المغرب وثورة التحرير الجزائرية"، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/2004. ص 197.

² - الرشيد (إدريس)، "كيان المغرب وآفاقه"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، المنعقد بتونس العاصمة ما بين 19-24 أكتوبر 1981م، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس 1983م. ص 16.

³ - فشلت فرنسا الاستعمارية في احتواء وتوجيه النخبة المغربية، التي عولت عليها لخدمة مصالحها الشخصية، وفي المقابل انتعشت المدارس القرآنية وتعليم اللغة العربية، خاصة في الجزائر التي اختمرت فيها نتائج سياسة الميتروبول. أنظر:

بموجبها المطالب والبيانات المغاربية، مثل "مقررات قسم الجبل التونسية" في ماي 1933م، أو "مطالب الشعب المغربي" في دجنبر 1934م، وكذلك "مطالب جمعية العلماء المسلمين الجزائرية" في يونيو 1936م¹.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية سنة 1945م وما واكبها من تطورات سياسية في النظام الدولي، انتقلت الحركة الوطنية المغاربية من مبدأ الدفاع عن الهوية، إلى مبدأ التحرر والمطالبة بالاستقلال وبناء الدولة الوطنية، مما شكل منعطفًا تاريخيًا في إعادة تشكل الوعي الوطني لدى زعماء المقاومة في الأقطار الثلاثة، فغدت الأسبقية لاسترداد السيادة الوطنية، خاصة بعد أن امتدت روح العمل الوطني إلى قوى شعبية جديدة، ستوسع من جماهيريته وستقوي من نضاليته².

وسط هذه التطورات، بدأ الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي فور استعادته لحرية وعودته من منفاه إلى القاهرة سنة 1947م-، في تشكيل حركة التحرير المغاربية، التي أخذت على عاتقها وجوب توحيد الكفاح بين أقطار المغرب الثلاثة تونس والجزائر والمغرب. وفي هذا السياق أذاع الأمير الخطابي يوم 5 يناير 1948م خطابًا هامًا، أعلن فيه انطلاق التنسيق الثوري المغاربي³.

أكد محمد بن عبد الكريم الخطابي في هذا الإعلان، على أنه اتصل برؤساء الأحزاب المغاربية ومندوبيها بالقاهرة، الذين أظهروا اقتناعهم بالوحدة المغاربية لتحقيق الاستقلال، كما اتفق معهم على تكوين "مكتب تحرير المغرب العربي"، تضم جميع الأحزاب والحركات الاستقلالية في تونس والجزائر ومراكش، على أساس الميثاق التالي:

¹ - المالكي (محمد)، "الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، السنة 13، عدد 65-66/ غشت 1992. ص 215.

² - المالكي (محمد)، "الحركات الوطنية والاستعمار..."، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 65-66/ غشت 1992. ص 216.

³ - الرشيد (إدريس)، "كيان المغرب وآفاقه"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، م.س. ص 27.

المغرب العربي بالإسلام كان وللإسلام عاش وعلى الإسلام سيصير في حياته المستقبلية. وهو جزء لا يتجزأ من بلاد العروبة، وتعاونته في دائرة الجامعة العربية على قدم المساواة مع بقية الأقطار العربية أمر طبيعي ولازم.

الاستقلال المأمول للمغرب العربي هو الاستقلال التام لكافة أقطاره الثلاثة: تونس والجزائر ومراكش.

لا غاية يسعى إليها قبل الاستقلال.

لا مفاوضة مع المستعمر في الجزئيات ضمن النظام الحاضر.

ولا مفاوضة إلا بعد إعلان الاستقلال.

للأحزاب المنضمة إلى لجنة تحرير المغرب العربي أن تدخل في مخابرات مع ممثلي الحكومتين الفرنسية والاسبانية على شرط أن تطلع اللجنة على سير مراحل هذه المخابرات أولاً بأول.

حصول قطر من الأقطار الثلاثة على استقلاله التام لا يسقط عن اللجنة واجبتها في مواصلة الكفاح لتحرير البقية.

هذا الميثاق الذي قطعنا على أنفسنا العهد بالسير على ضوئه والعمل بمقتضى مبادئه، وقد وافقت أنا وشقيقي محمد، كما وافق عليه الرؤساء ومندوبو الأحزاب المغربية التالية:

** الحزب الحر الدستوري القديم، والحزب الحر الدستوري الجديد (عن تونس).*

** حزب الشعب الجزائري (عن الجزائر).*

** حزب الاستقلال، حزب الشورى والاستقلال، حزب الإصلاح الوطني، وحزب الوحدة (عن مراكش).¹*

كما أضاف الأمير الخطابى في نفس الخطاب، أنه اتصل ببقية الأحزاب المغربية، يطالبها بالموافقة على تكوين اللجنة، وتعيين مندوبيها بصفة رسمية بعد تبنيتها لميثاق التحرير.²

¹ - الرشيد (إدريس)، "كيان المغرب وآفاقه"، ضمن أشغال منتدى بناء المغرب العربي، م.س. ص 28.

² - الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري: هاجس البناء (1965-1978م)، ج2، م.س. ص 388.

انطلاقاً مما سبق، تتضح الجهود المضنية التي قام بها الأمير الخطابي، في سبيل توحيد صفوف الأحزاب المغربية، من أجل الاستقلال وبناء وحدة المغرب الكبير، لكن يحق لنا أن نتساءل عن مآلات هذه الجهود؟ وعن مصير هذا الميثاق؟.

لقد تطورت الأحداث في الأقطار المغربية، خلال هذه الفترة على نحو سريع، وظهرت نخب شبابية جديدة ذات رؤى وآراء مختلفة عن التي دافع عنها الأمير الخطابي، لذلك لم يتعاون الزعماء المغاربة في نطاق لجنة تحرير المغرب العربي، لاختلاف وجهات النظر في كيفية تحقيق أهداف هذا الميثاق¹.

قاد إذن، الأمير محمد بن عبد الكريم الخطابي عملية إنشاء لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة، بحكم اقتناعه الشديد ألا سبيل لتحريره إلا بحمل السلاح في وجه المستعمر، أما الزعماء السياسيون المغاربة أمثال بورقيبة فكانوا يرون خلاف ذلك، لأنهم كانوا ينطلقون من منظور سياسي حزبي، مما جعل الآراء تتباين في السبل والأهداف، ورغم ذلك فقد استفاد هؤلاء من مظلة الأمير الخطابي في جميع تحركاتهم الدولية، بحكم رمزيته وعناده الشديد اتجاه الاستعمار.

وفي هذا السياق يقول أحمد بن بيلا: "كان محمد بن عبد الكريم الخطابي المِعْوَل الأول الذي فتح لزعماء التحرير باب المشرق..."، مؤكداً على دوره البارز في إنشاء جيش التحرير في القاهرة، وبذله الغالي والنفيس لتحرير شعوب المغرب العربي، حيث أضاف: "إن أول سلاح اشتريناه كان بمالٍ خاص من محمد بن عبد الكريم، كذلك أول تذاكر السفر إلى سويسرا بمال منه، ناهيك عن تجنيد ابنه مع السيد عيسى بوضياف لاقتناء الأسلحة من ألمانيا"².

¹ - الرشيد (إدريس)، "كيان المغرب وآفاقه"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، م.س. ص 30.

² - الغازي (عبد السلام)، "المغرب وثورة التحرير الجزائرية"، م.س، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/2004، صص 194-195.

أثمرت هذه الجهود في تجسيد الوحدة المغربية¹، خاصة بعد حادث اغتيال الزعيم النقابي التونسي فرحات حشاد، إذ أصبحت فيه دول المغرب أشبه ببرميل بارود قابل للانفجار في أي وقت²، وما واكب هذا الحدث من إضرابات ومظاهرات ومواجهات، قوبلت بقمع شديد من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية في كل من المغرب والجزائر وتونس، كان أبرزها مجزرة كاريير سنطرال بالمغرب يومي 7-8 دجنبر 1952م³.

وهنا نسجل أنه رغم اتفاق الزعماء المغاربة على خطة جديدة، تحت إشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، على إبرام ميثاق جديد للجنة تحرير المغرب العربي في 04 أبريل 1954م⁴، فإن الأمير الخطابي بقي يدافع عن نهجه في الدفاع عن استقلال المغرب الكبير كاملا غير منقوص.

وفي هذا الصدد، عارض الأمير الخطابي الدعوة للمفاوضات بين الشعب الجزائري وحكومة فرنسا، إلا على أساس الاعتراف الكامل باستقلال الجزائر، وذلك ردا على خطاب الحبيب بورقيبة، الذي نصح فيه الجزائريين بالتفاوض الدبلوماسي، وأضاف الأمير: "...إن الفرصة التي أعلنها ديكول للتفكير في هذا العرض، إنما تعني تهديدا خفيا مباشرا بارتكاب جرائم إبادة في الجزائر، على أشبع وأفظع مما ترتكبه الآن..." متوجها إلى حكام تونس والمغرب "...بأن يستوعبوا تحدي ديكول ويفتحوا جبهة الجهاد تحت

¹ - قبل ذلك اجتمعت الأحزاب السياسية المغربية لأقطار الثلاثة في لقاء تاريخي يوم 28 يناير 1952م، حضره عن الجزائر مصالي الحاج رئيس حركة الانتصار للحريات، وجمعية العلماء الجزائريين، والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري. مع حزب الاستقلال، وحزب الإصلاح الوطني، وحزب الوحدة، وحزب الشورى والاستقلال عن المغرب. والحزب الدستوري، والجبهة الوطنية التونسية، والحزب الدستوري الجديد عن تونس، وذلك لتنسيق الكفاح المشترك ضد الاحتلال وبناء الوحدة المغربية بعد الاستقلال. أنظر: *جريدة المنار الجزائرية*، عدد 15، السنة الأولى، بتاريخ 01 فبراير 1952.

² - JULIEN (Charles André), *L'Afrique du nord en marche...*, op.cit, P. 76.

³ - العراقي (لغالي)، "العلاقات الجهادية بين الثورتين المغربية والجزائرية"، ضمن مجلة *الذاكرة الوطنية*، عدد خاص - 2004. ص 182.

⁴ - أنظر نص هذا الميثاق في **الملحق رقم 13 من هذه الدراسة. ص 317.**

قيادة واحدة، لطرد الفرنسيين من كل شبر في شمال إفريقيا، لأنهم غير قادرين على مواجهة الحرب في جبهة واسعة تشمل تونس والجزائر ومراكش¹.

وفي حديث أدلى به الأمير الخطابي لجريدة الحقائق يوم 18 ماي 1961م، تحت عنوان: أيها المفاوضون الجزائريون احذروا اللعبة الخطرة. حيث ذكرهم فيه بالمبادئ والأهداف المشروعة للثورة، التي تتلخص في الاستقلال التام والسيادة الكاملة، مع رفض أي دعوة للتقسيم، كما دعا فيه الشعب الجزائري ألا يتنازل عن الصحراء ولو اضطر إلى مواصلة الحرب، مضيفاً: "إننا نرجو أن تستفيد الثورة الجزائرية من الدرس التونسي والمغربي، وأن تظهر طريقها المضيء من أصحاب نظرية "الاستقلال النظري"، فتورة الجزائريين الأمل الكبير لشعوب المغرب العربي"².

ثانياً: التنسيق الوطني الميداني بين البلدين:

شكل شعار "الحرية والاستقلال" محصلة مرحلة مهمة في تطور مسيرة النضال الوطني بدول المغرب العربي الثلاث، كما عكس الوصول إلى مرحلة جديدة على صعيد وعي نخبتها السياسية، وقطعت مع الرهانات التي وجهت نضالات الحركة الوطنية قبل سنوات 1943-1945م، التي ظلت مرتبطة بالإرث التاريخي والأطر المرجعية المتحكمة في تفكير النخب التقليدية، وحددت نظرتها آنذاك الإصلاحية في ظل الاستعمار.

دشنت ثلاث وثائق مغاربية تاريخ القطيعة مع مرحلة المطالبة بالإصلاح، وأعلنت جهراً عن شعار الاستقلال، وإن لم تتوحد في تاريخ الظهور فقد تكاملت في التعبير عن طبيعة المرحلة وأولوياتها: (*بيان الشعب الجزائري في فبراير 1943م.* عريضة الاستقلال بالمغرب في يناير 1944م.* ميثاق الاستقلال بتونس في غشت 1946م). هذه الوثائق شكلت الأرضيات الصلبة لانطلاق مسلسل النضال المشترك من أجل الاستقلال، كما مثلت الأسس المرجعية

¹ - أنظر مقال لعلي تابلت بعنوان: "عبد الكريم الخطابي والثورة الجزائرية"، ألقاه في المجلس الأعلى للغة العربية، المنعقد بتاريخ 29-30-2003. وقد أورده الغازي (عبد السلام)، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/2004. ص 198.

² - الغازي (عبد السلام)، "المغرب وثورة التحرير الجزائرية"، م.س، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/2004. ص 200. (نقلاً عن حوار أجراه الصحفي محمد دياب مع الأمير الخطابي في جريدة الحقائق بتاريخ 18 ماي 1961م).

لتدقيق وتطوير الشعار، وإكسابه المكانة النضالية الإستراتيجية، خاصة في مقررات وأجهزة التنسيق المغربي والعمل المشترك (مكتب المغرب العربي، لجنة تحرير المغرب العربي)، التي ستظهر في الخمسينات¹.

إن شكلت هذه الوثائق والمرجعيات فرصة لبدء عمل ميداني مشترك بين المغرب والجزائر، وذلك من خلال مجموعة من الاتصالات واللقاءات، التي كانت تتم غالبا في القاهرة، أوفي المنطقة الخلفية المغربية التابعة للنفوذ الاسباني.

تزامنت هذه الاتصالات واللقاءات بالعناصر الوطنية الريفية التابعة لحزب "الإصلاح الوطني" وغيرهم من المجاهدين²، خاصة مع انطلاقة ثورة الفاتح من نونبر سنة 1954م، التي تكللت بنجاح تام شمل معظم المناطق الجزائرية باستثناء ولاية وهران وملحقاتها، لأسباب متعددة عرقلت انخراطها في العمل الوطني، فقررت قيادة الجبهة استقدام عناصر فعالة في التنظيم والتنسيق من ولاية الجزائر العاصمة تحت قيادة الزعيم العربي بلمهيدي.

انعقد في منتصف نونبر من سنة 1954م اجتماع مصيري في عاصمة الشمال المغربي، حيث شهدت مدينة تطوان التنسيق لأول عملية مشتركة بين الحركتين التحريريتين المغربية والجزائرية، تم فيها الاتفاق على ضرورة فتح طريق الإمدادات اللازمة، وتزويد التنظيمين بالسلاح والعتاد، وتمكين جبهة التحرير الجزائرية من إلحاق منطقة القطاع الوهراني بالانتفاضة جزائريا، وترتيب انطلاقة جيش التحرير مغاربيا³.

وفي سياق البحث المشترك عن إرساء قواعد العلاقات المستقبلية والمصيرية للحركتين التحريريتين، وصل أحد قادة جبهة التحرير الجزائرية السيد محمد بوضياف إلى تطوان في أواخر سنة 1954م، بعد اتصال مع علال الفاسي في غشت من نفس السنة،

¹ - المالكي (امحمد)، "الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي"، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، السنة 13، عدد 65-66/ غشت 1992. ص 217.

² - الإدريسي (محمد حمو)، الحركة الوطنية في الشمال ودورها في استقلال المغرب والجزائر، مطابع البوغاز، طنجة 1990م. ط1. ص 94.

³ - العراقي (غالي)، "العلاقات الجهادية بين الثورتين المغربية والجزائرية"، م.س، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص- 2004. ص 159.

بغرض الاتصال بمسؤولي اللاجئين المغاربة بالمنطقة الشمالية (الخليفية). وعلى إثر هذه الاتصالات والاجتماعات تم التنسيق عمليا لاستقبال الشحنات الأولى من الأسلحة التي ستنتقل من مصر، والتي ستشكل منعطفا حاسما في التعاون والتكامل بين الحركتين الوطنيتين.

عادت فكرة محمد بن عبد الكريم الخطابي حول القيادة الموحدة للتحرير بشمال إفريقيا إلى البروز مرة أخرى، وذلك في سلسلة من الاجتماعات امتدت من تطوان، إلى مدريد، إلى القاهرة، هذه الأخيرة ستحتضن الاجتماع التنسيقي الهام في 11 يناير 1955م، حضره كل من علال الفاسي وابن عمه عبد الكبير الفاسي عن الجانب المراكشي، وأحمد بن بلة ومحمد بوضياف والعربي بلمهيدي وحسين آيت أحمد عن الجانب الجزائري، برعاية "الهيئة المصرية لمساندة حركات التحرر المغربية"، والتي كان على رأسها الضابطان فتحي الديب وعزت سليمان، وبحضور عبد المنعم النجار الملحق العسكري المصري في سفارة مصر بمadrid، استعرض في هذا اللقاء وضعية الكفاح الوطني ضد الاستعمار في كل من الجزائر ومراكش¹.

تم الاتفاق خلال هذا الاجتماع على مجموعة من القرارات، أولها ضرورة الإمداد السريع للثورتين بالأسلحة والعتاد المطلوب، مع تحديد النصف الأخير من شهر مارس 1955م لبدء كفاح مشترك في وقت واحد وموحد في المغرب وكذلك الجزائر بما فيها ولاية وهران، كما تم وضع اللمسات الأخيرة على عملية إبحار الباخرة المحملة بالأسلحة "دينا" في اتجاه السواحل الشمالية المغربية، وقد تم تحديد وقت إبحارها في مارس 1955م، إلا أن هذا الموعد تم تأجيله بعد تسرب الخبر إلى السلطات الإسبانية².

بقدم الأسلحة وتسليح مناضلي البلدين، أسرعت القيادتان بالتحضير والإعداد لهجمات كبرى مشتركة جزائرية مغربية في الثاني من أكتوبر سنة 1955م، بعد أن تشكلت القيادة العامة لـ "جيش تحرير المغرب العربي"، وإصدار بلاغها الأول بعد يوم من

¹ - الديب (فتحي)، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة. 1984م. ط.1. ص 73.

² - العراقي (غالي)، "العلاقات الجهادية بين الثورتين المغربية والجزائرية"، م.س، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص - 2004، ص 164.

ذلك (03 أكتوبر 1955م)¹، أعلن فيه عن قيام جيش مغاربي مكون من مجموع الحركات الوطنية الفدائية في جميع أقطار شمال إفريقيا، وأن هدفه الاستراتيجي هو الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لجميع أقطار المغرب العربي².

ونظرا للانتصارات الكبرى التي تكبد فيها المستعمر خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، واشتداد المعارك الطاحنة في الجبال والفدائية بالمدن، ارتأت سلطات الاستعمار أن تعجل باستقلال المغرب وتونس، من أجل التفرغ للقضاء على الثورة الجزائرية³. فما هي تطورات العمل الوطني بين البلدين؟. وما هو حجم الدعم الشعبي والرسمي للمغرب المستقل اتجاه الثورة الجزائرية؟.

¹ - أنظر نص البلاغ المشترك في الملحق رقم 14 من هذه الدراسة. ص 318.

² - قنطاري (محمد)، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني"، ضمن مجلة الذاكرة، عدد 03/ خريف 1995. ص 122.

³ - المرزوقي (منصف)، "ثورة نونبر وتعجيل استقلال تونس والمغرب"، ضمن مجلة الحدث العربي والدولي، عدد 24/ نونبر 2002. صص 88-89.

المبحث الثاني: العمل الوطني المشترك بين المغرب والجزائر

إن الغرض من طرح التعاون المغربي الجزائري وأثاره الإيجابية، هو ملامسة قضية جوهرية في تفسير العلاقات المغربية الجزائرية، التي لا زالت تطرح نفسها إلى اليوم، نظرا للاختلاف الكبير الذي يطبع كلا من الرؤية المغربية والجزائرية لهذه الفترة، فإذا كانت الكتابات المغربية حافلة بأشكال ومجالات التكافل بين المغرب والجزائر ضد الاستعمار الفرنسي، فإن الكتابات الجزائرية والإعلام الجزائري على الخصوص، يقلل إن لم نقل يسكت عن الدور الإيجابي للمغاربة عامة، وجيش التحرير خاصة، في مؤازرة حرب التحرير الجزائرية¹.

وفي هذا السياق، سنحاول في هذا المبحث أن نسلط الضوء على العمل الوطني المشترك بين البلدين، من خلال المساندة المغربية لثورة التحرير الجزائرية، على المستوى الشعبي والرسمي أولا. ثم التطرق ثانيا لعواقب هذه المساندة المغربية وانعكاساتها، من خلال ردود الفعل الفرنسية التي اتخذت شكل ضغوط سياسية في البداية، قبل أن تتطور إلى إجراءات عسكرية، وضعت سيادة المغرب واستقلاله الوليد على المحك.

المطلب الأول: المساندة المغربية لثورة التحرير الجزائرية

أولا: على المستوى الشعبي:

إن دور المقاومة وجيش التحرير المغربي في مساندة الثورة الجزائرية لا يمكن إنكاره بناتا، فالشهداء المغاربة الذين ضحوا من أجل استقلال المغرب وتحرير شمال إفريقيا وإقامة الوحدة المغاربية، كذلك الذين ضحوا بعد الاستقلال من أجل مساندة القضية الجزائرية التي كانت تشكل فوق كل ذلك جوهر التضامن الإسلامي، كانوا واعين تمام الوعي بأن هذه المساندة والتضامن واجب تتطلبه المرحلة، التي اشتد فيها الصراع بين المستعمر الفرنسي الدخيل والشعب المغربي البطل على حد تعبير عبد الهادي بوطالب².

¹ - مبارك (زكي)، أصول الأزمة في العلاقات المغربية-الجزائرية... م.س. صص 22-23.

² - بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. صص 134-135.

وعلى ضوء ذلك، فقد كانت هناك علاقات طيبة بين جيش التحرير المغربي وجبهة التحرير الجزائرية، روحها التعاون والتضامن الطبيعي الموجود بينهما، والذي استحال على سلطات الاحتلال الفرنسي القضاء عليه، بل أكثر من ذلك فإن جيش التحرير المغربي أحر انطلاقة شهورا كي يتفرغ أطره وأعضاؤه لمساعدة جيش التحرير الجزائري وإجراء التدريبات المشتركة.

انعقد أول لقاء بين المقاومة المغربية ونظيرتها الجزائرية في 10 غشت 1954م، (قبل حوالي شهرين عن انطلاق ثورة نونبر 1954 في الجزائر)، وذلك عندما حضر العربي بلمهيدي ومحمد بوضياف إلى مدينة الناظور، ثم إلى تطوان من أجل وضع الترتيبات، لتسلم السلاح من المقاومة المغربية المخصص لإقليم وهران¹، ووضع اللمسات الأخيرة على انطلاق النضال المغربي المشترك، توج بإصدار تصريح سياسي في القاهرة بتاريخ 3 أكتوبر 1955م، موقع من طرف المرحوم علال الفاسي، والمرحوم محمد خيضر، يعلن عن وضع حركتي المقاومة والتحرير في المغرب والجزائر تحت قيادة واحدة².

ونستحضر هنا تاريخ 20 غشت 1955م حينما قررت قيادة جيش التحرير المغربي ونظيرتها في جبهة التحرير الجزائرية، القيام بيوم نضالي تضامني موحد، فانطلقت المظاهرات في شتى أنحاء المدن في البلدين، وأكبتها أحداث دامية سقط فيها العشرات من الشهداء، في كل من "وادي زم" بالمغرب و"سكيدة" بالجزائر³.

وتعزز هذا النضال المشترك في ليلة 2 أكتوبر 1955م حيث انطلق جيش التحرير المغربي ونظيره الجزائري، بعدما تقاسما التحضيرات والمعدات، في إطار

¹ - بوعلي (عبد الرحمن)، "وجدة علاقتها بتحرير المغرب العربي"، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، عدد 1992/3. ص 229.

² - المريني (عبد الحق)، الجيش المغربي عبر التاريخ، دار المعرفة للنشر والتوزيع، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. 1997م. ص 420.

³ - لخواجة (محمد)، "الذكرى 41 لانطلاق جيش التحرير"، ضمن جريدة العلم، عدد بتاريخ 1996/10/02.

تنسيقي أخوي والقيام بعمليات موحدة وواسعة ضد قوات الاحتلال الفرنسي¹، الأمر الذي دفع هذا الأخير ليفكر في الحلول السياسية التي من شأنها أن تقلل من حدة هذا التضامن.

اضطرت فرنسا إلى الاعتراف باستقلال المغرب بعد شهر من انطلاق العمل الوطني المشترك، الأمر الذي مكن المغاربة من مضاعفة وثيرة مساندتهم للثورة الجزائرية، سواء في معاركها القتالية في الميدان، أو الاهتمام بشؤون لاجئها الإنسانية والاجتماعية، وكذلك في معركتها السياسية داخل المحافل الدولية الحكومية وغير الحكومية².

وهنا تجدر الإشارة إلى أن التعاون والتآزر بين الشعبين المغربي والجزائري سيظهر جليا في المنطقة الشرقية الحدودية، باعتبارها الأرضية التي ستنبثق منها العمليات الفدائية الجريئة، خاصة بعد محاصرة المقاومين في الجزائر. وهكذا فقد كانت مدينة وجدة مركزا للجزائريين الهاربين من لهيب الحرب، ومقرا للمقاومين والسياسيين الجزائريين³، الذين سيكون لهم إبان استقلال الجزائر المراكز القيادية الأساسية⁴، حيث عرفوا مدينة وجدة ونواحيها وخبروا سكانها، الذين بذلوا من أجلهم كل غالي ونفيس، مما كان يترك آثارا إيجابية على نفسية ومعنويات المجاهدين.

¹ - الإدريسي (محمد حمو)، الحركة الوطنية في الشمال... م.س. ص 129.

² - اليوسفي (عبد الرحمن)، "الذكرى 45 لانعقاد مؤتمر طنجة لأحزاب المغرب العربي المنعقد في 27/04/1958م". ضمن الموقع الإلكتروني لحزب الاستقلال، تاريخ الاطلاع: فبراير 2005.

³ - بلغ عدد اللاجئين الجزائريين المسلمين المقيمين في المغرب حسب إحصاء 1952م حوالي 38742 ن، ولا شك أن هذا العدد سيتضاعف مع حصول المغرب على الاستقلال واشتداد حركة النزوح الجزائرية بعد انطلاق العمل الفدائي والمسلح بقيادة جبهة التحرير. أنظر: أمطاط (محمد)، الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830-1962م... م.س. ص 299.

⁴ - ومن بين هؤلاء الساسة والقياديين نذكر على سبيل المثال: العربي بن لمهيدي- محمد بوضياف- عبد العزيز بوتفليقة- هواري بومدين، وكل هؤلاء كانوا معروفين ب "جماعة وجدة"، والتي وصلت إلى سدة الحكم مباشرة بعد الانقلاب العسكري، الذي أطاح بالرئيس بن بلة، وتولي الهواري بومدين في 19 يونيو 1965م. أنظر: بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. ص 135.

وفي هذا السياق، تعرض الجزائريون لشتى أنواع التقتيل والإبادة الجماعية على يد جيش الاحتلال الفرنسي، وللضغط على الثوار تم إتلاف محاصيلهم واقتلاع أشجارهم وهدم منازلهم وتسميم مياههم، وأصبحت معظم ممتلكاتهم على خط الحدود ملغمة بالمتفجرات والقنابل ومسيجة بالأسلاك الشائكة والمكهربة، وبالتالي أصبح المغرب والمنطقة الشرقية ملاذهم الآمن، فاحتضنهم الشعب المغربي انطلاقاً من واجب الأخوة وحسن الجوار والإيمان بعدالة قضيتهم.

ومن مظاهر التعاون والتآزر الشعبي أيضاً، أن مجموعة من العائلات الجزائرية ظلت مستقرة بوجدة والمنطقة الشرقية، تسكن نفس الأحياء والبيوت التي تأوي المغاربة، بل يقتسمون في بعض الأحيان نفس المنزل، وارتبطت هذه العائلات بالمغاربة عن طريق المصاهرة، فذابت الفروق بينهم وأصبحت تتلقى المساعدات، إضافة إلى بعض الامتيازات في إطار توزيع المواد الغذائية وجمع زكاة الفطر وجلود الأضاحي¹. أضف إلى ذلك أن أهالي منطقة الشرق المغربي سمحوا لجهة التحرير بتحويل بعض المنازل إلى أورش ومعامل لصنع القنابل والمتفجرات، مما كان يتسبب من حين لآخر في انفجارات تخلف بعض الخسائر في الأرواح والممتلكات، كما وقع في أحد المنازل بطريق "سايفون" بوجدة²، دون أن يزحزح ذلك عزيمة السكان المغاربة، الذين آمنوا بالواجب المقدس اتجاه القضية الجزائرية الذي يمليه عليهم وحدة الدين والأصل والعرق واللغة³.

لعبت السواعد المغربية دوراً كبيراً في إفراغ وإيصال شحنات الأسلحة، التي نجحت قيادة الثورة في إرسالها إلى الشمال المغربي، في رأس الماء بكبدانة بالمنطقة الخليفية، ثم إلى المنطقة السلطانية، ثم إلى الأراضي الجزائرية⁴، كالبخرة "دينا" التي

¹ - الهبري (الهبري) و شداد (رشيد)، "اللاجئون الجزائريون بالمغرب الشرقي أثناء حرب التحرير 1954-1962م"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 1997-1998. صص 43-44.

² - بن علي (المصطفى)، "جوانب من دعم أبناء شرق المغرب لحركة التحرير الجزائرية، من خلال شهادات ووثائق حية"، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/2004. ص 66.

³ - الهبري (الهبري) و شداد (رشيد)، "اللاجئون الجزائريون بالمغرب الشرقي... م.س. ص 42.

⁴ - الإدريسي (محمد حمو)، الحركة الوطنية في الشمال... م.س. ص 124.

أرسلت في مارس 1955م، من مدينة الإسكندرية محملة بـ 16.5 طن من مختلف الأسلحة الحديثة (مدافع رشاشة ثقيلة، بنادق رشاشة خفيفة من نوع طومسون، بنادق عشرية 303 الانكليزية، وكمية كبيرة من صناديق الذخيرة...) ¹.

وللوقوف أكثر على الدور الذي لعبه الشعب المغربي في تموين جيش التحرير الجزائري بالسلاح، نورد في هذا السياق وثيقة مهمة، نقدم نصها الكامل نظرا لأهميتها. تقول الوثيقة:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبركاته. يشهد رؤساء الفروع للجيش الجزائري وهم السادة: السيد الحسين، والسيد بومدين والسيد سييب محمد، المنبئين بدائرة أحفير، أنهم استلموا من الشيخ عبد الله بوعلي وامحمد بوعلي رئيسي الفداء الأحفيري بمواد حربية الآتية ذكرها:

رشاشتان خفيفتان ورشاشة ثقيلة، وتسع بندقيات، وستة عشر قنابل يدوية وستة عشر جنديا من الجنود التي فرت من المعسكر الفرنسي بالقنيطرة وألف ومائة رصاصة. وإنما إذ نسجل هذا الشيء لهذين السيدين لا نبغي من ورائه غير الاعتراف لهم بالجميل والشكر على هذا الواجب المقدس الذي قاموا به ابتغاء مرضاة الله وتلبية لنداء الوطن العزيز، ولا يفوتنا بهذه المناسبة أن ننوه بأعمالهم الجليلة ومن آزرهم من الإخوان في سبيل نصره الحق والدفاع عن حرمة الوطن المغصوب. والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه.

وحرر بأحفير يوم 25 رمضان المعظم 1375هـ الموافق 06 ماي 1956م ².

هذه نماذج فقط من الدعم الشعبي المغربي للثورة الجزائرية، التي تبين باللمس أن الروابط بين الشعبين المغربي والجزائري متينة إلى حد التلاحم، لا يفتت من عضدها حجم الأهوال والمخاطر، الناتجة عن بطش الاستعمار الفرنسي، واستمرار آتته القمعية ضد العمل الوطني المشترك بين الشعبين. فما مظاهر الدعم الرسمي للمغرب المستقل اتجاه الثورة الجزائرية أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن 20م؟.

¹ - بوباية (عبد القادر)، "تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى"، ضمن مجلة التاريخ العربي، عدد 35/ صيف 2005. ص 20.

² - بوعلي (عبد الرحمن)، "وجدة علاقتها بتحرير المغرب العربي"، م.س، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، عدد 3/1992. ص 230.

ثانياً: على المستوى الرسمي:

أما على المستوى الرسمي، فقد ظلت القضية الجزائرية بعد استقلال المغرب حاضرة في صلب اهتماماته الخاصة، ويمكن رصد ذلك من خلال مجموعة من المواقف الهامة للملك محمد الخامس¹، والتي تحمل الكثير من الدلالات والإشارات، ولا بد من الوقوف عندها لاستجلاء مدى التعاون المغربي الجزائري، قبيل استقلال هذه الأخيرة سنة 1962م.

بعد استقلال المغرب اقترحت فرنسا على الملك محمد الخامس التفاوض بشكل منفرد حول الحدود الشرقية الجنوبية للمغرب، حيث صرح السيد "بارودي" موفد الجنرال دوكل: "أن فرنسا على وشك تسوية سليمة مع الجزائر ونعتقد أنه من المناسب أن يتباحث المغرب وفرنسا على شكل الحدود"، فكان جواب الملك محمد الخامس "...إن التفاوض غير وارد في هذه الظروف، فذلك سيكون فيه طعنا من الخلف للجزائر المكافحة، وسنسوي قضاياها فيما بعد"².

لقد حاول المغرب الالتزام بهذا الوعد، ورفض كل تدخل أجنبي لحل جميع القضايا العالقة بين المغرب والجزائر قبل استقلال هذه الأخيرة، ويتضح ذلك أكثر إذا أضفنا أن المغفور له محمد الخامس رفض عروض بعض الوزراء الفرنسيين على إشراك المغرب في استغلال الثروات المعدنية والبتروولية المكتشفة في الصحراء المغربية الشرقية³، التي ستصبح محل نزاع بين المغرب والجزائر فيما بعد.

¹ - لا يتسع المجال لذكر جميع المواقف التي تجسد الإيمان العميق والالتزام الصادق للملك محمد الخامس بدعم الثورة الجزائرية مادياً ومعنوياً، حيث كان يردد طيلة سنوات الاستقلال: "المغرب مستقل لكن العهد مستمر، أنا أتعهد بالاستمرار في دعم الجزائر حتى الاستقلال". أنظر: عبادو (السعيد)، "أمجاد ومآثر محمد الخامس كقائد فذ دعم الثورة الجزائرية"، ضمن ندوة فكرية منظمة بالرباط بتاريخ 14-15 نونبر 2005، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، 2006. ص 58.

² - العلوي (الحسن الثاني)، ذاكرة ملك، م.س. ص 48.

³ - الورديني (عبد الرحيم)، الخفايا السرية في المغرب المستقل... م.س. ص 77.

وتظهر أهمية هذا الحدث، عند استحضار حدث مماثل وقع على الجبهة الجزائرية الشرقية مع تونس، عندما انفرط عقد الوحدة والتعاون الجزائري التونسي، ونجاح دوكول في جر تونس إلى توقيع اتفاقية 30 يونيو 1958م، حول أنبوب البترول "بايجلي"، الشيء الذي فجر نقاشا حادا بين الصحافة التونسية وصحافة جبهة التحرير الجزائرية¹.

ولتوضيح الموقف المغربي الداعم للثورة الجزائرية، والاحترام الكبير الذي يكنه زعماء هذه الأخيرة للملك الراحل محمد الخامس، نترك المجال لأحمد بن بلا يتحدث عن لقائه الأول به، وحجم الدعم الذي لقيه منه، حيث يقول: "ذهبت لمقابلة محمد الخامس في مدريد، ووجدته رجلا بسيطا ذكيا في منتهى النزاهة... وانتهت محادثتنا بنتائج هامة، لقد وعدنا محمد الخامس بالإضافة إلى المساعدة العسكرية، بمساعدة كبرى، لقد أعطانا فيما أعطانا، تأكيدا صريحا بأن تكون الحدود المغربية في كل لحظة بالنسبة لنا حدودا صديقة وممكنة العبور، دخولا وخروجا بالأسلحة والرجال"².

كما كشفت بعض وثائق الثورة الجزائرية في المنطقة الغربية، عن الاحتضان الكبير الذي قدمته المنطقة الشرقية وتحديدًا مدينة وجدة، كقاعدة خلفية للثورة الجزائرية. ففي أحد التقارير التي قدمها محمد بوخروبة (بومدين) إلى اجتماع قيادة الثورة المعروفة بلجنة العشرة، المنعقد بين 11 غشت و16 دجنبر 1959م، الذي يقول: "بدأت قيادة الهيئة الغربية في عرض الحدود مع المغرب الأقصى منذ شهر أكتوبر 1958م، حيث قسمت إلى منطقتين، الأولى عملية على رأسها قائد عسكري، والثانية خلفية على رأسها قائد مدني. أما عن حجم الوحدات المقاتلة فتقدر بحوالي 1500 جندي منظمين في مجموعات خفيفة...، ومكان التموين الأساسي هو مدينة وجدة، الذي يشمل إضافة إلى مخازن الإمدادات على مستشفى من مائة سرير ومركزا للأدوية، ثم ورشات لصناعة

¹ - بو علي (عبد الرحمن)، "وجدة علاقتها بتحرير المغرب العربي"، م.س، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، عدد 1992/3. ص 226.

² - بن بلا (أحمد)، مذكرات أحمد بن بلا...، م.س. ص 101.

ملابس الجنود، ومدرسة للتمريض، و نوادي خاصة بالجنود...¹. وهذا كله لا يمكن أن يكون دون موافقة من السلطات الرسمية المغربية، وبتشجيع ورعاية منها، مما ساهم في خلق الترابط بين اللاجئين الجزائريين وجبهة التحرير الوطني².

ومن أهم المواقف الرسمية المساندة للثورة الجزائرية، أن المغرب احتضن أشغال مؤتمر الدار البيضاء، الذي يعد الركيزة الأساسية لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ما بين 3-7 يناير 1961م، حضرته ست دول مستقلة إضافة إلى الحكومة المؤقتة الجزائرية، ورغم أن حضور هذه الأخيرة كان رمزياً أكثر مما كان فعلياً، بحكم أنها لازالت خاضعة للاستعمار الفرنسي، إلا أن ذلك ساعد على الاعتراف بالشخصية والكيان الجزائري على المستوى الإفريقي والدولي، وما يشكله ذلك من مساندة للثورة الجزائرية في حربها ضد فرنسا، وهذا تصرف ثوري وخطوة جريئة لم تستطع جامعة الدول العربية القيام بها³.

ولعله من أبرز صور التضامن المغربي الجزائري، استدعاء الملك محمد الخامس بعض زعماء الثورة الجزائرية⁴، لزيارة المغرب في 20 أكتوبر 1956م، من أجل التشاور في مستجدات القضية الجزائرية⁵، قبل انطلاق أشغال القمة الثلاثية المغاربية، التي كان من المفترض أن تجمع الملك محمد الخامس، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، مع قيادات الثورة الجزائرية، قصد توحيد الجهود وتنسيقها، لتقديم الدعم اللازم لحرب

¹ - حباسي (شاوش)، "من وثائق الثورة الجزائرية"، ضمن مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، عدد 2002/2. ص 292.

² - الهبري (الهبري) و شداد (رشيد)، "اللاجئون الجزائريون بالمغرب الشرقي أثناء حرب التحرير 1954-1962م"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 1997-1998. ص 54.

³ - كريمي (ماجدة)، التكتلات الدولية بالقارة الإفريقية، وحدة التكوين والبحث: المغرب والعلاقات الدولية شمال-جنوب، الموسم الجامعي: 2004-2005م. صص 15-16.

⁴ - الزعماء الخمسة قادة الثورة الجزائرية المختطفين هم: * أحمد بن بلة * محمد بوضياف * محمد خيضر * الحسين آيت أحمد * مصطفى الأشرف. أنظر: الملحق رقم 15 من هذه الدراسة. ص 319.

⁵ - الإدريسي (محمد حمو)، الحركة الوطنية في الشمال... م.س. ص 171.

التحرير في الجزائر، وكذلك بلورة رؤية واضحة عن آفاق بناء المغرب العربي بعد استقلال جميع بلدانه، قبل تعرضهم للاختطاف من قبل السلطات الفرنسية¹.

إذن مباشرة بعد مغادرة زعماء الثورة إلى تونس في 26 أكتوبر 1956م، قامت القرصنة الجوية الفرنسية باختطاف الطائرة²، وأجبرتها على النزول في العاصمة الجزائرية واعتقال الزعماء الخمسة³، فكان رد فعل المغرب هو إدانة الأسلوب الذي نهجته فرنسا، واعتبر الملك محمد الخامس أنه مس في شرفه، باعتباره مضيفا لقادة التحرير الجزائريين، فاضطر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا لمدة تسعة أشهر⁴، كما شهدت المدن المغربية عدة مظاهرات واحتجاجات، قتل فيها مجموعة من الأجانب خاصة الفرنسيين⁵.

ولقد بلغ التعاون الرسمي مداه، عندما سُمح لجبهة التحرير بأن تقيم مركب الإذاعة الجزائرية لأول مرة في التراب المغربي بوجدة، بحضور السيد بوصوف عبد الحفيظ، حيث بدأت تبث فيها البرامج الجزائرية الثورية باسم "هنا صوت الجزائر... من قلب

¹ - بن بلا (أحمد)، مذكرات أحمد بن بلا...، م.س. صص 120-121.

² - ولقد اكتسى هذا الحادث (حادث اختطاف الطائرة) أبعادا خطيرة بعد استقلال الجزائر واندلاع حرب الرمال في 1963م، حيث اتهمت الحكومة الجزائرية القصر الملكي المغربي بتسهيله عملية الاختطاف والتواطؤ مع فرنسا. أنظر: شلوس (محمد)، "نونبر والحركة الوطنية"، ضمن مجلة الحدث العربي والدولي، (خاص عن الثورة الجزائرية)، عدد 24/ نونبر 2002. ص 37.

³ - الوردغي (عبد الرحيم)، الخفايا السرية للمغرب المستقل... م.س. ص 68.

⁴ - بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. ص 136.

⁵ - بلشير (عبد اللطيف)، أطلس الحسن الثاني، مطابع إديال، الدار البيضاء. 1991م. صص 80-81.

ومباشرة بعد إطلاق سراح زعماء الثورة الجزائرية الخمسة، أصر المغرب على إعادة استضافتهم، حيث خصص لهم استقبالا رسميا وجماهيريا، رادا للاعتبار وتحدي لسلطة فرنسا. أنظر: بن بلا (أحمد)، مذكرات أحمد بن بلا...، م.س. ص 134.

الجزائر"¹، هذه الإذاعة التي لعبت دورا كبيرا في بعث الروح الوطنية في المقاومة الجزائرية والتعريف بقضيتها.

بالإضافة إلى ذلك عمل المغرب على تقديم مجموعة من المساعدات المادية والمعنوية، كالتزويد بالأسلحة التي كان معظمها يأتي من الخارج ويدخل عن طريق المغرب إلى الجزائر، حيث كان مصدره من بعض الدول العربية أو من بعض الدول الأوروبية الاشتراكية أو من السوق السوداء، وكذلك من مصانع السلاح الخفيف والذخيرة التي أقامها جيش التحرير في المغرب، ويشرف عليه فنيون من ألمانيا وأمريكا متعاطفون مع الثورة، في سرية تامة عن فرنسا ودعم مطلق من السلطات المغربية وعلى رأسها الملك محمد الخامس².

بالإضافة إلى ذلك فتح المغرب قاعدة مكناس العسكرية لتدفق الأسلحة الروسية، التي يتم اقتناؤها للثورة الجزائرية بمساهمات من المغرب، بل أكثر من ذلك فتح المجال لمجموعة من الربابنة الجزائريين للتدريب بنفس القاعدة كما أورد عبد الهادي بوطالب³.

ونظرا لاشتداد المراقبة على توريد السلاح إلى الجزائر في بعض الفترات، تقدمت قيادة الثورة الجزائرية إلى السلطات المغربية بطلب بناء مجموعة من المعامل والورشات في المغرب، لصناعة بعض الأسلحة الخفيفة وذخيرتها، في مراكز توزعت آنذاك على مختلف المناطق المغربية، بأسماء مستعارة ورموز مشفرة، نذكر بعضها في الجدول التالي⁴:

¹ - بو علي (عبد الرحمن)، "وجدة علاقتها بتحرير المغرب العربي"، م.س، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، عدد 1992/3. ص 231.

² - بوباوية (عبد القادر)، "تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى"، ضمن مجلة التاريخ العربي، عدد 35/ صيف 2005. ص 18.

³ - بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. ص 135.

⁴ - قنطاري (محمد)، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية...". م.س، ضمن مجلة الذاكرة، عدد 03/ خريف 1995. ص 126.

المكان	السنة	نوع الإنتاج من الأسلحة والذخيرة
تطوان	1958	قنابل نوع انجليزي ومتفجرات
سوق الأربعاء	1958	قنابل نوع فرنسي والبنقلور
بوزنيقة	1959	قنابل نوع أمريكي يدوية التركيب + السلاح الأبيض
تمارة	1960	رشاشات خفيفة من نوع "مات 49 + السلاح الأبيض
الصخيرات	1960	مدافع الهاون عيار 45 ملم + المتفجرات
المحمدية	1960	مدافع الهاون عيار 60-80 ملم + الألغام
الدار البيضاء	1960	البزوكات، رشاشات مات 49، متفجرات، ألغام...

ولنجاح أي ثورة لا بد لها من قواعد خلفية، لذلك سمحت السلطات المغربية لقادة جيش التحرير بإنشاء مراكز وقواعد لتكوين وتدريب وحدات المتطوعين على حرب العصابات، وفنون القتال واستعمال الأسلحة والذخيرة والقنابل والمتفجرات ومختلف التخصصات، وكذلك تكوين أطر وقادة الثورة الجزائرية، بالإضافة إلى بعض زعماء الحركات التحررية الإفريقية¹، في كل من الخميسات، العرائش، كبدانة، زغنغان، بركان ووجدة.

وعلى المستوى الإنساني، فقد لعبت السلطات المغربية دورا كبيرا في تأسيس الهلال الأحمر الجزائري، تحت إشراف قيادة الثورة بالولاية الخامسة، حيث اعتمدت هيكلته ومقره بمدينة طنجة أواخر سنة 1956م، وأعلنت الإذاعة والصحافة عن ميلاد

¹ - تدرب في القواعد الخلفية للثورة الجزائرية داخل هذه المراكز مجموعة من قادة واطر الحركات التحررية من ساحل العاج، الكونغو، أنغولا، الكامبيرون، مالي، النيجر...، ولقد كان ابرز هؤلاء الزعيم الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا. أنظر: قنطاري (محمد)، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية..."، م.س، ضمن مجلة الذاكرة، عدد 03 / خريف 1995. ص 123.

الهلال الأحمر الجزائري في 18 يناير 1957م، وبدأ في تقديم المساعدات للاجئين والإسعافات للجرحى والمرضى، وجمع التبرعات من الموسرين الجزائريين والمغاربة¹.

قدم المغرب في كثير من المناسبات للهلال الأحمر الجزائري كميات مهمة من الأدوية والمساعدات، واستعان في نفس الوقت بهيئة الصليب الأحمر الدولي والمنظمات الإنسانية الدولية، لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الجزائريين، وقد كانت مساعدات الصليب الأحمر معتبرة، إلا أن هذه الهيئة الدولية لم تكن تتعامل مع الهلال الأحمر الجزائري بصفة رسمية تحت الضغط الفرنسي، معتبرة أنها لا تستطيع الاعتراف بجمعية محلية لا تخضع لأية حكومة وطنية، كما وجهت له انتقادات على خلفية اعتبار المغاربة المنضوين تحت لواء الثورة، وكذلك الفارين من لهيب الحرب في الجزائر، لاجئين تشملهم المساعدات. إلا أن رد الهلال الأحمر الجزائري كان حاسما، بحيث أنه لا يفرق في إسعافاته بين المغاربة والجزائريين، موضحا أنهم تعرضوا لنفس الظروف الصعبة التي سببها بطش الاستعمار².

وبدوره أكد الهلال الأحمر المغربي وقوفه التام خلال الثورة إلى جانب الهلال الأحمر الجزائري، وساهم بقسط وافر في تسهيل مهامه وتعضيد نشاطه، فكان يقوم بدوره بإسعاف المرضى وتوزيع المساعدات على اللاجئين، ويسهر على تنظيم الاكتتابات التضامنية، وقد دفع سنة 1958م ما يقارب مليون فرنك فرنسي، و500 طن من القمح كمساعدة للاجئين الجزائريين³.

وقد ساهمت الحكومة المغربية والهلال الأحمر المغربي في تسهيل مهمة إطلاق أسرى الحرب الفرنسيين، إذ عبر مسؤولو الثورة عن العلاقة المتميزة التي تربطهم بالمغرب، وبذلك باشر الهلال الأحمر الجزائري بتنسيق مع الحكومة المغربية، في عملية

¹ - مقالاتي (عبد الله)، "النشاط الإنساني للثورة الجزائرية"، ضمن مجلة المصادر، عدد10(خاص) //2004. ص 162.

² - نفسه، ص 163.

³ - Ben Atia Farouk, *Les actions humanitaires pendant la lutte de libération*, Edition. Dahlab, Alger 1990, P 95-96.

إطلاق أسرى الحرب منذ سنة 1959م¹، مما كان له الأثر الإنساني البالغ أمام الرأي العام الفرنسي والدولي، جنت فوائده الثورة الجزائرية والحكومة المغربية معا، وفضحت في نفس الوقت السياسة الاستعمارية الفرنسية.

هذه فقط بعض النماذج الحية، التي تثبت حجم المساعدة المغربية الشعبية والرسمية للثورة الجزائرية، اعتبارا من أن ما يصيب القطر الجزائري من آلام يتردد صداها في المغرب حكومة وشعبا، لذلك لم يبخل المغاربة في بذل الغالي والنفيس، من أجل نصره القضية الجزائرية، حتى تحقيق استقلالها كاملا غير منقوص.

إذن لقد قام المغاربة بواجبهم المقدس اتجاه الثورة الجزائرية، في إطار المصير المشترك لشعوب وبلدان المغرب العربي الكبير، يحدوهم الأمل أن تتحقق الوحدة بعد الاستقلال، رغم ما طالهم من ظلم وحيث من المستعمر الفرنسي، الذي لم يستسغ الوقوف البطولي للشعب المغربي اتجاه القضية الجزائرية، فقام بردود أفعال استفزازية ضد المغرب، بدأت بالضغوط السياسية والدبلوماسية، لتنتهي بإجراءات عسكرية قرب السواحل البحرية والحدود الشرقية، الأمر الذي كان يهدد سيادته ويضع استقلاله الوليد على المحك. فما طبيعة ردود الفعل الفرنسية على المغرب إزاء مساندته للثورة الجزائرية؟.

المطلب الثاني: ردود الفعل الفرنسية إزاء المساعدة المغربية

أولا: الضغوط السياسية على المغرب:

من الطبيعي والمنطقي أن تظل الدولة الفرنسية مهتمة بالمغرب حتى بعد أن اعترفت باستقلاله السياسي، خصوصا وأن مجموعة من القضايا السياسية والاقتصادية والعسكرية لا زالت عالقة بين البلدين. وبحكم أن فرنسا كانت حريصة على الحفاظ على مصالحها الحيوية في المغرب، فقد تعاملت بحساسية كبيرة مع موقف المغرب الرسمي والشعبي، المتعاطف مع القضية الجزائرية، والداعم للحرب التحررية للشعب الجزائري.

¹ - قدر عدد الأسرى الذين أطلق سراحهم خلال هذه الفترة انطلاقا من المغرب حوالي 3299 جندي من فرق الليف الأجنبي (مجنودون أوريبيون من خارج فرنسا)، حيث تم تجهيزهم وإعادةهم لأوطانهم بتنسيق بين الحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة المغربية. أنظر: مقالتي (عبد الله)، "النشاط الإنساني للثورة الجزائرية"، م.س، ضمن مجلة المصادر، عدد10(خاص)/2004. ص 165.

فعلا لم تكن فرنسا تنتظر بعين الرضا والارتياح لمظاهر التجاوب المغربي مع الثورة الجزائرية. كما لم تكن تتقبل ما تجده هذه الثورة من دعم مادي ومعنوي ودبلوماسي، من قبل السلطات الحكومية المغربية، حيث دخلت معها في مباحثات ساخنة وحادة، من أجل إقناع المغرب بوجوب اتخاذ موقف محايد من قضية النزاع الفرنسي الجزائري¹.

ولما لم تفلح هذه الضغوط السياسية ضد المغرب، انتقلت فرنسا إلى ممارسة ضغوطا اقتصادية ومالية، كما شنت هجمات عسكرية داخل التراب المغربي في المناطق الحدودية الشرقية، المحتضنة لقواعد جيش التحرير الجزائري².

لهذه الاعتبارات، أولت الأجهزة الدبلوماسية والعسكرية والسياسية الفرنسية المتواجدة في المغرب، عناية خاصة لكل ما يجري في البلاد المغربية، من أنشطة ولقاءات وتجمعات تضامنية، مؤيدة للحركة التحريرية الجزائرية، لترفع في شأنها تقارير مفصلة إلى الدوائر المختصة في باريس، ترصد فيه تحركات الجالية الجزائرية في المغرب، وتحركات جبهة التحرير وزعمائها، وتراقب أيضا مدى التعاطي الشعبي والرسمي المغربيين مع القضية الجزائرية.

ومن بين هذه التقارير الفرنسية المرفوعة نركز على مذكرتين مهمتين³:

المراسلة الأولى صادرة عن السفارة الفرنسية بالرباط (بتاريخ 21 فبراير 1957م تحت رقم 116)، تتعلق بوضعية الجالية الجزائرية في المغرب، التي قدرها التقرير

¹ - STORAT (Benjamin), *Algérie – Maroc : histoire parallèles, destin croisés*, op.cit, P. 57.

² - مبارك (زكي)، "المغرب والثورة الجزائرية"، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/2004. ص 13.

³ - هاتين المذكرتين أوردتهما: مبارك (زكي)، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/2004. صص 31-46، وهما مأخوذتان من كتاب:

Documents diplomatiques Français, Ministère des affaires étrangères, T1 et T2, 1957. Imprimerie national, Paris 1990.

* Document n 116 du 21 février 1957, PP. 311-315.

* Document n 433 du 13 décembre 1957, PP. 893-902

بحوالي 40 ألف نسمة في بداية الخمسينيات، استقرت في أهم المراكز الحضرية، كفاس ومكناس والدار البيضاء، غير أن الأغلبية منها فضلت الاستقرار بوجدة.

كما تحدث التقرير عن الوضعية الاجتماعية والمادية للجزائريين¹، التي كانت - حسب التقرير- مريحة ومرضية، إذ يتمتعون بمستوى ثقافي محترم، يؤهلهم لشغل مناصب إدارية محترمة، وممارسة أعمال تجارية حرة، علما أنه ليس لديهم أي أنشطة سياسية معروفة، أو أي ميول اتجاه الحركات والمنظمات التحررية في المغرب أو الجزائر.

ويضيف نفس التقرير، أن هذه الحالة ستتغير مباشرة بعد تأسيس جبهة التحرير واندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر 1954م. فقد تزايد عدد الجزائريين الفارين نحو المغرب، الذين وصلوا إلى حوالي 100 ألف نسمة، استقر معظمهم في الجهة الشرقية. سعت قيادة جبهة التحرير إلى تأطيرهم وتنظيمهم في خلايا ومجموعات، لتجنيدهم وتدريبهم ورعاية شؤونهم وحاجياتهم اليومية. كما تناولت نفس المراسلة الواجبات المالية التي يدفعها هؤلاء اللاجئون بانتظام للثورة، وكذلك عمليات الاكتتاب الموجهة لجمع التبرعات والمساعدات المختلفة.

لم تغفل نفس المراسلة الموقف الرسمي اتجاه الثورة الجزائرية، حيث تعرضت بالتفصيل للدعم الذي يقدمه بعض المسؤولين الحكوميين الجهويين إلى حركة التحرير الجزائرية، وورد فيها بصريح العبارة أسماء عامل مدينة وجدة السيد ولد اعمر حميدو، وعامل مدينة الناظور السيد عبد الله بن عبد الرحمن الصنهاجي، الذي كان أحد قادة جيش التحرير المغربي، حيث كانا يقدمان كل أشكال الدعم والمساعدة لقيادة الثورة،

¹ - لم يقتصر تتبع الإدارة الفرنسية للوجود الجزائري في المغرب على هذه الفترة، فقد أولت الدراسات والتقارير الفرنسية أهمية بالغة لهذه الظاهرة الاجتماعية منذ أواخر القرن 19م وخاصة مطلع القرن 20م، نشرتها بعض المجالات المتخصصة خلال هذه الفترة نذكر منها: "Les Archives Marocaines"، "Revue du monde Musulman"، "Revue Renseignements coloniaux"، أنظر: بوهليلة (إدريس)، الجزائريون في تطوان خلال القرن 13هـ/19م، مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي، مطبعة الهداية، تطوان 2012. صص 44-45.

ويمكنهم من جوازات السفر وكل الوثائق المطلوبة، لتسهيل تنقلاتهم وإقاماتهم في المغرب وخارجه.

وتختم نفس المراسلة بالضغط التي كان يمارسها السفير الفرنسي على الحكومة المغربية، لإيقاف هذا الدعم للجزائر، ويقول: "...لا جدال في أن الثورة الجزائرية تتلقى من المغرب وانطلاقاً منه مساعدات وإعانات مهمة... ولقد فاتحت في هذا الشأن يوم 7 فبراير 1957م السيد البكاي (رئيس الحكومة المغربية) والسيد إدريس المحمدي (وزير الداخلية) ووجهت مذكرة بخصوص هذه المباحثات إلى الدوائر المختصة، وقد أكد لي السيد إدريس المحمدي عزم حكومته الأكيد على اتخاذ ما يلزم من الإجراءات للحيلولة دون تكوين مجموعات قتالية جزائرية على أرض المغرب، تنطلق منه لمهاجمة القوات الفرنسية... غير أن الأيام المقبلة وحدها كفيلة بكشف مدى صدق هذه التصريحات، علماً بأنها لن تغير في شيء من موقف المغرب المبدئي والعقائدي من المسألة الجزائرية"¹.

بالإضافة إلى التقرير السابق، نورد بعض مضامين مذكرة أخرى صادرة عن المديرية العامة للشؤون المغربية والتونسية التابعة للخارجية الفرنسية والتي حررت (بتاريخ 13 دجنبر 1957م تحت رقم 433)²، تعرضت في مقدمتها إلى المباحثات التي جرت بين الملك محمد الخامس والرئيس التونسي الجبيب بورقيبة بتاريخ 21 نونبر من نفس السنة حول المسألة الجزائرية، ومن أهم ما جاء فيها:

- تطابق الرؤى والمواقف بين المغرب وتونس فيما يخص القضية الجزائرية.
- وجود مشاعر تضامنية قوية مع الثورة الجزائرية لدى كل الفئات المغربية.
- سعي المسؤولين الحكوميين المغاربة لعودة السلم في الجزائر، باعتباره الكفيل الوحيد لضمان أمن المغرب واستقرار البلدان المغاربية.

¹ - مبارك (زكي)، "المغرب والثورة الجزائرية"، م.س، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/2004. ص 15.

² - نفسه، ص 16.

• اقتناع المغاربة بوجود الحل السياسي في الجزائر، من خلال مفاوضات مباشرة بين الطرفين الفرنسي والجزائري، واستعداد المغرب للقيام بوساطة بين قادة الثورة والحكومة الفرنسية.

كما تناولت نفس الوثيقة مجموعة من المحطات السياسية المغربية المؤيدة والمساندة للثورة الجزائرية، حيث ذكرت بخطاب الملك محمد الخامس بوجدة بتاريخ 25 شتنبر 1956م، ثم البلاغ الصادر عن الديوان الملكي على إثر انتهاء أشغال مؤتمر الدبلوماسيين المغاربيين، الذي عقد بالرباط يوم 20 يوليوز 1957م¹، وركزت هذه الوثيقة على كلمة "استقلال الجزائر"، التي تتردد في هذه المحطات، وردود الفعل التي يجب أن تتخذها السلطات الفرنسية إزاءها، حيث سنتقل من ممارسة الضغوط السياسية، إلى إجراءات عقابية عملية، استهدفت السيادة المغربية حديثة العهد بالاستقلال.

ثانيا: الإجراءات العسكرية ضد المغرب:

لم تكتف السلطات الاستعمارية الفرنسية بمراقبة الأمور في المغرب، إزاء موقفه من تطورات القضية الجزائرية، خاصة مع تزايد الدعم والمساعدة المغربية ماديا ومعنويا للثورة الجزائرية، وتموينها بالأسلحة والذخيرة الحربية، لذلك سارعت فرنسا إلى محاولة عزل المغرب عن الجزائر، بإقامة أسلاك شائكة مكهربة، ومناطق ملغمة على طول الحدود الشمالية من مرسى "بورساي" المقابل للسعيدية إلى كولمب بشار، الذي يزيد طولها عن 700 كلم².

كما عملت فرنسا بضرب حصار جوي وفرض حصار بحري على الشواطئ الساحلية الجزائرية والمغربية المتوسطية، لتتبع ومراقبة وتفقيش السفن والمراكب المتجهة نحو المغرب، خوفا من تسرب الأسلحة وذخيرتها الحربية إلى المجاهدين الجزائريين عن طريق المغرب، وهو الأمر الذي حصل بعد أن تمكنت البحرية الفرنسية من حجز الباخرة

¹ - مبارك (زكي)، "المغرب والثورة الجزائرية"، م.س، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/2004. ص 16.

² - قنطاري (محمد)، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية..."، م.س، ضمن مجلة الذاكرة، عدد 03/ خريف 1995. ص 124.

المصرية "أطوس Athos" بتاريخ 16 أكتوبر 1956م¹، قرب الشواطئ المغربية في طريقها إلى إفراغ حمولتها بميناء الناظور، محملة بالأسلحة والذخيرة الآتية (2500 بندقية، 39 رشاشا، 50 بندقية رشاشة، 250 مسدسا رشاشا، 72 مدفعا، 5000 قنبلة، وأكثر من مليون خرطوشة)².

شكلت هذه العملية ضربة كبيرة للثورة الجزائرية، وقد أسفرت عن توقف دخول الأسلحة في هذه الفترة، وانخفاض وتيرة العمليات العسكرية للمجاهدين، خاصة بعد أن أصدر مجلس الوزراء الفرنسي أمراً لأسطول البحر في 21-10-1956م، بتكثيف الدوريات المنتظمة والمستمرة في حوض البحر الأبيض المتوسط، للحيلولة دون وصول شحنات الأسلحة إلى الجزائر³، فقامت بمجموعة من عمليات الحجز والمصادرة الأخرى، نذكر على سبيل المثال:

- حجز الباخرة اليوغسلافية "سلوفينيا" قرب وادي ملوية بتاريخ 18-10-1956.
- حجز السفينة الدانمركية "غرانيتا" قرب السعيدية بتاريخ 23-12-1958.
- حجز السفينة التشيكوسلوفاكية "ليديسي" قرب كبدانة بتاريخ 07-04-1959.
- حجز السفينة الألمانية "بيليا" قرب السواحل المغربية بتاريخ 05-11-1956.

¹ - اعتبر أحمد بن بلا عملية اختطاف فرنسا للسفينة "أتوس"، بمثابة نكبة أصابت ثورة التحرير، سواء من حيث التوقيت الذي كانت في الثورة في أمس الحاجة للسلاح، أو من حيث نوعية الأسلحة المصادرة في ذلك الوقت. أنظر: بن بلا (أحمد)، مذكرات أحمد بن بلا... م.س. ص 101.

² - بوباية (عبد القادر)، "تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى"، م.س، ضمن مجلة التاريخ العربي، عدد 35/ صيف 2005. ص 24.

³ - حسب ما أوردته "المجلة الفرنسية الحربية" بباريس، التي تصدر بيانات شهرية تتضمن عمليات الحجز والتفتيش والمراقبة التي تتم في هذا المجال: "أن القطع البحرية والجوية الفرنسية وفي شهر أكتوبر 1956م فقط، أوقفت 285 مركب، وتحققت من 600 آخرين". أنظر: طلاس (مصطفى)، والعسلي (بسام)، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت. 1982م. ، ط1. ص 170.

• حجز السفينة الهولندية "بجيش بوش" قرب الناظور بتاريخ 11-12-1959¹.

وفي نفس السياق، تم إيقاف 17 مركبا ألمانيا في عرض البحر الأبيض المتوسط محملا بالأسلحة في دجنبر 1960، مما أثار أزمة دبلوماسية حادة في العلاقات الألمانية الفرنسية². والملاحظ من خلال هذه النماذج أن معظم السفن المقرصنة تم إيقافها في المياه الإقليمية للمغرب، مما يفيد حقيقتين: الأولى أن المغرب لعب دورا كبيرا في تمويل الثورة الجزائرية بالأسلحة، والثانية أن السلطات الاستعمارية الفرنسية لم تتورع في خرق السيادة المغربية نكاية في موقف المغرب من القضية الجزائرية.

ومن أبرز العمليات العسكرية التي نفذتها القوات الجوية الفرنسية، والتي مست السيادة المغربية في العمق، هي القبض على زعماء الثورة الجزائرية الخمسة، بعد قرصنة الطائرة المغربية المتجهة نحو تونس، وتحويل مسارها إلى مطار الجزائر العاصمة في 22 أكتوبر 1956م، مما أثار استنكار الملك محمد الخامس، وزرع ثقته في فرنسا³.

قامت القوات الجوية الفرنسية كذلك بقصف القواعد الخلفية للمقاومة الجزائرية داخل التراب المغربي، حيث تعرض مقر إذاعة الثورة ومركز سلاح الإشارة اللاسلكي التابع لقيادة جيش التحرير بالناظور للقصف المباشر من الطيران الحربي الفرنسي، كما استهدف "مركز العربي بلمهيدي" لعلاج المرضى والجرحى الجزائريين بغارات أودت بحياة العشرات منهم، وبذلك ضربت فرنسا بعرض الحائط التصريح المشترك مع المغرب

¹ - قنطاري (محمد)، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجهة الغربية..."، م.س، ضمن مجلة الذاكرة، عدد 03/ خريف 1995. صص 125-126.

² - بوباية (عبد القادر)، "تمويل الثورة الجزائرية بالأسلحة عن طريق المغرب الأقصى"، م.س، ضمن مجلة التاريخ العربي، عدد 35/ صيف 2005. ص 25.

³ - مقالاتي (عبد الله)، "مؤتمر تونس المغاربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية"، ضمن مجلة المصادر، عدد 16/ 2007. ص 190.

في 02 مارس 1955م، والذي تعهدت فيه باحترام وحدة وسيادة التراب المغربي المضمونة بحكم المعاهدات الدولية¹.

كذلك قصفت قرية سيدي بوبكر بالمدفعية الفرنسية الثقيلة، بالإضافة إلى تتبع وحدات المجاهدين بعد انسحابهم من المعارك إلى المراكز الخلفية بالأراضي المغربية، مما يؤدي إلى نشوب اشتباكات ومعارك بين المقاومة والجيش الفرنسي داخل التراب المغربي وعلى سواحلها، كاشتباكات سيدي جابر توستنت سنة 1957م، التي تعدت فيها فرنسا خرق السيادة المغربية بحجة حق المتابعة².

وعموما فقد عاش المغاربة قاطبة، وساكنة المنطقة الشرقية والريف خاصة، ظروفًا استثنائية بفعل طاحونة الحرب المدمرة، التي فرضها المستعمر الفرنسي على الجزائر، وكثيرا ما تعرض أولادهم وأملاكهم وأرزاقهم للنهب والاستيلاء والقتل والتخريب، رغم الاحتجاجات المتتالية التي يقدمها المغرب إلى هيئة الأمم المتحدة، والتظلمات التي يرفعها لدى المنظمات والهيئات الدولية.

بقي أن نشير إلى أنه رغم الإجراءات القاسية التي نهجتها فرنسا ضد المغرب، لثنيه عن مساعدة الثورة الجزائرية، إلا أن هذه الأخيرة لم تتوقف، وبحثت عن طرق أخرى أكثر نجاعة مكنتها من جلب الأسلحة نصف الثقيلة والثقيلة بمختلف أنواعها، وذخيرتها الحربية من الخارج، ابتداء من سنة 1960م (مدافع الهاون، البازوكات، والمدافع المضادة للطائرات...) عن طريق المغرب، وفي غالب الأحيان باسم الحكومة المغربية³، هذه الأسلحة التي غيرت من قواعد اللعبة في الجزائر، وساهمت في تحقيق استقلالها سنة 1962م.

¹ - بمنصور (عبد الوهاب)، مع جلالة الملك في نواديبيو، المطبعة الملكية، الرباط. 1970م. ص 16.

² - قنطاري (محمد)، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية..."، م.س، ضمن مجلة الذاكرة، عدد 03/ خريف 1995. ص 128.

³ - بوباوية (عبد القادر)، "تموين الثورة الجزائرية بالسلح عن طريق المغرب الأقصى"، م.س، ضمن مجلة التاريخ العربي، عدد 35/ صيف 2005. ص 27.

وإننا في الأخير، إذ نرصد حجم المساعدة والتعاون بين المقاومة المغربية والجزائرية في مستوياتها المتعددة، والآمال التي كانت معلقة عليها في وحدة البلدين في إطار المغرب الكبير، نظهر في نفس الوقت الحسرة وخيبة الأمل الكبرى، التي حلت بالشعوب المغاربية بعيد الاستقلال.

إذن رغم أن فترة الاستعمار فترة قمع وبطش، إلا أنها شكلت بحق صخرة ضمير وطني، تدرج من المطالبة بالإصلاحات إلى المطالبة بالاستقلال، في إطار من التنسيق الثوري المغربي الجزائري، من أجل تحقيق هدفين بارزين: الحرية والاستقلال وبناء المغرب العربي الموحد. لكن يحق لنا أن نستفسر عن مصير هذه الطموحات بعد الاستقلال؟.

لقد تحولت الوحدة المنشودة إلى خلافات ونزاعات، وصلت إلى حد الاشتباك المسلح، مما أشر على بداية مسلسل حرب التوازنات والتوازنات المضادة، وهذا ما سنحاول إبرازه في الباب الموالي الذي يعالج بعض أسباب التوتر بين البلدين بعد جلاء المستعمر.

الباب الثالث:

العلاقات المغربية الجزائرية في ضوء مخلفات الاستعمار

الفصل الأول: بعض قضايا النزاع المغربي الجزائري بعد الاستقلال.

الفصل الثاني: دور بعض المنظمات الإقليمية والدولية في الصراع المغربي الجزائري.

مقدمة الباب الثالث:

يحاول هذا الباب أن يسلط الضوء على مسألة أساسية واكبت أطوار العلاقات المغربية والجزائرية بعد الاستقلال، تتمحور الأولى في فشل الدولة الوطنية القائمة بالبلدين في تجاوز الخلافات السياسية، انطلاقاً من الإكراهات الداخلية والخارجية التي يعيشها كل منهما على حدة، والتي انتهت بنشوب صراعات مسلحة بعيد الحصول على الاستقلال.

أما القضية الثانية فتتمحور حول دور المؤثرات الخارجية في بلورة الصراع المغربي الجزائري، وذلك من خلال التركيز على بعض القوى والمنظمات الإقليمية والدولية، التي حولت قضايا الصراع بين البلدين كأوراق لابتزازهما من خلال استغلال خيراتها الطبيعية وإخضاعهما لأجندة هذه القوى سياسياً واقتصادياً.

إذن انطلاقاً من هذه المعطيات قسمنا هذا الباب إلى فصلين، يحاول الأول أن يسلط الضوء على بعض القضايا الخلافية التي طفت على السطح بعيد الاستقلال، مركزاً على مسألة الحدود وقضية الصحراء كقضيتين محوريّتين طبع بهما الصراع بين البلدين خلال هذه الفترة، مع الإشارة إلى قضايا خلافية أخرى أولها الاختلاف الإيديولوجي، وثانيها استمرار السباق نحو التسلح.

في حين يحاول الفصل الثاني إظهار دور بعض القوى والمنظمات الإقليمية والدولية في بلورة الصراع المغربي الجزائري، من خلال التركيز على منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الإفريقية قبل أن تتحول إلى الاتحاد الإفريقي في محور أول، ثم نتاولنا في المحور الثاني دور جامعة الدول العربية مع ذكر آثار الصراع المغربي الجزائري على اتحاد المغرب العربي، لنختم باستنتاج عام يعري طبيعة هذه المؤسسات التي وقعت تحت تأثير القوى الدولية والإقليمية، فبدلاً من حل قضايا الصراع زادت من تعميق الهوة بين البلدين الجارين.

الفصل الأول: بعض قضايا النزاع المغربي الجزائري بعد الاستقلال

المبحث الأول: النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر

سبق أن تحدثنا عن دعم المغرب للمقاومة والحركة التحررية الجزائرية منذ 1830م، واستمر هذا الدعم إلى حين حصول الجزائر على استقلالها، رغم العواقب الوخيمة والتبعات التي جرّتها في علاقتها مع فرنسا. ونذكر هنا برفض المغرب المساومة حول الحدود الشرقية مع الجزائر، بامتناع الملك محمد الخامس عن التفاوض مع الفرنسيين في هذه الظروف، حتى لا يفسر ذلك بأنه طعنة من الخلف للثورة الجزائرية، أملا في نفس الوقت أن تسوى القضايا بين البلدين فيما بعد استقلال الجزائر¹.

إذن لقد حاولت الحكومة المغربية أن تلتزم بعلاقاتها الودية اتجاه الجزائر، خاصة بعد الوعد الشرفي الذي تلقاه المغرب من قبل قادة الثورة الجزائرية، بإرجاع الأقاليم المغربية المدمجة كرها ضمن التراب الجزائري مباشرة بعد الاستقلال، ويتضح ذلك من خلال رفض المغرب للعرض الفرنسي، بشأن مشاركة المغرب في استغلال الثروات المعدنية والبتروولية المكتشفة في الصحراء الشرقية².

ازداد الارتياح المغربي، عندما وقع ملك المغرب الحسن الثاني مع عباس فرحات رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية في 6 يوليوز 1961م، اتفاقية تعرف بالبروتوكول المغربي الجزائري، وذلك بعد موافقة مبدئية وقطعية من بن بلة³، حيث نص هذا الاتفاق على أن الجزائر تعترف بأن مشكلة الحدود بين المغرب والجزائر موجودة وقائمة، وأن واقع الحدود تم فرضه من لدن فرنسا بتعسف وظلم، وتتعهد بأن تدخل حكومة الجزائر المستقلة في مفاوضات مباشرة مع المغرب من أجل تسوية المشكلة⁴، بل أكثر من ذلك

¹ - STORAT (Benjamin), *Algérie – Maroc : histoire parallèles, destin croisés*, op.cit, P 25.

² - الوردني (عبد الرحيم)، الخفايا السرية في المغرب المستقل... م.س. صص 76-77.

³ - العلوي (الحسن الثاني)، التحدي، م.س. ص 140.

⁴ - أنظر نص هذه الاتفاقية في الملحق رقم 16 من هذه الدراسة. ص 320.

مباشرة بعد استقلال الجزائر قام الملك الحسن الثاني بزيارة رسمية إلى الجزائر في 13 مارس 1963م بهدف تسوية مشكل الحدود بين البلدين¹.

بعد أن التقى الملك الحسن الثاني بالرئيس أحمد بن بيلا خلال هذه الزيارة، اطمأن إلى التعهدات التي أخذها الرئيس الجزائري على عاتقه، بفتح ملف الحدود بعد تثبيت دعائم السلطة بالجزائر، خاصة بعد أن خاطب بن بلة الملك قائلاً: "أطلب من جلالتم إمهالي بعض الوقت، حتى يتسنى لي أن أقيم في الجزائر المؤسسات الجديدة، وعندما يتم ذلك في شهر شنتبر أو أكتوبر القادم، نفتح ساعتنا مع ملف الحدود"². مضيفاً حسب عبد الهادي بوطالب الذي كان ضمن الوفد المغربي وحضر هذا اللقاء: "...ثقوا أن الجزائريين لن يكونوا بطبيعة الحال مجرد وارثين للتركة الاستعمارية في موضوع الحدود المغربية الجزائرية"³، مؤكداً في نفس الوقت -خلال خطاب تنصيبه- بأن حكومته تحترم جميع الأوفاق التي أبرمتها الحكومة المؤقتة، مع تمسكه بما نصت عليه اتفاقية 6 يوليوز 1961م⁴.

إذن كانت هذه هي أطوار العلاقة بين البلدين خلال هذه الفترة، التي يغلب فيها الحماس أكثر من الإرادة الحقيقية لتسوية الأوضاع والقضايا العالقة، هذا الحماس الذي كانت تغذيه نشوة الانتصار والانشغال بتكوين دعائم الدولة الوطنية، قبل أن يضرب بكل ذلك عرض الحائط، حين تحولّ التفاهم إلى خلاف في وجهات النظر والمبادئ، وتحول الخلاف في المبادئ إلى نزاع مسلح بين البلدين.

¹ - حمل الوفد المغربي إلى الجزائر معه مجموعة من الوثائق التاريخية والمعاهدات الدولية والخرائط، بهدف إثبات مغربية الأراضي التي ألحقها فرنسا بالجزائر، فضلاً عن الاتفاقية المبرمة مع الحكومة المؤقتة الجزائرية في 6 يوليوز 1961م. أنظر: بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. ص 139.

² - العلوي (الحسن الثاني)، التحدي، م.س. ص 141.

³ - بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. صص 139-140.

⁴ - هذا الأمر نفاه بن بيلا لاحقاً، في حوار مع أحمد منصور لبرنامج شاهد على العصر (الحلقة التاسعة)، الذي بثته قناة الجزيرة في شهري نونبر ودجنبر من سنة 2002م. أنظر: منصور (أحمد)، الرئيس بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة التحرير، م.س. ص 256.

المطلب الأول: الحدود المغربية الجزائرية بين مبدأين

أولاً: المغرب ومبدأ الحق التاريخي:

ظل المغرب لفترة طويلة منذ استقلاله يرفض الحدود الموروثة عن الاستعمار، ويتحفظ عليها لكونها تحرمه من حقوقه التاريخية في عدد من المجالات الترابية الشاسعة، والضاربة بعضها في عمق الصحراء الجنوبية والشرقية¹. لذلك نجد المغرب لا يألو جهداً في الدفاع عن حقه التاريخي في حدوده كاملة، ليس فقط اتجاه الجزائر في الصحراء الشرقية، بل أيضاً اتجاه الصحراء المغربية التي كانت تحتها إسبانيا، واتجاه موريتانيا عقب الإعلان عن قيامها كدولة مستقلة².

ترتكز الأطروحة التي يحاجج بها المغرب في سعيه لاسترجاع أراضيه واستكمال وحدته الترابية، على الحقوق التاريخية والقانونية الممتدة عبر العصور، فالمغرب ليس دولة خلقت من عدم أو جاءت من فراغ، أو تم زرعها من طرف الاستعمار - كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول الإفريقية-، بل هو كيان دولتي تم تأسيسه عبر صيرورة تاريخية طويلة، تمتد جذورها إلى عهود ضاربة في التاريخ، أفضت إلى تثبيت وتمتين تلاحم الشعب المغربي بجميع مكوناته، وتفاعله مع عمقه العربي-الإسلامي والإفريقي وجواره الأوربي، في إطار ما يقتضيه عقد البيعة من حقوق وواجبات³.

¹ - تتأكد أطروحة الحق التاريخي من خلال الأفكار السياسية التي كان يدعو لها الزعيم الراحل علال الفاسي، انطلاقاً من "أن الاستعمار لا يغير شيئاً من حقيقة الواقع المغربي، الذي تمتد حدوده من السنغال جنوباً إلى الجزائر شرقاً، بما فيها توات وتندوف والقنادسة إلى البحر المتوسط شمالاً والمحيط الأطلسي غرباً". كما تتأكد من خلال تصريح الملك الراحل محمد الخامس أمام رئيس الجمهورية الفرنسية في 15 فبراير 1956م: "هناك مشكلة من نوع آخر، وأملنا أن نتوصل فيها إلى حل عادل في المستقبل القريب، ألا وهي وحدة التراب المغربي، وأنه لا توجد أية حرية مقبولة بالنسبة إلينا إلا في دائرة وحدة التراب الوطني، وعدم قبول أي تجزئة فيه". أنظر: بنمنصور (عبد الوهاب)، مع جلالة الملك في نواذيبو... م.س. ص 15.

² - رضوان (محمد)، منازعات الحدود العربية في العالم العربي... م.س. ص 94.

³ - أتابتو (أحمد)، "إشكالية ترسيم الحدود المغربية الجزائرية بعد الاستقلال"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية - مكناس. موسم: 2011-2012. صص 7-8.

هذا العمق التاريخي للدولة المغربية، هو الذي حصنها في الدفاع عن وحدتها الترابية خلال فترات طويلة، على الرغم من ميولات التجزئة التي كانت تهدد تماسكه بين الفينة والأخرى، وعلى الرغم من الأخطار الخارجية التي كانت تترصد وحدته باستمرار. ولأن المغرب كان يتوفر على دولة مركزية منذ أزمنة بعيدة، فقد تمكن من تأخير الاستعمار، رغم أنه أول من تلقى صدمة المد الأيبيري (احتلال سبتة من طرف البرتغال في 1415م)، كما تمكن من إيقاف المد العثماني عند حدوده الشرقية منذ بداية القرن 16م¹.

وفي هذا الإطار، نسجل على أن الموقف المغربي يعد قريبا من مواقف بعض الدول الإفريقية، الداعية إلى مراجعة الحدود بالقارة السمراء، في إطار كافة المجالات الترابية التي كانت خاضعة في يوم من الأيام إلى سيادته، أو كانت تربطها بالسلطان المغربي إحدى الروابط الدينية والسياسية². إلا أن الاتجاه الداعي إلى احترام السيادة الوطنية والحدود الثابتة الموروثة عن الاستعمار، كان هو الاتجاه الأقوى غداة تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، التي كرسته عرفيا منذ مؤتمرها الأول في ميثاقها الأساسي، مما جعل المغرب يؤكد أنه لا ينبغي تأويل التوقيع على هذا الميثاق، على أنه اعتراف صريح وضمني بالأمر الواقع المفروض، ولا يجب تفسيره على أنه تنازل عن مواصلة المطالبة بحقوقه بواسطة الطرق المشروعة³.

¹ - الحارثي (أحمد)، "الصحراء ما بين مآزق الاستفتاء والحل الوطني الديمقراطي"، ضمن مجلة نوافذ، السنة 3، عدد 11/يناير 2001. ص 12.

² - لم يكن المغرب وحده يرفض مبدأ التوارث الاستعماري، فهناك مجموعة من الدول الإفريقية كانت ترفض أيضا هذا المبدأ المفروض من قبل الاستعمار، والدليل على ذلك أن مؤتمر أكرا المنعقد سنة 1958م (من بين أهم المؤتمرات التي شكلت الأرضية والمنطلق لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية)، رفض هذا المبدأ ودعا إلى عدم الاعتراف بالحدود الاصطناعية التي رسمها الاستعمار. أنظر: غضبان (مبروك)، المدخل للعلاقات الدولية، م.س. ص 301.

³ - عارض المغرب بشدة اعتراف منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1964م بمبدأ التوارث الدولي للحدود كما كانت عليه في عهد الاستعمار المعروف بـ"Uti-Possidetis" والتي تعني باللاتينية "حسب ما في حوزة كل واحد"، أي احتفاظ كل واحد بما في حوزته الموروثة. أنظر: البغدادي (محمد): الصحراء المغربية بين الماضي والحاضر والحلول المقترحة للنزاع الصحراوي (مع نصوص ووثائق وإحالات)، مطبوعات فيديبرانت، الرباط 2004م. ص 253.

لهذا السبب نجد أن المغرب يعبر في كل مناسبة عن عدم ارتياحه لخيار التوارث الدولي، الذي تبنته منظمة الوحدة الإفريقية في ميثاقها التأسيسي، وهو الأمر الذي تحفظ عنه في حينه¹.

إذن فالموقف المغربي ليس وليد ظرفية التفاعلات السياسية، التي رافقت إنشاء المنظمة الإفريقية، وإنما هو موقف مبدئي سبق أن عبر عنه السلطان محمد الخامس في خطاب العرش بتاريخ 18 نونبر 1957م، والذي أكد فيه تشبث المغرب بحدوده التي تعيد له "الحق في الجغرافيا والتاريخ"².

ثانيا: الجزائر ومبدأ التوارث الدولي:

يختلف موقف الجزائر عن مبدأ الحق التاريخي الذي يتبناه المغرب، فإذا كان هذا الأخير يسعى إلى إثبات حدوده مع جيرانه على قاعدة الحدود التاريخية، انطلاقا من معطيات دينية وسياسية وقانونية أيضا، فإن الجزائر تعتبر من أبرز الدول العربية والإفريقية التي كرست سعيها للمحافظة على الحدود الموروثة عن الاستعمار، ليس فقط لكونها تتأهب لمواجهة المغرب، ولكن لأسباب أخرى باعتبارها كانت أكثر استفادة وحظوة من غيرها بالمجالات الإقليمية المترامية الأطراف³.

بالفعل عملت الجزائر دائما على تأجيل تسوية قضاياها المتعلقة بالحدود مع المغرب الموروثة عن الاحتلال الفرنسي، إلا أنها مع بداية الستينيات جعلت قضية الحدود من أهم مرتكزات سياستها الخارجية، على أساس القواعد والمبادئ القانونية الدولية، التي تكرر المحافظة على مبدأ التوارث الدولي⁴. وقد دشنت هذا الهدف من خلال مجموعة من التصريحات الرسمية لكبار مسؤوليها بعد الاستقلال، والتي تركز على أنه ينبغي أن

¹ - بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط 2002م. ص 85.

² - وزارة الإعلام (المغربية)، خطب جلالة الملك محمد الخامس، ج3، مطبعة الأنباء، الرباط 1990م. ص 331.

³ - رضوان (محمد)، منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 89.

⁴ - بنكوكوس (أحمد)، العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق الرباط، موسم: 1989-1990م. ص 253.

تظل حدود الدول الجديدة قائمة تبعا لما خطته القوى الاستعمارية، التي أعقبتها هذه الدول في إفريقيا¹.

وعلى العكس من المغرب، فقد وجدت الجزائر في قرار أعضاء منظمة الوحدة الإفريقية الداعي إلى احترام الحدود وفق نظام التوارث الدولي، سندا لتعزير موقفها اتجاه جيرانها خاصة المغرب². بل وجدت في مبادئ ميثاق المنظمة الإفريقية مرجعية أساسية، لتثبيت حدودها والحفاظ عليها³، فضلا عن مبادئ بعض المواثيق الدولية الأخرى، خاصة وأنها تجد قبولا في القانون الدولي الذي وضعه وسنه الاستعمار في القارة الإفريقية⁴.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبدأ (احترام الحدود السياسية القائمة الموروثة)، لم ينص عليه مباشرة في ميثاق المنظمة الإفريقية، خوفا من عدم إحراز هذا المبدأ الموافقة الإجماعية، وكذلك حتى لا يكون هذا المبدأ اعترافا ضمنيا بالتقسيمات التي وضعتها الدول الاستعمارية في مؤتمر برلين سنة 1885م⁵.

1 - لقد أكد الرئيس الجزائري بن بيل على مبدأ المحافظة على الحدود كما خلفها الاستعمار بشكل واضح، من خلال خطاب ألقاه في المنطقة المتنازع عليها "كلومب بشار" في 10 دجنبر 1963م. أنظر:

STORAT (Benjamin), *Algérie – Maroc : histoire parallèles, destin croisés*, op.cit, P 26.

2 - الشاب (رشيدة)، "المغرب في السياسة الخارجية الجزائرية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- الرباط/ أكدال. موسم: 2005-2006. ص 6.

3 - أتابنو (أحمد)، "إشكالية ترسيم الحدود المغربية الجزائرية بعد الاستقلال"، م.س. ص 14.

4 - تركز مبدأ التوارث الدولي في اتفاقية فينا عام 1978م، والذي يقضي بأن تغيير الأنظمة وتعاقبها لا يمس بشيء أنظمة الحدود المرتبطة بالمجالات الإقليمية الأخرى. مما أثر بشكل سلبي على العلاقات بين الدول الإفريقية، فمعظمها لا يستجيب لمقومات الدولة بمفهومها الحديث. أنظر: غضبان (مبروك)، المدخل للعلاقات الدولية، م.س. ص 302.

5 - ذكر مبدأ "سيادة كل دولة وسيادة أراضيها وحققها الثابت في كيانها المستقل" ثلاث مرات في ميثاق المنظمة، دون أن يشير إلى صيغة الموروثة، ولكن هذا المبدأ فسر عرفيا على النحو الذي استغلته مجموعة من الدول الحديثة، بما يتوافق مع الرغبة الاستعمارية. أنظر: الشافعي (محمد بشير)، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، منشورات منشأة المعارف، الإسكندرية. 1974م. ط2. ص 380.

وللاشارة فإن تشبث الدولة الجزائرية الفتية بهذا المبدأ لا يرجع فقط لكونها تفتقد للعمق التاريخي الذي يتميز به المغرب، بل أيضا لكونها لم تكن ترغب في أن يصبح حل النزاعات بين الدول وفق مبدأ الحق التاريخي مرجعا، يمكن الارتكان إليه في مسألة الحدود المغربية الجزائرية. وهذا ما يتضح من خلال التبريرات التي قدمتها الجزائر في شخص رئيسها الأول بن بيلا، بعد التوصل من تعهدات والتزامات اتفاق 6 يوليوز 1961م بالقول: "إن فرحات عباس حينما كان رئيسا للحكومة المؤقتة، قال للمغرب بأن ملف الحدود سوف يفتح بعد الاستقلال، لكن منظمة الوحدة الإفريقية اجتمعت في أديس أبابا، وأقرت مبدأ استلام الحدود كما كانت عليه في وقت الاستعمار، لأن كل البلاد الإفريقية تعاني من مشاكل الحدود"¹.

إذن بعد انقلاب الموقف الجزائري الرسمي غداة الاستقلال، وتنصله من تعهداته السابقة، تباعدت وجهات النظر بين المغرب والجزائر حول الحدود، وانتقل الخلاف من معركة سياسية إلى حرب عسكرية واشتباك مسلح سنة 1963م، وذلك بعد استنفاد جميع الجهود الدبلوماسية بين البلدين².

المطلب الثاني: الاشتباك الحدودي المسلح بين البلدين

أولا: اندلاع حرب الرمال:

نسجل مما سبق، أنه قد اختلفت الرؤى والمقاربات حول الحدود في بداية الستينات بين البلدين الجارين، مما أدى إلى اندلاع حرب عسكرية ضارية. تركز فيها الصراع حول المنطقة الحدودية الصحراوية، امتدت على مئات الكيلومترات من وادي "غير" إلى حمادة درعة، كما تركز الصراع بصفة خاصة على منطقة تندوف المغربية، التي كانت

¹ - منصور (أحمد)، الرئيس بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، م.س. ص 256.

² - بنكوكوس (أحمد)، العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة، م.س. ص 250.

السلطات الاستعمارية الفرنسية قد ضمتها قسرا أثناء احتلالها للأراضي الجزائرية، واعتبرتها ضمن الأقاليم الجزائرية-الفرنسية¹.

إذن بعد سنة 1962م وحصول الجزائر على الاستقلال، طفت على السطح مجموعة من التطورات السياسية في المنطقة، أفرغت اتفاقية 6 يوليوز 1961م (بين المغرب والحكومة الجزائرية المؤقتة) من محتواها، خاصة مع ارتباط هذه التطورات ببعض الأحداث الداخلية، التي شهدتها كل من المغرب والجزائر. تطورات ساهمت في تصعيد الخلافات، حيث بدأت بوادر التوتر تلوح في المناطق الحدودية زادت من حدثها وسائل الإعلام، التي تسببت في زعزعة أجواء الثقة بين البلدين².

قبل أن تصل الحرب بين المغرب والجزائر إلى اشتباك مباشر، مرت العلاقة بين الطرفين من مرحلة "الحرب غير المعلنة"، التي اتخذت شكل مناوشات صغيرة على الحدود، اعتبرت مؤشرا قويا على قيام الحرب، وهنا نستحضر أحداث "تبي ونيف" في 7 شتنبر، و"زكدو" و"مريزا" في 13 شتنبر، و"وكدا" في 28 شتنبر، بالإضافة إلى الأحداث التي وقعت في منطقة تندوف في شتنبر 1962م³، إلى أن كان الاشتباك الفعلي المعروف بحرب الرمال في أكتوبر.

¹ - قامت الجزائر بإرسال تجهيزات عسكرية إلى منطقة تندوف، وهو ما أثار حفيظة المغرب الذي احتج عبر رسالة للملك الحسن الثاني موجهة بتاريخ 30 يونيو 1962م إلى رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوسف بنخدة جاء فيها: "السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد... ففي فترة إعلان استقلال الجزائر وفي اللحظات التي سيتحمل فيها الجزائريون مسؤولية حكم بلادهم بأنفسهم، بلغ إلى علمنا أن اللجنة التنفيذية المؤقتة تستعد لإرسال قوات عسكرية مسلحة إلى تندوف من أراضي المملكة المغربية، التي لم تقنطع إلا سنة 1950م من طرف الإدارة الفرنسية. وإذا تأكد هذا الخبر فمن الممكن أن يعكر صفو جو الثقة والأخوة الذي ساد دائما العلاقات بين المغرب والجزائر، وسيكون من شأنه أن يخلف عواقب سنكون نحن أول من يأسف لها". أنظر: مجلة انبعاث أمة، عدد 07/ 1962. ص 58.

² - المساري (محمد العربي)، قصف الواد الناشف: المغرب الافتراضي في المخيلة الجزائرية، مطبوعات منشورات مغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2001م ص 07.

³ - بلعوشي (أمينة)، "النزاعات المسلحة بين الدول العربية"، ضمن مجلة الوحدة، عدد 17/ فبراير 1986. ص 94.

تختلف الرواية الجزائرية والمغربية في سبب الشرارة الأولى لانطلاق المواجهات في حرب الرمال سنة 1963م، ولكن الأمر الأكيد هو أنه حصلت للاعتبارات السابقة تحرشات عسكرية بين قوات البلدين، حول المراكز المتنازع عليها في منطقة "كولمب بشار"، وذلك بعدما حاولت القوات المغربية دخول هذه المراكز في أعقاب قيام السلطات الجزائرية بقمع إحدى المظاهرات، التي كان سكان تندوف يقومون بها، ويطالبون فيها بالولاء والانضمام للمغرب¹، الأمر الذي اتخذته القوات الجزائرية ذريعة لكي تقوم بعمليات واسعة في التراب المغربي²، مستعملة نفس المدافع والأسلحة الحربية التي سبق للمغرب أن منحها للجزائر، خلال الزيارة التي قام بها الملك الحسن الثاني إلى العاصمة الجزائرية³.

وإدراكا منهما لخطورة التطورات التي أخذت تحيط بالعلاقات بين البلدين، عقد اجتماع بين وزير خارجية البلدين (أحمد رضا اكديرة وعبد العزيز بوتفليقة) في 5 أكتوبر 1963م، أعربا عقبه في بلاغ مشترك⁴ عن تأكيد التزامهما بعدم التدخل في شؤونهما الداخلية، واتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة لتطبيع العلاقات بصورة عاجلة، والاتفاق من حيث المبدأ على إقامة لقاء قمة بين زعمي البلدين، دون الإشارة إلى مشكل الحدود⁵.

لم تكد تمضي ثلاثة أيام على هذه المباحثات - التي وصفت إثر انتهائها بأنها مرت في جو من الصراحة والإخاء-، حتى اندلعت بين الجانبين حرب شرسة بمنطقة "حاسي

1 - العلوي (الحسن الثاني)، التحدي، م.س. ص 141.

2 - تدخلت القوات الجزائرية في كل من بوعرفة في الشمال الغربي من فكيك، وفي بعض قصور جنوب تافيلالت وفي وادي درعة، رغم أن هذه المناطق مغربية وغير متنازع بشأنها. أنظر: المريني (عبد الحق)، الجيش المغربي عبر التاريخ، م.س، ص 401.

3 - غالي (بطرس بطرس)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المكتبة الأنجلو-المصرية، القاهرة 1974م. ص 249.

4 - ينظر نص هذا البلاغ المشترك في الملحق رقم 17 من هذه الدراسة. ص 321.

5 - بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. صص 140-141.

بيضا" و"تينجوب"، تمكنت في أعقابها القوات المسلحة المغربية من الاستيلاء على أجزاء هامة من الأراضي موضوع النزاع. وأمام استحالة التوصل إلى وقف إطلاق النار نظرا لتباعد وجهات النظر من جهة، وعدم استطاعة الجزائر استعادة "حاسي بيضا" و"تينجوب" من جهة أخرى، قامت القوات الجزائرية بالاستيلاء على مركز مغربي على الحدود الغربية في "إيش"¹، مما زاد في تفاقم حدة الصراع بين البلدين.

اندلعت إذن حرب الرمال، فخلفت آثارا سلبية كبيرة على العلاقات بين البلدين، وقد جاءت هذه الحرب في فترة حرجة، كانت تعيشها الدولة الوطنية الوليدة في المغرب والجزائر، التي تتمثل في التناقضات السياسية والاجتماعية الداخلية في كل منها، مما وفر مناخا للتوتر، غذته الحملات الإعلامية والانتهاكات المتبادلة².

لكن في نفس الوقت، يتضح من مسار المواجهات المنقطعة بين البلدين في حرب الرمال، أن المغرب والجزائر دخلا إلى هذه الحرب بشكل قسري دون رغبة في تصعيد النزاع، حيث حاول كل طرف أن يفرض وجهة نظره بقوة السلاح، مع استبعاد الدخول في حرب شاملة، الأمر الذي وفر مرتكزات صلبة لعملية وقف إطلاق النار، بعد مجموعة من الوساطات العربية والإفريقية.

ثانيا: مرتكزات وقف إطلاق النار:

كادت هذه الحرب أن تتسع لتشمل جميع الجبهات، وبدأت تتجه نحو التدويل، مما فتح المجال لمجموعة من الوساطات الخارجية، ممثلة في مبادرات فردية وجماعية عربية وإفريقية³، أدت في النهاية إلى وقف القتال وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل اندلاع

¹ - رضوان (محمد)، *منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 176*.

² - STORAT (Benjamin), *Algérie – Maroc : histoire parallèles, destin croisés*, op.cit, P. 26.

³ - رفض المغرب وساطة جامعة الدول العربية، التي كانت تحت التأثير المصري الداعم للأطروحة الجزائرية، وبالتالي قبل المغرب وساطة منظمة الوحدة الإفريقية. وهذا ما يترجم انعدام الثقة الذي كان سائدا بين المغرب ومصر في عهد جمال عبد الناصر، الذي وقف إلى جانب الجزائر في هذه الأزمة حسب شهادة بن بيلا نفسه. أنظر: منصور (أحمد)، الرئيس بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، م.س. ص 250.

الحرب، والدخول في مفاوضات فورية ومباشرة حول الأراضي المتنازع بشأنها، والتي كانت بالأمس القريب تابعة لنفوذ المغرب¹.

رغم الهزات العنيفة التي خلفتها الحرب بين المغرب والجزائر، إلا أنها لم تصل إلى مواجهة شاملة استعمل فيها البلدان كل قواتهما وإمكاناتهما، حيث بقيت ساحة النزاع جد محدودة في المكان والزمان، وانحصرت المواجهات المسلحة في القرى والمناطق الحدودية في كولمب بشار، ومراكز حاسي مونير وتينفوشي، وبرجي حاسي بيضا وتنجوب، وتخوم تندوف التي تضم قرى إيش، بالإضافة إلى فيكيك ونخيل نبي ونيف².

بالإضافة إلى ذلك لم يتحول هذا الاشتباك إلى حرب طويلة الأمد، إذ لم تتعدى الشهر (من 8 أكتوبر إلى 5 نونبر 1963م، وتمت عملية تبادل الأسرى في 15 أبريل 1964م)³، ولم تتطور العمليات العسكرية إلى غزو أو احتلال، ولم تستعمل فيها كل الوسائل العسكرية المتوفرة في البلدين، أو استعملت بالأحرى بكيفية انتقائية، كما هو الشأن في السلاح الجوي الذي تجنب الأهداف المدنية.

بالمقابل يلاحظ أن المغرب والجزائر حاولا -كل من جهته- التركيز على الحرب النفسية في هذا النزاع إلى أقصى الحدود. ففي الوقت الذي اشتدت فيه الاشتباكات على الحدود، اندلعت "حرب إعلامية" شرسة، قادتها الأجهزة الإعلامية والمخابراتية في كل من البلدين كسلاح سيكولوجي موجه في اتجاهين:

- نحو الداخل لتعبئة المواطنين من خلال العزف على المسألة الوطنية، والدفاع عن حوزة الوطن ضد الطرف الغازي أو المعتدي.
- نحو الخارج لإبراز أن التطاحن العنيف في المغرب والجزائر يدور بين معسكر "تقليدي محافظ" وآخر "تقدمي ثوري"، كما أن هذا النزاع لا يهدف إلى الانتصار على

¹ - المعزوزي (محمد)، قضية الحدود المغربية، ضمن مجلة المناهل، عدد 49/ نونبر 1995. ص 69.

² - بلعوشي (أمينة)، "النزاعات المسلحة...". م.س، ضمن مجلة الوحدة، عدد 17/ فبراير 1986. ص 95.

³ - قبل ذلك صدر بلاغ عن الديوان الملكي المغربي يتعلق بقيام المغرب بإطلاق سراح جميع الأسرى الجزائريين، وذلك في 11 أبريل 1964م. أنظر نص البلاغ: ضمن مجلة اتبعات أمة، عدد 9/1964. ص 84.

الخصم، بقدر ما يروم إلى زعزعة النظام في الطرف الآخر¹، وقد امتدت الدعاية إلى تحريض الشعوب على القيام بثورات ضد الحكام الذين تسببوا في هذه الحرب².

إذن فقد شكلت حرب الرمال مرحلة من مراحل التوتر بين البلدين، فهي من وجهة النظر العسكرية تعتبر عملا مجانيا لم يسفر على غالب ولا مغلوب، بقدر ما وسعت الهوة السياسية بينهما³. فلم يتمكن البلدان من إحراز أي نصر نهائي في الميدان، فتم إعلان وقف إطلاق النار رغم أن ميزان القوى بين الطرفين كان يندرج بأن النزاع سيستمر إلى ما لا نهاية، أو على الأقل حتى تحقيق الأهداف المرجوة من هذه الحرب⁴.

لم يشكل وقف إطلاق النار الحد الفاصل لإنهاء أسباب النزاع، رغم مجموعة من الوساطات ولقاءات القمة بين المغرب والجزائر، إذ ما كادت تمر ثلاث سنوات على هذه الحرب حتى كادت أن تتشب حرب رمال أخرى سنة 1966م، عندما أعلنت الجزائر عن عزمها تأميم مناجمها الوطنية، بما فيها المناجم التي تقع في المناطق المتنازع عليها المتواجدة خاصة في "غارة جبيلات" في ماي 1966م⁵.

بقي التوتر سائدا في العلاقات المغربية الجزائرية حول الحدود، دون الاعتراف بالأمر الواقع الذي خلفه قرار وقف إطلاق النار، خاصة من قبل الجانب المغربي بعد

¹ - لم تتجح هذه الدعاية في إسقاط أي من النظامين، ولكنها زرعت بذور الشقاق والفرقة بينهما، وتبادلا الاتهامات في مساعدة المعارضة الداخلية وتدبير الأزمات والقتال في كل من المغرب والجزائر. أنظر: الوردغي (عبد الرحيم)، المغرب من حرب الرمال إلى حالة الاستثناء 1963-1965م، مطبعة الساحل، الرباط 1986م. ص 28.

² - بلعوشي (أمينة)، "النزاعات المسلحة..."، م.س، ضمن مجلة الوحدة، عدد 17/ فبراير 1986. ص 96.

³ - إبراهيم (عبد الله)، جدلية السلم والحرب في المغرب العربي، منشورات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المطابع العامة المغربية، الرباط (د.ت). ص 163.

⁴ - رغم تفوق الجيش المغربي فإنه لم يستطع أن يجرّد الجيش الشعبي الجزائري من أسلحته، أو أن يحقق نصرا استراتيجيا، أو أن يبرر الأهداف التي اندلعت من أجلها الحرب. أنظر: بلعوشي (أمينة)، "النزاعات المسلحة..."، م.س، ضمن مجلة الوحدة، عدد 17/ فبراير 1986. ص 97.

⁵ - أبركان (محمد)، "العلاقات المغربية الجزائرية: الواقع والطموح"، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-فاس/ ظهر المهراس. موسم: 2011-2012. ص 17.

قرار الرئيس الجزائري بومدين تأميم المناجم والحقول النفطية، إلى أن وقّع كل من الملك المغربي الحسن الثاني والرئيس الجزائري هواري بومدين اتفاقية الصداقة وحسن الجوار والتعاون في إفران بتاريخ 15 يناير 1969م¹، تنص على تكوين لجنة خبراء مختلطة تتكلف بتسوية النزاع بين البلدين، وعدم اللجوء إلى الحرب في تسوية النزاعات بين البلدين².

لم تغير هذه المعاهدة من الواقع شيئاً، ولم تسهم في التطبيع الكامل بينهما، واغتنم الزعيمان فرصة انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الإفريقية، في 15 يونيو 1972م بالرباط، فوفا مرة أخرى على معاهدة لترسيم الحدود بعد التصريح المشترك بين رئيسي الدولتين³، من أجل وضع حد نهائي للخلاف القائم بينهما حول الحدود، إضافة إلى الاتفاق على الاستثمار المشترك لموارد المناطق المتنازع عليها⁴، وتأسيس شركة مختلطة لهذا الغرض، تتقاسم كل من الجزائر والمغرب ملكية أسهما⁵.

وهكذا انتهى النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر نهاية "مغلوبة" أو "غامضة"، بحيث أن وقف إطلاق النار لا يعني اختفاء الصراعات التي بقيت مستترة. فلا ميثاق إفران (1969م) ولا اتفاقية الرباط (1972م) استطاعا وضع حد نهائي للنزاع، إذ سرعان ما سيعرف المناخ السياسي في البلدين تدهوراً خطيراً، بسبب مشكل الصحراء ابتداء من سنة 1975م، ستدخل فيه الدولتان في مواجهات مستمرة مباشرة وغير مباشرة، قضت على أمل التقارب بين البلدين، ورهنت المنطقة المغاربية دون تحقيق حلمها في الوحدة،

¹ - أنظر نص المعاهدة في الملحق رقم 18 من هذه الدراسة. ص 322.

² - الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري: هاجس البناء (1965-1978م)، ج2، م.س. صص 399-400.

³ - أنظر نص التصريح المشترك والمعاهدة في الملحق رقم 22. ص 326 ؛ والملحق رقم 23. صص 327-328 من هذه الدراسة.

⁴ - برحاب (عكاشة)، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، م.س. ص 176.

⁵ - بلعوشي (أمينة)، "النزاعات المسلحة..."، م.س، ضمن مجلة الوحدة، عدد 17/ فبراير 1986. ص 105.

كما ألفت بظلالها على العلاقات بين البلدين لعقود كثيرة¹. وهذا ما سنتطرق له في المبحث الموالي.

¹ - ظل الشك يرأود الراحل الحسن الثاني في نوايا الرئيس الجزائري بومدين باعتباره حاكما عسكريا لا يؤمن جانبه، وفي المقابل ظل الرئيس الجزائري متوجسا من عدم مصادقة المغرب على معاهدة ترسيم الحدود لسنة 1972م، مما أثار على أجواء الثقة بين البلدين سرعان ما ستتفجر مرة أخرى في قضية الصحراء. أنظر:

DEKKAR (Taieb), *Maroc-Algérie : La méfiance réciproque*, Éditions L'Harmattan, Paris 2013. PP 69 et 99.

المبحث الثاني: ملف الصحراء المغربية والموقف الجزائري

تعتبر قضية الصحراء المغربية¹ من القضايا التي لم تتل حظها من البحث، بما يوازي أهميتها في الصراع المغربي الجزائري، ارتباطا بسياقات الأحداث الدولية المتواصلة، والتي يتم تغييبها بقصد أحيانا، وبغير قصد أحيانا أخرى. فبحكم أنها مشكلة تتداخل فيها العديد من الأطراف والمعطيات، عجزت جميع المنظمات الدولية والإقليمية على إيجاد تسوية مناسبة لها، تضمن حقوق المغرب التاريخية في أراضيها، وفي نفس الوقت تخرج أهالي الصحراء من المنزلة بين المنزلتين، التي وضعتهم فيها السياسة الجزائرية الداعمة لفكر الانفصال.

وبالعودة إلى التاريخ، فقد رأينا سابقا كيف أن قضية الصحراء المغربية ترجع جذورها إلى القرن 15م، وتبلورت أكثر خلال أواخر القرن 19م، حين أعاد الاحتلال الإسباني تمركزه في الصحراء المغربية على إثر مجموعة من الأوفاق الدولية، التي واكبت التنافس الأوربي حول ما بات يعرف "بالمسألة المغربية" آنذاك، كما تعددت الظروف التي دخلت فيها إسبانيا إلى المنطقة تحت يافطة مجموعة من المعاهدات سواء مع المغرب، أو بعض الاتفاقات السرية مع القوى المتنافسة، خاصة فرنسا وبريطانيا².

لهذه الاعتبارات، سنركز في هذا المبحث عن السياق العام لظهور قضية الصحراء بعد الاستقلال أمام التعنت الإسباني أولا، ونستعرض الجهود الدبلوماسية المغربية لاسترجاع هذا الإقليم ثانيا، ثم نعرض على الموقف الجزائري من قضية الصحراء المغربية ثالثا.

¹ - ترتبط الأقاليم الصحراوية بالمملكة المغربية تاريخيا و جغرافيا، وهي تشكل الامتداد الطبيعي والتاريخي له منذ القديم، وأغلب الدول القائمة في المغرب انطلقت من الصحراء، قبل أن تصبح محط أطماع دولية وإقليمية. وتقع هذه الأقاليم بين خطي عرض (27،40) و(21،20) شمال خط الاستواء، ويحدها في الشمال إقليم طرفاية وفي الجنوب الجمهورية الموريتانية، وفي الشرق منطقة تندوف، وفي الغرب المحيط الاطلنطي. للتحديد الجغرافي الدقيق للأقاليم الصحراوية المغربية. أنظر:

LAZRAK (Rachid), *Le contentieux territorial entre le Maroc et L'Espagne*, Edition Dar alkitab, Casablanca 1974, P 23.

² - بلحداد (نور الدين)، التسرب الإسباني إلى الصحراء المغربية... م.س. صص 68-124.

المطلب الأول: السياق العام لملف الصحراء المغربية

استكملت اسبانيا بمساعدة فرنسا سيطرتها على الإقليم الصحراوي، بعد فرض الحماية على المغرب سنة 1912م، وقد استمرت عملية الإخضاع سنوات لم تنته إلا سنة 1934م بعد السيطرة على مدينة السمارة، لكن مع حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956م ستدخل قضية الصحراء مراحل حاسمة، زادت من تشبث المغرب بمنطقة الصحراء كجزء من تراثه التاريخي في مقابل التعنت الاسباني.

مع الاعتراف الدولي المتزايد للمغرب بسيادته الوطنية على المناطق الثلاث، التي كانت تخضع لنظام استعماري متعدد الألوان (الحماية الفرنسية، الحماية الاسبانية، المنطقة الدولية بطنجة)، عبر المغرب لاسبانيا كما عبر لفرنسا عن تحفظاته فيما يخص حدوده الجغرافية والتاريخية، فاقترحت فرنسا من جهتها أن يجتمع ممثلون عن الحكومتين للتفاوض، وتحديد مشروع اتفاق لتخطيط جديد للحدود، رفضته الحكومة المغربية، مفضلة أن تعالج المسألة مع الحكومة الجزائرية بعد نيلها للاستقلال¹.

ورغم ذلك لم يقف المغرب مكتوف الأيدي إزاء استكمال وحدته الترابية، حيث ما لبث يطالب باسترجاع جميع أراضيه المستعمرة، خاصة في الأقاليم الصحراوية الجنوبية، وهذا ما يستشف من تصريح الملك محمد الخامس أمام الجنرال فرانكو باسبانيا بتاريخ 05 أبريل 1956م: "وغني عن البيان أن علاقتنا الجديدة ستبنى على أمتن الأسس إذا ما تحققت مطامح الأمة المغربية في الوحدة، تلك الوحدة التي تضمنها المعاهدات ضمانا صريحا، وغير خاف ما خلفته تجزئة الأرض المغربية إلى مناطق من المصاعب والمشاكل المادية والمعنوية..."².

في نفس السياق، جدد الملك محمد الخامس مطالبته باسترجاع جميع أراضيه، في لقاء جمعه بوزير الخارجية الاسباني "كاستيلا" بمدينة طنجة سنة 1956م، سواء تعلق الأمر بمنطقة سيدي إفني أو طرفاية أو الساقية الحمراء أو وادي الذهب، وهو نفس الأمر

¹ - العلوي (الحسن الثاني)، التحدي، م.س. ص 141.

² - بنمنصور (عبد الوهاب)، مع جلالة الملك في نواذيبو... م.س. ص 16.

الذي تكرر في جميع المناسبات والمحافل الدولية، في أفق تحقيق الوحدة الكاملة، خاصة بعد انسحاب إسبانيا من معظم مناطق شمال المغرب¹.

لم تستجب السلطات الاستعمارية لهذه النداءات، مستغلة ظروف المغرب الذي كان منشغلا ومستعجلا في التحرر من الاستعمار في الشمال. ثم لكون المناطق الجنوبية لم تشملها الاتفاقيات الناشئة عن معاهدة الحماية، لأن احتلالها كان في ظروف مغايرة، وأن ارتباط بعض هذه المناطق بالحكم الإسباني في الشمال خلال بعض بعض الفترات، إنما تم ذلك بعمل إداري يستند إلى قوة الاحتلال وليس على أساس معاهدة أو اتفاق².

لقد كان من وراء تمسك إسبانيا بالمناطق المغربية الجنوبية أسباب أمنية واقتصادية صرفة، رغم ما كانت تدعيه من أنها وجدت الأرض خالية من السكان. فبقاؤها في الجنوب المقابل لجزر الكناري يؤمن لها الاحتفاظ بهذه الجزر من جهة، ويؤمن حركية انتقال السفن البحرية على الساحل الأطلسي من جهة أخرى³، هذا دون أن ننسى أن الشركات الإسبانية أجرت مجموعة من الأبحاث والدراسات التي أكدت لها وجود البترول والغاز والحديد واليورانيوم في المنطقة، ثم جاء اكتشاف الفوسفات في بوكراع ليدفع بإسبانيا نحو الأمل في استغلال هذه الثروات الهائلة، والطموح في صناعات كيماوية

¹ - من بين أهم التحركات الوطنية الهادفة لاسترجاع الصحراء، انعقاد مؤتمر "أم الشكاك" سنة 1956م ضم مجموعة من القبائل الصحراوية في الساقية الحمراء، للمطالبة بإقرار الإدارة المغربية في الإقليم، بالإضافة إلى وضع اللبنات الأساسية لتحرير المناطق الصحراوية، وإعلان الكفاح المسلح ضد التواجد الفرنسي والإسباني في آن واحد. انظر: مبارك (زكي)، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، منشورات فيديبرانت، الرباط 2003م. ص 299.

² - غلاب (عبد الكريم)، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، م.س، ج 2. صص 790-791.

³ - وهذا ما يفسر التصلب الإسباني والمماثلة في المفاوضات، التي دخلتها مع المغرب من أجل الاستقلال، سواء في منطقة الشمال أو في المنطقة الصحراوية، اقتضت أن يتسلم المغرب بعض أراضيها ليس فقط منطقة منطقة، بل شبرا شبرا. انظر: المساري (محمد العربي)، المغرب-إسبانيا في آخر مواجهة، قسم الوثائق الدبلوماسية والمستندات بوزارة الخارجية والتعاون، الرباط. (د.ت). ص 37.

حديثاً، تكون قريبة من المواد الأولية المتوفرة واليد العاملة الرخيصة، مما سيحقق لها ارتفاعاً في الإنتاج بأقل تكلفة¹.

إزاء هذا الوضع، عمل المغرب على تفادي كل ما من شأنه أن يبقي المنطقة تحت النفوذ الاستعماري منذ فجر الاستقلال، وذلك من خلال الكفاح الذي عبر عنه الزعماء المغاربة. وهذا ما يمكن رصده من خلال تصريحين مهمين لزعيمين مغربيين:

لقد عبر الراحل علال الفاسي في أحد خطاباته بطنجة في 18 مارس 1958م: "...لا يمكننا أن نعتبر أنفسنا مستقلين مادامت هناك بقعة من بقاع وطننا المغربي أو جزءاً من أجزائه تحت الحماية أو الانتداب أو الاستعمار"، وأضاف الزعيم الراحل: "...إن الاستقلال مازال ناقصاً وسيظل كذلك... مادامت الصحراء من تندوف إلى أطار لم تسترجع للبلاد، فسيظل استقلالنا أعرج، ويظل واجبنا الأول هو مواصلة العمل لتحرير الوطن بنفس الروح والحماس"².

أما التصريح الثاني فهو للملك الراحل المغفور له محمد الخامس، الذي عبر عن نفس التوجه عند استقباله لوفد مكون من 1200 صحراوي من قبائل الساقية الحمراء في 19/12/1958م، حيث خاطبهم قائلاً: "...لقد تم لنا الكثير عن طريق المفاوضات، فاطمئنوا، فنصل إلى الأهداف التي رسمناها، وكما تمت وحدة المغرب بين الشمال والجنوب، فستتم وحدته في إطار حدوده التاريخية، ولن يهدأ لنا بال إلا إذا التحقت كل أرض مغربية بأرض الوطن الواحد"، وهو نفس الموقف الذي عبر عنه الملك محمد الخامس في مجموعة من الرسائل إلى الجنرال الإسباني فرانكو، تطالب القوات الإسبانية بالجلء عن جميع الأراضي المغربية³.

¹ - سعودي (محمد عبد الغني)، "مشكلة الصحراء الغربية"، ضمن مجلة كلية الآداب والتربية، الكويت، عدد 14/1977. ص 160.

² - غلاب (عبد الكريم)، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، م.س، ج.2. ص 783.

³ - المساري (محمد العربي)، المغرب- إسبانيا في آخر مواجهة، م.س. صص 40-41.

بعد ذلك دخل المغرب في مجموعة من المفاوضات مع الإسبان، ورغم التقدم الذي أحرز على أكثر من مستوى، لم يلقَ مشكل المناطق الصحراوية أية تسوية، ومرت السنوات الأخيرة من الخمسينيات دون أن يحرك الإسبان ساكننا، أو يعيروا أية اهتمامات للمطالب المغربية المشروعة، بخصوص الأراضي والمدن التي يحتلونها. وأمام التعنت الإسباني انطلقت العمليات العسكرية لجيش التحرير في المناطق الجنوبية، والذي قام بتعبئة واسعة النطاق في هذه الأقاليم، وذلك بالاتصال المباشر بأعيانها ورؤساء قبائلها، قبل أن تنطلق العمليات في سنة 1957م¹.

نتيجة لعدم تكافؤ القوى بينه وبين القوتين الاستعمارييتين المتحالفتين، تعرض جيش التحرير لضربات قوية اضطرتته إلى التراجع². لكن هذا لا يعني أن المغرب لم يجن ثمار عمليات المقاومة الموسعة في الإقليم الصحراوي، فمباشرة بعد ذلك انسحبت إسبانيا من إقليم طرفاية، بعد مفاوضات بين وزير خارجيتها ونظيره المغربي في مدينة "سينترا" البرتغالية في يناير 1958م، ويمثل ذلك اعترافا بالأمر الواقع، لأن جيش التحرير كان قد حاصرها عن طريق البر، وأصبحت موقعا غير فعال بالنسبة للإسبان، سواء على المستوى العسكري أو الاقتصادي، ولذلك غادرتها إسبانيا في 15 أبريل 1958م، بعد أن خربتها بواسطة القنابل³.

¹ - استطاع جيش التحرير أن يحقق مجموعة من الانتصارات، حيث حرر سبعة مراكز تابعة لسيدي إفني، إضافة إلى طانطان والسمارة وأوسرد، وأمام الزحف المغربي لجأ الجيش الإسباني إلى سياسة التراجع والاحتفاء في مراكز ونقط محددة، التي حاصرها المقاومون في كل من العيون وطرفاية وبوجدور، واستمرت المعارك الناجحة التي هددت الوجود الإسباني برمته في المنطقة إلى 10 فبراير 1958م، حين تحالفت إسبانيا وفرنسا ضد جيش التحرير المغربي في عملية واسعة النطاق استعملت فيها 100 طائرة حربية عرفت بالمكنسة أو "إيكوفيون". أنظر: آيت إيدر (محمد بن سعيد)، صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي، تقديم عبد الله إبراهيم، منشورات المواطنة، الدار البيضاء. 2001م. ص 37.

² - البغدادي (محمد)، الصحراء المغربية بين الماضي والحاضر... م.س. ص 227.

³ - العمري (مبارك)، "الذكرى 25 لجلاء آخر جندي إسباني عن الأقاليم الجنوبية"، ضمن جريدة الاتحاد الاشتراكي، عدد بتاريخ 2001/08/02.

أما بالنسبة لتحرير منطقة سيدي إفني، فقد تم بطريقة مغايرة، بعد أن أصدرت إسبانيا قرارها الشهير في يناير 1958م، يقضي بأن إفني والساقية الحمراء جزء لا يتجزأ من إسبانيا، وأن هذه المناطق ستخضع لتطبيق التشريع الإسباني، مما جعل المغرب يواجه مذكرة احتجاج للحكومة الإسبانية في يونيو من نفس السنة، ثم بعد ذلك توجه مدعوما من طرف معظم الدول العربية نحو الأمم المتحدة¹.

بعد ذلك بسنوات تقدم المندوب التونسي بمشروع قرار أمام لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة في دورتها العادية لسنة 1966م يقضي "بتعجيل إنهاء الاستعمار الإسباني في إقليم إفني"، كما نص القرار الأممي على "ضرورة الاستشارة مع الأطراف المعنية (المغرب، موريتانيا، سكان الصحراء) فيما يخص الصحراء قصد اتخاذ الوسائل الكفيلة لتنظيم استفتاء تحت إشراف الأمم المتحدة" هذا القرار الذي أيدته الدول الإفريقية بما فيها المغرب وموريتانيا والجزائر ورفضته إسبانيا².

بعد أن خرجت توصية الأمم المتحدة في 1966/12/20م، تطالب مدريد بإرجاع منطقة إفني وتنظيم استفتاء في الصحراء، بدأت إسبانيا تناور لربح الوقت، وسرّعت من عمليات التتقيب عن الثروات في الصحراء، وأعلنت مناقصة دولية لانجاز مركبات صناعية احتج عليها المغرب بشدة في المحافل الدولية باعتبارها مناطق متنازع عليها.

تجددت مطالب المغرب في الأمم المتحدة بتاريخ 1967/12/19م، التي أصدرت قرارا جاء هذه المرة ليؤكد حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، اعترض عليه المغرب بشدة، واستمرت مطالباته بخصوص سيدي إفني قبل أن تدعن إسبانيا للجلاء عنه

¹ - رفع المغرب قضية المناطق المحتلة إلى المحافل الدولية، ابتداء من سنة 1962م، وكان الهدف أن يفرض على الجانب الإسباني الدخول في مفاوضات حول المناطق موضوع النزاع تحت أنظار هيئة الأمم المتحدة، خاصة وأن إسبانيا حاولت أن تفرق بين سيدي إفني والصحراء الغربية، وجعلتهما قضيتان منفصلتان تساوّم بالثانية تحسبا لخسارة الأولى، وهو الأمر الذي تحقق لاحقا.

² - فرخاش (إدريس)، "قضية الصحراء المغربية..."، م.س، ضمن مجلة المقاومة وجيش التحرير، عدد 35/ غشت 1994. ص 25.

في 1969/06/30م¹، وذلك بعد توقيع اتفاقية فاس في 04 يناير 1969م تحت رعاية الأمم المتحدة، ورفع العلم الوطني المغربي على مقر الحاكم العام الاسباني في الإقليم².

المطلب الثاني: المسار الدبلوماسي لقضية الصحراء المغربية

أولاً: التحكيم الدولي بلهاي:

بقيت إسبانيا متمسكة بالصحراء المغربية، بشقيها الساقية الحمراء ووادي الذهب لنفس الأسباب المذكورة سلفاً، خاصة بعد اكتشاف الفوسفات ومناجم الحديد إضافة إلى الثروة السمكية، وظل المغرب يحاول بالسبل الدبلوماسية فض النزاع حول الصحراء من خلال مجموعة من الاتصالات على المستوى الرسمي³، دون أن تصل إلى نتيجة تذكر، بل زادت إسبانيا في تعنتها من خلال إجراء انتخابات في الأقاليم الصحراوية بتاريخ 31 يناير 1976م، لتشكيل مجلس من ممثلي السكان مرتبط بالاحتلال الاسباني.

أمام التعنت الاسباني اضطر المغرب إلى أن يعرض القضية على أنظار الأمم المتحدة، التي أسندت الأمر لمحكمة العدل الدولية⁴، للنظر في ادعاءات الأطراف المتنازعة، خاصة بعد دخول موريتانيا على الخط، مطالبة بأحققتها في الصحراء باعتبارها جزءاً من أراضيها⁵، ونكايه في المغرب الذي كان يطالب بها (موريتانيا) كجزء لا يتجزأ من ترابه التاريخي.

¹ - غلاب (عبد الكريم)، تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب، م.س، ج.2. ص 819.

² - بنمنصور (عبد الوهاب)، مع جلالة الملك في نواذيبو... م.س. ص 17.

³ - نذكر على سبيل المثال اللقاء الذي تم بين ملك المغرب الحسن الثاني والرئيس الاسباني الجنرال فرانكو بمديريد في يوليو 1963.

⁴ - أعلن المغرب في 17 شتنبر 1974م عن نيته عرض النزاع بين المغرب واسبانيا حول الصحراء على أنظار محكمة العدل الدولية، وقد طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة بمقتضى قرارها رقم 3292 الصادر بتاريخ 13 دجنبر 1974م أن تدلي برأيها حول السؤالين التاليين:

* هل كانت الصحراء الغربية خلال استعمارها من قبل إسبانيا أرضاً خلاء لا مالك لها؟.

* وإذا كان الجواب بالنفي، فما هي الروابط القانونية التي تربطها بالمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟.

⁵ - الهادي (وسلم بن محمد)، موريتانيا عبر العصور، مطبعة الأطلس، نواكشوط. (د.ت). ص 176.

عول المغرب كثيرا على هذا المدخل القانوني، معتمدا على الشرعية الدولية لإنصاف حقه في أراضيهِ المحتلة، من خلال عرض القضية على أنظار محكمة العدل الدولية في "لاهاي"، وعلى "اللجنة الرابعة" الخاصة بالنظر في قضايا تصفية الاستعمار، ولما قبلت هذه الأخيرة النظر في ملف الصحراء بوصفه من مشمولات اختصاصها، كسب المغرب موقفا ثميناً من محكمة العدل الدولية، راهن عليه في مسعاه لتحصيل حقوقه بطرق قانونية وسلمية، خاصة بعدما أفتت المحكمة بتاريخ 16 أكتوبر 1975م برأيها الاستشاري، القاضي بوجود علاقة من علاقات السيادة التاريخية المغربية على الصحراء¹.

تمثل المدخل الثاني الذي اعتمده المغرب لمعالجة قضية الصحراء، في برنامج التعبئة الشاملة للشارع المغربي من أجل توعيته إعلامياً، ومشاركته فعلياً في المعركة الوطنية لاسترجاع هذه الأقاليم، وافتكاكها من الاحتلال الإسباني من خلال التحشيد الجماهيري الواسع، الذي بلغ ذروته في تنظيم المسيرة الخضراء، التي شارك فيها حوالي 350 ألف متطوع ومتطوعة².

لقد خلف نجاح المسيرة الخضراء ردود فعل كبيرة عند الدول المعنية الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أنها حققت مكاسب كبيرة للطرف المغربي، كان أقلها تمكن القوات المغربية من الحصول على مجموعة من المراكز في الصحراء سلمياً، زد على ذلك عودة أهم أعضاء الجماعة الصحراوية إلى المغرب، والذي طالما راهنت عليهم إسبانيا في تحقيق الحكم الذاتي المزعوم، ويتعلق الأمر بخطري ولد سعيد الجماني، الذي كان متواجداً في جزيرة "الاس بالماس"³.

¹ - عبد الإله بلقزيز، "الصحراء المغربية: نحو مراجعة وطنية للمقاربات السياسية، ضمن مجلة نوافذ، عدد (خاص) 10-11/يناير 2004. ص 138.

² - عن تفاصيل نشأة فكرة المسيرة الخضراء. أنظر: العلوي (الحسن الثاني)، ذاكرة ملك، م.س. ص 113؛ العلوي (الحسن الثاني)، التحدي، م.س. ص 272.

³ - النوفلاني (الطاهر)، الصحراء المغربية بين مشروعية الاندماج ومشروع الانفصال، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش 1991م. ص 18.

ثانياً: الاتفاق الثلاثي بمدير

منذ بداية الستينات، لم يتخل المغرب عن المطالبة بحقوقه في الصحراء، عبر الوسائل الدبلوماسية في المحافل الدولية، ومع مطلع السبعينيات بدأت قضية الصحراء تتفلت من كونها قضية مغربية، لتصبح موضع رهانات القوى في المنطقة، فتسارعت الأحداث بشكل مكثف، لتجعل من قضية الصحراء إحدى أولويات السياسة الخارجية لدول المنطقة، وإحدى القضايا الشائكة في المحافل الدولية والقارية، تندثر فيها إسبانيا والجزائر بمواقف سياسية لتخفي أطماعها الاقتصادية باعتبارها منطقة غنية بالموارد المعدنية والسلمية ومناظرها السياحية¹.

لقد كان الموقف الموريتاني من قضية الصحراء آنذاك، يميل إلى اعتناق أطروحة الحق التاريخي، مع اعتبار الصحراء الغربية امتداداً جغرافياً وتاريخياً لها. أما الموقف الإسباني فقد كانت تحكمه الحسابات والمصالح الاستراتيجية، التي تلتقي فيها مع الجزائر، من خلال عزل المغرب عن عمقه الإفريقي، وتطويقه من جانب المتوسط²، وفي نفس الوقت التخفيف من الضغط الذي أصبح يمارسه السكان الصحراويون³، فبدأت تلوح

¹ - BARBIER (Maurice), *Le Conflit de Sahara occidental*, Editions l'harmattan, Paris 1982. P 22.

² - لعب الخلاف المغربي الجزائري الحدودي دوراً كبيراً في هذا التطويق، ازداد بعد أن تعلقت موريتانيا بالجزائر، حين انعقد مؤتمر القمة الثنائي بالجزائر العاصمة في مارس 1970م، بين بومدين وولد دادة، أكد فيه: "أن البلدان يوليان أهمية مشتركة ومتساوية وخاصة لمصير إقليم الصحراء"، وتكونت جبهة موحدة رداً على المطالب التي كانت للمغرب في موريتانيا كجزء لا يتجزأ من ترابه. الأمر الذي جعل المغرب يعيش عزلة سياسية وفق ما سطرته الإستراتيجية الإسبانية. أنظر: الزهيري (قاسم)، مذكرات دبلوماسية: العلاقات المغربية الموريتانية، تقديم عبد الهادي التازي، الهلال للطباعة والنشر، الرباط 1991م. ص 143؛ الجراري (عبد الواحد)، العلاقات المغربية الموريتانية 1969-1976: دراسة ووثائق، منشورات جمعية تنمية البحوث والدراسات القضائية، الرباط 1981م. ص 5.

³ - اندلعت في 17 يونيو 1970م بمدينة العيون أحداث دامية خلفت مجموعة من الضحايا، نتيجة خروج سكان المدينة في مظاهرات تطالب بجلاء الاستعمار، فتطورت إلى اشتباكات استهدفتها قوات الاحتلال الإسبانية بعنف شديد، وسيمثل بعض زعماء هذه الانتفاضة -إلى جانب طلبة الجامعات- النواة الأولى لتأسيس جبهة "البوليساريو" فوق الأراضي الموريتانية، بدعم ومساندة وتحويل من ليبيا والجزائر. أنظر: ولد شيخنا (سيد اممر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق (1957-1984م)، ج1، دار الفكر، نواكشوط (د.ت). صص 206-207.

بمخطط يرمي إلى منح نوع من الاستقلال الذاتي للصحراء، مع إبقائها تحت السيادة الإسبانية¹.

ولمواجهة هذا المخطط الذي يستهدفه بالأساس، راهن المغرب على إمكانية الاستفادة من مساندة كل من الجزائر وموريتانيا بخصوص مطالبه في الصحراء، ولهذا الغرض بادر إلى تسوية المشاكل العالقة بينه وبين جيرانه من خلال تسوية مسألة الحدود مع الجزائر²، كما وقّع معاهدة الأخوة والتعاون وحسن الجوار مع موريتانيا بتاريخ 08 يونيو 1970م بالدار البيضاء³، التي وضعت حداً لمطالب المغرب التاريخي الممتد إلى حدود السنغال، وأعلنت اعتراف المغرب الرسمي بموريتانيا، بغية خلق محور ثلاثي مغربي جزائري موريتاني⁴.

في هذا السياق تشكلت "الجبهة الثلاثية" بين المغرب والجزائر وموريتانيا، التي تم تدشينها في نواذيبو يومي 14 و15 شتنبر 1970م⁵، وانتهت في أكادير ما بين 22 و24 يوليو 1973م⁶. إلا أن خيبة أمل المغرب كانت كبيرة حين لامس ازدواجية الخطاب عند جيرانه، فحصل موريتانيا على الاعتراف المغربي زاد من طموحاتها في الصحراء،

¹ - الحارثي (أحمد)، "الصحراء بين مأزق الاستفتاء والحل الوطني الديمقراطي"، م.س، ضمن مجلة نوافذ، السنة 3، عدد 11/يناير 2001. ص 17.

² - يتعلق الأمر بمعاهدة إفران في 15 يناير 1969م، ولقاء تلمسان في 27 يونيو 1970م، واتفاقية الرباط في 15 يونيو 1972م.

³ - مع انعقاد أول مؤتمر للقمة الإسلامي بالمغرب في شتنبر 1969م، استدعى الملك الحسن الثاني الرئيس الموريتاني المختار ولد دادة للمشاركة في أشغال المؤتمر، وتم إلغاء وزارة موريتانيا والصحراء في 08 نونبر من نفس السنة، تمهيدا لتطبيع العلاقات بين البلدين، وهو ما تحقق مع توقيع معاهدة الأخوة وحسن الجوار في الدار البيضاء بتاريخ 08 يونيو 1970م. أنظر: مجلة انبعاث أمة، عدد 15/1970. ص 137.

⁴ - بديه (محبوبة)، المغرب وسياسة المحاور، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 2003-2004. ص 22.

⁵ - أنظر نص التصريح الثلاثي في الملحق رقم 21 من هذه الدراسة. ص 325.

⁶ - واكب كلا من قمتي نواذيبو 1970م وأكادير 1973م، مجموعة من الاجتماعات للجنة التنسيق الثلاثية، المكونة من وزراء الخارجية للبلدان الثلاثة، أهما اجتماع الجزائر العاصمة في 05 يناير 1972م، واجتماع نواكشوط في 09 ماي 1973م. أنظر: الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري: هاجس الوحدة... م.س، ج.2. ص 413.

وحصول الجزائر على تسوية الحدود زاد من "تواطؤها" مع اسبانيا، التي استعاضت عن تطبيق الحكم الذاتي في الصحراء، وأعلنت في 12 غشت 1974م عن عزمها في تنظيم استفتاء لتقرير المصير خلال ستة أشهر، وشرعت في عملية إحصاء للسكان¹.

حاولت اسبانيا بهذه الإجراءات فرض سياسة الأمر الواقع، وقطع الطريق على تطلعات المغرب، الذي أصبح الخناق يضيق عليه من كل الجبهات خلال صيف 1974م. فالجزائر احتضنت المؤتمر الثاني للبوليساريو، وموريتانيا أكدت مطالبها في الصحراء من خلال مذكرة 20 غشت 1974م الموجهة إلى الأمم المتحدة، فكان أن أعلن المغرب عن رفع القضية إلى محكمة العدل الدولية، كما سبقت الإشارة في 17 شتنبر 1974م.

لقد رافق تقديم ملف الصحراء إلى محكمة العدل الدولية مجموعة من التحركات الدبلوماسية بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا، مصحوبة بأجواء من القلق والتوتر، امتدت على طول الفترة الزمنية الفاصلة بين خروج التوصية الأممية (13- دجنبر 1974م)، وصدور قرار المحكمة (16 أكتوبر 1975م)².

تسارعت الأحداث وأعلنت اسبانيا بشكل مفاجئ بتاريخ 23 ماي 1975م عن نيتها مغادرة الصحراء، وطلبت مساعدة الأمم المتحدة في مراقبة إجلاء قواتها، وبعد أسبوع وجهت الدعوة للجماعة الصحراوية للاستعداد لتسلم السلطات في أقرب الآجال³.

¹ - الحارثي (أحمد)، "الصحراء بين مأزق الاستفتاء والحل الوطني الديمقراطي"، م.س، ضمن مجلة نوافذ، السنة 3، عدد 11/يناير 2001. ص 19.

² - أصدرت محكمة العدل الدولية قرارها بشأن الصحراء في 16 أكتوبر 1975م، بعد 27 جلسة عامة عقدت ما بين 25 يونيو و30 يوليو من نفس السنة، وقد استمعت المحكمة إلى تقارير وتصريحات شفوية حول القضية من قبل ممثلين عن المغرب وموريتانيا واسبانيا والجزائر. أنظر: ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات وثائق...، م.س. ص 213.

³ - دخلت اسبانيا في اتصالات سرية وعلنية مع البوليساريو بدعم من الجزائر (لقاءات المحبس)، بهدف الاستيلاء على المواقع التي سنتخلى عنها، وقد تمكنت فعلا من نشر بعض المجموعات المسلحة في عدد من المراكز بدعم من الجزائر، التي كانت تشرف على تدريب وحدات من البوليساريو العسكرية في شمال بشار، بالإضافة إلى القيام بحملات تهجير واسعة للسكان الصحراويين نحو تندوف. أنظر: الفيلاي (عبد اللطيف)، المغرب والعالم العربي، م.س. ص 98.

بلغت الأوضاع أقصى درجات التوتر، وبدأت تلوح في الأفق أخطار نشوب حرب في المنطقة، خاصة بعد إعلان المغرب في 15 يونيو 1975م أن الصحراء قضية مصيرية بالنسبة للشعب المغربي، وأنه مستعد للدفاع عن حقوقه المشروعة بكل الوسائل، ولم يتنفس المغرب الصعداء إلا بعد صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975م، الذي أربك حسابات جميع الأطراف، خاصة مع تنامي التصريحات الجزائرية وتبنيها لمبدأ تقرير المصير¹.

وفي نفس اليوم الذي صدرت فيه الفتوى بلهاي، أعلن المغرب عن تنظيم المسيرة الخضراء التي حدد تاريخ انطلاقها في 06 نونبر 1975م، فاقتتعت الأطراف بأن التسوية أصبحت ضرورة مستعجلة، وتكثفت الجولات الدبلوماسية عبر مفاوضات عسيرة وماراطونية، أسفرت عن إيقاف المسيرة الخضراء في التاسع من نونبر، على إثر الزيارة التي قام بها وزير الصحراء الإسباني، وبدأت مفاوضات أخرى بالعاصمة الإسبانية في 11 نونبر، أثمرت إبرام اتفاق مدريد الثلاثي في 14 نونبر 1975م، الذي نص فصله الثاني على إحداث إدارة انتقالية بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا تشرف على تسيير الإقليم، إلى حين انسحاب القوات الإسبانية فعليا ونهائيا بحلول 28 فبراير 1976م².

إذن نجحت المسيرة في تحقيق الهدف الذي كان يتوخاه المغرب، وهو دفع إسبانيا نحو التفاوض بخصوص الإقليم الصحراوي، فبعد انطلاق المسيرة بيوم واحد، دخلت إسبانيا في مفاوضات مع الحكومة المغربية وموريتانيا، انتهت باتفاق مدريد المذكور الذي حدد يوم 28 فبراير كآخر أجل للانسحاب النهائي للقوات الإسبانية من الصحراء. استعاد من خلاله المغرب إقليم الساقية الحمراء، وحصلت موريتانيا على إقليم وادي الذهب، فماذا كان موقف الجزائر من هذه التطورات؟.

¹ - بنكوكوس (أحمد)، العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة، م.س. ص 234.

² - لم تنشر وثيقة مدريد الثلاثية كاملة، ولكن تصريح المبادئ المختصر الذي أرسل إلى الأمم المتحدة مباشرة بعد الاتفاق، تضمن ديباجة وست فصول، تتحدث عن آلية الجلاء الإسباني عن الإقليم الصحراوي ومسؤولية كل من المغرب وموريتانيا في الإدارة الانتقالية، للاطلاع على بنود الاتفاقية. أنظر: ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق...، م.س. صص 219-220.

قبل التوصل إلى اتفاق مدريد، حاولت الجزائر التأثير على المفاوضات الثلاثية، من خلال إيفاد مجموعة من المسؤولين الجزائريين إلى اسبانيا لثنيها عن تنفيذ الاتفاق، لكن هذه الأخيرة وصلت إلى قناعة تامة -في ظل الظروف الانتقالية التي كانت تعيشها- بأن مصالحها الاستراتيجية تقتضي الانسحاب من الصحراء، لذلك لعبت على وتر التهدة للحفاظ على علاقاتها مع الجزائر¹، وفي نفس الوقت المضي في تصفية المشكلة الصحراوية مع المغرب وموريتانيا.

من جهة أخرى، حاولت الجزائر إحداث شرخ في الجبهة المغربية الموريتانية، وذلك في قمة بشار الثنائية التي جمعت الرئيس الجزائري بومدين مع نظيره الموريتاني في 10 نونبر 1975م دامت لأكثر من خمس ساعات، ضغط فيها الرئيس الجزائري بكل السبل على ولد دادة، حتى لا يوقع على الاتفاق الثلاثي، دون أن يحقق مراده من ذلك².

لم تفلح التحركات الجزائرية على الواجهتين الإسبانية والموريتانية في التأثير على المفاوضات، أو إيقاف توقيع الاتفاق الثلاثي، فأطلق الرئيس الجزائري العنان لمجموعة من التصريحات الصحفية، نورد بعضها على اعتبار أنها تظهر بالملمس الأطماع الجزائرية في منطقة الصحراء.

¹ - نذكر هنا زيارة وزير الداخلية الجزائري إلى مدريد بتاريخ 29 ماي 1975م، الذي حذر الاسبان من مغبة التوصل إلى أي اتفاق يستبعد الجزائر، مما سيؤثر على العلاقات بين هذه الأخيرة واسبانيا. أنظر: الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري: هاجس البناء...، م.س، ج.2. ص 421.

² - يتحدث الرئيس الموريتاني ولد دادة على هذه القمة بأنها كانت عاصفة وتخللها نقاش ساخن، هدده الرئيس الجزائري بالقول: "أطلب منك يا مختار أن تسحب بلادك من مفاوضات مدريد، وأن لا توقع بالتالي تلك الاتفاقيات التي يجري إعدادها، وإلا فالعواقب ستكون وخيمة بالنسبة لبلادك وبالنسبة لك...". وقد ذكره الرئيس الموريتاني أن: "هذا الاتفاق الذي يناقش في مدريد ليس سوى تجسيد وترسيم للاتفاق الذي باركته وتبنيته مرتين في الرباط، أولهما في يونيو 1972م، وآخرهما في أكتوبر 1974م، أمام جميع رؤساء الدول الأعضاء في الجامعة العربية". أنظر: ولد دادة (المختار)، موريتانيا على درب التحديات، م.س. صص 493-494.

فقد أدلى الرئيس بومدين لصحيفة "لومانيتي" الفرنسية: "إن الاتفاق لا يحل شيئا أبداً، وهو باطل أصلاً... ولا ينبغي أن ننسى بأننا محور السلام في هذه المنطقة"¹.

كما صرح أيضاً لأسبوعية "كامبيو" الإسبانية: "لقد دخلت الحكومة الإسبانية في عملية استسلامية عندما رضخت للضغط، ولكن هناك حداً من الأخلاق في السياسة"، وأضاف مهدداً في نفس السياق: "هناك بلد اسمه الجزائر، وهو جزء من هذه المنطقة، إن تجاهله هو من قبيل العمى السياسي الذي يؤدي إلى مأزق كبير"².

من خلال هذه التصريحات، تتكشف إذن النوايا الحقيقية للجزائر في الصحراء، وأن جميع التصريحات والتعهدات السابقة لرئيسها أصبحت على المحك. كما يتضح حجم التهديدات التي حملتها هذه التصريحات، وهو ما سينعكس على السياسة الخارجية للجزائر في هذه الفترة، حيث ستأخذ فصول العلاقات مسارات أخرى، سمتها الأساسية التصعيد العسكري من قبل البوليساريو المدعومة جزائرياً، خاصة بعد قطع هذه الأخيرة لعلاقتها الدبلوماسية مع البلدين (المغرب وموريتانيا) في 03 مارس 1976م³.

المطلب الثالث: الموقف الجزائري من تطورات قضية الصحراء

أدت معارضة الجزائر للاتفاق الثلاثي إلى التفكير في أساليب أخرى للمواجهة وإشعال فتيل التوتر، فبعد الحرب الخاسرة في "أمغالا" لم تعد الجزائر تراهن على الصراع المسلح، لكنها انتقلت إلى معركة أخرى أكثر شراسة تتمثل في دعم جبهة البوليساريو مالياً وسياسياً ودبلوماسياً، لتعلن قيام "الجمهورية العربية الصحراوية" في 26 فبراير 1976م⁴، وذلك عشية انتهاء المهلة المحددة للانسحاب الإسباني من إقليم الصحراء،

¹ - هذا التصريح نشرته جريدة المجاهد بتاريخ 22 نونبر 1975م، وقد أورده الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري: هاجس البناء...، م.س، ج.2، ص.226.

² - هذا التصريح نشرته مجلة ريفوليسيون أفريكان، عدد 64 بتاريخ 28 نونبر 1975م، وقد أورده الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري: هاجس البناء...، م.س، ج.2، ص.226.

³ - ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات وثائق...، م.س. ص.139؛ الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري: هاجس البناء...، م.س، ج.2، ص.427.

⁴ - EL HOUDAIGUI (Rachid), *La Politique étrangère sous le règne de Hassan-II*, Éditions L'harmattan, Paris 2003. P 213.

فقامت بإغراء مجموعة من المسؤولين الموريتانيين¹، وكذلك بعض الشباب المغربي المنحدر من الأقاليم الصحراوية، الذي تلقى تكوينه في المدارس والجامعات المغربية، لخوض حرب غير مباشرة مع المغرب، وبتنسيق مع أقطار عربية أخرى مناوئة للمغرب خاصة ليبيا².

ولعل من المفارقات المثيرة في مطلع السبعينيات، أنه كان صوت جيل صحراوي من الشباب يرتفع في الجامعات المغربية، وفي الساحة السياسية بزعامة مصطفى الوالي، يطالب بتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الإسباني، وإعادة توحيد الوطن الأم، ولم يكن هذا الجيل قد تبنى أطروحة الانفصال حينها.

نجحت الجزائر في إحداث اختراق سياسي لهذه النخب الصحراوية الثورية الجديدة، وإغرائها بالرعاية والدعم، من أجل استيلاء مشروع انفصالي تحت عنوان: "حق تقرير المصير للشعب الصحراوي"، مما أدى إلى ركوب هؤلاء موجة الخيار الانفصالي، خاصة بعد وفاة مصطفى الوالي³.

ونظرا للأطماع الجزائرية في الصحراء، بذلت هذه الأخيرة كل ما في وسعها من أجل إفشال الاتفاق الثلاثي، فقامت بهجوم على بعض المراكز الصحراوية قرب "أمكالا"، الواقعة جنوب شرق مدينة السمارة بحوالي 45 كلم، وذلك في 27 يناير 1976م. تصدت القوات المسلحة المغربية بكل قوة لهذا الهجوم، وانتهى بجلاء القوات الجزائرية بعد أن تكبدت خسائر فادحة⁴.

¹ - من بين المسؤولين الموريتانيين السابقين: حمودي أحمد بابا كاتب الدولة في المواصلات، السالك ولد بوياء ولد يوسف وزير الصحة، النجاري ولد أحمد ولد باريك وإبراهيم ولد الدرويش. أنظر: ولد داداه (المختار)، موريتانيا على درب التحديات، م.س. ص 642.

² - العلوي (الحسن الثاني)، ذاكرة ملك، م.س. ص 85.

³ - عبد الإله بلقزيز، "الصحراء المغربية: نحو مراجعة وطنية للمقاربات السياسية"، م.س، ضمن مجلة نوافذ، عدد (خاص) 10-11/يناير 2004، ص 137.

⁴ - العلوي (الحسن الثاني)، التحدي، م.س. ص 290.

لقد شهدت قضية الصحراء انعطافة كبرى في نهاية عام 1976م، بعدما بدأت قوات البوليساريو مدعومة من دول إقليمية (الجزائر وليبيا)، تشن هجمات عسكرية متكررة على الجيش المغربي في مواقع تمركزه وانتشاره داخل المناطق الحدودية، وكذلك على بعض مدن ومراكز الساقية الحمراء، بالإضافة إلى محاولة نسف التحالف المغربي الموريتاني، من خلال تركيز الهجمات على العمق الموريتاني¹، وبذلك اضطرت موريتانيا للتخلي عن إقليم وادي الذهب سنة 1979م².

تنبه المغرب سريعا إلى خطورة الانسحاب المفاجئ لموريتانيا من إقليم وادي الذهب، فقطع الطريق على أي اتفاق يمكن أن يحصل بينها وبين جبهة البوليساريو، فاستعاد الإقليم في 20 غشت 1979م، وتحصل على شرعيته مباشرة بعدما عقد البيعة مع سكانه³. ومنذ ذلك التاريخ دخلت الجزائر عن طريق جبهة البوليساريو معركة مسلحة عبارة عن حرب عصابات، كبدت المغاربة الكثير من الخسائر، وذلك عبر مجموعة من الهجمات المتفرقة والمنسقة، قبل أن يقوم الجيش المغربي بعملية "أحد" سنة 1979م، و"الزك" سنة 1980م، استهدفت المراكز التي تختبئ فيها عناصر البوليساريو في الوارقريز، إلا أن العمليتين كانت نتائجهما محدودة⁴.

هذه المعارك والحروب التي لم تتوقف -ميدانيا- إلا في مطلع الثمانينات، حين نجح المغرب في تحصين دفاعاته، واستكمال خطته العسكرية بإقامة الجدارات الأمنية العازلة، على طول حدود الإقليم مع كل من الجزائر وموريتانيا حتى الأطلسي، وبذلك أجبرت جبهة البوليساريو على الاكتفاء بهجمات عسكرية من خارج الإقليم، تفتقر إلى

¹ - الهادي (وسلم بن محمد)، موريتانيا عبر العصور، م.س. ص 176.

² - ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، م.س. ص 354.

³ - الحارثي (أحمد)، "الصحراء بين مآزق الاستفتاء والحل الوطني..."، م.س، ضمن مجلة نوافذ، السنة 3، عدد 11/يناير 2001. ص 26.

⁴ - غلاب (عبد الكريم)، الحركة الوطنية بالمغرب...، م.س، ج 2. صص 797-798.

عنصر المفاجأة، وتتطلب مجازفات كبيرة، تنتهي في معظمها بضربات مغربية مضادة وسريعة¹.

أما على الصعيد الدبلوماسي، فقد استجاب المغرب لرغبة بعض الدول الصديقة، فأعلن الملك الحسن الثاني خلال مؤتمر القمة الإفريقية الثامن عشر، المنعقد في نيروبي بتاريخ 24-27 يونيو 1981م، عن قبول المغرب بتنظيم الاستفتاء التأكيد في الصحراء، وذلك لرفع العزلة التي بدأ يواجهها في القارة الإفريقية.

دخلت منظمة الوحدة الإفريقية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة، في إجراءات وقف إطلاق النار، وتشكيل قوة لحفظ السلام، تسهر على تنظيم الاستفتاء، ووافق المغرب عليها على أساس النقاط الثلاث التالية:

- رفض الاعتراف بالبوليساريو.

- عدم إجراء مفاوضات مباشرة مع البوليساريو.

- عدم انسحاب القوات والإدارة المغربية من الإقليم قبل وأثناء الاستفتاء².

لكن قبول المغرب بمسلسل السلام فتح شهية خصوم الوحدة الترابية، لفرض مطالب أخرى تتعلق بضرورة التفاوض المباشر، بل أكثر من ذلك فرض ما يسمى "الجمهورية الصحراوية" كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية، الأمر الذي انتهى بانسحاب المغرب من هذه المنظمة كما سنتطرق إلى ذلك لاحقاً.

أزاح المغرب المنظمة الإفريقية -المنحازة للطرف الجزائري-، عن أي دور في تسوية قضية الصحراء، واستأنفت منظمة الأمم المتحدة عملية السلام وإجراءات تطبيق الاستفتاء، لكن هذا الأخير اصطدم بعائق تحديد الهوية للأشخاص المؤهلين للمشاركة فيه³. وبذلك دخلت قضية الصحراء في نفق مظلم بسبب سياسة التعنت الجزائري.

¹ - فضل الله (آدم سلمان قادم)، حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم: دراسة لحالات أريتيريا، الصحراء الغربية، جنوب السودان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2002م. ص 60.

² - بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية...، م.س. ص 63.

³ - نفسه، ص 66.

ورغم ذلك فقد أصبح ملف الصحراء منذ وقف اطلاق النار يتدرج نحو مصلحة المغرب، نظرا لمضاعفات الهدنة على نفسية مقاتلي البوليساريو وبعض قياديه، الذين احترقهم الملل والفتور، وبدأوا في التسرب في اتجاه موريتانيا، ومن تم العودة إلى الوطن الأم، بسبب جاذبية الأقاليم الصحراوية التي تسارعت فيها وتيرة التنمية، مقارنة مع مخيمات الاحتجاز في تندوف التي تعاني من صعوبات العيش والفقير والحرمان¹.

وإننا إذ نختم هذا الفصل المحوري والهام، بحكم أنه يتناول أسباب التوتر وقضايا النزاع الرئيسية بين المغرب والجزائر، لابد من التأكيد على أن هناك خلافات سياسية وعسكرية وإيديولوجية أخرى، مرتبطة ببناء الدولة الوطنية بعيد الاستقلال، اتخذت أشكالاً متعددة، أهمها السباق نحو التسليح، والاختلاف الإيديولوجي².

فالأهمية الإستراتيجية للمغرب والجزائر لا تحتاج إلى تأكيد، باعتبار المنطقة تشكل حلقة وصل بين أوربا وإفريقيا، وبين أوربا والشرق الأوسط، هذه الوضعية تجعل من المنطقة منطقة صراعات ونزاعات متعددة ومتواصلة، وبذلك عندما نتحدث عن الإستراتيجية الإقليمية، فإننا نتحدث عن تطلعات كل من المغرب والجزائر في إنجاح لعبة التوازن الإقليمي، الذي غالبا ما يشجع على تدخل قوى أجنبية، سواء الدول الاستعمارية السابقة، أو غيرها من الدول العظمى³.

¹ - الداهية ولد محمد فال (المختار)، "موقف موريتانيا من قضية الصحراء: قراءة في الحلول والبدائل"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 2012-2013. ص 155.

² - إضافة إلى الاختلاف السياسي المتبع في كلا البلدين: نظام ملكي في المغرب، مقابل نظام جمهوري في الجزائر، نجد تبني هذا الأخير للإيديولوجية الناصرية القومية، حيث كان عبد الناصر يريد من بن بلة أن يحمل لواء مبادئ الثورة الناصرية في المغرب العربي. وفي هذا الصدد يقول بن بيلال: "إن مصر جمال عبد الناصر بالنسبة لنا نحن الجزائريين، بمثابة رمز الوحدة العربية، وهي النصير لكل حركات التحرر الوطني في العالم العربي". أنظر: منصور (أحمد)، الرئيس بن بيلال يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، م.س. ص 250.

³ - حامي (حسن)، "التوازن الإقليمي والإستراتيجية بمنطقة المغرب العربي"، ضمن مجلة أبحاث، عدد 8/1985. ص 76.

وبالاستناد إلى أحد تصريحات الرئيس بن بيلا التي قال فيها: "...إن مشكلة الحدود وهمية... ويجب السكوت عنها في الوقت الحاضر لتجاوزها في المستقبل... وعلى المغرب أن يواجه مشاكله الداخلية وأن يعلم أن النظام الجزائري حصين منيع، ولا يملك أحد النيل منه..."¹.

إذن يظهر من خلال هذا التصريح الخطوط الصارخة التي وصلت إليها العلاقة بين البلدين، والشعور بالإحباط الذي واكب هذه الفترة بعد سنين من التضامن والتاريخ المشترك، كما تظهر بجلاء بداية مؤشرات الفشل الذي منيت به الدولة الوطنية، وإخفاقها في تحقيق شروط المواطنة الداخلية المادية والمعنوية، وانهايار الشعور بالوحدة عند القيادات التي قادت بالأمس حرب التحرير²، ترجمتها سلسلة الاتهامات والانتهاكات المضادة بالتدخل في الشؤون الداخلية للبلدين، (دعم الجزائر للمعارضة المغربية؟، ودعم المغرب للحركة الانفصالية في القبائل؟)³.

كما يظهر أن السياسة الخارجية للجزائر، كانت خاضعة للإيديولوجية ومتكيفة مع مقتضياتها، فمن الخلاف على الحدود، قفزت إلى خلاف النظم، ثم سلكت سبيلها إلى خلاف التحالفات، فتعدت مشكلة العلاقات المغربية الجزائرية، ودخلت إلى طريق مسدود. كما دخلت الجزائر نفسها في خلافات داخلية بين رفاق الأمس في الكفاح، انتهت بانقلاب هواري بومدين سنة 1965م، الذي نحى بن بلة ووضعه رهن الاعتقال⁴.

¹ - بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. ص 144.

² - غليون (برهان)، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1993م. ص 218.

³ - الوردغي (عبد الرحيم)، المغرب من حرب الرمال إلى حالة الاستثناء...، م.س. ص 28.

⁴ - يفسر أحمد طالب الإبراهيمي هذه الوضعية المتأزمة التي دخلت إليها الجزائر بعيد الاستقلال بفعل التخبط الإيديولوجي، وفي نفس الوقت يبرر الانقلاب الذي قاده بومدين سنة 1965م، فيقول: "إن الجزائريين كانوا يتطلعون إلى تحسين أوضاعهم المعيشية، غير أن اليأس دب إلى نفوسهم وهم يرون حكاما يلمع بريقهم ديماغوجية وارتجالا، من خلال خطابات مملة لا طعم لها حول الاشتراكية، وتأميمات في غير محلها، وفي بعض الأحيان من السخافة بمكان تأميم قاعات الحلاقة؟، وفتح (المخازن الاشتراكية النموذجية)، وسن (التسيير الذاتي الفلاحي)، الذي أدى إلى فرار كل من يحب الأرض فعلا، إلى جانب استهداف وقمع كل مواطن لا يبدي استعدادا للعمالة، بل والخنوع...". أنظر: الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري: أحلام ومحن، م.س، ج.1. ص 183.

لقد خضعت العلاقات المغربية الجزائرية منذ الاستقلال إلى مقتضيات عقدتين: تتلخص الأولى في تنازع الدولتين على موقع القوة الكبرى داخل النظام الإقليمي الفرعي، سواء داخل النظام الإقليمي المغاربي-العربي، أو داخل القارة الإفريقية. أما الثانية فإن كلتا الدولتين تدير علاقاتها مع الأخرى بمنطق الحرب الباردة، حتى بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، الذي كان يساعد على نجاح هذا المنطق في السابق.¹

وعلى ما يبدو أن أكبر الاختلافات بين البلدين - والتي قد تحتاج إلى وقت وجهد كبيرين - هي التأويل والقراءة التاريخية المختلفة في كلا البلدين، وليس في التاريخ في حد ذاته، لأن التاريخ مشترك والمصير مشترك، والهوية والدين واللغة، وكذلك الجغرافيا مشتركة، وأن ما يجمع بينهما أكثر مما يفرق². ومن هذا المنطلق لابد للمؤرخ في المغرب كما في الجزائر أن يلعب دوره الطبيعي، في إعادة صياغة التاريخ الحقيقي للبلدين³.

إن فالتضارب بين النظامين والاستقطاب الدولي، جعل العلاقات بين البلدين تتساق وراء حرب باردة اتخذت صيغا مختلفة، مما سيؤثر فيما بعد على جميع منطقة المغرب العربي، كحلم منشود بين جميع دوله وكياناته وشعوبه⁴. مما سيفتح المجال للمنظمات الإقليمية والدولية الواقعة تحت تأثير القوى الكبرى للتحكم في سير العلاقات بين البلدين،

¹ - السرجاني (خالد)، "العلاقات المغربية-الجزائرية والمسألة الصحراوية"، ضمن مجلة السياسة الدولية، عدد 163/يناير 2006، ص 170.

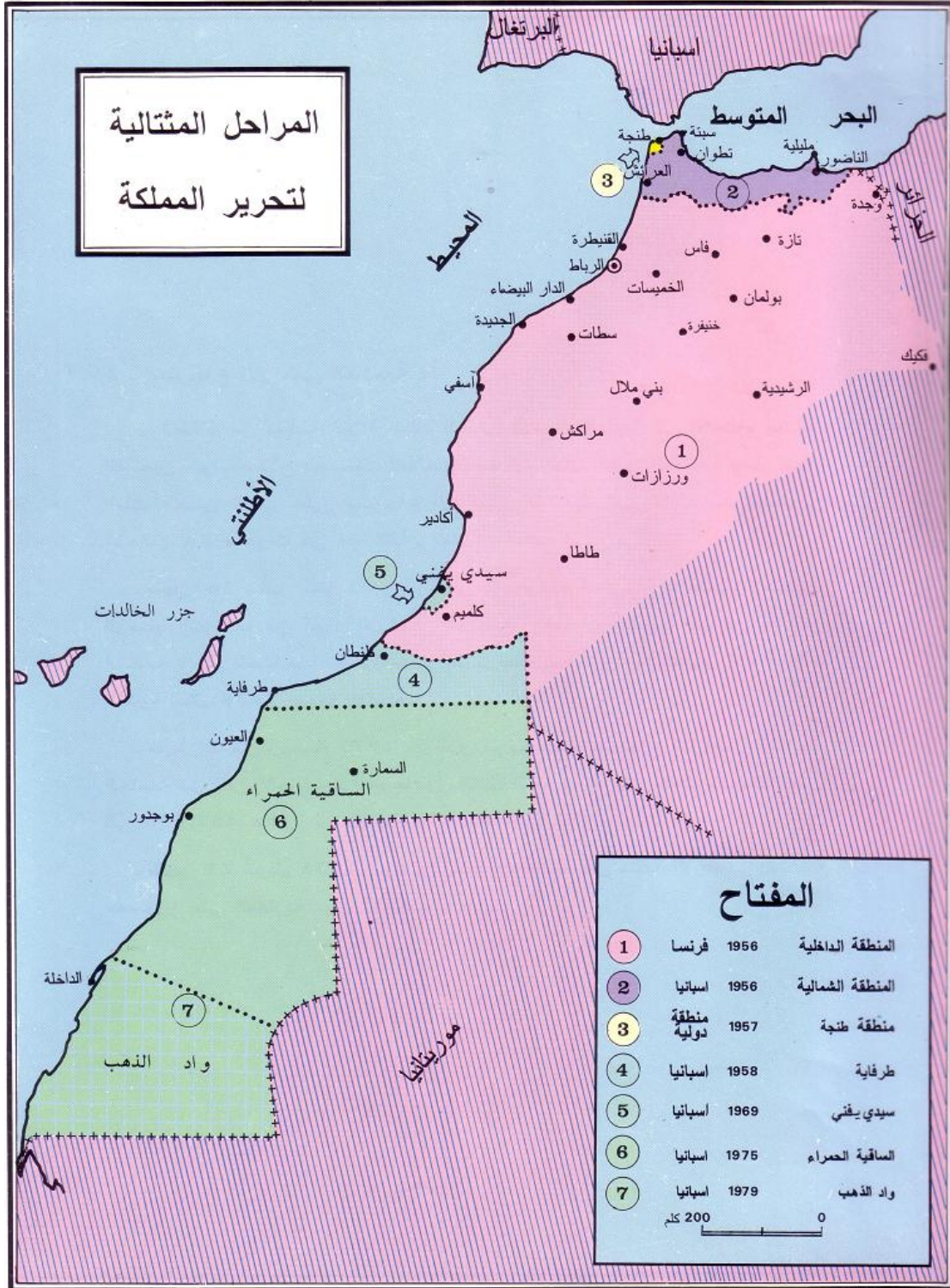
² - يجب أن نبتعد عن النظرة النمطية التي تضع المغرب ورصيده التاريخي، كمصدر للإمبراطوريات ونقطة تجمع التاريخ الإسلامي والعربي في شمال إفريقيا، في مقابل الجزائر كوحدة سياسية تسعى لانتشال نفسها من غموض تاريخي والبحث عن الهوية التاريخية، هذه الاعتبارات بغض النظر عن مصادرها ومنطلقاتها العاطفية البعيدة عن التحليل العلمي، فإنها تساهم في زيادة التنافر والتشاحن بين البلدين، خاصة بين المثقفين، المعول عليهم في تجاوز الأزمة.

³ - STORAT (Benjamin), *Algérie-Maroc : Histoire parallèles, destins croisés*, Edition barzakh, Paris 2002, PP 95-96.

⁴ - بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية...، م.س. صص 85-86.

واستمرار حالة التبعية التي انخرط فيها منذ الاستقلال. فكيف بلورت المنظمات الإقليمية والدولية الصراع المغربي الجزائري؟. هذا ما سنحاول أن نجيب عليه في الفصل الموالي.

المراحل المتتالية لتحرير المملكة المغربية ما بين 1956-1979 م.



(بليشير عبد اللطيف، أطلس الحسن الثاني، م.س. ص. 116).

الفصل الثاني: بعض المنظمات الدولية والإقليمية والصراع المغربي الجزائري

المبحث الأول: دور بعض المنظمات الدولية في الصراع المغربي الجزائري

لا شك أن ظهور المنظمات الدولية والقارية، يعد حدثا بارزا في نظام العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ومرحلة تصفية الاستعمار، وقد ساهمت هذه المنظمات في حل مجموعة من النزاعات الدولية منذ إنشائها، كما لعبت دورا كبيرا في تحقيق السلم العالمي.

وارتباطا بالصراع المغربي الجزائري، سنركز في هذا المبحث على دور بعض المنظمات الدولية في بلورة العلاقات المغربية الجزائرية، وكيفية التعاطي مع قضايا النزاع بين البلدين، وذلك من خلال مطلبين رئيسيين:

يتناول المطلب الأول دور منظمة الأمم المتحدة كمنظمة عالمية في متابعة قضية الصحراء المغربية، بالإضافة إلى كيفية معالجتها للسباق نحو التسليح بين البلدين. في حين سيتناول المطلب الثاني دور منظمة الوحدة الإفريقية كتكتل قاري في معالجة مسألة الحدود المغربية الجزائرية ونجاح مساعيها في ذلك، ثم الحديث عن المزالق التي سقطت فيها عند مواكبتها لقضية الصحراء المغربية، وبالتالي إخفاق مساعيها في ذلك.

المطلب الأول: دور منظمة الأمم المتحدة

بعد أن أخفقت عصبة الأمم في حل النزاعات الدولية، وتقاذفتها أهواء الدول الكبرى المتضاربة، وفشلتها في وقف الاعتداءات على الدول المستضعفة، اشتد الخطر على السلم العالمي وسار العالم نحو الحرب العالمية الثانية، لذلك سقطت العصبة وخلفتها منظمة الأمم المتحدة التي تبلورت فكرة إنشائها أثناء الحرب، بعدما أصدرت دول الحلفاء وثيقة الأطلنتي في فاتح يناير 1942م¹.

¹ - سميت هذه الوثيقة بتصريح الأمم المتحدة ووقع عليها كل من و.م.أ، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي، الصين، فرنسا الحرة، و22 دولة أخرى، وذلك للحفاظ على السلم العالمي. أنظر: الشافعي (محمد بشير)، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، م.س. ص 82.

بعد مجموعة التصريحات والإعلانات المشتركة بين الدول الكبرى، انعقدت سلسلة من المؤتمرات لتشكل بدايةً عمليةً لتأسيس منظمة الأمم المتحدة. وفي هذا السياق انعقد مؤتمر طهران بإيران في 2 دجنبر 1943م¹، ثم مؤتمر يالطا الذي جمع تشرشل وروزفلت وستالين في 11 فبراير 1945م، حيث أكد الزعماء الثلاثة على ضرورة إنشاء منظمة دولية عامة لحفظ السلام والأمن العالمي، وحددوا تاريخ 25 أبريل من نفس السنة لالنتام مؤتمر الأمم المتحدة بين الدول الموقعة على تصريح فاتح يناير 1942م.

انعقد مؤتمر سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في 25 أبريل 1945م، وقد شاركت فيه 50 دولة ناقشت مبادئ المنظمة² وأهدافها، التي حصرتها في هدفين أساسيين هما: حماية السلام العالمي، وتحقيق التنمية والتعاون الدولي. وأنهى المؤتمر أشغاله في 26 أبريل من نفس السنة بإقرار ميثاق الأمم المتحدة، الذي دخل حيز التنفيذ في 24 أكتوبر 1945م، بعد أن صادقت عليه الدول الخمس الكبرى، وتلتها تصديقات باقي الدول³.

أما بالنسبة لفروع ومؤسسات منظمة الأمم المتحدة ذات الصلة بهذه الدراسة، فيمكن ترتيبها كما يلي:

¹ - ضم كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، حيث دعا إلى التعاون الإيجابي لكل الدول أثناء السلام كما كانت تتعاون خلال فترة الحرب.

² - ركز ميثاق الأمم المتحدة على مجموعة من المبادئ العامة، خاصة الواردة في الديباجة والفصل الأول: نذكر منها: * مبادئ مطبقة في المجتمعات الداخلية: كاحترام الحقوق الفردية، محاربة العنصرية، الحرية الديمقراطية...

* مبادئ مطبقة على المجتمع الدولي: كحق الشعوب في تقرير مصيرها، احترام المعاهدات بين الدول... أنظر: الشافعي (محمد بشير)، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، م.س. ص 85.

³ - نفسه، ص 85.

* الجمعية العامة¹: باعتبارها أعلى هيئة "ديمقراطية" في المنظمة، إذ تتمثل فيها جميع الدول على قدر المساواة، وتنعقد في دورة سنوية عادية أواخر كل سنة، ويمكن أن تجتمع في دورة استثنائية بدعوة من الأمين العام أو بطلب من أغلبية الأعضاء.

* مجلس الأمن²: يختلف عن الجمعية العامة إذ يمثل الهيئة "الارستقراطية" للمنظمة الدولية، حيث يتكون من عدد قليل من الأعضاء: دول دائمة العضوية وهي خمسة (و.م.أ - بريطانيا - فرنسا - روسيا - الصين) تتمتع بحق النقض "الفيتو"، بالإضافة إلى عشر دول أخرى عضويتها مؤقتة وتنتخب لمدة سنتين.

* محكمة العدل الدولية³: رغم صفتها الاستشارية إلا أنها تعتبر من المؤسسات الرئيسية في المنظمة لحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدوليين، كما جاء في ميثاق المنظمة خاصة المادة 92 منه.
أولا: متابعة المنظمة لقضية الصحراء:

سبق وأن رأينا، أن أسباب النزاع في الصحراء تعود إلى تعارض مطلبين: أحدهما يقدمه المغرب -صاحب الحق التاريخي-، والآخر تقدمه الجزائر -الداعمة لفكر الانفصال-، مما جعل هذه القضية تتحول من صراع إقليمي إلى صراع دولي، ازدادت

¹ - صحيح أن الصراع المغربي الجزائري لم يصل إلى مناقشته داخل هذه الهيئة (الجمعية العامة)، إلا أنها لعبت دورا كبيرا في إثارة مشكل الصحراء المحتلة من طرف اسبانيا في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي، من خلال مجموعة من القرارات والتوصيات، أهمها التوصية رقم 2072/20 الصادرة في 16/12/1965م.

² - بعدما فشلت منظمة الوحدة الإفريقية وحادت عن حيادها في قضية الصحراء المغربية، رجعت القضية إلى مجلس الأمن من جديد، الذي ما لبث يحاول الوصول إلى حل يرضي جميع الأطراف، من خلال مجموعة من مقترحات التسوية التي سنعرض لبعضها خلال هذا المطلب.

³ - سبق للمغرب أن عرض إلى جانب موريتانيا في 17 شتنبر 1974م، قضية الصحراء على أنظار محكمة العدل الدولية، وذلك بمساندة 35 دولة عربية وإفريقية بما فيها الجزائر. وقد أصدرت المحكمة قرارها بتاريخ 16 أكتوبر 1975م، القاضي بأن الأراضي الصحراوية لم تكن خلاء كما تدعي اسبانيا، كما أقرت بوجود روابط سياسية بين الإقليم والسلطة المركزية المغربية.

فيه حدة التنافس والمواجهات الكلامية والدبلوماسية في أروقة منظمة الوحدة الإفريقية، لتنتقل إلى منظمة الأمم المتحدة¹.

وعلى العكس مما يذهب إليه البعض بأن قضية الصحراء بدأت تشق طريقها إلى المنتظم الدولي ابتداء من سنة 1974م، فإن القضية ظهرت صراحة على الساحة الدولية منذ 1959/12/12م، حين أصدرت الأمم المتحدة قرارها تحت رقم 14-1467، الذي ينص على تزويدها بكافة المعلومات عن الأراضي التي تسيطر عليه إسبانيا في الصحراء².

بعد ذلك توالى توصيات الأمم المتحدة إلى حدود 1964/10/16م، حين اتخذت "اللجنة الرابعة الخاصة" المكلفة باستقلال الشعوب المستعمرة التابعة للأمم المتحدة، قراراً تطالب فيه الحكومة الإسبانية بوصفها القوة المشرفة، أن تتخذ فوراً جميع الإجراءات الضرورية لتحرير مناطق إفني والصحراء من السيطرة الاستعمارية، وهو نفسه القرار الذي وافقت عليه الجمعية العامة في توصيتها رقم 2072/20، الصادر في 1965/12/16م، والداعي إلى إنهاء الاستعمار في المنطقة³.

بعد هذه التوصية المذكورة توالى التوصيات المشابهة (التوصية 22-23-24)، والتي تشير كلها إلى مطالب المغرب المستمرة بأقاليمه الجنوبية. وأمام اشتداد الضغط الدولي على إسبانيا لحثها على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، عمدت إلى مناورة جديدة حين أعلنت عن استعدادها لإعادة منطقة سيدي إفني دون الاستجابة لقرارات وتوصيات الأمم المتحدة، التي تدعو صراحة إلى إجلاء القوات الإسبانية عن الصحراء، الأمر الذي دفع المغرب إلى توجيه طلب إلى الجمعية العامة من أجل عرض القضية على أنظار محكمة

¹ - البغدادي (محمد)، الصحراء المغربية بين الماضي والحاضر... م.س. ص 249.

² - كريمي (ماجدة)، الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية... م.س. ص 118.

³ - أخريف (فؤاد)، قضية الصحراء بين القانون والسياسة مطبعة المعارف الجديدة، الرباط. 1988م. ص 18.

العدل الدولية، واستجابت الجمعية العامة للطلب المغربي الذي ساندته آنذاك 35 دولة إفريقية وعربية بما فيها موريتانيا والجزائر¹.

عرضت القضية على أنظار محكمة العدل الدولية، انطلاقاً من مطالب ومواقف مغربية تنبني على حقوقه التاريخية المشروعة في الصحراء باعتبارها جزء لا يتجزأ من أراضيها²، وكذلك من منطلقات إسبانية تدعي أنها وجدت الأرض خالية من السكان قبل أن تدخل إليها، بالإضافة إلى ادعاءات موريتانية تقوم على أن الصحراء جزء من مجموعتها، ومن ثم حددت الجمعية العامة للمحكمة السؤالين اللذين يتوجب عليهما الإجابة عنهما، وهما على الشكل التالي:

- هل كانت الصحراء الغربية في وقت استعمارها من طرف إسبانيا أرضاً خلاء؟، وإذا كان الجواب بالنفي:
- ما هي الروابط القانونية لتلك الأرض مع المملكة المغربية والمجموعة الموريتانية.

بالإضافة إلى ذلك طالبت الجمعية العامة من طرفي النزاع ((المغرب/ موريتانيا) باعتبارهم المطالبين بالحق، و(إسبانيا) باعتبارها الدولة المشرفة على المنطقة)، موافاة المحكمة بجميع المعلومات والوثائق، التي من شأنها أن تسمح بالبحث في السؤالين، وهكذا قدم المغرب مذكرة متكاملة ضمنها مجموعة من الحجج التاريخية، التي تثبت تواصل ممارسة سيادته على أقاليمه الجنوبية³.

¹ - رضوان (محمد)، منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 236.

² - الحراس (عبد المجيد)، "الحكم الذاتي: بين القانون الدولي ومشروع المقترح المغربي"، بحث نهاية التكوين في ماستر الدراسات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 2012-2013. ص 52.

³ - من بين الحجج التي جاءت في المذكرة المغربية: *مجموعة من الظواهر لتعيين القادة والعمال في الصحراء. *دور الشيخ ماء العينين كمثل للسلطان في الصحراء. *تبعية القبائل للسلطان وجباية الضرائب. *حملات السلاطين المغاربة إلى الجنوب... *ثم الأحداث الدولية المتعلقة بالمنطقة (اتفاقيات، معاهدات، مراسلات دبلوماسية...).

وفي 16 أكتوبر من سنة 1975م أعطت المحكمة الدولية بلهاي جوابها وكان على الشكل التالي:

• بالنسبة للسؤال الأول: أجابت المحكمة بأن الصحراء لم تكن أرضا خالية كما كانت تدعي إسبانيا.

• أما بالنسبة للسؤال الثاني: فقد أجابت المحكمة بأنها توجد روابط البيعة بين بعض قبائل الصحراء وسلطين المغرب، انطلاقا من روابط خاصة بالعالم الإسلامي وإفريقيا، ونظم ممارسة السلطة السياسية العليا الدينية والدينية¹.

إلا أن المحكمة أضافت بأنها لم تستخلص روابط قانونية من شأنها تغيير التوصية رقم 1514/15 المتعلقة بتصفية الاستعمار في الصحراء وخاصة مبدأ تقرير المصير، وقد أثارت هذه الزيادة استغراب رجال التاريخ والقانون الدوليين، وأثارت كذلك التأويلات والتأويلات المغرضة، بين الأطروحة المغربية صاحبة الحق التاريخي، والأطروحة الجزائرية الداعمة لفكر الانفصال.

يرى المغرب بأن المحكمة ردت بكيفية واضحة على إدعاءات إسبانيا، من خلال الجواب على السؤال الأول بأن الأرض لم تكن خالية من السكان، وبالتالي ليست هناك أسس قانونية للتواجد الإسباني على أرض الصحراء، وكذلك أكدت المحكمة من خلال الجواب الثاني على وجود روابط بيعة بين سكان الصحراء والسلطين المغاربة، وهذا التأكيد له أهميته، حيث إن الروابط ليست تعبيراً حرفياً عن السيادة الكلاسيكية، كما هو معروف في القانون الأوربي الروماني، وإنما على الطريقة الخاصة بالعالم الإسلامي، التي تنبني على رابطة البيعة، التي تقيم علاقة مباشرة بين الدولة وسكان الأرض، لتعبر عن الامتداد الثنائي للسلطة السياسية والسلطة الدينية².

¹ - القاق (عبد الله)، الصحراء المغربية، حقائق ووثائق، مطابع الدستور التجارية، عمان 1998م. صص 100-101.

² - الحسيني (تاج الدين)، وسائل السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق بالرباط، الموسم الجامعي: 1983-1984. ص 324.

إذن بعد هذه الاستشارة وما تبعها من تطورات في الميدان، من قبيل تنظيم المسيرة الخضراء واسترجاع المغرب للصحراء، دخلت القضية إلى ردهات منظمة الوحدة الإفريقية، بعدما أوكلت لها المنظمة الأممية النظر في النزاع، ولما أخفقت - بل عمقت النزاع- للاعتبارات السابقة¹، والتي انتهت بانسحاب المغرب من هذه المنظمة القارية، دخلت القضية في نفق مسدود سمته الأساسية الحروب الطاحنة التي تخوضها الجزائر بطريقة غير مباشرة ضد المغرب، والتي استمرت منذ أواخر السبعينات، قبل أن تعود المنظمة الأممية لمتابعة القضية من جديد، انطلاقاً من مسلسل التسوية الذي ظهر في غشت 1988م²، والذي حظي بموافقة أطراف النزاع (المغرب والبوليساريو)، والدول المعنية (الجزائر وموريتانيا)³.

لكن مسلسل التسوية وإجراء الاستفتاء سيصطدم بمجموعة من العوائق، رغم تعيين مبعوث أممي إلى المنطقة، استدعى الأطراف المعنية إلى مفاوضات في لشبونة ولندن، وهي التي مهدت لاتفاق هيوستن في تكساس الأمريكية، بتاريخ 14-15-16 سبتمبر 1997م، حيث تم الاتفاق على مدونة السلوك خلال حملة الاستفتاء، الذي سيتعثر تطبيقه مرة أخرى بسبب العراقيل التي وضعتها الجزائر والبوليساريو، حول السكان الذين تنطبق عليهم معايير تحديد الهوية كما نصت عليها الأمم المتحدة⁴.

انخرطت جميع الأطراف المعنية في بلورة مخطط الأمم المتحدة لتسوية النزاع كل من موقعه، وغاب التصور الاستراتيجي للأمن الإقليمي في المنطقة، خصوصاً وأن هذا المخطط الأممي لا بد أن يستحضر اعتبارين أساسيين: أولها أن هذا المخطط يجب أن

¹ - بعد قبول منظمة الوحدة الإفريقية لعضوية البوليساريو، عبر رئيس الوفد المغربي إلى الأمم المتحدة السيد رضا كديرة في نونبر 1984م عن رغبة المغرب في أن تتولى هذه الأخيرة مجدداً دراسة وتولي الملف الصحراوي. أنظر: وزارة الإعلام (المغربية)، الصحراء المغربية والمشروعية، على هامش مؤتمر القمة الإفريقي بأديس أبابا، مطبعة الأنباء، الرباط 1985م. ص 53.

² - يعتة (علي)، لا تعارض بين مغربية الصحراء وتطبيع العلاقات بين المغرب والجزائر، منشورات البيان، الرباط 1988م. ص 27.

³ - النوفلاني (الطاهر)، الصحراء المغربية بين مشروعية الاندماج... م.س. صص 80-81.

⁴ - بوقنطار (الحسن)، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات، م.س. صص 69-70.

يكرس الحل السلمي للنزاع بين الأطراف المباشرة والمعنية. ثانيهما عدم تجاهل الحقوق التاريخية المشروعة للمغرب التي تتقاطع مع مصالح السكان في الإقليم.

ورغم التحولات الجوهرية التي طبعت علاقات دول المنطقة منذ عام 1988م، والتي تخللها تطبيع العلاقات المغربية الجزائرية، وانفراج الأزمة السياسية بينهما وأخر الثمانينيات، إضافة إلى دخول المنظومة الدولية في إطار نظام عالمي جديد، يسعى إلى تفعيل دور منظمة الأمم المتحدة بعد سنوات الحرب الباردة. فإن ذلك كله لم يساهم بصورة فعالة في حسم النزاع وتسويته التسوية النهائية، خاصة إذا استحضرنا أن المنظمة الأممية لم تسلم هي الأخرى من سيطرة القوى العظمى، وفق منطق الولاءات فيها وعدم المساواة في القانون الدولي¹، مما أثر على أداء هذه المنظمة في تدبير قضايا الخلاف بين البلدين، وتحولت أروقتها إلى فضاء للصراع المغربي الجزائري لا غير.

زد على ذلك أن قضية الصحراء توافقت مع تدخلات دولية انتجت بدورها ساحة صراع من نوع آخر، تلجأ إليها كافة الأطراف الباحثة عن مخرج لأزمة ما تكون أكثر تعقيدا. مما حول أزمة الصحراء إلى وسيلة أو إطار لمعالجة أزمات أخرى متشابكة، تستهدف تصفية حسابات جانبية لا تشكل فيها قضية الصحراء إلا التبرير الدبلوماسي².

ثانيا: معالجة المنظمة لمشكل السباق نحو التسليح:

لقد كانت حرب الرمال في سنة 1963م السبب في إثارة وعي قادة كل من المغرب والجزائر في مضاعفة قدراتهما العسكرية، في إطار سباق نحو التسليح وتطور ميزان القوى في المنطقة، زاد من حدتها دخول القوى الكبرى في منافسة كبيرة، حولت المنطقة إلى سوق لشراء الأسلحة من جهة، والحفاظ أو التحكم في توازن القوة بين البلدين من جهة أخرى، هذا إضافة إلى مداخيل الجزائر من عائدات النفط التي جعلتها تضاعف

¹ - عنبري (حسن)، "الأمم المتحدة بعد مرور 50 سنة ودورها في إقرار الأمن الدولي، الأمم المتحدة وتكريس مبادئ النظام الدولي الجديد"، ضمن مجلة القانون والاقتصاد، كلية الآداب والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، عدد 14 / 1997. ص 11.

² - الشاوي (سيدي)، السياسة الأمريكية اتجاه شمال إفريقيا: دراسة الموقف الأمريكي من قضية الصحراء منذ سنة 1975م، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية جامعة محمد الخامس - الرباط. موسم: 2011-2012. ص 201.

النسبة المخصصة للدفاع من الميزانية العامة للدولة، مما حولها في ظرف سنوات قليلة إلى قوة عسكرية تضاعف أربع مرات قدرات القوات المسلحة الملكية المغربية.

أمام هذا الوضع الذي أصبحت فيه القدرات العسكرية المغربية، وانطلاقاً من أن المساعدات التي يتلقاها المغرب ضعيفة، نهج هذا الأخير طريقاً آخر على المستوى الدبلوماسي، موجهها بالدرجة الأولى للتنديد بالمجهود الجزائري في مجال التسلح، والمطالبة بوضع حد أعلى للأسلحة الثقيلة في المنطقة¹، خاصة بعدما عبر المسؤولون الأمريكيون منذ 1967م عن قلقهم إزاء المسار الخطير الذي اتخذته التسلح الجزائري، والدور الذي يلعبه الاتحاد السوفيتي في هذا المجال².

حاول المغرب أن يستثمر علاقاته بالدول الغربية والمنظمة الأممية، من خلال وضع مجموعة من الوحدات العسكرية رهن إشارتها، للمشاركة في قوات حفظ السلام خاصة بإفريقيا³، لذلك رهن عليها في أن تلعب دوراً كبيراً في مسألة الحد من السباق نحو التسلح في المنطقة، وقد أبلغ المغرب المنظمة الأممية أنه مستعد طوعاً لمراقبة دولية في هذا المجال⁴.

ويتضح دور الأمم المتحدة في الرسالة التي وجهها الملك الراحل الحسن الثاني إلى الأمين العام للأمم المتحدة في 28 فبراير 1967م، اقترح فيها المغرب -انطلاقاً من تشبثه بمبادئ الحلول السلمية للنزاعات-، بتشكيل هيئة تكلف بصياغة توصيات أممية، تدعو كل من الجزائر والمغرب إلى التخلي عن أي زيادة في قوتيهما العسكريتين، كما يفترض في

¹ - صرح الحسن الثاني أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية: "أنه لا أحد يتصور أفضل مني عبثية السباق نحو التسلح، إن المغرب يرغب فقط في أسلحة من شأنها أن تقف في وجه مهاجم لمدة ثلاثة أو أربعة أيام". أنظر: خليفة (نور الدين)، "سياسة التسلح في المغرب"، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية أبحاث، عدد 8 / 1985. ص 72.

² - خليفة (نور الدين)، "سياسة التسلح في المغرب"، م.س، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية أبحاث، عدد 8 / 1985. ص 72.

³ - المريني (عبد الحق)، الجيش المغربي عبر التاريخ، م.س. ص 405.

⁴ - المساري (محمد العربي)، قصف الواد الناشف... م.س. ص 6.

هذه الهيئة أن تكلف أيضا بالعمل على مراقبة السلاح، الذي يمتلكه كل من الجانبين على المستوى الكيفي والكمي¹.

رغم جميع المجهودات والتحديات الدبلوماسية التي قام بها المغرب، لم تحرك الأمم المتحدة ساكنا، بل استمرت الجزائر في تطوير ترسانتها العسكرية، ولم تأبه القيادة الجزائرية التي كانت منشغلة بتحويل الجيش الوطني الشعبي إلى جيش حديث لكل المناشدات والتحديات الدبلوماسية المغربية، ولا المخاوف والنداءات التي تطلقها القوى الغربية المتحكمة في المنظمة العالمية².

إلا أنه وبسبب الحرب الباردة والتنافس الحاد بين المعسكرين (الأمريكي السوفياتي)، استمرت الجزائر طيلة السنوات الأخيرة من الستينيات في الحصول على السلاح الحربي السوفياتي الأكثر تطورا، مما كان يزيد من قلق وتخوفات المغرب، في إطار حرب التوازنات غير المتكافئة، وهو الأمر الذي أثر على مستويات التنمية في المنطقة³.

تنبهت الأمم المتحدة لخطر انتشار التسليح في العالم، وما يشكله من آثار سلبية على التنمية، فعقدت مؤتمرا دوليا ما بين 14 غشت - 11 شتنبر 1987م، تحت شعار: "الصلة بين السلاح والتنمية"، حضرته 150 دولة بما فيها المغرب والجزائر، كما تلتها مجموعة من القرارات والتوصيات دون أن تجد طريقها إلى التنفيذ، بفعل مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية المتداخلة في العلاقات بين دول العالم خاصة القوية منها⁴.

¹ - أنظر نص الرسالة التي بعث بها الملك الحسن الثاني إلى الأمين العام للأمم المتحدة، بتاريخ 1967/02/28م، ضمن مجلة انبعاث أمة، عدد 12 / 1967. ص 25.

² - لم ينخرط البلدان -خاصة الجزائر- في مبادرات نزع الأسلحة أو الرقابة على التسليح، مما شكل خطرا دائما يتهدهدهما في اشتعال الحرب في أي لحظة. أنظر: غضبان (مبروك)، المدخل للعلاقات الدولية، م.س. ص 303.

³ - أنفقت الجزائر حوالي 25% من دخلها القومي الإجمالي عن التسليح ما بين 1967-1987م، وهو ما يساوي نسبة قروضها الأجنبية من أجل التنمية. أنظر: غضبان (مبروك)، المدخل للعلاقات الدولية، م.س. ص 304.

⁴ - غضبان (مبروك)، المدخل للعلاقات الدولية، م.س. صص 302-303.

إذن يتضح أن المنظمة العالمية لم تفلح في معالجة السباق نحو التسلح في مجموعة من مناطق العالم، بما فيها منطقة المغرب العربي، ووقعت رهينة القوى الكبرى التي تحتكر تجارة الأسلحة وتسيطر على عملية تصنيعها، فحالت دون أن تباشر مراقبة صارمة لاقتناء الأسلحة الثقيلة في منطقة شمال إفريقيا¹، هذه الأخيرة التي تحولت بفعل حرب التوازنات بين القوتين المتنافستين (المغرب/الجزائر) إلى منطقة مهددة الاستقرار باستمرار².

وعموما فالصراع المغربي الجزائري تزامن عبر فترات مختلفة مع تسابق الدول العظمى على مناطق النفوذ، وبذلك شكلت منطقة شمال إفريقيا عموما والمغرب والجزائر على وجه الخصوص هدفا مباشرا لاستراتيجيات الدول العظمى، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية³ التي كانت تتعامل مع البلدين بمنطق الموازنة بين مصالحها المتعددة⁴.

¹ - غضبان (مبروك)، المدخل للعلاقات الدولية، م.س. ص 307.

² - حسن حامي (حسن)، "التوازن الإقليمي والإستراتيجية بمنطقة المغرب العربي"، م.س، ضمن مجلة أبحاث، عدد 1985/8. ص 76.

³ - رغم الشراكات الأمنية التي دخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية مع المغرب باعتباره حليفا إستراتيجيا لحلف الناتو، إلا أن ذلك لم يسهم في حل المشاكل العالقة بين المغرب والجزائر، بل استمر منطق التحكم والسيطرة على المنطقة هو السائد. أنظر: الغازي (أكعوش)، "إشكالية العلاقات المغربية الجزائرية"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- فاس/ ظهر المهراز. موسم: 2004-2005. ص 48.

⁴ - الشاوي (سيدي)، السياسة الأمريكية اتجاه شمال إفريقيا...، م.س. ص 201.

المطلب الثاني: دور منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي)

منذ استقلال بلدان القارة الإفريقية، تعددت محاولات التجمع والوحدة بين هذه الدول¹، حتى ظهرت منظمة الوحدة الإفريقية، كمنظمة قارية تعنى بمشاكل إفريقيا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتسعى إلى نبذ الخلافات الإفريقية، وإنهاء التكتلات المتباينة التي كانت قائمة داخلها.

انعقد مؤتمر القمة بين رؤساء الدول والحكومات الإفريقية الأول بأديس أبابا²، مابين 23 و28 ماي 1963م. وفي حفل رسمي أقيم في 28 ماي وقع رؤساء الدول والحكومات الميثاق الإفريقي، وكان ذلك إعلاناً على نجاح المؤتمر وميلاد منظمة الوحدة الإفريقية.

¹ - من أقدم المحاولات الرسمية لعقد مؤتمر إفريقي مؤتمر أكرا (عاصمة غانا) في الفترة بين (15-24 نيسان عام 1958م)، وحضرته الدول المستقلة حينئذ وقد ضم هذا المؤتمر ما يزيد عن (200) عضو يمثلون مختلف الأحزاب والاتحادات الطلابية والنقابات العمالية في مختلف أنحاء القارة الإفريقية، وقد تمخض عن هذا المؤتمر القرارات الآتية: *المحافظة على السيادة الإقليمية للدول الأعضاء. *إتباع سياسة خارجية موحدة. *الاعتراف بحق الشعب الجزائري في الاستقلال. *بالإضافة إلى إصدار قرار خاص بمستقبل الشعوب الإفريقية غير المستقلة، إذ طالب الأعضاء بإعلان موحّد لحصول هذه المناطق غير المستقلة على استقلالها، تماشياً مع رغبة شعوبها وميثاق الأمم المتحدة.

ويعتبر كذلك، مؤتمر الدار البيضاء (مؤتمر الأقطاب الإفريقية) المنعقد في يناير 1961م من أهم المؤتمرات التي مهدت إلى قيام منظمة الوحدة الإفريقية، حيث ضم إلى جانب المغرب كل من الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، الحكومة الجزائرية المؤقتة، غانا، غينيا، ومالي. وقد أنهى هذا المؤتمر أشغاله في 8 يناير 1961م بالتوقيع على ميثاق من 13 مادة، تنص على تحرير القارة الإفريقية ونصرة حركات التحرر بها، وتحقيق وحدتها وإتباع سياسة عدم الانحياز...، لم تستطع مجموعة الدار البيضاء أن تحقق أهدافها لمجموعة من الأسباب منها: التباعد الجغرافي، واختلاف النظم السياسية والاقتصادية المتبعة، ثم وفاة محمد الخامس المفاجئة الذي كان له دور كبير في إقامة المنظمة وجمع الدول الأطراف فيها. أنظر: غالي (بترس بطرس)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، م.س. ص 18.

² - حضره رؤساء دول وحكومات 30 دولة إفريقية مستقلة، هي: إثيوبيا، الجزائر، مصر، السنغال، السودان، الصومال، الكامبيون، الكونكو بولدفيل، الكونكو برازافيل، النيجر، أوغندا، بوروندي، تشاد، تنجانيقا، تونس، الكابون، إفريقيا الوسطى، الداومي، رواندا، ساحل العاج، سيراليون، غانا، غينيا، فولتا العليا، ليبيريا، ليبيا، مالي، مدغشقر، موريتانيا، نيجيريا. وقد قاطع المغرب الاجتماعات التمهيدية لهذا المؤتمر، احتجاجاً على مشاركة وزير خارجية موريتانيا فيها. أنظر: الهادي (وسلم بن محمد)، موريتانيا عبر العصور، م.س. ص 169.

أقر مؤتمر أديس أبابا ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، إذ اجتمع رؤساء (30) دولة إفريقية مستقلة، ووقعوا على ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية الذي اعتبر دستور المنظمة، ومن تمة أعلن عن إنشاء هذه المنظمة الإفريقية القارية¹.

تم الاتفاق على أن تكون عضوية هذه المنظمة مفتوحة للدول الإفريقية المستقلة ذات السيادة، بما في ذلك الجزر الإفريقية، شريطة أن تؤمن هذه الدول بمبادئ المنظمة، المتمثلة في سياسة عدم الانحياز، وعدم ممارسة التفرقة العنصرية، وفي حالة انضمام عضو جديد يقرر قبوله بالأغلبية المطلقة للدول الأعضاء، ويسمح لكل عضو بالانسحاب من المنظمة بطلب انسحاب خطي، ويصبح الانسحاب نافذاً بعد مضي عام².

أما عن المبادئ التي تحكم العلاقات البينية للدول الإفريقية الأعضاء في المنظمة، فيمكن أن نذكر بعض النماذج منها، مع التركيز على مبدئي "السيادة" الذي فسر في العرف الإفريقي على أنه مبدأ التوارث الدولي، و"تسوية المنازعات" الذي بموجبه تعاملت المنظمة مع قضايا النزاع بين المغرب والجزائر:

* مبدأ سيادة كل دولة وسيادة أراضيها وحققها الثابت في كيانها المستقل:

لقد ذكر هذا المبدأ ثلاث مرات في ميثاق المنظمة، المرة الأولى في الديباجة، والثانية في الفقرة الثالثة من المادة الثانية، والمرة الثالثة في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة. ويمكن أن نسجل ملاحظتين على هذا المبدأ:

أ- على الرغم من أهمية هذا المبدأ (احترام الحدود السياسية القائمة)، فإن ذلك لم ينص عليه مباشرة في ميثاق المنظمة، خوفاً من عدم إحراز هذا المبدأ الموافقة الاجتماعية،

¹ - وقعت كل من المغرب والطنوكو رغم عدم حضورهما مؤتمر أديس أبابا على ميثاق المنظمة، وعدتا من الدول الأصلية (المؤسسة)، وبذلك أصبح مجموع الدول المؤسسة 32 دولة سنة 1963م، ليرتفع عدد الأعضاء في المنظمة سنة 1980م إلى 50 دولة، ثم إلى 53 دولة سنة 2002م. أنظر: "منظمة الوحدة الإفريقية"، ضمن الموقع الإلكتروني للجزيرة، قسم الدراسات والبحوث المعرفة، بتاريخ 03-10-2004م. تاريخ الاطلاع: نونبر 2012م.

² - الشافعي (محمد بشير)، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، م.س. ص 379.

وكذلك حتى لا يكون هذا المبدأ اعترافاً ضمناً بالتقسيمات التي وضعتها الدول الاستعمارية في مؤتمر برلين سنة 1885م¹.

ب- على الرغم من مرور عقود على هذا الميثاق، إلا أن العديد من الدول ما زالت تؤمن بأهميته لتحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي في القارة، فلو سمح بطرح المقترحات المنادية بإعادة التقسيم، لأصبحت أفريقيا تضم ما يقارب 100 كيان أو دولة، بدلا من 52 الحالية.

* مبدأ تسوية المنازعات بطرق سلمية عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق والتحكيم:

جاء هذا المبدأ في الفقرة الرابعة من المادة الثالثة، كما أعاد الميثاق التأكيد على هذا المبدأ في المادة 19 الخاصة بلجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم، وقد صنف الميثاق الطرق السلمية في فض المنازعات بين الدول الإفريقية إلى: (تفاوض، وساطة أو توفيق، ثم تحكيم)، وشكل لذلك لجنة وضعت آليات وقواعد عامة للاشتغال².

أصبح هناك ثلاث هيئات تستطيع أن تتولى تسوية المنازعات التي تقع بين الدول الأعضاء، وهي: مؤتمر القمة وله اختصاصات واسعة تغطي جميع أمور القارة باعتباره أعلى هيئة تقريرية. ثم هناك مجلس وزراء المنظمة وله الحق في التدخل لفض أي نزاع إفريقي. ثم لجنة الوساطة التي تعد الهيئة الثالثة لهذا الغرض³، والفرق بين هذه الهيئات الثلاث المختصة في تسوية المنازعات هو: أن مؤتمر القمة أو مجلس الوزراء يمثلان جهات سياسية تقوم بالوساطة والتوفيق دون أن تكون ملزمة بتطبيق قواعد القانون الدولي، ولكنها في نفس الوقت تعد وسيلة ناجعة يستند إليها في كثير من الأحيان لفض النزاعات للحفاظ على تماسك المنظمة. أما بالنسبة للجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم فهي تعد هيئة قضائية أو شبه قضائية، ملتزمة بتطبيق قواعد القانون الدولي فيما يعرض عليها

¹ - الشافعي (محمد بشير)، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، م.س. ص 380.

² - "منظمة الوحدة الإفريقية"، ضمن الموقع الإلكتروني للجزيرة، قسم الدراسات والبحوث المعرفية، بتاريخ 03-10-2004م. تاريخ الاطلاع: نونبر 2012م.

³ - الشافعي (محمد بشير)، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، م.س. ص 381.

من أزمات. والمهم في كل ذلك، أن المنظمة اتخذت في تطبيق هذا المبدأ قاعدتين أساسيتين:

أ- كل نزاع إفريقي تجب تسويته داخل إطار إفريقي.

ب- المنظمة الإفريقية لا تتمسك بأسلوب معين لتسوية أي نزاع إفريقي، ولكن المهم أن تتم تسويته بطرق سلمية.

بعد هذا التعريف المقتضب بمنظمة الوحدة الإفريقية، وبأهم المبادئ التي جاءت في ميثاقها، سنتطرق إلى كيفية معالجتها لقضايا الصراع بين المغرب والجزائر، المتعلقة أساساً بمسألة الحدود وقضية الصحراء. فهل احترمت المنظمة مبادئها في التعاطي مع هاذين الملفين؟.

أولاً: التوفيق في مسألة النزاع الحدودي:

جاءت أول خطوة إفريقية للوساطة في النزاع المغربي الجزائري حول الحدود سنة 1963م، عبارة عن مبادرات فردية قبل أن تتخذ طابعاً مؤسسياً من قبل منظمة الوحدة الإفريقية، وهكذا فبعد أسبوع من حدوث اشتباكات 8 أكتوبر، قام الرئيس الغاني "كوام نيكروما" بالتوجه نحو المغرب، ثم إلى الجزائر في 17 أكتوبر 1963م، من أجل التوفيق بين الطرفين. ثم تلتها مبادرة الإمبراطور الإثيوبي "هايلي سيلاسي" مرفوقاً بوزير خارجيته، الذي كان يشغل منصب الأمين العام المؤقت للمنظمة الإفريقية- حديثة التأسيس-، حيث دعا الطرفين إلى عقد دورة استثنائية لمجلس وزراء المنظمة، الأمر الذي رفضه المغرب وقبلته الجزائر¹.

بعد ذلك تمكن الإمبراطور الإثيوبي أن يقنع أطراف النزاع، بضرورة عقد مؤتمر بالعاصمة المالية باماكو يومي 29-30 أكتوبر 1963م²، الذي تمخضت عنه مجموعة من القرارات لاحتواء الأزمة³، حيث نصت على وقف الاعتداءات والاشتباكات فوراً، وتشكيل

¹ - غالي (بترس بطرس)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، م.س. ص 255.

² - الوردغي (عبد الرحيم)، المغرب من حرب الرمال إلى حالة الاستثناء...، م.س. ص 25.

³ - أنظر نص التصريح الرباعي المشترك في الملحق رقم 18 من هذه الدراسة. ص 322.

لجنة عسكرية تتألف من ضباط عسكريين من المغرب والجزائر وإثيوبيا ومالي، تتولى تعيين منطقة منزوعة السلاح بين المغرب والجزائر، في أفق انعقاد اجتماع عاجل لوزراء الخارجية الأفارقة، لتشكيل لجنة خاصة بالتحكيم في أديس أبابا، من أجل تحديد مسؤولية اندلاع الهجمات والاعتداءات، ودراسة النزاع الحدودي بعمق، وتسويته بصورة نهائية¹.

رغم استمرار التوتر بين المغرب والجزائر، واصلت هذه اللجنة أشغالها، وتوجت باجتماع عقد ما بين 3-5 دجنبر 1963م، بحضور وزيرى خارجية البلدين، وقد عبر البيان الختامي للاجتماع عن ارتياحه للأجواء التي مرت فيها المشاورات وتعاون طرفي النزاع. وبعد ذلك توالت اجتماعات أجهزة المنظمة لبحث تسوية نهائية للنزاع، أثمرت ظهور بوادر الانفراج في الأزمة الحدودية بين البلدين.

بدأت بوادر الانفراج بعد أن انسحبت القوات الجزائرية من مركز حدودي مغربي في مارس 1964م، واتفق الجانبان على أن تكون مرتفعات فكيك وإيش مناطق منزوعة السلاح، إضافة إلى انسحاب الأطراف إلى ما بعد 8 كلم من المواقع التي احتلت قبل اندلاع المواجهات، كما تقرر تبادل الأسرى بين البلدين².

وفي سياق إيجابي، جرى لقاء بين الملك الحسن الثاني والرئيس هواري بومدين بالرباط في 11 يناير 1969م، انتهى بتوقيع معاهدة التعاون والتضامن بإفران، التي تنص على إحداث لجان تقنية وسياسية مشتركة تكلف بتنفيذ برامج التعاون بين البلدين، كما خلص الاتفاق إلى الالتزام بعدم استعمال القوة في علاقاتها، والأهم من ذلك التشبث بعرض نزاعاتها على المنظمة الإفريقية ممثلة في لجنة التوفيق والتحكيم³.

بعد ذلك توالت اللقاءات على أعلى المستويات، كان أهمها اللقاء الرباعي الذي حضره إضافة إلى ملك المغرب والرئيس الجزائري، الرئيس التونسي والموريتاني بتلمسان في ماي 1970م، الذي نص على تشكيل لجنة فنية لتعيين الحدود بينهما بصفة

¹ - رضوان (محمد)، منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 224.

² - غالي (بطرس بطرس)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، م.س. ص 259.

³ - STORAT (Benjamin), *Algérie – Maroc : histoire parallèles, destin croisés*, op.cit. P. 29.

نهائية، طبقا للخطوط الموروثة عن الاستعمار-وهذا ما كانت تسعى إليه الجزائر-، إلا أن الإعلان عن التسوية النهائية للنزاع، جاءت على لسان الحسن الثاني أمام أشغال مؤتمر القمة الإفريقي، المنعقد بالرباط في شتنبر 1972م، حين أكد أن المغرب والجزائر قد توصلا إلى تسوية نهائية للنزاع¹.

إن رغم كل هذه الجهود، كيف يمكن أن نحكم على الدور الحقيقي الذي قامت به منظمة الوحدة الإفريقية للتوفيق في هذا النزاع الحدودي؟ وهل فعلا نجحت في تسوية هذا الخلاف؟.

لقد قامت المنظمة الإفريقية بمجهودات لا يستهان بها، ونجحت في التقريب بين أطراف النزاع، مما شكل انتصارا للمنظمة الفتية التي قامت منذ بضعة أشهر، ويتضح ذلك من خلال مجموعة من الإشارات، وهي: الدعوة إلى انعقاد مجلس وزراء المنظمة فور اندلاع النزاع أولا، وقبول المغرب والجزائر معا للاحتكام إلى لجنة التوفيق والتحكيم المنبثقة عن المنظمة ثانيا، ثم إعلان المغرب عن انتهاء النزاع من خلال مؤتمر القمة الإفريقي في الرباط سنة 1972م ثالثا. إذن كل هذه الإشارات، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى، تؤكد نجاح التسوية الإفريقية عن طريق المنظمة القارية الفتية.

إن اقتناع كل من المغرب والجزائر نحو التوجه إلى منظمة الوحدة الإفريقية، جاء نتيجة أن هذه الأخيرة كانت أكثر موضوعية في التعاطي مع النزاع، مقارنة مع جامعة الدول العربية الواقعة تحت تأثير مصر التي تحالفت مع الجزائر، وساندت أطروحتها منذ بداية النزاع، إضافة إلى أن عدم التجاء أطراف النزاع إلى مجلس الأمن، فسح المجال أمام المنظمة للقيام بدور إيجابي استطاعت من خلاله صياغة تسوية سريعة للنزاع، الأمر الذي مكنها من استثمار الظروف المحيطة بالنزاع، لتثبت وجودها وتفرضه على الرأي العام الإفريقي والدولي، وبالموازاة مع ذلك تصادف أن هناك رغبة أكيدة عند الطرفين المتنازعين لإيجاد حل جذري لخلافهما الحدودي².

¹ - رضوان (محمد)، منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 226.

² - مهابة (أحمد)، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، ضمن مجلة السياسة الدولية، عدد 111 / 1993. ص 224.

ثانياً: التناقض في قضية الصحراء المغربية:

إذا كانت منظمة الوحدة الإفريقية قد نجحت في تسوية النزاع الحدودي بين المغرب والجزائر، فقد ترددت إن لم نقل أخفقت في إيجاد حل للقضية الأكثر حدة في العلاقات المغربية الجزائرية في الصحراء المغربية، مما جعلها تدخل في نفق مسدود، كاد أن يعصف بالمنظمة، ثم أنه ساهم في توتر علاقة المغرب بهذه الأخيرة، قبل أن ينسحب منها، مع العلم أنه كان من بين مؤسسيها الأوائل¹.

إن من بين أهم الأسباب التي جعلت المنظمة تخفق في ملف الصحراء المغربية، هو عدم قدرتها على التوفيق بين الدول الأعضاء المعنية مباشرة بالقضية، وهي المغرب/ الجزائر/ موريتانيا، وكانت فيها جميع القرارات المتخذة من طرف المنظمة تدور في فلك قرارات منظمة الأمم المتحدة، تجسدت في بعض القرارات المحتشمة، التي ابتدأت بالمطالبة بإجلاء الاستعمار الإسباني من المنطقة، سواء في المؤتمر المنعقد بأديس أبابا عام 1966م²، أو المنعقد بالرباط سنة 1972م.

بدأت إذن معالجة الملف الصحراوي في إطار المنظمة، انطلاقاً من أنه قضية تصفية استعمار أجنبي من القارة السمراء، خاصة مع مطالبة كل من المغرب وموريتانيا الدولة الإسبانية بالجلء عن الصحراء، بصفتها السلطة الاستعمارية على هذا الإقليم منذ عشرات السنين، ولكن كيف تعاملت المنظمة مع الملف بعد جلاء الاستعمار الإسباني، وأصبح المشكل إفريقي/ إفريقي تتنازعه مجموعة من الدول الأعضاء في المنظمة، خاصة بعد رفض الجزائر لقرار تقسيم الإقليم بين المغرب وموريتانيا، بدعوى ضرورة إجراء استفتاء تقرير المصير³.

إذن بعد التطورات الايجابية الحاصلة في ملف الصحراء المغربية، وبداية التسوية الثلاثية التي وصلت إليها مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا، حولت الجزائر المعركة

¹ - زغلول (خالد)، "العرب والأفارقة بين عمليات المد والجزر"، ضمن مجلة السياسة الدولية، عدد 93/ يوليو 1988. ص 107.

² - أحرif (فؤاد)، قضية الصحراء بين القانون والتاريخ والسياسة، م.س. ص 32

³ - رضوان (محمد)، منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 229.

إلى أروقة منظمة الوحدة الإفريقية، حيث حصلت أول مواجهة في غشت 1975م، أثناء مؤتمر القمة المنعقد في العاصمة الأوغندية "كمبالا"، الذي اكتفى بإرجاء المسألة إلى حين إصدار محكمة العدل الدولية قرارها الاستشاري، فتوالت المواجهات في جميع مؤتمرات القمة ومجالس الوزراء الإفريقية، خاصة بعد إعلان المغرب عن انطلاق المسيرة الخضراء، ورد الجزائر بإعلان قيام ما يسمى "الجمهورية العربية الصحراوية"، وزاد من حدة التوتر رفض المنظمة الاعتراف بجمبهة البوليساريو كحركة تحرير بالأغلبية المطلقة في مؤتمر مجلس الوزراء المنعقد في فبراير 1976م، لتدخل بعد ذلك المنظمة في سياسة "تهدئة الخواطر"، دون تطبيق قرارات وقوانين المنظمة، الشيء الذي كاد أن يعصف بهذه الأخيرة، خاصة بعد عجزها عن عقد مؤتمر قمة استثنائية.

دخلت القضية منعطفا آخر مع مؤتمر القمة السابع عشر، المنعقد بمنوروفيا في يوليو 1979م، حيث أقر تنظيم الاستفتاء في المنطقة، وهو نفس الأمر الذي خرجت به المنظمة سنة 1980م بسيراليون، قبل أن يعلن المغرب في المؤتمر الثامن عشر بنيروبي سنة 1981م، عن قبوله لمبدأ إقامة الاستفتاء¹، وتشكيل لجنة المتابعة التي ستبحث الشكليات التقنية حول إجراءاته، والذي حدد في الاختيار بين أحد السؤالين:

* الاستقلال عن المغرب.

* الاندماج مع المغرب².

اعتبر المغرب اجتماع نيروبي نصرا له ولمواقفه، ورحبت مجموعة من الدول الإفريقية المحبة للسلام بقرار المغرب، إلا أن الأمور ستأخذ منحى آخر مع التحركات المشبوهة للجزائر لدى مجموعة من الدول الإفريقية، من أجل فرض سياسة الأمر الواقع

¹ - بقبول المغرب لمبدأ الاستفتاء خلال مؤتمر القمة الإفريقي 18 المنعقد بنيروبي في 1981م، استطاع احتواء الأطروحة الانفصالية الجزائرية، التي ترتكن على مبدأ تقرير المصير للشعب الصحراوي، خاصة وأن هذه الأطروحة كسبت تأييدا دوليا وإفريقيا واسعا، خلال نهاية السبعينات وبداية الثمانينات. أنظر: فضل الله (سلمان قادم آدم)، حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم... م.س. ص 59.

² - الحسيني (تاج الدين)، "منظمة الوحدة الإفريقية ونزاع الصحراء المغربية"، ضمن المجلة المغربية للقانون والاقتصاد، عدد 09 / 1985. ص 28.

وقبول "الجمهورية الوهمية"، كعضو في المنظمة الإفريقية، وذلك من خلال دعوة الأمين العام للمنظمة - آنذاك - "آدم كودجو" "الجمهورية الصحراوية" لحضور أشغال الدورة الثامنة والثلاثين لمجلس الوزراء، معلنا انضمام العضو 51 إلى حظيرة المنظمة. مما اضطر المغرب ومجموعة من الدول الإفريقية، إلى أن تغادر القاعة المحتضنة لأشغال مجلس الوزراء¹.

كان المغرب -بعد التحركات الدبلوماسية المكثفة للجزائر-، يعلم عزم هذه الأخيرة إقحام ما يسمى "الجمهورية الصحراوية" في المنظمة الإفريقية، بتواطئ مع أمينها العام "آدم كودجو"، فسارع إلى وضع سؤاليين استفساريين لتفسير محتويات كل من الفصلين "4" و"28" من ميثاق المنظمة، الذي يشترط في العضوية مبدأي الاستقلال والسيادة، الأمر الذي لم يستجب له الأمين العام، مبررا موقفه المنحاز بقناعاته الشخصية بأن ما يسمى "الجمهورية الصحراوية" تستكمل شروط عناصر الدولة الثلاث: الإقليم/الشعب/الحكومة، وهذا ما يخالف الواقع على الأرض، ويطعن في مقومات القانون الدولي الأساسية².

لقد عصفت هذه التطورات بالمنظمة الإفريقية، وأخفقت بعد ذلك في الالتئام مرة أخرى، رغم مجموعة من المحاولات في طرابلس 1 (1 يوليوز 1982) وطرابلس 2 (2 دجنبر 1982)، قبل أن تجتمع بصعوبة بالغة في مؤتمر القمة التاسع عشر بأديس أبابا (يونيو 1983)، حيث فوجئ فيه المغرب و20 دولة أخرى، بتخصيص مقعد خاص بما يسمى "الجمهورية الصحراوية"، مما حتم على المغرب إعادة تكييف دبلوماسيته مع اكراهات الواقع الإقليمي المعاكس والمناوئ³.

¹ - أنظر بهذا الصدد رسالتين للملك الحسن الثاني مؤرختين ب 23 فبراير 1982م، الأولى موجهة إلى السيد "آدم كودجو" باعتباره الأمين العام للمنظمة، والثانية إلى الرئيس الكيني "ARAP Moi" باعتباره رئيس المنظمة الإفريقية. أنظر: أخريف (فؤاد)، قضية الصحراء بين القانون والتاريخ والسياسة، م.س. صص 74-75.

² - كريمي (ماجدة)، التكتلات الدولية في إطار منظمة القارة الإفريقية، م.س. ص 40.

³ - كسوس (أسماء)، "البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية"، بحث نهاية التكوين بـماستر الدراسات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 2011-2012. ص 84.

كانت النقطة التي أفاضت الكأس في القمة العشرين المنعقدة بأديس أبابا في 12 نونبر 1984م، هي حضور وفد ما سمي بالجمهورية الصحراوية إلى قاعة الجلسات، ورغم جميع الوساطات تشبث الوفد الصحراوي بـ"حقه" في الحضور، الأمر الذي اضطر المغرب للانسحاب من المنظمة بشكل نهائي، كقرار اضطراري يسري فوراً، رغم الإجراءات التي ينص عليها ميثاق المنظمة، حيث اعتبر المغرب هذا الأخير (الميثاق) كلا لا يتجزأ، وتطبيقه يجب أن يكون وحدة كاملة، لأن عدم احترام الجزء (المادة 4)، يعني أن المغرب غير ملزم بتطبيق البعض (المادة 32)¹.

إذن أخفقت المنظمة في تسوية الملف ووضع حد للنزاع في الصحراء، مما اضطر المغرب إلى العودة بالملف إلى منظمة الأمم المتحدة. وبالرغم من الانسحاب المغربي من المنظمة الإفريقية²، فإن تواجده بالقارة تزايدت كثافته على مستوى العلاقات الثنائية في إطار التعاون جنوب- جنوب، الذي يعد جسراً للتضامن مع القارة الإفريقية والالتزام بقضاياها ذات الأولوية³، بالإضافة إلى الحضور الوازن والتواصل الدائم في إطار مجموعة الدول الفرنكوفونية، مما أثمر تراجع عدة دول إفريقية عن اعترافها السابق "بالجمهورية الصحراوية" المزعومة، كما تنادت مجموعة من الأصوات داخل القارة تدعو لإعادة المغرب إلى المنظمة الإفريقية باعتباره من أبرز مؤسسيها، ولدوره الاستراتيجي في تحقيق السلام الإقليمي والتنمية الاقتصادية في القارة⁴.

وهنا نعود ونطرح السؤال المشروع: ماذا عن سياسة الكرسي الفارغ الذي اعتمده المغرب منذ 1984م؟، حيث أصبحت المنظمة فضاء خصبا للترويج لأطروحة الانفصال، ويزداد السؤال إلحاحاً بعد قبول المغرب الرجوع إلى المنظمة كعضو ملاحظ في السنوات الأخيرة بعد أن كان من الأعضاء المؤسسين؟.

¹ - كريمي (ماجدة)، التكتلات الدولية في إطار منظمة القارة الإفريقية، م.س. صص 31-38.

² - كريمي (ماجدة)، الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية... م.س. صص 193-194.

³ - كسوس (أسماء)، "البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية"، م.س. ص 82.

⁴ - فضل الله (سلمان قادم آدم)، حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم... م.س. ص 61.

المبحث الثاني: دور بعض المنظمات الإقليمية في الصراع المغربي الجزائري

المطلب الأول: دور جامعة الدول العربية

تأسست جامعة الدول العربية في القاهرة عام 1945م، وكانت لحظة إنشائها تضم كل من مصر والعراق ولبنان والسعودية وسوريا وشرق الأردن (الأردن منذ عام 1946) واليمن. قبل أن يزداد عدد الدول الأعضاء بشكل مستمرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وذلك بانضمام 15 دولة عربية أخرى إلى الجامعة حديثة العهد بالاستقلال من بينها المغرب والجزائر.

بعد مجموعة من التصريحات والخطابات لوزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن المرحبة بإنشاء كتل جهوي للدول العربية¹، دعا رئيس الوزراء المصري "مصطفى النحاس" كلا من رئيس الوزراء السوري "جميل مردم بك" ورئيس الكتلة الوطنية اللبنانية "بشارة الخوري" للتباحث في القاهرة حول فكرة "إقامة جامعة عربية لتوثيق التعاون بين البلدان العربية المنضمة لها". وكانت هذه أول مرة تثار فيها فكرة الجامعة العربية بمثل هذا الوضوح. ثم عاد ليؤكد استعداد الحكومة المصرية لاستطلاع آراء الحكومات العربية

¹ - من الغريب أن القوة الدولية آنذاك التي كانت تقف حائلا دون الوحدة العربية، هي التي دفعت بالأحداث نحو إنشاء جامعة الدول العربية، فمنذ الحرب العالمية الأولى وبريطانيا تناهض حركة الوحدة العربية بمختلف السبل، باعتبارها خطرا على مصالحها الاستعمارية الحيوية في المنطقة، لكن تقدير بريطانيا لمصالحها سيختلف إبان الحرب العالمية الثانية، فبدأت تلوح بعطفها وموازرتها للطموح الوحدوي العربي، كما جاء في إعلانات وتصريحات وزير خارجيتها المستر أنتوني إيدن، حيث ألقى في 29 مايو 1941م خطاباً ذكر فيه: "إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب العالمية الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من درجات الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن. وإن العرب يتطلعون لنيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا، ويبدو أنه من الطبيعي ومن الحق تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلاد العربية وكذلك الروابط السياسية أي... وحكومة جلالته سوف تبذل تأييدها التام لأي خطة تلقى موافقة عامة". كما صرح في 24 فبراير 1943م أمام مجلس العموم البريطاني: "بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية والسياسية". أنظر: الشافعي (محمد بشير)، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، م.س. ص 394.

في موضوع الوحدة وعقد مؤتمر لمناقشة إنشاء لجنة تحضيرية لتحقيق الوحدة العربية المنشودة¹.

مثل بروتوكول الإسكندرية² الوثيقة الرئيسية التي وضع على أساسها ميثاق جامعة الدول العربية، وقد شارك في إعداده كل من اللجنة السياسية الفرعية التي أوصى بروتوكول الإسكندرية بتشكيلها ومندوبي الدول العربية الموقعين على البروتوكول، مضافاً إليهم مندوب عام كل من السعودية واليمن وحضر مندوب الأحزاب الفلسطينية كمراقب. وبعد اكتمال مشروع الميثاق كنتاج لستة عشر اجتماعاً عقدتها الأطراف المذكورة بمقر وزارة الخارجية المصرية في الفترة ما بين 17 فبراير و3 مارس 1945م، أُقر ميثاق جامعة الدول العربية بقصر الزعفران بالقاهرة في 19 مارس 1945م بعد إدخال بعض التنقيحات عليه.

تألف ميثاق³ الجامعة من ديباجة وعشرين مادة، وثلاثة ملاحق، فالملاحق الأول خاص بفلسطين، وتضمن اختيار مجلس الجامعة مندوباً عنها للمشاركة في أعماله لحين حصولها على الاستقلال، والملاحق الثاني خاص بالتعاون مع الدول العربية غير المستقلة

¹ - بدأت سلسلة من المشاورات الثنائية بين مصر من جانب، وممثلي كل من العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية والأردن واليمن من جانب آخر، وهي المشاورات التي أسفرت عن تبلور اتجاهين رئيسيين بخصوص موضوع الوحدة: الاتجاه الأول يدعو إلى ما يمكن وصفه بالوحدة الإقليمية الفرعية أو الجهوية وقوامها سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب. والاتجاه الثاني يدعو إلى نوع أعم وأشمل من الوحدة يظل عموم الدول العربية المستقلة، وإن تضمن هذا الاتجاه بدوره رأيين فرعيين: أحدهما يدعو لوحدة فيدرالية أو كونفدرالية بين الدول المعنية، والآخر يطالب بصيغة وسط تحقق التعاون والتنسيق في سائر المجالات وتحافظ في الوقت نفسه على استقلال الدول وسيادتها.

² - نص هذا البروتوكول على أن تشكل فوراً لجنة فرعية سياسية من أعضاء اللجنة التحضيرية المذكورة للقيام بإعداد مشروع لنظام مجلس الجامعة، ولبحث المسائل السياسية التي يمكن إبرام اتفاقيات فيها بين الدول العربية) ووقع على هذا البروتوكول رؤساء الوفود المشاركة في اللجنة التحضيرية، وذلك في 7 أكتوبر 1944م باستثناء السعودية واليمن اللتين وقعتاه في 3 يناير 1945م و5 فبراير 1945م على التوالي، بعد أن تم رفعه إلى كل من الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين. أنظر: الشافعي (محمد بشير)، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، م.س. ص 396.

³ - تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية بتاريخ 22 مارس 1945م من قبل مندوبي الدول العربية عدا السعودية واليمن، اللتين وقعتا على الميثاق في وقت لاحق. وحضر جلسة التوقيع ممثل الأحزاب الفلسطينية وأصبح يوم 22 مارس من كل عام هو يوم الاحتفال بالعيد السنوي لجامعة الدول العربية.

وبالتالي غير المشاركة في مجلس الجامعة. أما الملحق الثالث والأخير فهو خاص بتعيين "عبد الرحمن عزام" الوزير المفوض بوزارة الخارجية المصرية كأول أمين عام للجامعة لمدة عامين. وأشارت الديباجة إلى أن الدول ذات الصلة وافقت على الميثاق بهدف تدعيم العلاقات والشائج العربية في إطار من احترام الاستقلال والسيادة بما يحقق صالح عموم البلاد العربية¹.

أيد ميثاق جامعة الدول العربية مبدأ الوطن العربي الواحد، مع إعلان الاحترام للسيادة الفردية للدول الأعضاء، وتمت الموافقة على النظام الداخلي لمجلس الجامعة ولجانها في أكتوبر من عام 1951م، أما نظام الأمانة العامة فقد تمت الموافقة عليه في ماي عام 1953م.

تختلف الجامعة العربية اختلافا كبيرا عن الاتحاد الأوروبي، فلم تحقق الجامعة العربية مقدارا ملحوظا من التكامل الإقليمي، وليس للجامعة علاقة مباشرة مع الدول الأعضاء، ولكن الجامعة العربية مبنية على مبادئ تدعم وتروج لقومية عربية موحدة، وترنو إلى توحيد مواقف الدول الأعضاء بخصوص مختلف القضايا.

وبالرجوع إلى هذه الاعتبارات، نجد أن جامعة الدول العربية كمنظمة إقليمية فشلت في حل معظم قضايا الصراع المستجدة بين المغرب والجزائر بعد الاستقلال، نظرا لوقوعها تحت تأثير مصر المساندة للطرح الجزائري من جهة، وعدم توفرها على آليات واضحة لحل النزاعات بين الدول الأعضاء، لذلك سينتهي دورها في الصراع الحدودي بين المغرب والجزائر بالإخفاق، في حين سيتم الإعراض بشكل كلي عن مشكل الصحراء المغربية.

¹ - نافعة (حسن)، "تسوية النزاعات العربية"، ضمن كتاب آفاق التعاون العربي، تحرير وتقديم السيد يسين، منشورات منتدى الفكر العربي، عمّان 1992م. ص 140.

أولاً: إخفاق الجامعة في مسألة الحدود:

قبل أن تتحرك الجامعة العربية عقب تدهور الأوضاع في الحدود بين المغرب والجزائر، كانت هناك مجموعة من المبادرات الفردية من قبل مجموعة من رؤساء الدول العربية انتهت كلها بالفشل، نذكر منها مبادرتين للرئيس التونسي لحبيب بورقيبة فور اندلاع الأزمة¹، ثم مبادرة الرئيس السوري الذي قدم وساطة بلاده في 16 أكتوبر، ثم مبادرة عراقية في 18 أكتوبر، ثم مبادرة الرئيس المصري جمال عبد الناصر التي جاءت في صورة مذكرة² موجهة إلى البلدين، مقترحا مؤتمر قمة بين دول شمال إفريقيا الخمسة (المغرب + الجزائر + تونس + ليبيا + مصر)، إلا أن القاسم المشترك بين كل هذه المبادرات الفردية، هو أنها لم تنجح ولم تلق أي قبول من قبل أطراف النزاع³.

أما عن الجامعة العربية، فبعد حصول الاشتباكات المسلحة بين المغرب والجزائر، قرر الأمين العام عقد دورة غير عادية لمجلس الجامعة في 19 أكتوبر 1963م، وحسب المادة السادسة من ميثاق الجامعة "...إذا وقع اعتداء دولة على دولة من أعضاء الجامعة...يقدر مجلس الجامعة التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء"، إلا أنه لم تحدد نوعية التدابير اللازم اتخاذها حين نشوء نزاع من هذا القبيل⁴، لذلك اكتفى المجلس بإصدار القرارات 40/1934 - 40/1935، التي تدعو حكومتي البلدين (الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية) إلى وقف إطلاق النار، وسحب قواتهما إلى مراكزها السابقة، ثم تأليف لجنة وساطة من رؤساء وفود بعض الدول العربية، لحسم النزاع بين البلدين الشقيقين، إضافة إلى الدعوة إلى تقديم كافة التسهيلات اللازمة من أجل ذلك،

¹ - تجاوبا مع المبادرة التي قام بها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، بعث الملك الحسن الثاني إلى هذا الأخير برسالة مطولة يشرح فيها طبيعة الموقف المغربي، ويوضح فيها حقوقه التاريخية المشروعة، وذلك بتاريخ 16 يونيو 1964م، وقد رد عليه الرئيس التونسي بدوره برسالة مطولة بتاريخ 02 جويليه 1964م، أنظر نص الرسالتين على التوالي في مجلة انبعاث أمة، عدد 09/1964. صص 141-153.

² - أنظر نص الرسالة الجوابية التي بعث بها الملك الحسن الثاني إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر، ضمن مجلة انبعاث أمة، عدد 08/1963. ص 309.

³ - غالي (بطرس بطرس)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، م.س. ص 254.

⁴ - الكيلاني (هيثم)، "الدور العسكري لجامعة الدول العربية"، ضمن مجلة شؤون عربية، عدد 13/1992. ص 297.

ووقف الحملات الإعلامية الصحفية والإذاعية، من أجل زرع بذور الثقة بين المغرب والجزائر¹.

رغم كل هذا التحرك العربي لم يسجل أي تقدم يذكر، نظرا لرفض المغرب التعامل مع بعض المبادرات العربية، رغم أن المشكل عربي عربي، والأولى به أن يطرح في جامعة الدول العربية. لكن ما الذي دفع المغرب بأن يفضل التعامل مع منظمة فنية وحديثة التكوين والنشأة (منظمة الوحدة الإفريقية)²، ويُعرض عن الوساطات العربية في إطار جامعة الدول العربية التي تشكلت منذ سنوات؟.

لقد سبقت الإشارة إلى أن جامعة الدول العربية كانت واقعة تحت تأثير النفوذ المصري، المتشبع بالأفكار القومية العربية في عهد جمال عبد الناصر، ولقد كان موقف هذا الأخير ومن ورائه جامعة الدول العربية، ضد إرادة المغرب في حقوقه التاريخية، منحازا إلى الطرف الجزائري، مما أثر على حياد الجامعة العربية³.

رغم ذلك فقد كان الموقف المصري مزدوجا، من حيث الخطابات والتصريحات الرسمية. ففي المحافل الإفريقية والعربية تظهر مصر أنها مع تحقيق السلام بين المغرب والجزائر، وتطالب بكل وسائلها وقف القتال وإجراء المفاوضات المباشرة، ولكن الموقف العملي هو الوقوف مع الجزائر دون قيد أو شرط حتى النهاية، ويتضح ذلك من خلال إرسال قوة من الأسطول المصري تتقدمها المدمرة "السويس"، التي أُلقت إليها القيادة المصرية حراسة الشواطئ الجزائرية، إضافة إلى قوة من المدرعات المصرية، التي

¹ - لم تلتزم لا الجزائر ولا مصر بوقف الحملات الإعلامية، حيث دخلت وسائل الإعلام المصرية في عهد جمال عبد الناصر في حملة إعلامية كبيرة ضد المغرب، مناصرة للموقف الجزائري. أنظر: بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. ص 140.

² - عمرتي (محمد)، "المغرب وجامعة الدول العربية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- الرباط. موسم: 1987-1988. ص 66.

³ - حاول الموقف المصري أن يُلخص قضية الحدود كلها في مجرد مناجم الحديد الهائلة، التي تزخر بها منطقة تندوف، ضاربا عرض الحائط الحقوق التاريخية للمغرب، التي ضيعها الاستعمار الفرنسي. أنظر: هيكل (محمد حسنين)، "ما هي الحكاية بين ملك المغرب والجزائر"، ضمن جريدة الأهرام المصرية، عدد 1963/10/25.

وقفت إلى جانب جيش التحرير (الجيش الجزائري) في رمال الصحراء¹، ناهيك عن قوة جوية ممثلة في سرب من الطائرات والمقاتلات الجوية، وما الطائرة التي أسقطها الجيش المغربي وعلى متنها خمسة ضباط مصريين إلا خير دليل على ذلك. بالإضافة إلى ذلك تأكيد بن بيلا وصول ثلاث سفن محملة بأسلحة متطورة ومدركات من كوبا بتاريخ 28 أكتوبر 1963م رغم نفي استخدامها ضد المغرب².

إذن لهذه الأسباب فشلت الجامعة العربية في لعب دور الحكم بين البلدين فيما يتعلق بالنزاع الحدودي، إضافة إلى أسباب أخرى أهمها: عدم توفر الجامعة على محكمة عدل عربية رغم تنصيب الميثاق على تشكيلها³، بالإضافة إلى أن النظام القانوني لتسوية المنازعات بالجامعة العربية وفقا للنصوص المعمول بها في إطار كل من هذا الميثاق واتفاقية الدفاع المشترك تحتوي على ثغرات هائلة، لأن أهدافها ومبادئها صيغت في عبارات شديدة العمومية وغير قابلة للتطبيق، ثم عدم وضوح الالتزامات الواقعة على عاتق الدول الأعضاء من حيث طريقة التعامل مع النزاعات من هذا النوع⁴. بالإضافة إلى اختلاف التوجه الإيديولوجي السائد في مصر الموالي للجزائر، والسائد في المغرب المعارض لمصر والجزائر. كل هذه العوامل أثرت على جامعة الدول العربية في حسم النزاع وجعلت المغرب لا يتجاوب مع مبادرات الجامعة العربية.

ورغبة من المغرب في عدم الرفع من حالة التشاحن والاصطدام، قرر الملك الحسن الثاني تلبية دعوة الرئيس المصري جمال عبد الناصر لحضور مؤتمر القمة

¹ - هيكل (محمد حسنين)، "قوة بحرية مصرية في مياه الجزائر"، ضمن جريدة الأهرام المصرية، عدد 1963/11/01.

² - منصور (أحمد)، الرئيس بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة الجزائر، م.س. ص 258.

³ - كامل (عبد العزيز)، "هل قامت جامعة الدول العربية بدورها كاملا"، ضمن مجلة البيان، عدد 89/ يونيو 1995. ص 74.

⁴ - نافعة (حسن)، "تسوية النزاعات العربية"، ضمن كتاب آفاق التعاون العربي. ص 140.

العربي، المنعقد بالقاهرة بتاريخ 13 يناير 1964م، وقام بتسليم الأسرى المصريين الذين شاركوا في حرب الرمال إلى جانب الجزائر¹.

جرت اتصالات مباشرة بين زعمي البلدين طرفي النزاع (المغرب والجزائر) على هامش أشغال هذا المؤتمر، غير أن التسوية النهائية تم الإعلان عنها خلال مؤتمر القمة الإفريقي وليس العربي على ما رأينا سابقا، وبذلك تفوت الجامعة فرصة لعب دور طلائعي في تسوية النزاع المغربي الجزائري بسبب اتسام تحركاتها بالتردد والتباطؤ والانحياز².

ثانيا: إعراض الجامعة عن قضية الصحراء المغربية:

لقد تعاملت جامعة الدول العربية مع قضية الصحراء من خلال اجتماعاتها، سواء على مستوى القمة أو على مستوى مجالس الوزراء، في الإطار الذي كانت فيه القضية محصورة بين المغرب وإسبانيا، باعتبار أن الأول صاحب الحق التاريخي المطالب بالمنطقة، والثانية باعتبارها المستعمر المسيطر على المنطقة. إذن فالتعامل كان منذ البداية يندرج في إطار تضامن الصف العربي، لتخليص المنطقة العربية من بقايا الاستعمار الأجنبي.

وفي هذا الإطار بحثت القمة العربية المنعقدة في الرباط ما بين 26-1974/10/29م قضية الصحراء، وأصدرت قرار تحت عنوان "توحيد الصف العربي في قضية الصحراء الغربية"، تضمن الإشادة العربية بتوصل كل من المغرب وموريتانيا إلى اتفاق بينهما، بشأن خلافهما ومطالبهما الإقليمية بالمنطقة، كما أكد القرار على أن الدول العربية تعتبر قضية الصحراء وتصفية الاستعمار فيها، قضية جوهرية تهم جميع الدول

¹ - من بين الضباط الخمسة الأسرى، الذين سقطوا مع الطائرة المصرية في أيدي القوات المسلحة المغربية، كان حسني مبارك، رئيس الجمهورية المصرية السابق، الذي أطاحت به ثورة 25 يناير 2011م.

² - المجذوب (محمد)، "دور الجامعة في تسوية المنازعات العربية"، ضمن مجلة شؤون عربية، عدد 13/ مارس 1982. ص 130.

العربية، وبالتالي تطالب إسبانيا بأن تسرع بقبول طلب المغرب وموريتانيا بالجلء عن المنطقة¹.

إلا أنه بعد انسحاب إسبانيا من الصحراء، وتأرجح حولها الصراع بين دول المنطقة خاصة الجزائر² التي تساند جبهة البوليساريو، لم يسجل للجامعة العربية أي تدخل في المسألة منذ 1975م، سواء من خلال وساطة مجلسها أو مساعي أمينها العام أو من خلال اجتماعاتها على مستوى القمة، كما لم يتم تقديم أي طلب من جانب الأطراف المتنازعة للقيام بهذا التدخل، أو مناقشة الموضوع في إحدى اجتماعاتها العميقة حول القضية³.

إذن لقد أعرضت جامعة الدول العربية عن الخوض في قضية الصحراء، بعد تحولها من مشكلة عربية/أجنبية (مغربية، موريتانية/إسبانية) إلى مشكل عربي/عربي (مغربي/جزائري)، وذلك يرجع إلى مجموعة من الأسباب، كان أولها أن المغرب لا يريد أن يعيد تجربة الجامعة العربية في تعاملها مع مشكل الحدود، وما أظهرته من انحياز مطلق للطرف الجزائري، إضافة إلى أن الجامعة العربية سئمت من المشاكل العربية الكثيرة التي تزداد بازدياد اختلاف التوجهات والأنظمة ومخلفات الاستعمار الحدودية⁴، زد على ذلك كله أن الجامعة لا تتوفر على أجهزة فعالة لحسم المنازعات بين الدول الأعضاء، كما هو الشأن بالنسبة للجنة الوساطة والتحكيم التي تتوفر عليها المنظمة الإفريقية.

¹ - رضوان (محمد)، *منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 219*.

² - سبق للرئيس الجزائري هواري بومدين أن أعلن في لقاء القمة العربي السابع، المنعقد في الرباط سنة 1974م، ألا أطماع للجزائر في الصحراء، وأنه على استعداد لمساعدة المغرب لاستعادة أراضيه، قبل أن ينقلب الموقف الجزائري رأساً على عقب، حيث أصبح يدعو إلى حق ما يسمى الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

³ - رضوان (محمد)، *منازعات الحدود في العالم العربي... م.س. ص 219*.

⁴ - لهذه الاعتبارات تحولت الجامعة من أداة لحل المشاكل العالقة بين الدول العربية، إلى مجرد لقاءات ومؤتمرات تخرج بيانات فارغة، تحاول أن تضي عليها طابع الوحدة والإجماع، بدعوى الحفاظ على الصف العربي، وذلك لعدم تمتع الجامعة بسلطات حقيقية تضي على قراراتها نوعاً من المهابة في مواجهة الدول الأعضاء. أنظر: نافلة (حسن)، *تسوية النزاعات العربية*، م.س. ص 140.

هذا إذا أضفنا إلى ذلك كله، عدم رغبة الجزائر نفسها في الزج بقضية الصحراء في المؤتمرات العربية، نظرا لأن نفوذها محدود في هذا الجانب¹. وبالتالي تركيزها على الواجهة الإفريقية، مستثمرة بذلك نفوذ الثورة الجزائرية وما حققته من تعاطف عند الشعوب الإفريقية، إضافة إلى استثمار عائدات البترول والغاز لشراء ضمائر وذمم بعض رؤساء الدول الإفريقية الفقيرة، لدفعها من أجل الاعتراف "بالجمهورية الصحراوية" المزعومة، الأمر الذي استعصى عليها في الواجهة العربية. وهذا لا يعني أن الجزائر لا تقوم بعمليات جس النبض بين الفينة والأخرى، من خلال مجموعة من المحاولات داخل اللقاءات والمحافل العربية البينية أو العربية الإفريقية المشتركة.

رغم إعراض الجامعة العربية عن الخوض في مشكل الصحراء بين المغرب والجزائر، إلا أنه انعكس على السير العادي لاجتماعات المنظمات المشتركة بين منظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، على اعتبار أن "الجمهورية الصحراوية" المزعومة عضو في الأولى وغير ممثلة في الثانية، مما حال دون تقدم مسيرة التعاون العربي الإفريقي².

المطلب الثاني: اتحاد المغرب العربي

سبق أن أشرنا إلى أن وحدة المغرب العربي ليست وحدة مجال أو تراب فقط، بل إنها تعدت هذا المستوى فأصبحت منذ القدم وحدة متجانسة متكاملة ثقافيا ولغويا وعقديا، وهذا ما حاولنا أن نلامسه من مجموع التجارب الوحدوية التي تناولناها في الأبواب والفصول السابقة.

¹ - بعد نجاح الجزائر في الزج "بالجمهورية الصحراوية" المزعومة كعضو داخل المنظمة الإفريقية، لم تغامر بأن تعيد نفس السيناريو في جامعة الدول العربية، نظرا للنفوذ الكبير الذي يتمتع به المغرب فيها، إضافة إلى أن الدول العربية المانحة، وخاصة السعودية الكويت والإمارات، ترتبط مع المغرب بعلاقات استراتيجية، ومتضامنة في نفس الوقت مع الموقف المغربي، ولن تحضر أي اجتماع تتمثل فيه البوليساريو، سواء كان خاصا بالجامعة العربية أو مشتركا مع منظمات دولية أخرى كمنظمة الوحدة الإفريقية. أنظر: "منظمة الوحدة الإفريقية"، ضمن الموقع الإلكتروني للجزيرة، قسم الدراسات والبحوث المعرفة، بتاريخ 03-10-2004م. تاريخ الاطلاع: نونبر 2012م.

² - زغلول خالد، "العرب والأفارقة...م.س، ضمن مجلة السياسة الدولية، عدد 93/ يوليو 1988. ص 108.

إن أول مظهر من مظاهر هذه الوحدة المتجانسة، هو إجماع كلمة الأمازيغ في المغرب الكبير على اعتناق التعاليم الإسلامية، وتوحدتهم في نفس الوقت على مواجهة ظلم الولاة، والتمرد على شططهم واستبدادهم¹، ثم جاءت المحاولات الوحدوية للدول والكيانات المغاربية المستقلة، فتوجت بتحقيق وحدة المغرب الكبير في عهد الدولة الموحدية، دون أن يستطيع ورثتها من الحفصيين في المغرب الأدنى أو المرينيين في المغرب الأقصى المحافظة عليها، رغم محاولاتهم المتكررة.

كذلك كان دأب الإمبراطورية العثمانية، التي حاولت توحيد كامل الشمال الإفريقي تحت نفوذها، إلا أنها اصطدمت بدولتي الأشراف السعديين والعلويين، الذين رفضوا هيمنة الأتراك على المغرب الأقصى وحالوا دون امتداد نفوذهم إليه، وفي نفس الوقت تشبثوا بالفكرة المغاربية من خلال مجموعة من المواقف الوحدوية، التي عبر عنها بعض السلاطين المغاربة².

خضعت كل من تونس والجزائر والمغرب لأشكال مختلفة من الاستعمار - رغم أن المستعمر واحد-، فاختلفت بالتالي أشكال الرد عليه ومواجهته، والواقع أن هذا الاختلاف شكلي فقط، بل يمكن الجزم أنه يمس التفاصيل (الوقائع) وليس (الجوهر)، فالاستعمار الفرنسي الذي كان استيطاناً عنيفاً في الجزائر وحماية في المغرب، أثار ردود فعل داخلية في الجزائر بقيادة المجاهد عبد القادر الجزائري، واستمر التحرك الوطني إلى حدود القرن 20م، توج بتشكيل جبهة التحرير الجزائرية، التي قادت معركة الاستقلال منذ نونبر 1954م. وفي المغرب كذلك، فمباشرة بعد إعلان الحماية سنة 1912م، اندلعت المقاومة الشعبية، واستمرت وتعمقت في كل مناطق البلاد. وقد بلغت ذروتها - بدون شك- في

¹ - العلوي (عبد الله بنصر)، "الوحدة المغاربية بين الحدث والإبداع"، ضمن مجلة التاريخ العربي، عدد 35/ صيف 2005. ص 195.

² - يمكن استجلاء بعض هذه المواقف من خلال تهديد سيدي محمد بن عبد الله للملك الفرنسي لويس الخامس عشر بإشهار الحرب بعد قصفه لمدينة سوسة التونسية، بالإضافة إلى إغاثة المولى سليمان لحمودة باشا بعد المسغبة التي ألمت بالبلاد التونسية، واعتراضه الأسطول الأمريكي، الذي كان في طريقه إلى حصار طرابلس، ثم استجابته لنداء أحمد باشا غداة الهجوم الإنجليزي على مدينة الجزائر. أنظر: العلوي (عبد الله بنصر)، "الوحدة المغاربية بين الحدث والإبداع"، م.س، ضمن مجلة التاريخ العربي، عدد 35/ صيف 2005. م.س. ص 197.

حرب الريف الكبرى بقيادة المجاهد محمد بن عبد الكريم الخطابي¹، قبل أن تظهر في حلة جديدة، مع ظهور فكر قومي وطني، شكل الركيزة الأساسية لظهور الحركة الوطنية.

صحيح أن حقبة المقاومة من أجل الاستقلال تعتبر اللحظة الأكثر تقدماً على طريق استحضار مفهوم المغرب العربي الموحد، وصحيح أيضاً أنها المرحلة التي شهدت ميلاد أغنى التنظيمات وأعمقها تعبيراً عن وحدة الانتماء. بدءاً بنجم الشمال الإفريقي، مروراً بجمعية الطلبة المسلمين، ومكتب المغرب العربي، وصولاً إلى جيش تحرير المغرب العربي. لكن من حقنا أن نتساءل عن حصيلة تجربة الحركات الوطنية في مجال تأصيل مفهوم الوحدة وفتح آفاق تطويرها؟.

من الواضح أن تقييم التجربة الحالية لا يمكن أن يتم بجدية، إلا باتجاه المحاولات التي عرفتها بداية الستينات بعد استقلال الجزائر، على الرغم من أن مؤتمر طنجة في أبريل 1958م، الذي جمع حزب الاستقلال المغربي وحزب الدستور الجديد التونسي وجبهة التحرير الوطني الجزائرية، يبقى مرجعاً أساسياً ذا قيمة كبيرة في الثقافة السياسية المغاربية².

وقد شارك في هذا المؤتمر ممثلون معتمدون من أمثال علال الفاسي، وأحمد بن المليح (المغرب). الباهي الأدغم، الطيب المهيري، أحمد التليلي، وعلي البلهوان (تونس). ثم فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف، وأحمد فرنسيس (الجزائر)³.

¹ - أشقيري (عثمان)، "الخطاب الإصلاحي في الجزائر وتونس والمغرب، اختلاف الوقائع ووحدة الرؤية"، ضمن مجلة أبحاث، عدد 19-20/1989. ص 59.

² - ساعف (عبد الله)، "اتحاد المغرب العربي: الهوية والتفاعلات"، ضمن كتاب آفاق التعاون العربي، تقديم وتحرير السيد يسين، منشورات منتدى الفكر العربي الأردن، عمان 1992م. ص 200.

³ - الرشيد (إدريس)، "كيان المغرب وآفاقه"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، م.س. ص 36.

بعد توقف دام عقدين من الزمن، استأنف مغرب المؤسسات مسيرته بعد اللقاء التاريخي المنعقد بزرالدة الجزائرية في 10 يونيو 1988م¹، الذي جمع بين قادة دول المغرب العربي، كمحصلة لتطبيع العلاقات المغربية الجزائرية من جهة، وتطبيع العلاقات التونسية الليبية من جهة أخرى، وقرروا تكوين لجنة عملية تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي، وهو ما تحقق في أقل من سنة بمدينة مراكش².

لقد شكل إنشاء اتحاد المغرب العربي في مراكش، بتاريخ 17 فبراير 1989م، حدثا بارزا في مسار العلاقات الودية بين بلدان المغرب الكبير في العصر المعاصر. حيث تم التوقيع على معاهدة التأسيس التي تكونت من ديباجة وتسع عشرة مادة، حاولت أن تنظم عمل مؤسسات الاتحاد، على مستوى الأجهزة المكونة لها، وعلى مستوى الآليات المعتمدة في اتخاذ القرارات.

فعلى مستوى الأجهزة، نجد أن مجلس الرئاسة يمثل رأس الهرم في الاتحاد، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، الذي يعقد دوراته كل ستة أشهر، مع إمكانية عقد دورات استثنائية، ويعتبر مجلس الرئاسة أعلى سلطة مرجعية لها صلاحية اتخاذ القرارات، كما لها حق تكوين اللجان الوزارية المتخصصة (م 4-5-6).

بالإضافة إلى مجلس الرئاسة، نجد بعض المؤسسات المركزية الأخرى، التي تخضع لإشرافه، نذكر منها: الأمانة العامة (م 11)، ومجلس الشورى (م 12)، ثم الهيئة القضائية (م 13).

¹ - صدر هذا البلاغ عن الاجتماع الذي حضره قادة دول المغرب العربي بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العربية الطارئة بالعاصمة الجزائر، وقد حضره كل من الحسن الثاني ملك المملكة المغربية، ومعاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية، والشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية، والعقيد معمر القذافي زعيم الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى. أنظر: الهداوي (عفيف) وحسن (محمود)، "نصوص ووثائق قيام اتحاد المغرب العربي"، ضمن المجلة المغربية للقانون، مركز الدراسات والبحوث والنشر، جامعة الحقوق والاقتصاد والتصرف بتونس، عدد خاص 01/ 1990، المطابع الموحدة، تونس. 1990م. ص 16.

² - القادري (عبد القادر)، "اتحاد المغرب العربي: محاولة تكييفية قانونية"، ضمن مجلة الميادين، عدد 6/ 1990. ص 25.

وثمة مؤسسات أخرى تابعة أيضا لمجلس الرئاسة، ويغلب عليها الطابع الاستشاري، ويتعلق الأمر باللجان الوزارية المتخصصة (م 10)، مجلس الوزراء الأولين (م 7)، ومجلس وزراء الخارجية (م 8)، بالإضافة إلى لجنة المتابعة، المكونة من الوزراء المكلفين بشؤون المغرب العربي (م 9).

أما بخصوص الآلية المعتمدة في تسيير الاتحاد واتخاذ القرارات، فنجد أن معاهدة مراكش، ركزت على مبدأ الإجماع داخل مجلس الرئاسة، للمصادقة على القرارات أو التصديق على القوانين (م 6 و 18)¹.

وعموما يمكن القول، أن المؤسسات التي نصت عليها معاهدة مراكش هي امتداد تاريخي لمجموعة من المبادئ والأفكار، التي عبرت عنها باستمرار، البيانات والتوصيات الصادرة عن لقاءات مغاربية رسمية على مستوى القيادات، أو غير رسمية على مستوى القوى المجتمعية المغربية. هذا التراكم خلق قناعة بضرورة بناء المؤسسات بهدف تحسين العمل الجماعي المغربي وترسيمه وضبط قواعده².

فهل نجحت مؤسسات اتحاد المغرب العربي في ذلك، بالنظر إلى حجم المشاكل السياسية بين أعضائه عامة، والصراع بين المغرب والجزائر بصفة خاصة؟ وكيف تنتظر باقي دول الاتحاد إلى هذا الصراع؟.

¹ - طالع النص الكامل لمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في الملحق رقم 25 من هذه الدراسة. صص 330-331.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المعاهدة، دخلت حيز التنفيذ بعد أن صادقت عليها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بتاريخ 02 ماي 1989م؛ والجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى بتاريخ 06 ماي 1989م؛ والجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 15 يونيو 1989م؛ والمملكة المغربية بتاريخ 30 يونيو 1989م؛ ثم الجمهورية التونسية بتاريخ 11 غشت 1989م. أنظر: الهداوي (عفيف) وحسن (محمود)، "نصوص ووثائق قيام اتحاد المغرب العربي"، م.س، ضمن المجلة المغربية للقانون، عدد خاص 01/1990. ص 27.

² - القادري (عبد القادر)، "اتحاد المغرب العربي..."، م.س، ضمن مجلة الميادين، عدد 6/1990. ص 27.

أولاً: مواقف دول الاتحاد من الصراع المغربي الجزائري

يمكن أن نتناول **موقف موريتانيا** من الصراع المغربي الجزائري، من خلال قضيتين رئيسيتين: أولهما المسألة الموريتانية التي كان يطالب بها المغرب كجزء من أراضيه، ثم ثانيهما قضية الصحراء باعتبارها قضية مركزية شغلت السياسة الخارجية للبلدان الثلاثة طيلة السبعينيات، ولا زالت تلقي بظلالها على العلاقات بينها إلى الآن.

تعود جذور المسألة الموريتانية إلى عهد حصول المغرب على الاستقلال، الذي اعتبره منقوصاً ما لم تتحرر جميع مناطقه التاريخية في الصحراء وموريتانيا، لذلك ما فتئ المغرب يطالب باستكمال وحدته الترابية في كل المناسبات، وهو ما رفضه جزء من النخبة الموريتانية، التي كانت تنادي بالحكم الذاتي في ظل حكومة إدارية تحت الوصاية الفرنسية، وكان أبرز هؤلاء المختر ولد داده¹.

قامت فرنسا في عهد ديكول بإجراء استفتاء في موريتانيا خلال شتبر 1958م، ف جاءت نتائجه لصالح الحكم الذاتي، كما كان ينادي حزب التجمع الموريتاني، فأعلنت فرنسا قيام الجمهورية الإسلامية الموريتانية في نونبر من نفس السنة، وهو ما رفضه المغرب، مدافعاً عن حقوقه التاريخية في موريتانيا، باعتبارها امتداداً تاريخياً وجغرافياً لأراضيه².

مع بداية سنة 1960م أصبح المغرب أشد تشبثاً بمطالبه في موريتانيا، وكثف جهوده الدبلوماسية مع اقتراب موعد إعلان استقلال موريتانيا، وقد قام الملك محمد

¹ - حاول المختر ولد داده أن يرد على المطالب المغربية في موريتانيا، وأن يسلك سياسة هجومية على المغرب تتبني على ما سماها مطالب موريتانيا في الصحراء، وهذا ما يظهر من خلال مجموعة من التصريحات، أهمها ما جاء في خطابه بمنطقة أطار، بتاريخ فاتح يوليوز 1957م، متحدثاً عن بعد موريتانيا الصحراوي: "وهنا أتوجه بصورة خاصة إلى إخواننا في الصحراء الإسبانية، ولا يفوتني في هذا المقام أن أذكر بما يجمعنا مع هؤلاء من روابط لا تحصى، فأسماؤنا واحدة، ولغتنا واحدة... وإنا جميعاً ننتمي إلى حضارة صحراوية واحدة ونفتخر بها". كما أضاف وهو يرسم خريطة موريتانيا الكبرى؟: "وعليه أَدعو إخواننا في الصحراء الإسبانية، أن يفكروا معنا من الآن في ترسيخ دعائم موريتانيا الكبرى اقتصادياً وروحياً... من شواطئ الأطلسي غرباً إلى أزواد شرقاً، ومن وادي درعة شمالاً إلى ضفاف نهر السنغال جنوباً". أنظر: ولد داده (المختر)، موريتانيا على درب التحديات، م.س. ص 03.

² - التميمي (عبد الجليل)، "موقف بورقبيبة من استقلال موريتانيا والعلاقات التونسية المغربية على ضوء المراسلات الدبلوماسية (1957-1960م)"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 115/ ماي 2004، ص 55.

الخامس شخصيا بحملة دبلوماسية واسعة زار في نطاقها كافة دول المشرق العربي، وضم الوفد المرافق له الشخصيات الموريتانية الرئيسية المناصرة للوحدة مع المغرب¹، ويعتبر حضورها أكبر دليل على وجاهة المطالب المغربية في موريتانيا. وكانت النتيجة أن اعترفت معظم الدول العربية بالطابع المغربي لموريتانيا، وأصدرت اللجنة السياسية للجامعة العربية المنعقدة في شتورة اللبنانية سنة 1960م، توصية بمساندة المغرب في مطالبته باستعادة موريتانيا، ودعمها لموقف المغرب في الأمم المتحدة، باستثناء تونس التي رفضت هذا القرار².

أما بالنسبة للعلاقات الجزائرية الموريتانية، فقد بدأت أولى الاتصالات بين البلدين في عهد الرئيس بن بلا، لاسيما بعد حرب الرمال سنة 1963م، حيث كان القاسم المشترك بينهما حينها مواجهة المغرب، لذلك حثت موريتانيا الجزائر على الاهتمام بالصحراء لتشتيت جهود المغرب شرقا وجنوبا.

لعب السفير الموريتاني بنيويورك أحمد ولد أحمد مسكة والمستشار في السفارة الموريتانية بتونس أحمد ولد جدو، دوراً كبيراً في دفع الجزائر نحو تبني قضية الصحراء، وإقناعها للدخول كطرف أساسي في القضية، من أجل تعكير الجو على المغرب، مع إطالة أمدها ما أمكن، في انتظار أن تكون موريتانيا جاهزة لمواجهة مطالب المغرب فيها. وكانت تتم هذه الاتصالات السرية عبر السفير الجزائري في نيويورك المعروف بـ"بوعطرة"³.

وقد دشنت الزيارة الأولى للرئيس المختار ولد داداه إلى الجزائر في مارس 1967م قطار العلاقات بين البلدين، بعد سنوات من التحفظ واللقاءات السرية كما أسلفنا، لأن الجزائر -رغم خلافها مع المغرب-، فقد كانت ترفض توتير العلاقات مع المغرب. لذلك

¹ - من بين ابرز هذه الشخصيات الأمير فال ولد محمد فال ولد عمير والوزير الذي ولد سيدي باب، الذين انسحبوا من حكومة الإطار الموريتانية الفرنسية، والتحقوا بالمغرب، متشبثين بالوحدة المغربية الموريتانية. أنظر: ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، م.س. صص 35-36.

² - ولد داداه (المختار)، موريتانيا على درب التحديات، م.س. ص 209.

³ - ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، م.س. ص 137.

تحفظ وزير الخارجية الجزائري على الزيارة أولاً، قبل أن يوافق عليها الرئيس الهواري بومدين، مما فتح آفاقاً للعلاقات بين البلدين، ستتأكد أكثر في لقاء القمة الثاني في مارس 1970م¹.

اقتنع المغرب بخطورة التحالف الجزائري الموريتاني، فبدأ يفكر في فك الارتباط مع موريتانيا والاعتراف باستقلالها، لذلك بدأ معها في جولة من المفاوضات وإجراءات بناء الثقة²، حيث جرى اللقاء التمهيدي الأول بين المغرب وموريتانيا في سفارة الكويت في جنيف، قبل انعقاد مؤتمر القمة الإسلامي في المغرب سنة 1969م. وقد حضره وزير الخارجية "وان بيران" وسفير موريتانيا في باريس أحمد ولد الشيخ ولد جدو، الذي سيعين لاحقاً أول سفير لموريتانيا في المغرب³.

كانت مبادرة اعتراف المغرب بموريتانيا خطوة ذكية وشجاعة، لأنها ستسهم في بناء تحالف استراتيجي بين البلدين، وستفك الارتباط القائم بينها وبين الجزائر، وتدشين استراتيجية عميقة المدى اتجه موريتانيا نفسها⁴. وفي نفس الوقت ستحاصر المطالب الجزائرية في الصحراء، التي كانت تتخذ من الاعتراف المغربي باستقلال موريتانيا مطية لها، مما ساهم في تلمين مواقف هذه الأخيرة وبدأت تتعامل بمرونة في قضية الصحراء⁵.

دخلت البلدان الثلاثة في سلسلة من اللقاءات لتنسيق الجهود في قضية الصحراء، تعهدت فيها الجزائر وأكدت بالأطماع لها في الصحراء، ودعمها الكامل لمطالب المغرب

¹ - الجراي (عبد الواحد)، العلاقات المغربية الموريتانية... م.س. ص 06.

² - كان على رأس وزارة شؤون موريتانيا والصحراء المغربية الأمير فال ولد عمير (أمير الطرازة)، ثم تولى من بعده عبد الهادي بوطالب، ثم بعده الحسن بن إدريس العلوي، إلى أن ألغى المغرب هذه الوزارة كإجراء لبناء الثقة مع موريتانيا، وصولاً إلى الاعتراف باستقلالها خلال مؤتمر القمة الإسلامي الأول في الرباط سنة 1969م. أنظر: بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. صص 130-131.

³ - ولد شيخنا (سيد اممر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، م.س. ص 131.

⁴ - نفسه، ص 130.

⁵ - الداھية ولد محمد فال (المختار)، "موقف موريتانيا من قضية الصحراء...، م.س. صص 72-73.

وموريتانيا فيها، وذلك في مجموعة اللقاءات الثلاثية في نواذيبو (14-15 شنتبر 1970م)، وأكادير (22-24 يوليوز 1973م).

تسارعت وثيرة الأحداث في الصحراء مع قرب التوصل إلى حل، يقضي بانسحاب قوات الاحتلال الإسباني، بعد قرار محكمة العدل الدولية في 16 أكتوبر 1975م، وتنظيم المسيرة الخضراء في 06 نونبر 1975م، وصولاً إلى توقيع اتفاق مدريد الثلاثي في 14 نونبر 1975م، لتتكشف المطامع الحقيقية للجزائر، وبالتالي توتر علاقاتها مع المغرب وموريتانيا على السواء.

توترت العلاقات الجزائرية الموريتانية بعد اتفاق مدريد الثلاثي، وقد جرى لقاء ثنائي في مدينة بشار بين بومدين وولد داده، الذي كان عاصفاً وخرج عن حدود اللياقة التي تفرضها البروتوكولات الدبلوماسية، عندما هدد بومدين ولد داده في شخصه وبلده، إن لم ينسحب من الاتفاق الثلاثي وفك الارتباط مع المغرب¹.

أثمرت تهديدات بومدين بعد الإطاحة بالرئيس ولد داده في الانقلاب العسكري الذي تم في 10 يوليوز 1979م²، فبدأت القيادة الجديدة تتجه نحو فك الارتباط مع منطقة وادي الذهب في الصحراء، لذلك دخلت في مفاوضات مع جبهة البوليساريو برعاية جزائرية، وصولاً إلى اتفاقية الجزائر بتاريخ 5 غشت 1979م³.

¹ - ينقل القائم بالأعمال في السفارة الموريتانية بالجزائر (1975-1976م) أحمد ولد سيدي ولد حننا، باعتباره آخر دبلوماسي قبل قطع العلاقات بين البلدين في مارس 1976م، أن الرئيس بومدين جاء للقاء الرئيس الموريتاني في مدينة بشار وهو يرتدي زياً عسكرياً ويحمل مسدسه الشخصي، وطرحه على الطاولة قبل بدء الحديث. بل أكثر من ذلك، بعد فشل تهديداته في ثني الرئيس الموريتاني عن مواقفه، منع بومدين الطائرة الرئاسية لولد داده من الإقلاع لساعات، قبل أن يتدخل مجلس قيادة الثورة الجزائرية داعياً بومدين إلى وجوب احترامه كما يليق برئيس دولة. أنظر: ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، م.س. ص 139.

² - لا يزال حجم الدور الجزائري في هذه الانقلاب غير معروف، ولكن الأكيد أن هناك دور خفي في هذا الانقلاب، حيث كانت على اتصال بشق من النواة الصلبة للانقلابيين، وتحديدًا جدو ولد السالك. وقد كان مولاي ولد بوخريص هو قناة الربط بين الانقلابيين والجزائر عبر السفير الجزائري في القاهرة، حسب إفادة السفير الشيخ ولد جدو. أنظر: ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، م.س. ص 285.

³ - ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، م.س. صص 343-344.

تنبه المغرب سريعا إلى الفراغ الذي يمكن أن يسببه الانسحاب المفاجئ لموريتانيا في منطقة وادي الذهب، فدخل إلى الإقليم في منتصف غشت 1979م، قبل أن يتحصل على بيعة شرعية من قبل شيوخ ووجهاء القبائل في 20 غشت من نفس السنة.

دخلت موريتانيا في سلسلة من الانقلابات كان لمشكل الصحراء دورا كبيرا فيها، تآرجح موقف موريتانيا بسببه بين: طرف معني بقضية الصحراء باعتبارها جزء من أراضيها (فترة ولد دادة)، إلى اعتماد الحياد السلبي (فترة الانقلاب الأول)، مروراً إلى الاعتراف بالجمهورية الوهمية وقطع العلاقات مع المغرب (فترة ولد هيدالة)، وصولاً إلى اعتماد الحياد الايجابي التام إزاء القضية (فترة ولد الطايح)¹. لكن الثابت أن أي حركة انقلابية في موريتانيا تجد تبعاتها على السياسة الخارجية للمغرب والجزائر، على اعتبار العمق الاستراتيجي الذي تمثله موريتانيا بالنسبة للمغرب تاريخيا وجغرافيا، بالإضافة إلى أنها ورقة ضغط تساوم بها الجزائر غريمها التقليدي (المغرب) في قضية الصحراء المغربية².

أما بالنسبة لموقف تونس، فيمكن أن نميز في العلاقات المغربية التونسية بين مرحلتين أساسيتين: مرحلة متوترة عقب الاستقلال ناتجة عن اختلاف الرؤى والمواقف من قضايا التحرير من جهة³، والموقف التونسي الداعم لاستقلال موريتانيا من جهة أخرى. ثم مرحلة تطبيع العلاقات بين البلدين، حيث تبنت تونس موقفا متوازنا في مسألة الحدود، بالإضافة إلى مساندة المغرب في قضية الصحراء.

¹ ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، م.س. صص 414-415.

² - بديه (محبوبة)، المغرب وسياسة المحاور، م.س. ص 37.

³ - كان محمد الخامس على وعي تام بالمخطط البورقيبي، الذي كان يرى في نفسه الشخصية المغاربية الأولى والمرجعية الدبلوماسية الناضجة والواعية بمجريات السياسة الفرنسية. لذلك كافأته فرنسا على إخلاصه وولائه من خلال اعتماده كمفاوض وحيد، بعد تهيش الزعيم التونسي صالح بن يوسف. وهذا الأمر كان يزعم الملك محمد الخامس ويثير حفيظته، خاصة بعد الأحداث الدموية والتصفيات الجسدية، التي تعرض لها أنصار صالح بن يوسف. أنظر: التميمي (عبد الجليل)، "موقف بورقيبية من استقلال موريتانيا والعلاقات التونسية المغربية..."، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 115/ ماي 2004. ص 43.

تركز الاهتمام المشترك بين المغرب وتونس في هذه الفترة على القضية المحورية التي يشكلها تأمين استقلال الجزائر، بعد حصول البلدين على استقلالهما، وعليه تم اللقاء التونسي المغربي الأول بالرباط تم التوقيع فيه على معاهدة الإخاء والتضامن بتاريخ 30 مارس 1957م¹، كما تم الاتفاق على عقد مؤتمر مغربي ثان بتونس، يجمع القيادتين المغربية والتونسية مع قيادات الثورة الجزائرية، إلا أن اختطاف فرنسا للزعماء الجزائريين أثر على المشروع التحرري المغربي، وفرض على جميع الأطراف مراجعة الأولويات والمعطيات السياسية الطارئة².

وبالرجوع إلى المسألة الموريتانية، نسجل أن تونس كانت قد وافقت من حيث المبدأ على توصية خرج بها مؤتمر طنجة بتاريخ 30 أبريل 1958م تقضي بدعم مطالب المغرب في موريتانيا، إلا أن تونس تراجعت تماما عن هذا الموقف، وقد برر بورقيبة هذا التراجع بكون تونس كانت تؤازر المقاومة الموريتانية لتخليص البلاد من الاستعمار الفرنسي³.

حاول المغرب إقناع تونس بوجهة نظره فيما يخص المسألة الموريتانية، لذلك أوفد الملك محمد الخامس ولي عهده "الأمير الحسن" إلى الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، لشرح ملابسات القضية ومحاولة إقناعه بعدالة المطالب المغربية، والحصول على دعم تونس فيها، الأمر الذي لم يتفاعل معه بورقيبة⁴، فرد المغرب على ذلك باستثناء السفير

¹ - بنكوكوس (أحمد)، دول المغرب العربي وآفاق الوحدة، م.س. ص 214.

² - التميمي (عبد الجليل)، "موقف بورقيبة من استقلال موريتانيا..."، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 115/ ماي 2004. ص 43.

³ - نفسه، ص 53.

⁴ - لم يقتصر رد الفعل التونسي في تجاهل المطالب المغربية في موريتانيا، بل أكثر من ذلك اعترف باستقلالها قبل أي دولة عربية أو مغربية. أنظر: بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. ص 131. بنكوكوس (أحمد)، دول المغرب العربي وآفاق الوحدة، م.س. ص 215.

التونسي من اللقاء الدبلوماسي الذي جمع ولي العهد المغربي بالسفراء المعتمدين بالرباط حول قضية موريتانيا¹.

انتهى سوء الفهم بين تونس والمغرب، بعد اعتراف هذا الأخير بموريتانيا سنة 1969م، مما اعتبرته تونس نصرا لمواقفها السابقة. ورغم هذا التوتر الذي نتج عن اختلاف وجهات النظر في المسألة الموريتانية، لم يتطور الأمر إلى قطع العلاقات الدبلوماسية، كما أنه لم يؤثر على التعاون في باقي الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا².

تطرقنا في المحور السابق، للدور الذي حاول أن يلعبه الرئيس بورقيبة في حل النزاع الحدودي المغربي الجزائري سنة 1963م، من خلال عرض وساطة تونس الدبلوماسية التي تعامل معها المغرب بإيجابية، دون أن تلقى نفس الرد من قبل الجزائر، التي كانت تنظر إلى بورقيبة بعين من الريبة والشك، ولتماهي الموقف المغربي التونسي من مسألة الحدود الجزائرية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي³.

أما بالنسبة للموقف التونسي من قضية الصحراء، فقد ساندت تونس الحقوق التاريخية للمغرب في هذه الأقاليم منذ فجر الاستقلال، حيث تقدم المندوب التونسي بمشروع قرار أمام لجنة تصفية الاستعمار التابعة للجمعية العامة في دورتها العادية لسنة

¹ - كما وجه الملك محمد الخامس رسالة حازمة إلى بورقيبة بتاريخ 7 نونبر 1960م، أهم ما جاء فيها: "موريتانيا جزء من بلدنا اقتطع في ظروف تجرعنا كما تجرعتم مرارتها... ولا نعتقد أن مثل هاته المطالبة عدولا من لدنا عن الحق... والمغرب مؤمن أشد الإيمان بموقفه، واثق بأنه يدافع عن قضية عادلة لا جور فيها ولا تأثيم". رد بورقيبة عليه برسالة في 15 نونبر 1960م، حاول فيها شرح موقف تونس من المسألة الموريتانية، دون أن يقنع المغرب أو يبدد شكوكه من النوايا التونسية. أنظر: التميمي (عبد الجليل)، "موقف بورقيبة من استقلال موريتانيا والعلاقات التونسية المغربية..."، م.س، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 115/1 ماي 2004. صص 57-58-60-61.

² - بنكوكوس (أحمد)، "العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة"، م.س. ص 217.

³ - بوعلي (عبد الرحمن)، "وجدة علاقتها بتحرير المغرب العربي"، م.س، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، عدد 1992/3. ص 226.

1966م، يقضي "بتعجيل إنهاء الاستعمار الاسباني في إقليم إيفي"، هذا القرار الذي أيده الدول الإفريقية، بما فيها المغرب وموريتانيا والجزائر ورفضته دولة الاحتلال إسبانيا¹.

مع تسارع وتيرة الأحداث والتطورات في ملف الصحراء، حرص المغرب على اطلاع تونس بكل المستجدات المتعلقة بالقضية، هذا الإجراء ساهم بشكل كبير في تبني تونس لمواقف قريبة من المغرب، ومساندة في كثير من الأحيان لحقوقه المشروعة في الصحراء، مما كان يغضب الجارة الجزائر، وهذا ما تشهد عليه مجموعة من التصريحات للرئيس التونسي في هذا المجال.

فقد تزامنت مثلا زيارة الرئيس الفرنسي لتونس مع انطلاق المسيرة الخضراء، وقد اقترح خلالها الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة حلا يقوم على تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا، مشددا على: "عدم قابلية نشوء دويلة جديدة لا يتعدى سكانها 30 ألف نسمة"، بل أكثر من ذلك تحدث الرئيس التونسي صراحة عن مغربية الصحراء، منتقدا الموقف المتصلب للجزائر إزاء هذه القضية، مما جعله عرضة لحملة تشهير شرسة قادتها ضده الصحافة الجزائرية².

ومن العوامل التي كانت تساعد على توافق الرؤى المغربية التونسية، هي أن الرئيس بورقيبة، كانت تساوره الشكوك حول أنظمة العسكر في العالم العربي، بل لم يكن يحترمهم في واقع الأمر، لذلك ناصبهم العداوة في مصر وليبيا والجزائر. ورغم أنه قزم دور الجيش في بلاده وحاول تهميشه إلى حد كبير، إلا إنه كان يشعر بأن قعقعة سلاح الانقلابيين في منطقة شمال إفريقيا تحاصره³.

أما بالنسبة للليبي، فعلى غير المتوقع في سياسة المغرب الخارجية، ساد فتور ملحوظ العلاقات المغربية الليبية منذ استقلال المغرب عام 1956م، وظل مستمرا إلى أن

¹ - فرخاش (إبريس)، "قضية الصحراء المغربية..."، م.س، ضمن مجلة المقاومة وجيش التحرير، عدد 35/ غشت 1994. ص 25.

² - الإبراهيمي (أحمد طالب)، مذكرات جزائري: هاجس البناء...، م.س، ج.2. صص 223-224.

³ - جبريل (طلحة)، الملك والعقيد: قصة الذهاب والعودة من الحافة، (د.م). 2007م. ص 64.

تولى محمد عثمان الصيد رئاسة الحكومة الليبية، نتيجة قصة سوء فهم قديمة، جعلت الملك محمد الخامس يتجاهل الرد على تهنئة الملك إدريس السنوسي¹.

يعتقد الكثير من المتتبعين لشؤون المغرب العربي، أن ليبيا لم تشارك في مؤتمر طنجة التاريخي سنة 1958م، وهذا الأمر لا يستند إلى الواقع. صحيح أن ليبيا تعذر على مندوبها الحضور للمؤتمر، لكن قراراته وتوصياته رفعت إلى كل من الملك المغربي محمد الخامس، والملك الليبي إدريس السنوسي، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، وقد نالت تأييدهم وموافقتهم². مما يعني أن ليبيا كانت معنية بالمؤتمر، ومؤمنة بأهدافه وغاياته المتمثلة في تحقيق تكتل مغاربي كبير.

دخلت العلاقات الدبلوماسية المغربية الليبية مرحلة جديدة بعد تعيين السفير حرمة ولد بابانا، كأول سفير مغربي في ليبيا سنة 1958م³، وهو ما فتح الباب للتعاون بين البلدين، والتنسيق في مختلف القضايا المشتركة، أهمها دعم صمود الشعب الجزائري لتحقيق استقلاله، ثم تكثيف الجهود لبناء المغرب العربي الكبير.

انقلبت العلاقات المغربية الليبية رأسا على عقب، بعد الانقلاب الذي قاده صغار الضباط على الملك إدريس السنوسي في 01 شتنبر 1969م، بزعامة العقيد معمر القذافي،

¹ - يحكي طلحة جبريل هذه القصة كالتالي: زار الملك الليبي المغرب في ظل الاستعمار الفرنسي في الخمسينيات، من أجل فترة نقاهة وزيارة ضريح مولاي إدريس بفاس، فاستغلت فرنسا ذلك لتورطه في مصافحة مع ابن عرفة، لإعطاء هذا الأخير شرعية مفقودة، الأمر الذي اغضب محمد الخامس بعد ذلك، مما أثر على العلاقات المغربية الليبية بعد الاستقلال، دون أن يؤدي ذلك إلى قطعها. أنظر: جبريل (طلحة)، الملك والعقيد: قصة الذهاب والعودة... م.س. صص 11-12.

² - الرشيد (إدريس)، "كيان المغرب وآفاقه"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، م.س. ص 36.

³ - أحمد ولد حرمة من بين أهم الشخصيات الموريتانية، التي كانت تطالب باندماج موريتانيا والمغرب، عين سفيرا للمغرب في ليبيا، قبل أن يقرر العودة مع الأمير فال ولد امير إلى موريتانيا بعد المصالحة بين البلدين خلال الستينيات. أنظر: ولد شيخنا (سيد امير)، موريتانيا المعاصرة: شهادات ووثائق، م.س. صص 98-99.

هذا الأخير الذي تشبع بالأفكار الناصرية ولقي دعمها في مصر، مما جعله من الناحية الايديولوجية أقرب إلى الجزائر في عهد بومدين¹.

دخلت ليبيا في سياسة عدائية غير مبررة ضد المغرب، فشنت عليه حملة إعلامية كبيرة، نكاية في توجهه المحافظ الذي لا ينسجم مع طروحات القومية الناصرية، التي كان يتزعمها عبد الناصر وأراد أن يفرضها بقوة السلاح، عن طريق مجموعة من الانقلابات الدموية في البلدان العربية².

لم تحقق الحملة الإعلامية والدبلوماسية الليبية -المنسجمة مع الرؤية الجزائرية- ضد المغرب أهدافها، فانتقلت إلى الدخول كطرف مباشر في الصراع حول الصحراء المغربية، وذلك من خلال دعم جبهة البوليساريو بالمال والسلاح، وقد كان دور ليبيا حاسما ومهما في تنسيق الهجمات، التي شنتها الجبهة على المغرب خلال أواخر السبعينيات ومطلع الثمانينيات³.

تطورت الأمور بعد إعلان المغرب قراره بقبول الاستفتاء في الصحراء، فشكلت بذلك الفترة الممتدة بين 1981-1983م مرحلة لاختبار النوايا بين المغرب وليبيا، قبل التفاهم على إعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما، إثر الزيارة التي قام بها العقيد معمر

¹ - الوردغي (عبد الرحيم)، تاريخ العلاقات المغربية الليبية: 1969-2011م، منشورات المغرب العربي، الرباط 2012م. ص 39.

² - وصلت السياسة الخارجية الليبية المتهورة في هذه الفترة، إلى حد محاولة شن هجوم مسلح على المغرب عقب أحداث الصخيرات سنة 1972م، لكن رفض الرئيس الجزائري الهوارى بومدين طلب ليبيا بفتح الأجواء والأراضي الجزائرية لمرور الأسلحة الليبية، أجهض هذه المحاولة، فانتقلت إلى دعم المعارضة المغربية، وتسليح وتدريب جبهة البوليساريو. أنظر: جبريل (طلحة)، الملك والعقيد: قصة الذهاب والعودة... م.س. ص 85؛ الوردغي (عبد الرحيم)، تاريخ العلاقات المغربية الليبية... م.س. صص 43-44.

³ - جبريل (طلحة)، الملك والعقيد: قصة الذهاب والعودة... م.س. صص 104-105.

القذافي إلى المغرب سنة 1983م¹. والتي شكلت المنطلق الأساسي لتوقيع اتفاق وجدة التاريخي بين المغرب وليبيا بتاريخ 13 غشت 1984م².

يعتبر توقيع اتفاقية وجدة تحولا ايجابيا ولموسا في العلاقات بين البلدين، حيث تبلور مفهوم جديد حول مشكل الصحراء، بالإضافة إلى وقف الحملات التحريضية في وسائل الإعلام، وسن سياسة أخوية تقوم على الاحترام المتبادل، وفتح المجال أمام العمالة المغربية في الجماهيرية الليبية³.

وبغض النظر عن مسارات العلاقات المغربية الليبية، وانعكاساتها على العلاقة بالجزائر، يحق لنا أن نطرح التساؤلات التالية: ما هي الأسباب والدوافع التي أدت إلى توقيع اتفاقية الاتحاد العربي الإفريقي؟. ثم لماذا اختار الحسن الثاني مدينة وجدة لتوقيع هذه الاتفاقية مع ليبيا؟.

لا شك أن المغرب وليبيا بتوقيعها للاتفاقية قد حققا مجموعة من الأهداف والمصالح الاستراتيجية المشتركة، أقلها إنهاء الصراع بين البلدين الذي استمر طيلة السبعينيات من القرن العشرين. إلا أن تحييد ليبيا عن الصراع في الصحراء⁴، وفك العزلة عن البلدين، كانا أهم إنجازين حققتهما اتفاقية الوحدة، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه معظم الباحثين في قضايا العلاقات المغاربية، إذ ركزوا على أن هدف الاتفاقية هو فك العزلة عن المغرب وليبيا، خاصة بعد توقيع معاهدة الإخاء والتعاون بين الجزائر وتونس وموريتانيا في 19 مارس 1983م⁵.

¹ - اليوسفي (فؤاد)، الاتحاد العربي الإفريقي: (اتفاقية وجدة)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1985م. ط1. ص 21؛ بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، م.س. صص 197-198.

² - اليوسفي (فؤاد)، الاتحاد العربي الإفريقي...، م.س. ص 11.

³ - نفسه، ص 61.

⁴ - الصديقي (سعيد)، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 2001-2002. ص 320.

⁵ - بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات، م.س. ص 88.

كما أن اختيار مدينة وجدة الحدودية بالضبط لتوقيع اتفاقية الاتحاد العربي الإفريقي، لا يخلو من دلالات ورسائل سياسية موجهة للجزائر بالدرجة الأولى، ثم إلى باقي الدول المغاربية الأخرى، حيث تحاول أن تذكرهم بأن المغرب هو مركز المحاولات الوجدوية، وتبين في نفس الوقت الدور الكبير الذي لعبته مدينة وجدة باعتبارها المنطلق الدائم ونقطة العبور الأساسية، لتحقيق وحدة المغرب الكبير عبر التاريخ.

ورغم ذلك، حاول المغرب أن يخفف من حدة التوتر اتجاه الجارة الجزائر، حيث صرح الملك الحسن الثاني في مارس 1985م بأن الاتحاد العربي الإفريقي غير موجه ضد طرف ولا يستهدف الجزائر، وهو في نفس الوقت لا يرمي إلى تغطية المشاكل بين البلدين¹. كما قام العقيد الليبي معمر القذافي بعقد مجموعة من اللقاءات الثنائية مع الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، لتطمينه حول أهداف الاتحاد العربي الإفريقي، مع تأكيدته المطلق على أنه لا يرمي إلى الإضرار بمصالح الجزائر².

لم تستطع هذه الوحدة الصمود في وجه العدوان الأمريكي على طرابلس وبنغازي، بتاريخ 15 أبريل 1986م، حيث وجدت الدبلوماسية المغربية نفسها في موقف حرج، بين إعلان مساندتها للحليف الليبي طبقاً لأوافق المعاهدة، وبالتالي المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تربطها بالمغرب علاقات تاريخية وسياسية تقليدية.

لذلك حاول المغرب أن يقف موقفاً متوازناً، حيث أعلن تضامنه المطلق واللامشروط مع الشعب الليبي، ودعا في نفس الوقت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغليب منطق الحوار وسلك الطرق الدبلوماسية السلمية لمعالجة المشكل³.

لم تستسغ ليبيا الموقف المغربي من العدوان الأمريكي عليها، فعادت إلى سياسة مهاجمته من خلال بيان أعقب زيارة الرئيس السوري إلى ليبيا في 25 غشت 1986م، وهي فرصة استغلها المغرب للتدخل من اتفاقية الوحدة مع ليبيا، وبالتالي نهاية الاتحاد

¹ - اليوسفي (فؤاد)، الاتحاد العربي الإفريقي...، م.س. ص 78.

² - نفسه، ص 82.

³ - بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية...، م.س. ص 89.

العربي الإفريقي. فعادت العلاقات بين البلدين إلى الركود دون قطعها، إلى أن تم توقيع معاهدة المغرب العربي بمراكش في فبراير 1989م، وحضور الملك المغربي لاحتفالات الذكرى 20 لثورة الفاتح، من خلال زيارة رسمية في أواخر غشت من نفس السنة¹.

ثانيا: أثر الصراع المغربي الجزائري على الاتحاد المغاربي:

لا يمكن تقييم تجربة إنشاء اتحاد المغرب العربي دون الرجوع إلى الإرهاصات الأولى لانطلاق الفكرة المغاربية بعد الاستقلال، ثم بعد ذلك لابد من إلقاء بعض الضوء على حجم الخلافات بين أعضائه، والعقبة التي يشكلها الصراع المغربي الجزائري.

فقد خرج مؤتمر طنجة التاريخي بمجموعة من القرارات، أهمها تأييد الكفاح الثوري الجزائري، مع توصيات بتكوين مجلس استشاري منبثق عن المجالس النيابية في الأقطار المغاربية، والدفع نحو تكوين أمانة عامة للمؤتمر. إلا أن تلك القرارات كانت متسرعة وسابقة لأوانها، لأن الأقطار المغاربية كانت مشغولة بمعارك الاستقلال والجملاء، ثم حرب التحرير الجزائرية وانعكاساتها الداخلية في كل من المغرب وتونس².

ورغم استقلال الجزائر سنة 1962م، لم تستمر محاولات التعاون والتوحيد بين الأقطار المغاربية، حيث شغلت كل دولة بشؤونها وتطوراتها الداخلية، وبقيت اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي مؤسسة رمزية فقط، لا تؤدي ما بعثت من أجله، ما عدا بعض اللقاءات الدراسية والمؤتمرات الموسمية³.

¹ - جبريل (طلحة)، الملك والعقيد: قصة الذهاب والعودة...، م.س. صص 147-148.

² - الرشيد (إدريس)، "كيان المغرب وآفاقه"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، م.س. ص 36.

³ - استمر تخليد الذكرى السنوية لانعقاد مؤتمر طنجة، كتقليد سنوي ينتهي بإصدار بيانات وتوصيات، دون أن يساهم بشكل فعال في انطلاق القطر المغربي، وهذا ما يمكن أن نستشفه في البيان الصادر عقب الاحتفال بالذكرى الخمسينية لانعقاد المؤتمر بتاريخ 27 أبريل 2008م، الذي جاء فيه: "وتؤكد أحزابنا وهيئاتنا أهمية بناء الصرح الوحدوي المغربي في فضاء مفتوح يتيح حرية تنقل الأشخاص والممتلكات، والتمسك بقيم الديمقراطية واعتماد مقومات التكامل الاقتصادي، وإحداث سوق مغاربية لتحقيق التنمية وخدمة المصالح المشتركة لأقطارنا". أنظر: الصديقي (سعيد)، "دور الدبلوماسية الموازية في تحقيق التكامل المغربي"، ضمن أشغال المؤتمر 26 لمنندى الفكر المعاصر، حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغربي الجديد، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، المغربية للطباعة، تونس. 2009م. ص 66.

ومما عمق التباين بين البلدان المغاربية اختلاف النماذج والاختيارات المتعلقة بالتنمية التي تشكل حاجزا قويا في نجاح التجربة الوندوية:

- اختيار تونس منذ الاستقلال نهجا ليبراليا إلى 1961م، ثم الاشتراكية التعاونية خلال الستينيات، لتعود إلى الليبرالية في السبعينيات (1971م).

- ثبات الاختيار الليبرالي في المغرب، رغم الاستثناء الوحيد الذي عرفته حكومة عبد الله إبراهيم (1959م).

- تبني الجزائر للنموذج الاشتراكي منذ الاستقلال، حيث تمت مراجعته بعد وفاة بومدين، وخلصت إلى إعادة النظر في الاختيارات التنموية مع مؤتمر الجبهة سنة 1985م، حيث بدأت الانفتاح على الميولات الليبرالية اللامركزية.

- اتخذت ليبيا الطابع الليبرالي قبل الانقلاب على الملكية، وفي سنة 1976م تبنت الاشتراكية، لتعود إلى الواقعية في هذا المجال ابتداء من سنة 1988م¹.

هذا الاضطراب في تبني السياسات الاقتصادية، أدى إلى دخول دول المغرب العربي في أزمت سياسية واقتصادية واجتماعية خانقة في الثمانينيات: كأزمة الخبز في المغرب سنة 1984م؛ إزاحة بورقوية في تونس سنة 1989م؛ الأحداث التي أعقبت صعود جبهة الإنقاذ الإسلامية في الجزائر سنة 1988م².

يتضح من ذلك، أنه أصبح لكل دولة عصبيتها الايديولوجية الوطنية، ولها مجالاتها في التعليم والثقافة وميادين أخرى، كما أصبحت لها أيضا اختياراتها السياسية والاقتصادية الكبرى في الداخل والخارج، وقد ترتب عن هذا الواقع معوقات شتى، أثرت على المحاولة الوندوية للمغرب العربي، وزادت من ترسيخ الكيانات القطرية بدلا من السعي لتوحيدها. ثم التخطيط البنيوي بتفكير قطري وعلى أساس انفرادي، مما ولد مناخا انفصاليا، ساهم في نشأة أجيال فقدت أو كادت تفقد الشعور التلقائي بوحدّة المغرب العربي³.

¹ - ساعف (عبد الله)، "اتحاد المغرب العربي..."، ضمن كتاب آفاق التعاون العربي، م.س. ص 203.

² - بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية...، م.س. ص 88.

³ - التميمي (مصطفى)، "اتحاد المغرب العربي...، م.س، ضمن مجلة الميادين، عدد 6/1990. ص 145.

وهنا لابد من أن نطرح مجموعة من التساؤلات والإشكالات، التي واكبت تأسيس اتحاد المغرب العربي، ومحاولة بناء مؤسساته على إثر معاهدة مراكش سنة 1989م.

لماذا لا يتم تصفية الأجواء السياسية بين البلدان المغاربية أولا، وتشجيع التعاون الثنائي والجزئي إلى حين إنضاج ظروف الاندماج وخلق مؤسساته؟. كيف يعقل بعد خمسة عشر عاما تقريبا من التوتر بين المغرب والجزائر، في وقت لا زالت سماء العلاقات بين البلدين ملبدة بالغيوم الدخول في بناء مؤسسات كيان إقليمي في منطقة استراتيجية وهامة يشكلها المغرب العربي؟. صحيح أن البناء المؤسسي ضروري كإطار لتطوير المشروع الاندماجي والدفع به إلى الأمام، لكن تطابق البنيات السياسية والسوسيو-اقتصادية لهذا الإطار يعد ضرورة ملحة.

ومن هذا المنطلق، يمكن تصنيف الخطوات المغاربية التي تلت تشكيل اتحاد المغرب العربي ضمن مسلسل المحاولات الوجدوية العربية العاطفية، التي تدور وسط مفارقة التضاد بين ما هو مثالي حالم، وما هو واقعي يحتم مواجهة جميع الاكراهات التي تواجهه¹.

وبالعودة إلى ثقل الإرث الذي خلفه الصراع المغربي الجزائري، حول مشكلي الحدود والصحراء، ندرك حجم العقبات التي اعترضت الاتحاد منذ نشأته، لذلك لم يشكل المشروع المغاربي أرضية ملائمة لتجاوز نزاع الصحراء، بسبب اختلاف وجهات النظر بين قطبيه الرئيسيين: المغرب الذي ينظر إلى حل القضية انطلاقا من مقاربة شمولية لجميع القضايا العالقة بين البلدين، ثم الجزائر التي تسعى إلى عزل نزاع ملف الصحراء عن مسار المغرب العربي وعن جميع القضايا الأخرى المطروحة².

فمباشرة بعد توقيع معاهدة الاتحاد المغربي، شعر المغرب بقلق كبير بعد استئناف جبهة البوليساريو اعتداءاتها على التراب المغربي، انطلاقا من الأراضي الموريتانية

¹ - مطيع (المختار)، "اتحاد المغرب العربي بين ضرورة الاندماج الاقتصادي وعائق العامل السياسي"، ضمن مجلة الميادين، عدد 6/1990. صص 170-171.

² - بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية... م.س. ص 97.

والجزائرية، خاصة هذه الأخيرة التي تبادت في دعمها للجبهة، مما شكل خرقا كبيرا لمعاهدة الاتحاد، خاصة المادة 15 منها، التي تقول: "تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي..."¹.

كان الأجدر أن يفهم القادة الجزائريون والمغاربة، أن اتحاد المغرب العربي هو الإطار الوحيد الذي يمكن أن تحل فيه جميع المشاكل الداخلية والخارجية، خاصة مشاكل الصحراء بالنسبة للمغرب، ثم تنفيذ الإصلاحات السياسية بالنسبة للجزائر، التي تسعى إلى تجاوز مشاكل عقم مرحلة الحزب الوحيد. بدل نهج سياسة خارجية غريبة اتجاه دول الجوار، تقوم على تصدير الأزمة الداخلية، وهو الأمر الذي لازالت تسلكه السياسة الخارجية إلى اليوم، في سياق الاستمرارية التي طبعت مواقفها الإقليمية منذ عهد هواري بومدين².

وبالنظر إلى المشاكل الأخرى المتعلقة بباقي دول الاتحاد، التي ساهمت في عرقلة السير العادي لمؤسساته، ولم يستطع قادة المغرب العربي الالتقاء في مؤتمر قمة خماسي منذ لقاء مراكش التأسيسي. حتى لقائي طرابلس وتونس لم يكونا خماسيين، بسبب غياب الرئيس الموريتاني إثر النزاع الذي نشب بين موريتانيا والسنغال، ولم تستطع الدول المغربية تفعيل المادة 14 من معاهدة مراكش، واكتفت ببعض الوساطات الخجولة³. مما يفسر حجم العراقيل المحيطة بهذا المشروع الوحدوي.

¹ - مطيع (المختار)، "اتحاد المغرب العربي..."، م.س، ضمن مجلة الميادين، عدد 6/1990. ص 176.

² - الفراوي (نزار)، "تحليل مواقف الجزائر والبوليساريو لتطورات قضية الصحراء"، ضمن الندوة العلمية حول موضوع الأمم المتحدة وقضية الصحراء، المنعقدة بالرباط بتاريخ 16 أبريل 2002م، مطبعة الرسالة، الرباط 2003. ص 203.

³ - السفيري (عبد السلام)، "اتحاد المغرب العربي ومناطق الجوار الإفريقي: دراسة لأهمية تأثير العامل الاستراتيجي"، ضمن مجلة الميادين، عدد 6/1990. صص 190-191.

كما ظل الحصار المفروض على ليبيا، الناجم عن تطورات قضية لوكربي، والتزام دول اتحاد المغرب العربي بالمقررات الدولية، عنوانا لمصاعب توحيد السلوكيات الخارجية المغربية في هذا الإطار¹.

زد على ذلك ظهور تغيرات سياسية كبيرة في جل الدول المغربية، خاصة عند بروز المسألة الدينية، التي اختلف التعامل معها من دولة إلى أخرى، في غياب استراتيجية موحدة. مع الاختلاف في المواقف والرؤى إزاء قضايا أخرى كالمديونية والفرانكفونية والديمقراطية وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى ضعف الدبلوماسية الموازية في تحقيق التكامل المغربي، ومن تم تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة، فنجاح هذه الدبلوماسية مشروط باتسام الفاعلين الأساسيين في هذا المجال بالجرأة في نقاش القضايا الخلافية الكبرى، والاستقلالية في التصورات².

إن تخصيص هذا الحيز للمغرب العربي ينطلق من الإيمان الكبير بأن عقدة هذا الأخير تكمن في الصراع بين قطبيه الأساسيين (المغرب- الجزائر). وأن أي توجه وحدوي ينطلق من تحسن العلاقات المغربية الجزائرية، ووضعها في سياقها التاريخي الحافل بمبادرات التكامل والتعاون والنزوع الدائم نحو الوحدة والاندماج.

فمنذ استقلاله، اكتشف المغرب أن جواره المغربي ليس متفهما لمطالبه التاريخية المشروعة، فكان عليه أن يدبر المشكلة الموريتانية، ثم بعد ذلك كان عليه أن يتصدى لعلاقاته الشائكة مع الجزائر، التي ستتوتر من خلال مشكل الحدود وقضية الصحراء، التي لازالت تلقي بظلالها على العلاقات المغربية المغربية³.

¹ - بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات، م.س. ص 98.

² - الصديقي (سعيد)، "دور الدبلوماسية الموازية في تحقيق التكامل المغربي"، ضمن أشغال المؤتمر 26 لمنتدى الفكر المعاصر، م.س، ص 70.

³ - بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات، م.س. ص 78.

يتضح إذن أن المنظمات الدولية والإقليمية، عجزت تماما على حل جميع القضايا الخلافية بين المغرب والجزائر، نظرا لسقوطها تحت تأثير القوى الكبرى، مما زاد في تعميق الهوة والصراع بين البلدين.

كما يتضح أن الصراع المغربي الجزائري، كان سببا مباشرا في تعطل مسيرة الاتحاد المغاربي، رغم جميع المحاولات التي سعت إلى بنائه أو إعادة تشكيله، خلال فترة الاستقلال، مما اثر على منطقة المغرب الكبير، وحال دون تحقيق حلم شعوبها في تكتل إقليمي يضم جميع الأقطار المغاربية.

خاتمة:

يطرح البحث في العلاقات المغربية الجزائرية مجموعة من القضايا المعقدة والغامضة والمحيرة في نفس الوقت، معقدة بحكم تعدد جوانب مباشرتها من طرف المؤرخ والسياسي والعسكري والدبلوماسي، وغامضة من حيث كون الوثائق التي تمكن الباحث من بسطها وسبر أغوارها غائبة أو شحيحة، ومحيرة في نفس الوقت لأن ما يجمع بين البلدين والشعبين تاريخيا وجغرافيا يتجاوز بكثير الخلافات السطحية المفتعلة، وأغلبها ناتج عن سوء الفهم أو عدم الاطلاع على مسار التاريخ المشترك بين الشعبين.

إن الحديث عن العلاقات المغربية الجزائرية والنظر إليه من زوايا النظر المختلفة لمن الصعوبة بمكان، وتزداد الحواجز والمعوقات كلما ابتعدنا أو أغفلنا البوابة التاريخية-القانونية، التي لا مناص من ولوجها انسجاما مع ما يمكن أن تضطلع به من أدوار لنفض الغبار عن التاريخ المشترك الحافل بمظاهر التعاون والتكافل، الأمر الذي لا يقوم دون دفع التاريخ المتناقض والمختلف بين البلدين.

فتاريخ العلاقات المغربية الجزائرية أكبر من ذلك بكثير، ومنذ البدايات الأولى لتشكل الكيانات والدول في المنطقة والعلاقة يطبعها المد والجزر والتأثير والتأثر، الأمر الذي أدى إلى التوازن والانصهار الكلي بين الشعبين منذ زمن بعيد، ويظهر ذلك جليا من خلال هاجس الوحدة والاندماج الذي كان يخالج جميع الدول القائمة. فتارة تأخذ المبادرة الدول القائمة في الجزائر كما وقع في عهد الدولة الفاطمية قبل انتقالها إلى مصر، وفي بداية عهد بني عبد الواد، وكذلك إبان فترة الدولة العثمانية. إلا أنه في الغالب الأعم تنطلق هذه المشاريع الوحدوية من المغرب الأقصى عبر وجدة نحو تلمسان، التي تعتبر القلب النابض وحلقة الوصل بين المغربيين.

ومن خلال بسطنا لمجريات الأحداث والوقائع بين المغرب والجزائر، يتضح أن ولوج البوابة التاريخية ضرورة ملحة لكل باحث يريد سبر أغوار العلاقات المغربية الجزائرية خلال العصرين الوسيط والحديث.

فخلال المرحلة الوسيطة شهدت منطقة المغربين مجموعة من المحاولات الوحدوية الاندماجية المتبادلة، أخفق بعضها لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية كما هو الحال عند الدولة الإدريسية والدولة الفاطمية، ولم يكتب لها النجاح نتيجة اصطدام الأولى بمنافسة شديدة من الكيانات المحلية القائمة بجوارها (بورغواطة وبنو مدرار)، بالإضافة إلى مناوشات الأغالبة ومن ورائهم الدولة العباسية. ثم انتقال الثانية (الدولة الفاطمية) إلى مصر وتركيزها على المشرق.

هذا ووقفت بعض هذه المحاولات الوحدوية في منتصف الطريق كما حصل مع المرابطين، الذين ضموا معظم المغرب الأوسط، وركزوا على الجبهة الشمالية في الأندلس. قبل أن يكتب للمشروع الوحدوي الاندماجي بين البلدين النجاح في عهد الموحدين، بل أكثر من ذلك توحيد منطقة المغرب العربي-الإسلامي لأول مرة وآخر مرة في التاريخ، رغم المحاولات المتكررة التي قام بها بنو مرين في المغرب الأقصى، وأبناء عمومتهم من بني عبد الواد في المغرب الأوسط.

بالنسبة للفترة الحديثة يتضح أن العلاقات المغربية الجزائرية ستتخذ أبعادا ومسارات أخرى، خاصة مع ظهور عاملين حاسمين في تشكل الدول في بلاد المغربين. أولهما: المد الأيبيري الذي سيطر على معظم الموانئ والثغور المغربية الجزائرية. وثانيهما: ظهور العثمانيين على مسرح الأحداث السياسية في شمال إفريقيا، الذين حاولوا من جانبهم توحيد البلدين وضمهما تحت حكم آل عثمان، وهو الأمر الذي تحقق في المغرب الأوسط، وتعذر عليهم تحقيقه في المغرب الأقصى لاصطدامهم بنفس الرغبة التي خالجت الأشراف السعديين وورثتهم الأشراف العلويين من بعد.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المقاربة التاريخية لموضوع العلاقات المغربية الجزائرية تزداد أهمية كلما انفتحت على مقاربات أخرى خاصة القانونية منها، التي يمكن أن تغني الموضوع من خلال تناوله من أبعاد وزوايا مختلفة، حتى تحصل المقارنة بين طبيعة العلاقات بين البلدين في تاريخها الناصع، وكيف أضحت عليه في الوقت الراهن بفعل تدخل العامل الخارجي.

ومنه يمكن أن نلاحظ أن العلاقات المغربية الجزائرية خلال الفترة المعاصرة تعرضت لهزات عنيفة، نتيجة انقلاب موازين القوة في حوض البحر الأبيض المتوسط لصالح الدول الأوروبية، التي كثفت من ضغوطها على البلدين وانتهت بسقوطهما على التوالي في كمامشة الاستعمار (الفرنسي في الجزائر سنة 1830م، والفرنسي-الاسباني والدولي في المغرب سنة 1912م)، الذي قعد وأسس لمجموعة من بؤر التوتر وقضايا الخلاف بين البلدين ستنفجر مباشرة بعد الاستقلال.

ورغم ما صاحب هذه الفترة من استغلال وقمع واستنزاف، فإنها عرفت صحوة الضمير الوطني المغربي-الجزائري، عبر تنسيق الجهود بين الحركة الوطنية في البلدين الجارين ضد الاحتلال الفرنسي، خاصة في منتصف القرن العشرين الذي بلغت فيه أشكال المقاومة المشتركة أوج عنفوانها، حتى تحقق الاستقلال في البلدين.

تميزت فترة الاستقلال بانشغال الدول القائمة في البلدين بقضايا التنمية الداخلية وبذلك انطفأ الحماس الوحدوي، بل حل محله الخلاف حول قضايا ورثت عن الحقبة الاستعمارية، كقضية الحدود الشرقية والصحراء المغربية باعتبارهما امتدادات وحقوق تاريخية مشروعة للمغرب، اقتطعت من ترابه عنوة إبان فترة الاحتلال الأجنبي، وضاعت معها جميع الجهود التي بذلها المغرب من أجل تسويتها بسبب التعنت الجزائري.

وَجَدَت هذه القضايا العالقة بين البلدين طريقها إلى أروقة المنظمات الإقليمية والدولية، التي اختلفت في كيفية التعاطي معها ومعالجتها، فتدحرجت بين التوفيق أو التناقض، الإخفاق أو الإعراض. إلا أن القاسم المشترك بين هذه المنظمات هو أنها وقعت تحت تأثير القوى والدول الكبرى، التي عمقت الخلافات والنزاعات بدل حلها وتطبيع العلاقات بين البلدين.

إن تركيزنا على مساهمة القوى الأجنبية في بلورة العلاقات المغربية الجزائرية، ليؤكد بجلاء دورها البارز في إنكفاء الصراع والتوتر بين البلدين، خاصة بعد الاستقلال الذي تميز بتشكيل الدولة الوطنية برايتها ونشيدها "القومي" وقواتها المسلحة، لكنها ورثت عن الاستعمار أيضا وثائق وخرائط حدوده الأرضية، المرسومة وفق مصالح هذا الاستعمار، وحسب موقعه دوليا في ميزان القوى، وليس حسب معطيات الجغرافيا

والتاريخ المغربي-الجزائري المشتركين، مما رهن المنطقة بمجموعة من المشاكل أصبح من العسير التخلص منها إلى حدود اليوم.

فالجزائر ظلت مقيدة بعقدة البحث عن الذات، وتأييد كيائها ماديا وسياسيا بعد الخروج من مرحلة استعمار طويل ومخرب لشخصيتها، ابتداء بالاحتلال الإسباني لجزء من ترابها منذ القرن 15م، جاء بعد ذلك سقوطها في قبضة الأتراك منذ 1516م، ليخلفه مباشرة الاستعمار الفرنسي منذ 1830م الذي تجاوزه عمقا وتشويها لشخصيتها القومية. ولم يستطع الجزائريون أن يتحرروا من أسرار أزيد من أربعة قرون إلا بثورة المليون ونصف المليون شهيد التي كسروا فيها أغلال العبودية الطويلة.

ويتألم المغرب من عقدة تفتت أراضيها ووحدتها التاريخية، وتقليص سيادته في النصف الأخير من القرن 19م وبداية القرن 20م عن مناطق شاسعة في الجنوب والجنوب الشرقي بفعل الاستعمار، وكنتيجة منطقية لهزيمته في الحرب مع فرنسا (إيسلي 1844م) ومع إسبانيا (تطوان 1860م).

هذه المشاكل تشكل من بعيد أو من قريب خلفيات سياسية دفعت بالعلاقة بين البلدين في غير مجراها الطبيعي.

ويبقى تصحيح مسار العلاقات المغربية الجزائرية كضرورة ملحة -من منطلق الإدراك الواضح للمخاطر المحدقة بالبلدين- هو تجاوز هذه الخلافات والبحث عن سبل الوحدة والتعاون، والاستشراف القوي للمستقبل المشترك الذي لا مكان فيه إلا للتكتلات السياسية والاقتصادية.

إن الاكتفاء بالتعبير عن الوجدان المغربي الذي تجسده الشعوب التواقعة إلى الوحدة غير كافٍ، فبناء المغرب العربي هدف إستراتيجي ينبغي الالتفاف حوله بقوة، وهو البديل الموضوعي لضمان السلم والاستقرار في المنطقة، الأمر الذي لا يتأتى إلا ببناء مشروع حضاري مشترك بين البلدين الجارين خاصة، وباقي الأقطار المغربية عامة.

من جهة أخرى لابد من إعطاء الأولوية للمقاربات التي من شأنها أن تذكي نفسا جديدا لتطبيع العلاقات بين البلدين، خاصة الدور الذي يمكن أن تلعبه الدراسات التاريخية

والقانونية المشتركة، كمقرب علمي وأكاديمي يجتهد في استحضار التعاون انطلاقا من التاريخ المشترك بينهما، وفي نفس الوقت يفسر طبيعة العلاقة الراهنة، في أفق إيجاد حلول ناجعة ومرضية لقضايا الصراع والخلاف المغربي الجزائري، تحفظ الحقوق الوطنية المغربية المشروعة، وتضع الجزائر في وضعها الطبيعي لتتفرغ لقضاياها في التنمية الداخلية.

إذن وانطلاقا مما سبق، يمكن أن نسجل الملاحظات والاستنتاجات التالية:

* لا يمكن الحديث عن العلاقات المغربية الجزائرية في جذورها التاريخية، دون ربطها مع مجمل التطورات الاثنية والسياسية والاقتصادية، التي كانت تعرفها بلاد المغارب ككل بما فيها المغرب الأدنى.

* الطموح الوحدوي بين البلدين خاصة وبلاد المغرب عامة، كان عقيدة في نفوس جميع السلاطين والزعماء الذين تقلدوا الحكم في بلاد المغرب، خاصة وأن معظم المحاولات الوحدوية كانت تنطلق من المغرب الأقصى نحو الشرق.

* لا يمكن فصل الأحداث السياسية في بلاد المغربين عن التطورات الاقتصادية، وهذا ما يفسر أن معظم المحاولات الوحدوية تنطلق مباشرة بعد السيطرة على محور سجلماسة-فاس-تلمسان، الذي يتحكم في الطرق التجارية.

* لم تكن مسألة الحدود مطروحة بين البلدين باعتبارها مجالا مفتوحا، سواء في عهد دول المذاهب أو دول العصائب، لكن بدأت ملامحها تتحدد في عهد بني مرين وبني عبد الواد، وستتركز أكثر مع ظهور الأتراك العثمانيين ودولتي الأشراف السعديين والعلويين.

* يتحمل الاستعمار الامبريالي مسؤولية زرع بؤر التوتر وقضايا النزاع بين المغرب والجزائر، خاصة الاستعمار الفرنسي ودوره في مسألة الحدود، ثم التدخل الاسباني ودوره في قضية الصحراء المغربية.

* التنسيق الثوري المغربي الجزائري في ظل الاستعمار الأجنبي كان يسعى لتحقيق هدفه الاستقلال وبناء المغرب العربي، لكن الاتجاه نحو الدول القطرية كان هو الغالب على الزعامات الوطنية بعد الاستقلال، وبذلك تبخر الحلم المغاربي المنشود.

* الحل الأمثل لقضايا الصراع بين المغرب والجزائر يجب أن يكون داخل الوعاء المغربي، فلا يعقل أن تتحول أروقة المنظمات الدولية والقارية للصراع بين البلدين، وهذه المنظمات تقع تحت تأثير وسطوة القوى الكبرى التي كانت سببا في خلق النزاع.

* إن قضية العلاقات المغربية الجزائرية ليست قضية حكومات فقط، وإنما قضية شعوب تتوق إلى الوحدة والاندماج. لهذا لا بد من أن يضطلع المؤرخون والسياسيون بدورهم في التقريب بين وجهات النظر، لمحاصرة فكرة التجزئة والانقسام التي تغزو أجيال البلدين.

هذه بعض الخلاصات والاستنتاجات التي صيغت في إطار مقارنة مزدوجة تاريخية وقانونية، لما لها من دور في التعريف بتاريخ البلدين المشترك الناصع والمليء بالمحاولات الوحدوية، وفي نفس الوقت تستعرض لكيفية تجاوز المشاكل والخلافات الناجمة عن واقع التجزئة الذي خلفته حقبة الاستعمار، وتعايشت معه الدولة الوطنية الوليدة بعد الاستقلال.

وأملنا في الأخير أن تقدم هذه المقاربة المزدوجة إضافة نوعية في فهم وبسط جانب مهم من العلاقات المغربية الجزائرية، التي تتوفر على مؤهلات كبيرة لأجل أن تأخذ مسارها الطبيعي التنموي في البلدين.

لكن تبقى هناك مجموعة من الأسئلة مطروحة إلى حين:

كيف يمكن الاستفادة من التاريخ الغني والمشارك بين البلدين الجارين؟

وكيف يمكن أن تتبلور هذه العلاقات في المستقبل القريب والمتوسط؟

ومتى ستتفهم الدولة الجزائرية المطالب المغربية المشروعة؟

ومتى يمكن أن يتجاوز الطرفان المقاربات الكلاسيكية والقديمة في أفق بناء

علاقات على أسس جديدة تخدم المصالح المشتركة للشعبين المغربي والجزائري؟.

الأملاح

الملحق 01:

جانبا من اتفاقية بين المغرب واسبانيا، وفيما تصريح بالسيادة المغربية على ما وراء سوس ووادي نون التي يقصد بها الصحراء المغربية، بتاريخ 22 رمضان 1213هـ / 1 مارس 1799م.



نص الشرط الثاني والعشرون على ما يلي:

إذا حرت مركب لجنس الاصبنيول فيما وراء سوس ووادي نون، فمن جهة المحبة التي لملك إصباتية في سيدنا أيده الله، يبحث كل البحث ويستعمل عزمه في استنقاذ رعية المحرثين، بما أمكن إلى أن يرجعوا لبلدهم.

(سيمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج1، صص. 90-91).

الملحق 02:

تصميم السلطان مولاي سليمان أصدره في حق أهل توات، ويتضمن قراره بعزل قائدهم لما تأكد أنه كان جائرًا وتعيين أمناء ثقة وقاضيا عمدة يشرف عليهم، بتاريخ 28 صفر 1215هـ / 21 يونيو 1800م.



وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

الحمد لله وحده

الطابع السلطاني

بداخله: سليمان بن محمد بن عبد الله غفر الله له وتولاه

وبدائرتة: وما توفيقى إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب

وبأركانته: الله - محمد - أبو بكر - عمر - عثمان - علي.

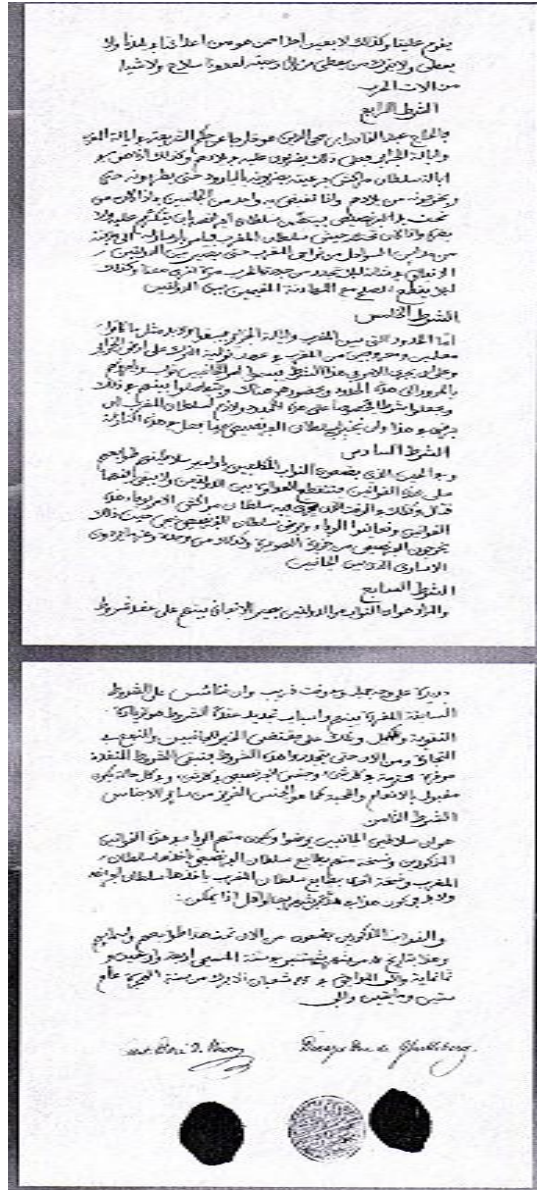
كافة خدامنا أهل توات. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته. وبعد، فاعلموا أنه لما اقتضى نظرنا السيد عزل قائدكم الذي بلغنا أنه يضر بالمساكين ويقبض منهم غير ما أوجبه الله عليهم، رفقاً منا بكم. ولم نرد أن نولي عليكم أحداً إلا من يأتي مفرداً على الوصف الذي قدمناه لكم لقبض ما حرمة الله عليكم، جعلنا لكم أمناء ثقة من خيار أهل بلدكم، وهم شهداء على من يظلمكم (...). وكل من يرد عنكم ممن شهدوا عليه بسوء الفعل والظلم حيث يقدم من نعينه لقبض واجب زكاتكم وأعشاركم فإنه يقيم الحدود على الظالمين. وكل من فعل فعلاً غير مباح فإنه يعاقبه عليه بما استحقه. والأمناء هم السيد بن يحيى ولد الحاج عمير والسيد عمر بن الحاج عبد الرحمن والسيد الجزولي ولد الشيخ بن عمير والسيد محمد الطيب بن محمد الصالح والشريف مولاي عبيد والسيد أحمد البكاء والسيد عبد القادر ابن الصديق والسيد علي بن أحمد الكنتي والسيد محمد بن عثمان والسيد محمد بن عبد القادر القرافي والحاج محمد بن عمير بن علي التلاوي والسيد زين الدين وابن عمه السيد محمد بن عبد الملك والعمدة الفقيه العلامة البركة سيدي محمد بن عبد الرحمن، فهو فوق الجميع. يعلمنا بأحوال البلاد كلها، وكل من وقع شيء في بلاده يكتب به للفقهاء السيد عمر، وهو يعلمنا به. وعلى هذا يكون عملكم، والسلام. في 28 صفر 1215هـ.

(سيمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج1، صص. 92-93).

الملحق 03:

جانبا من اتفاقية لصنجة بين المغرب وفرنسا تتعلق بإنهاء الخلاف بينهما وإقرار الصلح والمهادنة بتاريخ 25 شعبان 1260هـ / 10 شتنبر 1844م. ويقر الشرط الخامس منها على إبقاء الحدود بين المغرب وإيالة الجزائر

مثلما كانت معلومة ومعرفة في عهد الأتراك



نص الشرط الخامس على ما يلي:

أما الحدود التي بين المغرب وإيالة الجزائر فبقوا ولا بد مثلما كانوا معلومين ومعروفين من المغرب، في عهد تولية الترك على أرض الجزائر، وعلى أن يجري الأمر في هذا الشرط فيسموا أمر الجانبين نواب وأمر ونههم بالمرور إلى هذه الحدود، وبحضورهم هناك، ويتفصلوا بينهم في ذلك، ويجعلوا شرطا مخصوصا على هذه الحدود. ولازم لسلطان المغرب أن يرضى في هذا وإن يخبر لسلطان الفرنسيس بما فعل في هذه المنازلة.

(سيمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج1، صص. 110-111).

الملحق 04:

رسالة من السلطان مولاي عبد الرحمن بن هشام إلى النائب السلطاني بوسلمام أنصوحه بتاريخ 8 رمضان 1260هـ / 21 شتنبر 1844م، يعبر فيها عن غضبه على ما صدر من فرنسا من اعتداء على الحدود المغربية الشرقية، ويطلب عليه على ضرورة مراجعة الاتفاقية التي أبرمها مع ممثل فرنسا، ويصر عليه أن تبصر الحدود المغربية الجزائرية كما كانت عليه أيام الأتراك معلومة عند الخاص والعام

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

الطابع السلطاني وبداخله: عبد الرحمن بن هشام الله وليه

وبدائرته: ومن تكن برسول الله نصرته إن تلقه الأسد في أجامها تجم، من يعصمك يا خير الوري شرفا الله حافظه من كل منتقم.

خديمتنا الارضى الطالب بوسلمام بن علي، وفقك الله وسلام عليك ورحمت الله تعالى وبركاته. وبعد، فقد وصلنا كتابك وصحبته نسخة من الشروط التي عقدت مع نواب الفرنسيين، وتاملناها فوجدنا فيها أمورا لا ينبغي أن تذكر وأمورا لا فائدة لذكرها، منها الشرط الأول: وإن كان لزم سلطان المغرب زيادة عدد من الجيش بتلك النواحي فيعرف سلطان فراتصة حتى يتفق أمرهم على ذلك ويفعل. هذا مما لا ينبغي ذكره، إذ لا يتحكم علينا في إياها كما لا نتحكم عليه فما تولاه، كل واحد يزيد الجيش أو ينقص على حسب اختياره، إذ الحدود لا يتعداها أحد من جانبنا ويقول هذا مما يؤدي إلى المحاكاة والشنآن أن نأمر بالمعاقبة البالغة للقواد الذين حاربهم فعلنا وعاقبناهم بالسجن أو العزل ولا زال من جهتهم عقاب ولا زجر لمن تعدى الحدود جهتنا غير مرة ارتكب ذلك بمصر من لا خلق جيشهم بأذن رؤسائهم وكبرائهم القتال داخل بلادنا، وبقي الفاضل عندهم حتى غدر المحلة التي المطالبات كانت داخل الحدود دون وجدة نأذن فيه وإنما توجه بقصد عقد ما كانوا يقابل تلك الناحية وحملها على الاستقامة التامة ولدنا وكبير محلثهم، ولم يأذنهم بحرب حتى استعداد، فإن مقتضى القانون المبالغة في على دولته مع أنا إن حكمتنا الشروط بكل ما فعهدهت عليهم بالقانون والشروط إذ فيها ما بجميع من ببالية سيدنا نصره الله من نصرح لهم بكبرية وهم كذلك، وأما الشرط رعيتهم وأعدائهم فهو لازم ومقرر في الشروط السيد عبد القادر فاخيرهم إنا تكفلنا به وبما يصدر منه من الضرر فقد نزل في محل وعر هو ومن معه ومع ذلك جعلنا عليه من يحفظه ويمعنه إن رام شيئا من ذلك وإن ظهر منه أو من أحد من قبله ضرر فإنا نأمر بطرده وإخراجه فقد حل به وبمن معه وبإعظيم حسبا تطالع ذلك في كتابه الوارد عليك صحبتته مع كتاب الشيخ حمدون لتخبر النواب بما يناسب منهما ليعلموا الوفاء. وأما الشرط الخامس: وهو إبقاء الحدود كما كانت بيننا وبين إيالة الترك فالعمل عليه وهي معلومة عند الخاص والعام من الجيران وقد اكتفينا بشهرتها ومعرفة الجيران لها من جهتنا وجهتهم. والقلوب الآن لا زالت مجروحة فيؤخر أمر الوقوف عليها حتى يسر خبر الصلح والمهادنة بين الناس وتطمئن القلوب وحينئذ نأذن من يقف عليها من جهتنا وجهتهم حتى يحققوا ذلك ويعرفوه معرفة تامة. وأما الشرط السادس: وهو تعجيل الوفاء بهذه القوانين ووضع طوابع النواب عليها الخ فاعلم أن الوفاء بذلك لازم ولكن لا بد من حذف هذه الزوائد التي ذكرنا وطلب الحق في المعتدين على الحدود كما طلبوا حقهم وأما المكاتب التي لثري الفرنسيين على الاتفاق في شأن المحال بحدود وجدة وكذلك إخباره بمعاقبة القواد الذين تعدوا الحدود وكذلك إعلامه بأمر الحدود فهي أمور لا تحتاج إلى إعلام حيث هي على عين الخاص والعام حسبما شرحنا ذلك ويكفي إعلامك لهم بذلك مشافهة أو كتابة لأنك نائبنا المفوض لك من قبلنا. وأما الشرط السابع: وهو أن النواب من الدولتين يصير الاتفاق بينهم على هذه عقد شروط جديدة على وجه جميل في وقت قريب الخ فإنا لم نعهد هذه الشروط الجديدة هل هي هذه الثمانية التي عقدوا أم غيرها أراودا إحداث زيادة على القديمة المقررة بين أسلافنا رضي الله عنهم وبينهم، فلا بد تبين لنا حقيقة ذلك عرفا فإن الإجمال في مثل هذا لا يجمل، والنصرى قبجهم الله يحكمون الألفاظ ويستخرجون منها أمورا لا ينتبهي لها فينبغي في مخاطباتهم مزيد التأمل والأخذ بالحذر والاحتياط ليلا نقع معهم في محذور. والسلام في 8 رمضان 1260هـ.



(سيمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج1، صص. 112-113).

الملحق 05:

اتفاقية للإمغنية تتعلق برسم الحدود بين المغرب والمستعمِر الفرنسي في الجزائر، بتاريخ 9 ربيع الأول 1261هـ/18 مارس 1845م، ويتضمّن من خلالها أن فرنسا في غضون بضعة أشهر استكمّلت أن تقرض رسمًا جديدًا للحدود بما يخدم سياستها التوسعية، ناكسة عمودها السابقة بالإبقاء على الحدود كما كانت عليه في عهد

التّراكم



نص الشرط الأول على ما يلي:

الحمد لله وحده
ولا يوم إن ملكه

هذا تقييد ما اتفق عليه نائبا سلطان الفرنضيص وساير عملة الجزائر، و سلطان مراکش وسوس الاقصا وفاس وساير عملة المغرب.

فمراد السلطانين تصحيح عقد المحبة السابقة وثبوتها. ولذلك ترى كل واحد منهما يطلب من الآخر الوفاء بالشرط الخامس في مكتوب الصلح المنبرم 10 شتنبر 1844 من تاريخ المسيح ومصادقا لتاريخ 25 من شعبان سنة 1260 من الهجرة، وعين كلا السلطانين نايبه على تحديد الحدود بين الإيالتين وتصحيحها نيابة تفويض فنايب سلطان الفرنضيص هو الجنرال اريسبيدو، كونت دولارو، وصاحب نيشان الافتخار دولة الفرنضيص ودولة الصبانية. ونائب سلطان المغرب هو الفقيه السيد حميدة الشجعي، عامل بعض مملكة المغرب. فبعد الملاقات بينهما وإتيان كلاهما برسم تفويض من سلطانه، اتفقا على ما فيه مصلحة الفريقين وجلب المحبة بين الجانبين. وها هو مذكور أسفله. الشرط الأول: اتفق الوكيلان على إبقاء الحدود بين إيالتي المغرب والجزائر كما كانت سابقا بين ملوك الترك وملوك الغرب السابقين، بحيث لا تتعدى احد حدود الآخر، ولا يحدث بناء في الحدود في المستقبل، ولا تمييز بالأحجار بل تبقى كما كانت قبل استيلاء الفرنضيص على مملكة الجزائر.

(سيمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج1، صص. 116-117).

الملحق 06:

مذكرة مرفوعة من المغرب إلى السلطات الفرنسية بتاريخ 7 محرم 1262هـ/5 يناير 1846م، يحتج فيما عسى تصرفاتنا المدوانية على نسخة والصوره وولادي نون، ويطالب فيه بإعادة النكر في الحدود المرسومة في اتفاق للا مغنية، لأنه لخل بالتركيبة القبلية في المناهق الجنوبية الشرقية.

الحمد لله الذي له ملك السموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله، اعلموا وفقنا الله وإياكم أنا لما تحققنا مناصحتكم وتيقنا صدق مصافاتكم، جننا إليكم لتمديد عقد المحبة، ونظم ما انتثر من عقد المواصلة والمهادنة والمودة، بين دولة سيدنا السعيدة وبين دولة سلطان فرنسة، وللمسعي فيما تظهر فيه ثمره ذلك. فان الصلح والمهادنة معنا هما صفاء الأمور وإجراء الأحوال على مقتضاها، وسد كل باب يصل منه كدر أو خلاف، وقطع كل ما يناقض الموافقة والاتلاف، للقول. وعندنا أمور ربما تكون

التنظر في الحدود وتدارك ما حقوق الرعية وإنصافها بأن كل ولا يرفع يده عنها إلا بموجب. عشر سنين، ولم ينازعه فيه الغرابة وقبائل الجنية من إيالة الغرب، وقصورهم التي الشرق، وهي الأبيض حجة، وإنما هو إتباع رأي من إيالة الغرب وقصورها من إيالة في سد بابيه. ومن ذلك أرض أبناء عم سيدنا يتصرفون عليها سيدنا يتصرفون عليها إلى الآن وشبهه مما يكرر ويوجب ترددت له مراكبكم، وبلغنا أنكم الأرضين كلها من عمالة سيدنا الأسباب التي شككت العامة في هذا الصلح صحيحا ما طمع



وملاك ذلك صفاء القلوب وموافقة الفعل سببا للإخلال بشيء من ذلك. فلا بد من وقع فيها من الغلط والتدافع، بأن يوقف على من يتصرف في أرض أو بلاد تبقى بيده، لأن في شرعنا العزيز من تصرف في أصل أحد فهو ملكه ومن ذلك أولاد سيدي الشيخ حميان، قد ذكروا في نسخة الحدود أنهم من يسكنونها ويخزون بها أمتعتهم نسبت لإيالة وبوصمغون والشلالات. ولا شاهد عليه ولا يريد الشنآن والكدر. فكيف تكون القبائل من الشرق؟ هذا هو الخلاف بعينه ونحن نسعي تيوت وبلادها معلومة لإيالة الغرب، ولا زال إلى الآن. وكذلك أرض فجيح، لازال عمال وقد بلغنا أنكم تريدون غزوها وتملكها. فهذا الشنآن. ومن ذلك قضية وادي نون، فقد تريدون البناء به والتجارة فيه، وتلك وأسلافه، وقبائلها تحت حكمه. وهذا من انعقاد الصلح بيننا وبينكم، وقالوا لو كان

الفرنصيص في إيالتنا حتى تأتي مراكبه لواد نون، مع أن القانون والمهادنة تقتضي ترك هذا وشبهه وتسليمه لأهله. وإن كان لا علم لكم به، فها نحن أعلمناكم لتحمسوا مادة ذلك، وإن كان غرضكم في التجارة عندنا، فاتوا على القانون المتعارف بيننا وبينكم، وتكونون في إعزاز وتوقير، كما هي عادتنا معكم من قديم الزمان (..). وأما ما وقع منكم بطنجة والصوره من الهجوم والرمي عليهما بلا سبب ولا تقدم إعلام بنقض صلح ولا عقد كرة، حتى ضاع للرعية وبيت المال ما له خطر وبال، فقد كان خارجا عن القانون. فان الشروط المنعقدة بين الدولتين تخالف هذا لأن من جملتها وهو الشرط التاسع عشر، أنه إذا حصل خلل في الشروط التي انعقد عليها الصلح، فلا يفسد الصلح بسبب ذلك وإنما يبحث عن المسألة ويرجع فيها إلى الحق من أي إيالة كان، ولا يتعرض لرعايا الدولتين الذين لا مدخل لهم في شيء من الأشياء، مع أن قونصو النجليز ادرمند هي كان قدم لحضرة سيدنا في شأن مطالبكم وقال انه (..) عنكم بإذن رينته أن لا يحدث بالمرستين المذكورتين منكم رمي ولا غيره. فلذلك لم يأخذ سيدنا لذلك أهبة ولا استعداد، لأنه لم يكن يخطر على باله أن ذلك يقع منكم قط، حتى انه كان يكتب لعمال المراس ويوصيهم ويقول لهم إياكم إذا جاءتكم مراكب الفرنصيص أن تبتدعوهم بسوء، فانه لا كرة بيننا وبينهم. فبقي الناس في غرتهم حتى وقع ما وقع. وما كنا نظنه يقع. والأمر كله لله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، اهـ. بسابع المحرم الحرام عام 1262 الموافق سادس يناير عام 1846.

طابع دائري داخله خديم المقام العالي بالله

عبد القادر أشعاش لطف الله به

(يسمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج1، صص. 128-129).

الملحق 07:

جانبا من اتفاقية بين المغرب وإسبانيا بتاريخ 17 جمادى الأولى 1278هـ/20 نونبر 1861م، وتتعلق بالتعاون في ميدان الملاحة البحرية، ويشمل الاتفاق عامة السواحل الصحراوية المغربية جنوب ولد نون



نص الفصل الثامن والثلاثون على ما يلي:

إذا مركب من مراكب الاصبنيول، قرصان أو بزركان، حرثت أو انكسرت في ناحية من سواحل مراكشة فلها الاحترام والإغاثة فيما يحتاج إليها، بما يوافق المحبة. والمراكب المذكورة فجميع ما فيها يكون في الأمن والحفظ، إلى أن يرجع لأربابه أو القنصل الاصبنيولي العام أو القنصل أو لنوابهم المولى عنهم، حتى لا يخص ولا يتدقق معها شيئا. والسلعة المغرقة إذا أطلعها صاحبها للبر وأراد بيعها هناك بناحية من نواحي مملكة المغرب، فله ذلك، من غير تعرض، ولا يدفع على ذلك لا كمرك ولا غيره. وكذلك إن أراد وسق سلعته لبلد أخرى فله ذلك ولا يلزمه شيء. ورعيس المركب وبحريته يذهبون حيث شاءوا، ولا يمنهم احد في أي وقت أرادوا. ومراكب سلطان مراكشة ومراكب رعيته لما يحدث لهم شيء في ناحية من نواحي اصبانيا، يكون لهم مثل ما ذكرناه على مراكب الاصبنيول. وإذا غرقت أو تكسرت مركب اصبولية (كذا) في نواحي واد نون أو في مرسى من مراسي تلك السواحل، فإن سلطان مراكشة يبلغ جهده في منع رعيسه وبحريته، ولتكن لهم الحماية إلى أن يذهبوا إلى بلدهم. وللقنصل الاصبنيولي العام أو القنصل أو لنوابهم أو للمولى عنهم أن يبحثوا ويسألوا عن غرضهم في شأن رعيسه وبحرية المركب المذكور. وللقنصل أو لنوابه المذكورين الإغاثة حتى يمنع الخلائق المذكورة. وكذلك عمال مراكشة يعينون في ذلك على قدر حكم المحبة.

(سيمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج1، صص. 162-163).

الملحق 08:

رسالة من السلطان مولاي الحسن إلى قبيلتي آيت باعمران وتكنة سنة 1299هـ/1881م، تتعلق بمشروع فتح مرسى على الساحل الصحراوي، وتوجيه لجنة ملكانية للوقوف على الموقع المناسب لذلك في بورزك أو

أمكا.

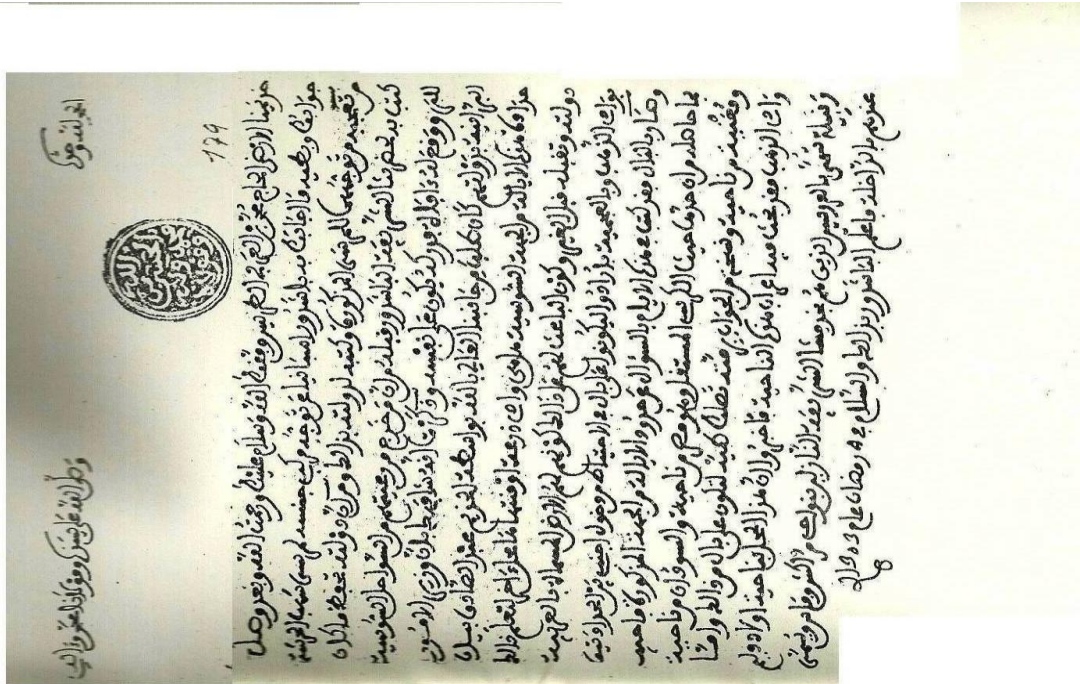


الحمد لله. نسخة مما كتب به آيت باعمران كافة، ولقبيلة تكنة كافة، نصها بعد الحمدلة والصلاة والسلام على النبي عليه السلام. وبعد، فقد اقتضت المصلحة فتح مرسى بحدود بلادكم وبلاد خدامنا قبيلة تكنة بسيدي بورزك أو بالمحل المسمى بأصك، إن كان هو الحد بينكم وبينهم، ليسهل عليكم وعليهم بقربها تعاطي البيع والتجارة فيها، لبعد مراسي إيالتنا السعيدة عنكم، ولحاق المشقة لكم في سفركم لها قصد ذلك. مع ما بلغ لعلمنا الشريف من تشوقكم ورغبتكم في فتحها وتضييع أموالكم لها بال في الاختلاس بالبيع والشراء هناك، مع ارتكاب أمور في تعاطيها الحرمة، وشراء الرخيص بأغلا ثمن، وبيع الغالي مخوسا. حتى إن البعض منكم أراد أن يخلع بسبب فتحها ربة الطاعة، ويفارق الجماعة. وهذا من جملة المقصود الأهم عندنا في وجهتنا السعيدة لبلادكم. لأن لما ورد على حضرتنا العالية بالله أعيان قبيلتكم، ووقع الكلام في شأنها، وأجابوا أمرنا الشريف لهم بفتحها بأحد المحليين المذكورين بالسمع والطاعة، ظهر لنا توجيه معهم طائفة من الجيش صحبة عينا مولاي الأمين وكاتبنا الفقيه السيد علي المسفيوي وخدمينا القائد مبارك بن الشليح، وبعض الخاصة من عمالنا ومهندسين، بقصد معاينة أحد المحليين المشار إليهما، الذي يحد بلادكم وبلاد تكنة، ليحصل الانتفاع بها للجانبين، وتخطيط المرسى به والإتيان لحضرتنا الشريفة بصورته، والوقوف على المحل المسمى بالعجمية بسانط كروز، والإتيان بصورته. فنأمركم أن تقفوا معهم على ذلك لتتالوا حظكم من هذه المنفعة المبرورة والحسنة المدخرة بحول الله. وما نحن ننتظر ما نسمعه عنكم من الوقوف مع المذكورين في ذلك. ألهمكم الله رشداً وزادكم توفيقاً وهدايةً وصلاحاً ونجاحاً. ءامين، والسلام. 1299هـ.

(سبمو بهجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج1، صص. 266-267).

الملحق 09:

رسالة للسليمان مولاي الحسن الأول بتاريخ 4 رمضان 1303 / 6 يونيو 1886م تثبت أن حدود المغرب في عهد المولى الحسن الأول تمتد من السودان الغربي جنوبا إلى مغنية شرقا.



حدود المغرب تتبدى من بعيد...

4 رمضان 1303 = 6 يونيو 1886

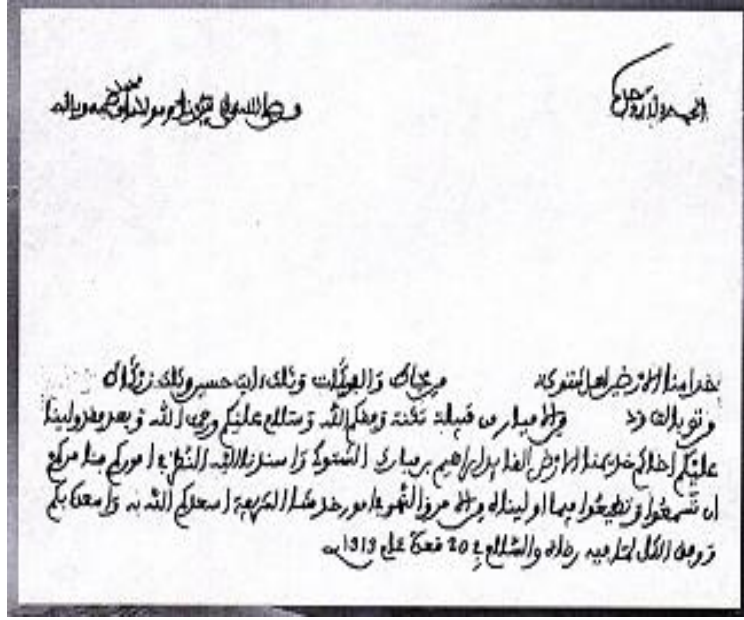
الحمد لله رحمة وصلّى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله
 خدينا الأضنى الحاج محمد بن العربي الطريس وقتك الله وسلام
 عليك ورحمة الله ، وبعد ، وصل جوارك وطيبه ما أجابك به باشدور
 إسبانيا عن توجه مركبي جنسه لمسى سهب الحريشة من تعجبه من
 توجههما للمغرب المذكورة وكتبه لدولته بذلك ومن أن دولته تحفظ ما كان
 كتب به لحضرتنا الشريفة الباشدور قبله من أن خرج من رعيتهم من
 السواحل السوسية للبر ووقع له آفة فذكره يكون على نفسه وذكرته أنه
 شافهك بأن وزير الأمور البرانية يدولتهم كان طلب من جانبنا العالي بالله
 بواسطة الخديم عبد الصادق بأن حاداة هذه الآيالة من الجهة السوسية
 هل هي وادي درعة أو منهاها محل آخر لتعلم ذلك دولته وتقبله قبل
 الغير وكون الباحث لهم على ذلك كونهم هم الأرض المسماة بالعربية بوادي
 الذهب والمعجمية داروا ليكونوا على بال في الاحتياط من دخول أجبي
 بين الحدادين وصار بالبال ، فقد كتب في هذه الأيام بالسؤال عن
 حدود الآيالة من الجهة المذكورة فاجيب بما حاصله من أن حداها حيث
 الكرمي المستقل وهو مصر من ناحية ، والسودان من ناحية ومغنية من
 ناحية ، ونسخة من الجواب بروته تصلك طيه لتكون على بال من ذلك ،
 وأما وادي الذهب فقد بحث فيه أعرب هذه الناحية فأخبروا أن هذا الحل
 بناحية أولاد دلم وقبيلة تسمى بالمروسيين الذين هم بخدمتنا الشريفة
 الناشرين بنواحي مراكش وفاس ، ويسمى عندهم بالداخلة فأعلم
 الباشدور بذلك والسلام .

في 4 رمضان عام 1303 هـ .

(التازي عبد الهادي، الرموز السرية في المراسلات المغربية عبر التاريخ، صص. 112-113).

الملحق 10:

تصميم السلطان مولاي عبد العزيز بتاريخ 20 ذي القعدة 1313هـ/3 مايو 1896م، يولي بموجبه إبراهيم بن مبارك الشتوكي قائدا على عدد من قبائل تكنة.



وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

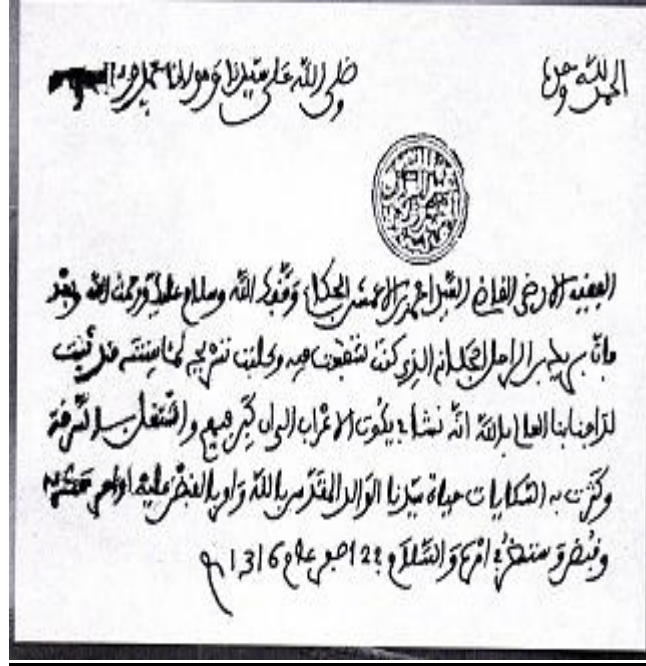
الحمد لله وحده

خداننا الأرضيين أهل اشتوكة (..) من مجاط والفويكات وثلث آيات حسين وثلث زنكاظ (..) من توبالت (..) من الأميار من قبيلة تكنة، وفقكم الله، وسلام عليكم ورحمت الله. وبعد، فقد ولينا عليكم أخاكم خديمتنا الارضى القائد إبراهيم بن مبارك الشتوكي، وأسندنا إليه النظر في أموركم. فنأمركم أن تسمعوا وتطيعوا فيما أولينا من الأمر والنهي في أمور خدمتنا الشريفة. أسعدكم الله به وأسعدكم به. ووفق الكل لما فيه رضاه. والسلام. في 20 قعدة عام 1313م.

(سيمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج3، صص. 746-747).

الملحق 11:

رسالة للسلكان مولاي عبد العزيز إلى قاضي تندوف أحمد بن الأعمش الجكاني في موضوع تشغم لإطلاق
مرلم أحد الموقوفين، بتاريخ 12 صفر 1316هـ / 2 يوليوز 1898م.



الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

الطابع السلطاني وبداخله:

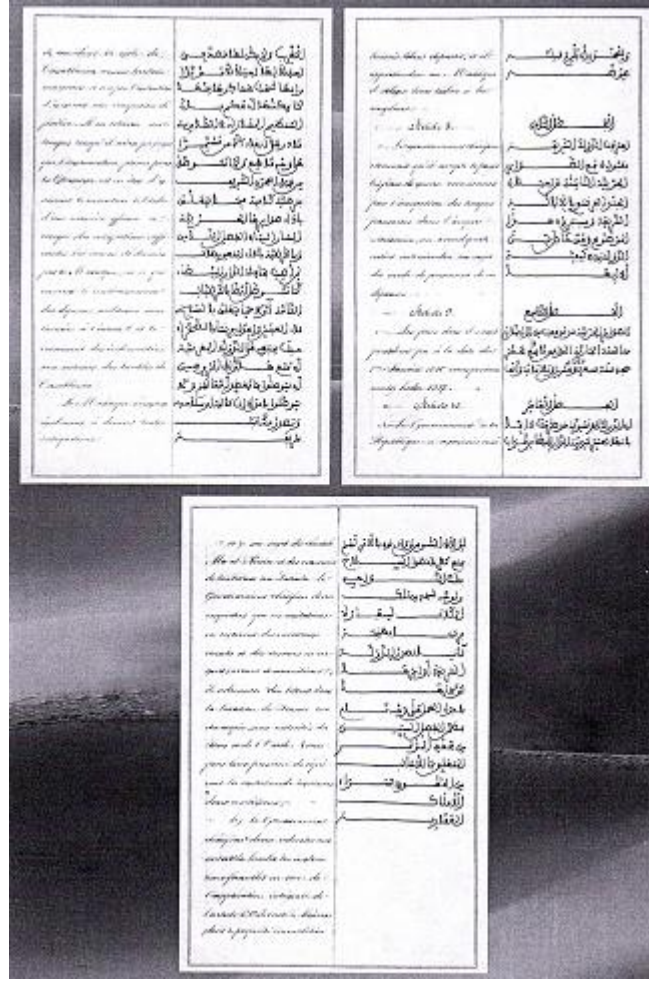
عبد العزيز بن الحسن الله وليه ومولاه

الفقيه الارضى القاضي السيد أحمد بن الأعمش الجكاني. وفقك الله، وسلام عليك ورحمت الله. وبعد، فان بريك بن
الراحل الجكاني الذي كنت تشفعت فيه وطلبت تسريحه لما بيتنه، قد ثبت لدا (كذا) جنابنا العالي بالله انه نشأ في
يكوت الأعراب إلى كبر فيهم، واشتغل بالسرقه وكثرت به الشكايات حياة سيدنا الوالد المقدس بالله، وأمر بالقبض
عليه (..) و قبض. وسننظر في أمره، والسلام. في 12 صفر عام 1316هـ.

(سيمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج3، صص. 776-777).

الملحق 12:

جانبا من اتفاقية بين المغرب وفرنسا بتاريخ 3 محرم 1328هـ/15 يناير 1910م، وتتضمن اعترافا له بالسيادة على الصحراء المغربية، وتطالب فيما المغرب بمنع المتاجرة في السلاح بالساحل للصحراوي.



نص الفصل العاشر من الباب الأول على ما يلي:

إن الدولة الفرنسية قد صرحت دائما بأنها تعتبر مدينة الدار البيضاء من تراب المغرب. ولم يكن لها قصد في احتلالها مؤبدا، وأنها ستسحب عساكرها منها لما يمكنها أن تحكم بأن التنظيم المشار إليه في الشاوية قادر على أبقاء الأمن مستمرا على وجه قاطع. ولما تتوصل من قبل المخزن الشريف بترضية كافية فيما يتعلق بأداء صوائرها الحربية المشار إليها في الفصل الثامن، وبالترضية بأداء تعويضات لمن أصيب بحادثة الدار البيضاء. كما تتوصل أيضا بالترضيات التامة. أولا فيما يتعلق بالشيخ ماء العينين وأعداء فرنسة بالصحراء، حيث ينبغي على الدولة المغربية أن تمنع هؤلاء المروعين أن يتوصلوا بما يعضد أفعالهم، ولا يتوصلوا بامتدادات مالية أو سلاحية، وتصدر مكاتب شريفة لولاية السوس ووادي نون بالأمر لهم بمنع كنطربنض السلاح بتلك النواحي. وتوجه نسخة من تلك المكاتب لسفارة فرنسا بطنجة. ثانيا تصدر الدولة الشريفة أوامرها لولاياتها بإجراء العمل على وجه تام بمضمن الفصل الستين بعقد المؤتمر المتعلق بما للأجانب من الحقوق بشراء الأملاك العقارية.

(سيمو بهيجة، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، مديرية الوثائق الملكية، ج3، صص. 1026-1027).

الملحق 13:

ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي الصادر في القاهرة بتاريخ: غرة شعبان 1373هـ/04 أبريل 1954م.

دباجة:

ممثلو الأحزاب والبعثات السياسية في المغرب العربي تحذوهم الرغبة الصادقة في جمع شملهم، وتوحيد جهودهم، وتوجيهها إلى ما فيه خير بلادهم قاصبةً وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وإقرار بصراحة التضامن في الكفاح والمسؤولية المشتركة والواقعة عليهم لإدراك أهدافهم ولا سيما في هذه الظروف الخصرية التي يتحول فيها مجرى التاريخ. قد قرروا عقد ميثاق، ولهذه الغاية اجتمع بدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية السادة المذكورين فيما بعد، واتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى:

ينضوي ممثلو الأحزاب والبعثات السياسية المغربية في الشرق العربي في هيئة تسمى "لجنة تحرير المغرب العربي".

المادة الثانية:

يكون المركز الرئيسي لهذه اللجنة بمدينة القاهرة ويجوز إنشاء فروع لها خارج بلاد المغرب حسب ما تقتضيه المصلحة.

المادة الثالثة:

غاية اللجنة العمل على نيل أقطار المغرب العربي الثلاثة لاستقلالها التام والانضمام إلى الجامعة العربية مع رفض فكرة الدخول في الاتحاد الفرنسي بأي شكل من أشكاله، أو فكرة السيادة المزجوجة، رفضاً باتاً.

المادة الرابعة:

اتفق ممثلو الأحزاب والبعثات السياسية المغربية على أن تكون أحزاب وبعثات كل قطر وفداً للتعاون على تنفيذ ما هو موكول إليهم من خدمة في القضية المغربية.

المادة الخامسة:

ينتدب كل حزب وكل بعثة سياسية مندوباً واحداً على الأقل للعمل داخل الوفد الممثل لبلاده.

المادة السادسة:

يوزع المندوبون الأعمال المنوطة بكل وفد عليهم مع التساوي في المسؤوليات والواجبات والحقوق.

المادة السابعة:

المهام الدائمة لكل وفد هي أمانة الصندوق والدعاية والنشر ووضعية الوطنيين المغاربة والاتصال.

المادة الثامنة:

يتكون داخل لجنة التحرير مكتب مشترك يرأسه الوفود أمام إنتداب ثلاثة من المندوبين لمدة سنة، واحد من كل وفد، ويتولى هؤلاء الثلاثة تعيين مديرين وأمين صندوق عام ووكيل لمدير لمدة سنة من بينهم.

المادة التاسعة:

يختص المدير بالإشراف على المسائل المشتركة بين الوفود، ويقوم بتمثيل المكتب في دائرة اختصاصاته الإدارية ويقوم ما يعرضه عليه بكل وفد من المكاتبات ويقوم وكيل المدير بمساعدته في أعماله والنيابة عنه في حالة غيابه.

ويتولى أمين الصندوق استلام الاشتراكات والإعانات ورصدها في دفتر حساب خاص والإشراف على المصروفات العامة وتوزيع مخصصات الوفود حسب ما يتم الاتفاق عليه، وحاسبة أعضاء الوفود.

المادة العاشرة:

يدفع كل وفد قيمة اشتراكه لأمين الصندوق غرة كل شهر، وتحدد قيمة الاشتراك في اللائحة الداخلية وتتكون إدارات المكتب من هذه الاشتراكات ومن الإعانات التي يمكن الحصول عليها.

وإنبأنا لما تقدم، قد وقعوا هذا الميثاق ويعمل به من تاريخ توقيعه.

عن تونس:

* علي البلهوان: الحزب الحر الدستوري الجديد.

* أحمد صالح: الحزب الحر الدستوري القديم.

* محمد بدر: البعثة السياسية.

عن الجزائر:

* محمد خبضر: حزب الشعب الجزائري.

* أحمد بيوض: حزب البيان الجزائري.

* المكى الناصري: حزب الوحدة.

عن مراکش:

* عبد المجيد بن جلون: حزب الاستقلال.

* أحمد بن المليح: حزب الإصلاح.

* محمد حسن الوزاني: حزب الشورى والاستقلال.

وحرر بالقاهرة غرة شعبان 1373هـ/ 14 أبريل 1954م.

(الرشيد إدريس: "كيان المغرب وآفاقه"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، م.س. صص. 32-33-34.)

الملحق 14:

بلاغ مشترك بين الحركة الوطنية المغربية والجزائرية بتاريخ 03 أكتوبر 1955م، يعلن انطلاق العمليات
المسكوية المشتركة ضد الاحتلال الفرنسي.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وأعجوا لهم ما استطعتم من قوة، ومن رباط الخيل ترهبون به عداوكم، وأخزبوا لا تعلمونهم﴾

بتوفيق من الله افتتح جيش التحرير "المكون من مجموع الحركات الوطنية الفدائية في جميع أقطار الشمال الإفريقي" باكورة كفاحه بالعمليات المشتركة الأخيرة، والقيادة المشتركة لجيش التحرير التي هي من صفوف المكافحين والمجاهدين، والممثلين الحقيقيين لأفراد الحركات الوطنية الفدائية في داخل البلاد، بعد أن فشلت الرجعية الفاسدة فيما تدعيه، وأعمت المنفعة الشخصية المستعمرين وأعاونهم من الخونة عن رؤية الحق. تعلن للعالم أجمع عن أهدافها الآتية:

- 1- الكفاح حتى النهاية في سبيل الاستقلال التام لأقطار المغرب العربي، مع عودة سلطان مراكش الشرعي إلى عرشه بالرباط.
- 2- عدم التقيد بأي اتفاقات عقدت أو تعقد مستقبلا لا تحقق الهدف الأول الكامل.
- 3- اعتبار كل مواطن ينادي بخلاف ما ذكر خارجا على ما اجتمعت عليه البلاد والحركات الوطنية الفدائية، ومثل هؤلاء لا يمثلون إلا أنفسهم، وكفى البلاد ما قاسته من مفاستهم.

وستوالي القيادة المشتركة لجيش التحرير إصدار بلاغات دورية من مركز قيادتها السرية في داخل بلادنا العزيزة، لتوضيح الحالة للشعب المكافح، وإطلاعها على الأساليب الملتوية التي يلجأ إليها المغرضون لاستمرار الزج بالشعب في أغلال الاستعمار الفرنسي الأبدى.

وبعد الاستعداد الطويل يعلن جيش التحرير أنه بحمد الله لديه الإمكانيات الكافية لاستمرار الكفاح حتى يحقق أهدافه كاملة غير منقوصة، كما يهيب بالمواطنين أن يقوم كل منهم بواجبه نحو وطنه، وأن يكون دائما يحمي ظهور المجاهدين، كما يحذرهم من الخونة الذين يبنثون في صفوفهم، ومن المغرضين الانتهازيين وضعاف النفوس ومثبطي الهمم.

وتدعو قيادة الجيش المواطنين أن يكون شعارهم دائما الكفاح المنظم، وأن يتحروا الحقيقة عن أعمال المقاومة وأخبارها وبلاغاتها الدورية، وتحذرهم من الاستماع إلى الإشاعات المغرضة التي ترمي إلى التقليل من شأن الكفاح.

يا أهل المغرب العربي:

إن جيش التحرير يؤمن بأن الطريق الذي سلكه لتحرير بلاده من ذل الاستعمار الفرنسي، هو السبيل الوحيد لتحقيق أهدافنا السامية. وإن العالم اليوم لم يعد فيه مكان للضعفاء، وأن هدفنا الأكبر هو القضاء على قوة الاستعمار الفرنسي في جميع صورته، بيد أننا في الوقت نفسه نهيب بالمواطنين أن لا يتشبهوا بالمستعمرين في الاعتداء على الأطفال والنساء والعجزة، تماشيا مع مبادئ ديننا الحنيف.

﴿يا أيها النبي حرض المؤمنون على القتال، إن يكركم منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين،

وإن تكركم مائة يغلبوا ألفا من الذين كفروا بأنهم قوم لا يفقهون﴾

الله أكبر وحي على الجهاد.

حرر بتاريخ 03 أكتوبر 1955م.

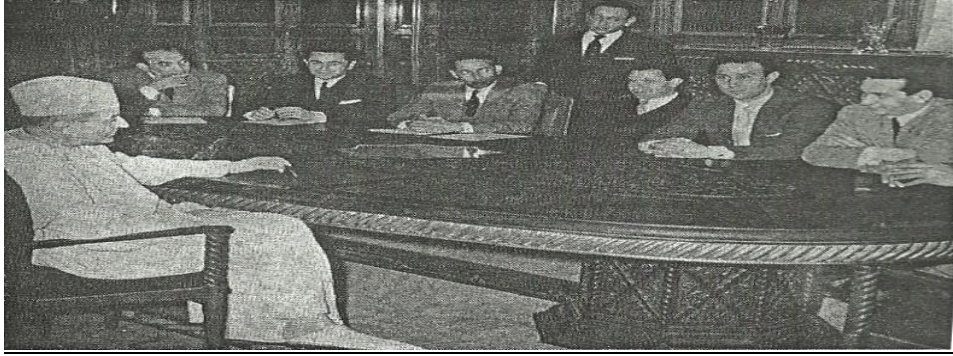
جبهة التحرير الوطنية الجزائرية

حركة المقاومة المراكشية

(الإدريسي محمد حمو، الحركة الوطنية في الشمال ودورها في استقلال المغرب والجزائر، ص. 131-132).

الملحق 15:

صور جماعية لزعماء الثورة الجزائرية رفقة الملك محمد الخامس والحسن الثاني ولي العهد آنذاك قبل اختطاف
الطائرة المتوجهة نحو تونس في 23 أكتوبر 1956م.



في أحد الاجتماعات مع الملك محمد الخامس رحمه الله (زكي مبارك، ص. 158).



رفقة ولي العهد آنذاك الأمير الحسن في الطائرة قبل إقلاعها من مطار الرباط (بليشير عبد اللطيف، أطلس الحس الثاني، م.س. ص. 80).



زعماء الثورة المختطفون وهم من اليمين إلى اليسار:

* أحمد بن بلا * محمد بوضياف * الحسين آيت أحمد * مصطفى الأشرف * محمد خضير.

(ضمن مجلة الحدث العربي والدولي، عدد 24/ نونبر 2002، صص. 36-37)

الملحق 16:

اتفاقية بين المغرب والحكومة المؤقتة الجزائرية

بتاريخ 6 يوليوز 1961م بشأن وضع الحدود بين البلدين،

إن حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب والحكومة المؤقتة الجزائرية، انطلاقاً من مشاعر التضامن والأخوة المغربية، ووعياً منهما بمصيرهما الإفريقي، ورغبة منهما في تحقيق الصموحات المشتركة لشعبيهما، قررا ما يلي:

وفاء لروح مؤتمر لصنجة لشهر ابريل عام 1958م، وتمسكا بميثاق وتوصيات مؤتمر الدار البيضاء فإن حكومتنا قررتنا الشروع في بناء المغرب العربي على أساس شراكة أخوية لا سيما المجالين السياسي والاقتصادي.

وتؤكد حكومة صاحب الجلالة ملك المغرب دعمها اللامشروط للشعب الجزائري في نضاله من اجل الاستقلال، ومن اجل تحقيق وحدته الترابية. وتعلن عن دعمها اللامحدود للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مفاوضاتها مع فرنسا على أساس احترام الوحدة الترابية الجزائرية. وستعارض حكومة صاحب الجلالة وبكل الوسائل أي محاولة تهدف إلى تقسيم أو اقتطاع جزء من التراب الجزائري.

وتعترف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من جانبها أن المشكل الحدودي الذي نتج عن الرسم التعسفي الذي قامت به فرنسا للحدود بين البلدين، سيتم حله في مفاوضات بين حكومة المملكة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة.

ولهذا الغرض تقرر الحكومتان إنشاء لجنة مغربية جزائرية تجتمع في أقرب الآجال للشروع في دراسة وإيجاد الحلول لهذه المشكلة بروح من الأخوة والوحدة المغاربيتين.

ومن هذا المنطلق فإن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تؤكد أن الاتفاقيات التي يمكن إبرامها خلال المفاوضات بين فرنسا والجزائر لم تكن ملزمة بالنسبة للمغرب في مسألة تحديد الحدود الجزائرية المغربية.

وحرر بالرباط 06 يوليوز 1961م

إمضاء صاحب الجلالة:

إمضاء صاحب الفخامة:

الحسن الثاني ملك المغرب

فرحات عباس رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة

(ضمن مجلة اتبعات أمة، عدد 8 / 1963، صص. 287-288).

الملحق 17:

بلاغ مشترك مغربي جزائري صدر بوجدة عقب اجتماع وفدي البلدين

المكلفين بالمشكل الحدودي بتاريخ 5 أكتوبر 1963م.

اجتمع بوجدة يوم السبت 05 أكتوبر 1963م الوفدان المغربي والجزائري اللذان يتأسهما السيد أحمد رضا اكديرة المدير العام للديوان الملكي ووزير الفلاحة ووزير الخارجية بالمملكة المغربية، والسيد عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وجرت المحادثات في جو من الصراحة والأخوة المكنية، وخلال هذا الاجتماع الذي يدخل في نطاق الاتفاقيات الدبلوماسية التي تربط البلدين، درس حالة العلاقات المغربية الجزائرية، وكذا الحوادث الأخيرة التي عكرت صفو العلاقات بين البلدين.

وقد أظهر الطرفان كلاهما حسن تفهمهما، وأكدوا إرادتهما لجعل حد لكل ما من شأنه أن يفسد العلاقات الطيبة القائمة بين البلدين، وعلى إثر اجتماعات الوفدين ومحادثات رئيسيهما في الصباح والعشي، قرر الطرفان باتفاق تام:

أولاً: إعطاء المدلول التام والحقيقي للاتفاقيات المبرمة بين الدولتين في مارس وابريل 1963م والتي يعتبرها الطرفان خطوة في تشييد صرح المغرب الكبير.

ثانياً: تأكيد مبدأ عدم تدخل احد البلدين في الشؤون الداخلية للآخر، وكذا احترام التجربة التي تابعها كل منهما.

ثالثاً: اتخاذ جميع التدابير العملية في جميع الميادين الجديرة بإعادة العلاقات بين البلدين الشقيقين إلى حالتها الطبيعية حيناً.

رابعاً: مبدأ اجتماع على المستوى الأعلى بين صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني ملك المغرب وصاحب الفخامة السيد أحمد بن بيلا رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وسيحدد تاريخ هذا الاجتماع فيما بعد.

(ضمن مجلة انبعاث أمة، عدد 8/1963، صص. 237-238).

الملحق 18:

بلاغ مشترك صادر عقب مؤتمر باماكو المنعقد بمالي لتسوية الخلاف المغربي الجزائري

في شأن الحدود بتاريخ 29-30 أكتوبر 1963م.

انعقد في 29-30 من أكتوبر 1963م باماكو مؤتمر ضم جلالة الإمبراطور هيلاسيلاسي الإثيوبي، و جلالة الملك الحسن الثاني عاهل المغرب، وفخامة رئيس دولة مالي السيد موديبو كيتا، وفخامة الرئيس الجزائري السيد أحمد بن بيلا. وكان الاجتماع يهدف إلى تسوية الخلاف القائم بين البلدين الشقيقين: الجمهورية الجزائرية والمملكة المغربية، وقد وُضع المؤتمر تحت رئاسة الإمبراطور هيلاسيلاسي الأول عاهل إثيوبيا، وإثر المحادثات قرر الرؤساء الأربعة ما يلي:

- 1- الإيقاف الفعلي للمعارك ووقف القتال ابتداء من منتصف ليلة 02 نونبر 1963م
 - 2- تتكفل لجنة من الضباط المغاربة والجزائريين والإثيوبيين والماليين بتحديد منطقة تنسحب وراءها القوات المغربية والجزائرية، وسيعمل المراقبون الإثيوبيون والماليون بعد ذلك على الأمن والحياد العسكري في تلك المنطقة.
 - 3- الدعوة إلى عقد اجتماع في أقرب وقت ممكن لوزراء خارجية دول منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا لتشكيل لجنة خاصة للتحكيم تكون مهمتها:
أ- تحديد المسؤوليات فيما يخص بدء المعارك.
ب- دراسة جوهر مشكل الحدود وتقديم مقترحات ايجابية للطرفين المعنيين لتسوية الخلاف بصفة نهائية.
 - 4- وبناء على ذلك فإن الرؤساء الأربعة يقررون ما يلي:
أ- توقف الجزائر والمغرب حملتهما الدعائية والصحفية ابتداء من منتصف ليلة فاتح نونبر 1963م.
ب- يحترمان مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
ج- تسوى جميع المشاكل بين الدول الإفريقية عن طريق التفاوض.
- وقد دارت المحادثات بين رؤساء دول إثيوبيا والجزائر والمغرب ومالي في جو ودي أخوي، وبيتتهج الإمبراطور هيلاسيلاسي الأول والرئيس أحمد بن بيلا والملك الحسن الثاني والرئيس موديبو كيتا بالنتائج الطيبة التي أسفرت عنها المحادثات التي ساهمت في إقرار السلام بإفريقيا وتعزيز الوحدة الإفريقية.

وحرر باماكو في 30 أكتوبر 1963م.

★ إمبراطور إثيوبيا: هيلاسيلاسي الأول.

★ ملك المغرب: الحسن الثاني.

★ رئيس حكومة مالي ودولتها: موديبو كيتا.

★ رئيس الجمهورية الجزائرية: أحمد بن بيلا.

(ضمن مجلة انبعاث أمة، عدد 1963/8، صص. 321-322-323).

الملحق 19:

معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون الموقعة في قمة إفران بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية

الديمقراطية الشعبية بتاريخ 15 يناير 1969م.

دياجة: إن رغبة البلدين في تقوية أواصر الأخوة والصداقة وحسن الجوار التي تليها العوامل التاريخية العريقة القائمة بين البلدين وبين الشعبين، وتلبية للرغبة المتبادلة في تعميق العلاقات الأخوية ودعمها في جميع الميادين خاصة منها الاقتصادية والثقافية، على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ووحدة التراب وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للكرف الآخر والمساواة بينهما في المصالح المشتركة، وحرصا منهما على المساهمة عن كصريق علاقاتهما في بناء المغرب العربي الكبير ووحدة الأمة العربية ودعم الوحدة الإفريقية وتحقيق العدالة والسلم في العالم.

ورغبة منهما في تحقيق التعاون المتبادل والتشاور في كل ما يتعلق بتحقيق السلم، وكذا مجابهة أي شكل من أشكال العدوان وفقا لمبادئ وبنود ميثاق الأمم المتحدة.

وتأكيدا منهما بأن نجاح العلاقات الودية وتقويتها والتعاون المشترك بينهما يتفق ومصالح البلدين والشعبين الشقيقين،

واعتقادا منهما بأن علاقاتهما المتبادلة تساهم في تحقيق أهداف ومبادئ منظمة الأمم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية وميثاق منظمة الوحدة الإفريقية

قررنا لهذا الغرض عقد هذه المعاهدة:

المادة الأولى: يسود بين المملكة المغربية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سلم دائم وصداقة متينة وحوار متشور ينبع من روح وضمير الأخوة العريقة بين الشعبين الشقيقين، ويهدف إلى تشييد مستقبل مشترك زاهر.

المادة الثانية: يتعهد الطرفان المتعاقدان بدعم علاقاتهما المشتركة في جميع الميادين، وخاصة الميادين الاقتصادية والثقافية، مساهمة منهما في توسيع مجالات التفاهم المتبادل بين شعبي المغرب والجزائر الشقيقين وتقوية الصداقة وحسن الجوار.

المادة الثالثة: نظر أن التعاون الاقتصادي المتبادل بينهما يكون أساسا متينا لعلاقاتهما السلمية والودية ويهدف إلى رفقي بلديهما، يقوم الطرفان المتعاقدان بتقديم المساهمة المتبادلة قصد تكريس التعاون في جميع الميادين لمصلحة البلدين.

المادة الرابعة: في حالة حدوث نزاع أو تعارض كيفما كان شكله، يحرم الطرفان المتعاقدان استعمال وسائل المنف بينهما، ويعملان على حل هذا النزاع بالوسائل السلمية، كصبقا لروح الأخوة والصداقة وحسن الجوار وعملًا بمبادئ وقرارات منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية.

المادة الخامسة: يتعهد الطرفان بعدم الانخراط في أي حلف أو تحالف موجه ضد أحدهما.

المادة السادسة: تدعيما لأواصر التضامن والإخاء التي تجمع الشعبين الشقيقين، وتماشيا مع ما تفرضه عليهما روح الجوار وعملًا منهما بالثقة المتبادلة بينهما، فقد قرر الطرفان عرض مجموع القضايا المتعلقة بينهما للجنة ثنائية، تتكفل بإيجاد الحلول المناسبة لها في نطاق علاقاتهما الثنائية، وبالوسائل التي يترتيانها كفيلا بتحقيق رغبتهما المشتركة في التغلب على مائس الصعاب، والانطلاق السريع في تعاونهما المنشود.

المادة السابعة: تدخل هذه المعاهدة حين التنفيذ يوم الإضاء عليهما، ويوم تبادل وثائق التصديق عليهما.

المادة الثامنة: تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة عشرين سنة، ابتداء من تاريخ دخولها حين التنفيذ، وتجدد تلقائيا لمدة عشرين سنة أخرى، ما لم يصدر عن أحد الطرفين المتعاقدين إشعارا كتابيا إلى الكرف الآخر بالرغبة في الغائها، وذلك قبل انتهائها بسنة.

وحرر في نسختين أصليتين باللغة العربية بالقصر الملكي العامر بإفران، بتاريخ 26 شوال 1388هـ/ الموافق 15 يناير 1969م.

فخامة الرئيس الهواري بومدين

جلالة الملك الحسن الثاني

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المملكة المغربية

الملحق 20:

جاناب من الاتفاقيات التي تم تفييلها في قمة إفران بين المغرب والجزائر بتاريخ 15 يناير 1969م. وتعلق
بالاتفاقية الدبلوماسية والقنصلية الموقمة في 15 مارس 1963م.

إن حكومة المملكة المغربية، وحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ثقة منهما في المصير المشترك للشعبين المغربي والجزائري؛

وحرصا منهما على تحقيق آمال شعبيهما الوطيدة في تقوية أواصر الأخوة التي تربط بينهما، وفي إقامة تعاون أكثر فعالية؛

واستمرارا لتحقيق فكرة المغرب العربي الكبير؛

ورغبة منهما في السير على هذا النهج في المستوى الدبلوماسي والقنصلي؛

اتفقتا على المقتضيات التالية:

الفصل الأول: يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان باستمرار لدراسة المشاكل التي تعترض علاقاتهما المتبادلة.

الفصل الثاني: يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان باطراد حول المشاكل ذات المصلحة العامة.

الفصل الثالث: يعقد وزيراً خارجيتي البلدين اجتماعات دورية أو يطلب من أحد الطرفين، لاتخاذ موقف موحد في ميدان السياسة الخارجية.

الفصل الرابع: يتشاور وفدا الحكومتين في المنظمات الدولية لتوحيد وجهات نظرها داخل تلك المنظمات.

الفصل الخامس: يعلن الطرفان المتعاقدان الساميان عن ارتباطهما بسياسة عدم الانحياز.

الفصل السادس: يجتمع فوراً الطرفان المتعاقدان الساميان في حالة إذا كانت مصالحهما المشتركة مهددة ليتخذوا معا جميع التدابير الضرورية لمواجهة الحالة.

الفصل السابع: يحرص كل واحد من الطرفين المتعاقدين على ألا يبرم أية اتفاقية دولية من شأنها أن تضر بمصالح الطرف الآخر.

الفصل الثامن: يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين الساميين بعدم إتباع سياسة اعترفا بعد دراستها دراسة مشتركة بأنها تتعارض مع مصالح أحدهما.

الفصل التاسع: يحرص كل واحد من الطرفين المتعاقدين الساميين على ألا يبرم أية اتفاقية دولية قد تصير بها الحقوق المتفق علي تخويلها للطرف الآخر عديمة المفعول.

الفصل العاشر: يجب أن لا تعتبر المقتضيات السابقة مقتضيات تحد بأي وجه من الوجوه من سلطة الطرف الآخر في إبرام معاهدات أو اتفاقيات أو عقود دولية أخرى.

الفصل الحادي عشر: يعلن كل واحد من الطرفين المتعاقدين الساميين يكون في بلد ما عن استعداده للقيام في هذا البلد بالتمثيل الدبلوماسي للطرف الآخر إذا ما طلب منه هذا الأخير ذلك.

الفصل الثاني عشر: يعلن كل واحد من الطرفين المتعاقدين الساميين يكون له تمثيل قنصلي في بلد ما عن استعداده للقيام في هذا البلد بالتمثيل القنصلي للطرف الآخر إذا ما طلب منه هذا الأخير ذلك.

الفصل الثالث عشر: يجب على الأعوان الدبلوماسيين والقنصليين التابعين للطرف المكلف بتمثيل مصالح الطرف الآخر أن يعملوا في نطاق الفصلين 11 و 12 حسب توجيهات الطرف المطلوب تمثيله.

الفصل الرابع عشر: يتشاور الطرفان المتعاقدان الساميان قصد دراسة إمكانية تنسيق وتوزيع تمثيلهما بالخارج في المستوى القنصلي والدبلوماسي. وحرر بالجزائر يوم 15 مارس 1963م في نظيرين أصليين.

عن حكومة المملكة المغربية: الممثل الشخصي لجلالة الملك وزير الشؤون الخارجية... أحمد بلافريج.

عن حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: وزير الشؤون الخارجية... محمد الخميسي.

(ضمن الجريدة الرسمية المغربية، عدد 2945 مكرر السنة 58، بتاريخ 27 محرم 1389هـ/ 15 أبريل 1969م. صص 964-965).

الملحق 21:

بلاغ ثلاثي مشترك بين المغرب وموريتانيا والجزائر

في نواذيبو بتاريخ 14 شتنبر 1970م.

انطلاقا من روح اللقاءات والأوفاق والمحادثات التي تمت في يفرن وتلمسان والدار البيضاء، وفي نطاق الروابط الأخوية القائمة بين المملكة المغربية والجمهورية الإسلامية الموريتانية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. اجتمع بنواذيبو يوم 14 شتنبر 1970م، جلالة الملك الحسن الثاني، وفخامة الرئيس أبو مدين الهواري، وفخامة الرئيس المختار بن دادة، بقصد تبادل وجهات النظر الخاصة فيما يتعلق بدراسة القضايا الجوهرية.

وبعد دراسة عميقة للوضع السائد في الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية قرروا تقوية تعاونهم الوثيق للتعبير بتحرير هذه الناحية من الاستعمار طبقا لقرارات الأمم المتحدة، ولأجل هذه الغاية أسسوا لجنة ثلاثية للتنسيق عمدوا إليها بالمتابعة الدائمة لتطور عملية تحرير هذه الأراضي، وذلك في كل من المجالين السياسي والدبلوماسي.

كما أن لهذه اللجنة مهمة تنسيق التعاون الاقتصادي بين منظمة الدول المجاورة لنهر السنغال ودول المغرب العربي.

وقد أكد الرؤساء الثلاثة ضرورة استمرار الاتصالات وفائدتها بين حكومات الأقطار الشقيقة الثلاثة على جميع المستويات، كما أكدوا تضافر جهودهم لتعزيز روابط التعاون بين المغرب والجزائر وموريتانيا وتحقيق الانسجام بين سياسات كل منها في المجالين الجهوي والدولي.

★ فخامة الرئيس المختار بن دادة عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

★ جلالة الملك الحسن الثاني عن المملكة المغربية.

★ فخامة الرئيس أبو مدين الهواري عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

(ضمن مجلة انبعاث أمة، عدد 15/1970، صص. 280-281).

الملحق 22:

تصريح مشترك مغربي جزائري بمدى الاتفاق على توقيع

معاهدة الحدود بتاريخ 15 يونيو 1972م.

نحن الحسن الثاني ملك المغرب، وأبو مدين الهواري رئيس مجلس الثورة ومجلس الوزراء في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.* وسعياً منا في ربط أواصر الصداقة والإخاء وحسن الجوار التي جمعت عبر التاريخ بين الجزائر والمغرب، ورعياً لكون هذه الأواصر توثقت عراها واستحكمت بصفة خاصة خلال النضال البطولي الذي خاضه الشعبان الشقيقان مشتركين متأزرين قصد استرجاع استقلالهما واسترداد سيادتهما الوطنية.

* ورغبة من المغرب والجزائر في تقوية روح التفاهم والتضامن بينهما فقد أرسى البلدان قواعد تعاون متناسق ممتاز أقرته معاهدة يفرن كما أقره تصريح تلمسان ومباحثات المحمدية والبلاغ المشترك الصادر بالرباط.

* وبناء على ارتياحنا لاضطراد نمو هذا التعاون وبقينا منا بضرورة توسيع التعاون بين البلدين في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على أساس التكامل يتسع نطاقه باستمرار مؤكدين به وحدة مصير شعبينا.

* واستلهاماً لقيم حضارتنا وانطلاقاً من مغزى الكفاح ومعانيه، ذلك الكفاح الذي خاضه شعبانا متحدتين متضافرين، وتشبثاً منا بعهد الوفاء لأرواح جميع الأبطال الذين استشهدوا من أجل الاستقلال الوطني وتحرير المغرب العربي.

* ووفاء منا من جهة أخرى لروح جلالة الملك محمد الخامس طيب الله تراه الذي واصل العمل بإيمان من أجل تدعيم الروابط التي لا تنفصم عراها بين الشعبين، ووفاء للفكر المثالي الذي كان نبراساً في جهاده.

* وشعوراً منا بأن بذل جهودنا المتكافئة قصد بلوغ هدفنا النبيل المتمثل في وحدة المصير تستوجب استئصال عامل من شأنه أن يكدر صفاء العلاقات القائمة بين الشعبين.

* واقتناعاً منا بأن تسوية مشاكل الحدود كفيلة بالقضاء على كل سبب من أسباب الخلاف بين البلدين مثل ما هو كفيل بإقرار جو سلام وتآخي والدفع بعجلة التعاون المثمر بناءً.

* ورعياً لكون السلم الذي تمتاز به العلاقات الأخوية القائمة بين الجزائر والمغرب لا يمكن التسليم معها بأن الحدود تشكل حاجزاً بين الشعبين الشقيقين إذ هي في الحقيقة مجال لتداخل المشاعر والمصالح.

* وانطلاقاً منا من إرادتنا لإيجاد مجتمع يسوده الرغد والرفاهية بواسطة نمو العلاقات بيننا وذلك ليكون هذا النمو سبيلاً إلى ازدهار شعبينا.

* وبقينا منا بأن نهج سياسة التعاون الأخوي الخصب التي تعتمد على الأسس والمبادئ المقررة باتفاق بيننا خلال مختلف لقاءاتنا تفتح آفاقاً شاسعة وتشكل مساهمة مرموقة في تشييد المغرب العربي والمحافظة على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة.

* وشعوراً منا بأن عملنا هذا يهدف إلى تهيئة أسباب وجود إنسان مغربي ملم بجميع مقتضيات العصر الحديث ومتطلباته.

* واعتقاداً منا بأن من شأن السياسة التي التزمنا بانتهاجها أن تسهم في رصيد الأمة العربية جمعاء، إسهاماً له قيمته ووزنه.

* وشعوراً منا بالعمل إلى جانب هذا طبقاً لروح الوفاق والمودة والأخوة المهيمنة على منظمة الوحدة الإفريقية.

* وحرصاً منا كذلك على المشاركة في تحقيق مبادئ الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية.

* ونظراً لهذه الاعتبارات كلها نعلن عن إبرام المعاهدة القاضية بتسطير الحدود الجزائرية المغربية ومعاهدة التعاون من أجل استثمار غارة اجبيلات، يؤكد عزمنا الوطيد على تثبيت دعائم السلم الدائم الممتد عبر العصور والقرون وإحلال عهد يتسم بالوئام ويقوم على التعاون الصالح للأجيال المقبلة تلبية لتطلعات شعبينا وطموحهما إلى الوحدة والرفاهية والسعادة.

وحرر بالرباط بتاريخ ثاني جمادى الثانية 1392هـ / 15 يونيو 1972م.

جلالة الملك الحسن الثاني

ملك المغرب

فخامة الرئيس أبو مدين الهواري

رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء

بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

(ضمن مجلة انبعاث أمة، عدد 17/1972، صص. 130-131-132-133).

الملحق 23:

معاهدة تتعلق بحدود القائمة بين الدولة المغربية والدولة الجزائرية

الموقعة بالرباط بتاريخ 15 يونيو 1972م.

صاحب الجلالة ملك المغرب وصاحب الفخامة رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس الوزراء للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تصديقاً لمعاهدة إفران المبرمة بتاريخ 15 يونيو 1969م ولتصريح تلمسان المشترك المؤرخ بـ 27 مايو 1970م ولإلغاء الرباط المشترك المؤرخ بـ 6 يونيو 1972م وللتصريح الجزائري المغربي الصادر بالرباط بتاريخ 15 يونيو 1972م، رعيًا لمعاهدة رسم الحدود المبرمة بللا المغنية في تاريخ 18 مارس 1845م فيما يرجع لمقتضياتها المتعلقة برسم الحدود الجزائرية-المغربية وكذا للنصوص المولية، خاصة منها اتفاقية 20 يوليو 1901م واتفاق 20 أبريل 1902م، فيما يرجع لمقتضياتها المتعلقة برسم الحدود بين البلدين، قررا لهذا الغرض إبرام هذه المعاهدة، وعينا مفوضين من قبلهما، هما مع السيد الصبيبي بن هيمة وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية، ومعاللي السيد عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة ووزير الشؤون الخارجية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللذان تبادلوا وثائق تفويضاها الكامل وفتت صحتهما، اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

يوكد الطرفان المتعاقدان الساميان، باتفاق بينهما أن حدود الدولة القائمة بين الجزائر والمغرب، والممتدة من خط الصول 8 درجات 40 دقيقة إلى ثنية الساسي، تتبع الخط المرسوم على الخرائط المرقمة بـ: 1-2-3-4-5-6-7-8-9-10-11-12-13-14-15 والملحقة بهذه المعاهدة وهي جزء لا يتجزأ منها.

وهذه الحدود مبينة كما يلي:

تمتد الحدود المغربية الجزائرية، انطلاقاً من خط الصول 8 درجات 40 دقيقة الذي كانت تتبعه سابقاً، عبر شعبة (تلواق) واد درعة مارة من ناحية الشمال الشرقي بحد جبل تازوت حتى نهايته من الناحية الشرقية في مكان مدعو خنق بن زغمين حيث يطل المركز العسكري الموجود في جبل تازوت بالأراضي المغربية وتتم الحدود الامتدادية نحو الشمال الشرقي إلى الكرب البريجة المدعية حتى فم الحسكفة، ويطل المركز العسكري الذي يوجد بالحسكفة بالأراضي المغربية.

ومن هنا تتبع الحدود بين البلدين الخط المحدود بالنقاط المرقمة 411 (7 درجات 17 دقيقة غرباً و29 درجة 27 دقيقة شمالاً) و430 (7 درجات 16 دقيقة غرباً و29 درجة 28 دقيقة شمالاً) و478 (7 درجات 12 دقيقة غرباً و29 درجة 30 دقيقة شمالاً) وتتمس على طول خط القمم الفاصلة بين حوض واد درعة وحوض واد أوزركي إلى بيزر الرأس

ومن هذه النقطة، تتبع خط قمم جبال أكريش (أضلاع 740، 741، 706) مارة بقم واد الحسن، ريش أكيس، فم تريفية (669) ريق الرويدة (648) حتى وادي الرقيق عكشان الذي تتبعه نحو الجنوب الغربي لتصل إلى بئر حاسي أيضاً.

ومن هذه النقطة تتبع قاعدة الكرب إلى بئر تنجوب، وتتمس على مسافة 5 كيلومترات في مواكبتها للكرب شرق هذه البئر ثم تتجه نحو الشمال الشرقي مارة على خط مستقيم بحاسي بلام لتصل إلى مجرى واد مرع بحاسي منكوب، تاركة هذه البئر بالأراضي المغربية.

ثم تتبع نحو الشمال مجرى هذا الواد حتى ممر تكات نايت عدوان ومن هنا وعلى خط مستقيم تتجه إلى بئر أنوبركيل (4 درجات 56 دقيقة غرباً و30 درجة 08 دقائق شمالاً) الكائنة بالواد الذي يحمل نفس الاسم.

وتتمد بعد ذلك على خط مستقيم فاصلة هضاب قمم شرق واد الداورة ماراً بالنقطة المرقمة بـ 735، 778، 827، 801، 792 وهي النقطة الكائنة على الكرب شرق حاسي سبتي على بعد تسع كيلومترات جنوب شرق هذه البئر (3 درجات 39 دقيقة غرباً و30 درجة 42 دقيقة شمالاً).

وتتجه الحدود بعد ذلك نحو الشمال على طول الكرب التي تشمل الجانب الغربي لحامدة كير مارة بالنقطة المرقمة بـ 807، 842، أم السبع، حاسي مغمين، حاسي تابوريفت، منكار، حموغانم، موية مالك، مخاريك، تاوجت، منكار العلاندة، برلين

وعلى بعد كيلومتر واحد شرق حاسي براب وفي ملتقى الخطوط (3 درجات 40 دقيقة غرباً، و31 درجة 24 دقيقة شمالاً) فإن الحدود تتبع خطاً مستقيماً من الجنوب إلى الشمال حسب خط الصول (3 درجات 40 دقيقة غرباً حتى خط العرض 3 درجات 38 دقيقة شمالاً) ثم تتجه في خط مستقيم نحو الشرق حتى ملتقى واد كير وزلمو، وتواكب مجرى هذا الأخير إلى أن تصل إلى جبل زلمو فتتحدر نحو الشرق لتتبع سيرها نحو الشرق على خط

القمم مارة بالنقطة الموجودة على ارتفاع 1269، 1247، 1129، 1209 (جبل مهييرين) و1551، 1770، نصب 1919 (شعبة المرعار) نصب 1852 و1709 وبعد ذلك تنحدر لتتمس على بعد 200 متر جنوب منجم جحيفات وتلتحق بقمة وازاني (نصب 1839).

وتتبع على خط القمم مارة بالنقطة المرقومة 1544، 1026 (جبل ملياس) وتمس بعد ذلك بحد القمم على المرتفعات التي تفصل وادحان بني ونيغ وفجيج، متجنباً منقطة الكشبان الرملية شرق هذه القرية بالواد غير المسمى حتى التقائهما بواد حلوف، تابعة هذا الواد حتى رأس بني ميمين

العلاقات المغربية الجزائرية

ومن رأس بني سميح فإن الحدود تتبع خط القمم بجبل عيبان مارة بالنقطة المرقمة ب 1762، 1735، 1704، ثم تتجه في خط مستقيم نحو الشمال الغربي مجتنباً إيش من الناحية الشرقية، ومارق على بعد 800 متر شرق حامي المزارق حتى ملتقى النقطة 4 (درجات 33 دقيقة).

وتتجه دائماً في خط مستقيم نحو منبع عين باب بولوج ومن هذا المنبع تستمر في خط مستقيم إلى أن تلتحق بالنصب 1368.

ومن النصب 1368 تتجه الحدود شرقاً مسير خط القمم للتحقق بمنبع ولد بوخلخال تسايه وتتبع مجراه حتى ملتقاه مع ولد بوعجم، وتكمل تابعة لمجرى هذا الواد شمالاً، ثم تنحني غرباً في المكان المسمى عكلة برانزية مستمرة في مسير مجرى الواد إلى أن تنفصل عنه في ملتقى الخصب (4 درجات 50 دقيقة غرباً و37 درجة 43 دقيقة شمالاً)، الذي يوجد به ملتقى شعبتين أي تلوواك وتستمر الحدود متجهة حسب خط مستقيم إلى أن تصل إلى عكلة منكوب في النقطة المرقمة 1014 للكائنة قرب كهريق بركنت وعلى ملتقى الخصب (4 درجات 52 دقيقة غرباً و37 درجة 44 دقيقة شمالاً).

وبعد ذلك تتجه نحو الشمال حسب خط مستقيم، توجد ثنية الساسي في أقصى شماله والنقطة المرقمة 1014 في أقصى جنوبه، وعلى بعد 4 كيلومترات من هذه النقطة الأخيرة فإن الحدود تفرق عن الخط المستقيم لتعود إليه بعد مسافة 15 كيلومتراً في ملتقى الخصب (4 درجات 48 دقيقة غرباً و37 درجة 63 دقيقة شمالاً) بعد أن تجتاز خطاً منكسراً ذا فرعين توجد قمته في النقطة المرقمة 1065 وفي ملتقى الخصب (4 درجات 45 دقيقة غرباً و37 درجة 53 دقيقة شمالاً).

أطيه جدول يتضمن جرداً بأسماء الخرائط الطبوغرافية المستعملة لتوضيح معالم الحدود

المادة الثانية:

عن حدود الدولة بين المغرب والجزائر، كما هي موصوفة في المادة الأولى أعلاه تشكل الحدود الأرضية، وتحدد كذلك عمودياً السيادة في الفضاء الجوي كما تعين ملكية بالطن الأرض

المادة الثالثة:

تحدث لجنة مشتركة جزائرية مغربية، لمباشرة وضع المعالم الحجرية للحدود الجزائرية المغربية الموصوفة في المادة الأولى.

المادة الرابعة:

تجتمع اللجنة المشتركة الجزائرية المغربية في أقصى أمد يوم 15 أكتوبر 1972 م للشرع في الأعمال المنصوص عليها في المادة الثالثة ولا تمامها في أجل لا يتجاوز ثلاث سنوات ابتداء من التاريخ المذكور آنفاً.

المادة الخامسة:

تضع اللجنة المشتركة عند انتهاء أعمالها وثيقة تشهد بوضع المعالم الحجرية للحدود الجزائرية المغربية. وتضم الوثيقة المذكورة إلى هذه المعاهدة.

المادة السادسة:

في حالة عدم مباشرة اللجنة المشتركة عملها، وذلك بعد انتهاء ثلاث سنوات المذكورة في المادة الرابعة، يمكن للمغرب الراغب في التعجيل أن يباشر وضع المعالم الحجرية حسب خط الحدود الموصوف في المادة الأولى من هذه المعاهدة، وذلك بعد أن يكون قد أشرف الصرف الآخر بذلك.

المادة السابعة:

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن مقتضيات هذه المعاهدة تسوي نهائياً قضايا الحدود بين المغرب والجزائر

المادة الثامنة:

يجري العمل بهذه المعاهدة عند تبادل وثائق المصادقة.

المادة التاسعة:

تسجل هذه المعاهدة بمجرد ما يجري العمل بها بالأمانة العامة للأمم المتحدة طبقاً للمادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

إثباتاً لما تقدم أمضى المفوضان هذه المعاهدة وختماها.

وحرر بالرباط في الثالث من جمادى الأولى 1392هـ/ 15 يونيو 1972 م في نسختين أصليتين باللغة العربية وفي نسختين مترجمتين إلى اللغة الفرنسية.

ويعتمد النص العربي والنص الفرنسي على السواء.

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

عبد العزيز بوتفليقة عضو مجلس الثورة

ووزير الشؤون الخارجية

عن المملكة المغربية

أحمد المحيي بن هيمة

وزير الشؤون الخارجية

(ضمن الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4156 السنة 81، بتاريخ 22 ذي الحجة 1412هـ/ 24 يونيو 1992م، صص 746-749).

الملحق 24:

الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي في مراكش بتاريخ 17-02-1989م.

بسم الله الرحمن الرحيم

- إن صاحب الجلالة الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية،
وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية،
وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،
وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى،
وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس دولة الجمهورية الإسلامية الموريتانية.
- انطلاقا مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأمانى والتطلعات والمصير.
- واستلهاما من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافية وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.
- وتجسيدا لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر، والتي شكلت انطلاقة جديدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.
- ووعيا منا أن تحقيق أمانى شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تضافر الجهود، وإقامة تعاون بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.
- ونظرا لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامة، وما تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بصفة خاصة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.
- ونظرا لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تضافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياستنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.
- ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفاً أمن، مما سيمكنها من المزيد في الإسهام في تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.
- وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لشعوبنا وإحقاق الحقوق الفردية والجماعية في أوطاننا، استلهاما من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.
- وسيرا على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم، وما تميزت به من تدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية.
- واعتبارا لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانيات بشرية وطبيعية وإستراتيجية، تؤهلها لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.
- وإيماننا بأن مغربا عربيا موحدًا يشكل مرحلة أساسية في طريق الوحدة العربية.
- واعتقادنا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجل التحرير واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.
- واقتناعنا بأن كيانا مغاربيا منطورا سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقية الشقيقة، من أجل تقدم قارتنا الإفريقية وازدهارها.
- واعتبارا لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.
- ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكزان عليها لتمتين صرحها وتحسينه.
- واستجابة لتطلعات شعوبنا، وإدراكا لدقة المرحلة الحاضرة، ووعينا منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.
- وإذ نؤكد تشبنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقا بمبادئ الفضيلة الدولية.
- نعلن بمعونة من الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعة متكاملة متضافرة الإردات متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلته متراضة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مصممة على مناصرة المبادئ الخيرة، ومعينة شعوبها بما لها من إمكانيات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربي وصيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامة والحرية وحقوق الإنسان، وبطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقته. وتحقيقا لهذه الأهداف، أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه، وتضع هيكله وأجهزته.

وحرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409هـ الموافق ل 17 فبراير 1989م.

عن المملكة المغربية: الحسن الثاني؛

عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي؛

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد؛

عن الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى: معمر القذافي؛

عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: معاوية ولد سيدي أحمد الطايع؛

(ضمن المجلة المغاربية للفتاوى بتونس، م.س، عدد خاص 01 / 1990. صص. 17-18-19-20).

الملحق 25:

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في مراكش بتاريخ 17 فبراير 1989م.

بسم الله الرحمن الرحيم

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية،

وفخامة السيد زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئيس دولة الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أولص متينة قوامها الاشتراك المتبادل في التاريخ والدين واللغة.

وإمتحاناً لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلّع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينهما يعزز ما يربطها من علاقات ويتيح لها السبل الملائمة لتسيير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينهما.

ووعياً منهم بما سترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعياً يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي وإمتتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطابه وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلاً لبناء الوحدة العربية الشاملة ومكتسباً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وإفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى: ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية: يهدف الاتحاد إلى:

تأمين أولص الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض

تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتنا والدفاع عن حقوقها.

المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف.

نهم سياسة مشتركة في مختلف الميادين.

العمل تدريجياً على تحقيق تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلم ورؤوس الأموال فيما بينهما.

المادة الثالثة: تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينهما يقوم على أساس الحواري

في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.

في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للدول الأعضاء، واتخاذ ما يلزم اتخاذه من وسائل لهذه الغاية،

خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية في هذا الصدد.

المادة الرابعة: يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.

تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة: يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر، وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة: لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة: للوزراء الأول للدول الأعضاء، أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة: يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحض دورات مجلس الرئاسة وينتخب فيما تعرضه عليه لجنة المتابعة واللجان الوزارية

المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة: تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا

الاتحاد وأن تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

- المادة العاشرة:** يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.
- المادة الحادية عشرة:** يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة الدورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدولة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها¹.
- المادة الثانية عشرة:** يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة².
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بحسب من مجلس الرئاسة. يبدي مجلس الشورى رأيه في فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعهد مجلس الشورى نكاهه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.
- المادة الثالثة عشرة:** تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدول المعنية لمدة ست سنوات وتحدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيسا لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة. وتختص الهيئة القضائية بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقا لما يحدده النكاه الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية. كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة. تعد الهيئة نكاهها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النكاه الأساسي جزءا لا يتجزأ من المعاهدة. يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.
- المادة الرابعة عشرة:** كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.
- المادة الخامسة عشرة:** تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نكاهها السياسي. كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو كتل عسكري أو سياسي يكون موجها ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.
- المادة السادسة عشرة:** للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقية فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.
- المادة السابعة عشرة:** للدول الأعضاء الأخرى المتتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الإفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.
- المادة الثامنة عشرة:** يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.
- المادة التاسعة عشرة:** تدخل هذه المعاهدة حين التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقا للإجراءات المعمول بها في كل دولة. وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.
- وحرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409هـ (1398 و.ن.)، الموافق ل 17 فبراير (التوار) 1989م.
- عن المملكة المغربية: الحسن الثاني؛
عن الجمهورية التونسية: زين العابدين بن علي؛
عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية: الشاذلي بن جديد؛
عن الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى: معمر القذافي؛
عن الجمهورية الإسلامية الموريتانية: معاوية ولد سيدي أحمد الطايع؛
- (ضمن الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 18 السنة 26، بتاريخ 27 رمضان 1409هـ / 03 مايو 1989م. صص 481-483).

¹ - تم تعديل هذا البند خلال الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة المنعقد بتونس في 21-22-23 يناير 1990م، وأصبحت على النحو التالي: «يكون للاتحاد أمانة عامة قارة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مقرها ومهامها، كما يعين أمينها عاما لها». أنظر: قرار رقم 09/27 المتخذ في 23 يناير 1989م بخصوص تنظيم الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، ضمن المجلة المغاربية للقانون بتونس، م.س، عدد خاص 01/1990. ص 58.

² - تم تعديل هذه الفقرة خلال الدورة العادية الأولى لمجلس الرئاسة المنعقد بتونس في 12-22-23 يناير 1990م، حيث أصبح نصها على النحو التالي: «يكون للاتحاد مجلس شوري يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة». أنظر: قرار رقم 09/27، المتخذ في 23 يناير 1989م بخصوص تركيب مجلس الشورى، ضمن المجلة المغاربية للقانون بتونس، م.س، عدد خاص 01/1990. ص 56.

البيبلوغرافيا

لائحة المصادر العربية:

- الافراني (أبي عبد الله محمد الصغير)، نزهة الحادي بأخبار ملوك الحادي، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1998م. ط1.
- الافراني (أبو عبد الله محمد الصغير)، روضة التعريف بمفاخر مولانا إسماعيل بن الشريف، تحقيق عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية، الرباط 1995م. ط2.
- ابن أبي زرع (أحمد الفاسي)، الأئیس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، نشر عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والنشر، الرباط 1972م.
- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن)، العبر وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار الكتب العلمية، بيروت 2002م. ط2.
- ابن خلدون (أبو زيد عبد الرحمن)، المقدمة، [المعروفة بمقدمة ابن خلدون]، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1981م. ط1.
- ابن زيدان (أبو عبد الرحمن)، العلائق السياسية للدولة العلوية، تقديم وتحقيق عبد اللطيف الشاذلي، المطبعة الملكية، الرباط 1999م.
- ابن سودة المري (عبد السلام بن عبد القادر)، دليل مؤرخ المغرب الأقصى، [المعروف بدليل ابن سودة]، ضبط واستدراك مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 1997م. ط1.
- ابن صاحب الصلاة (عبد المالك)، المن بالإمامة، [تاريخ بلاد المغرب والأندلس في عهد الموحدين]، تحقيق عبد الهادي التازي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م.
- ابن عذاري (أبو عبد الله محمد المراكشي)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج1، تحقيق ومراجعة، ج.س. كولان، إ.ل. بروفسال؛ ج4، تحقيق ومراجعة إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت 1983م. ط3.

- ابن عذاري (أبو عبد الله محمد المراكشي)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، ج4، [قسم الموحدين]، تحقيق ومراجعة، محمد إبراهيم الكتاني محمد بن تاويت، محمد زنيبر، عبد القادر زمامة، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985م.
- البكري (أبو عبيد الله)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب، [وهو جزء من كتاب المسالك والممالك]، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة (د.ت).
- البيهقي (أبو بكر بن علي الصنهاجي)، أخبار المهدي بن تومرت وبداية الموحدين، تقديم عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور للطباعة والنشر والوراقة، الرباط 1971م.
- التمكروتي (أبو الحسن علي بن محمد)، النفحة المسكية في السفارة التركية، تقديم وتحقيق محمد الصالحي، دار السويدي، أبو ظبي 2007. ط1.
- التنسي (محمد بن عبد الله)، تاريخ بني زيان ملوك تلمسان: مقتطف من نظم الدرر والعقيان في بيان شرف بني زيان، حققه وعلق عليه محمود بوعيادة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1985م.
- الجزائري (محمد بن عبد القادر)، تحفة الزائر في تاريخ الجزائر والأمير عبد القادر، تقديم ممدوح حقي، دار اليقظة العربية، بيروت 1964م.
- الحموي (ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله)، معجم البلدان، ج1، تحقيق عبد الله بن يحيى السريحي، إصدارات المجمع الثقافي، أبو ظبي 2002م.
- دي طوريس (دييكو)، تاريخ الشرفاء، ترجمه إلى العربية محمد حجي ومحمد الأخضر، منشورات شركة النشر والتوزيع المدارس، مطابع سلا، سلا 1988م.
- الزياني (أبو القاسم بن أحمد)، البستان الظريف في دولة أولاد مولاي علي الشريف: من النشأة إلى نهاية عهد سيدي محمد بن عبد الله، دراسة وتحقيق رشيد الزاوية، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني 1992م.
- السليمانى (أبو عبد الله محمد): اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي على المغرب، مطبعة الأمنية، الرباط 1971م.
- السنوسي (محمد بن علي)، الدرر السنية في أخبار السلالة الإدريسية، دار القلم، بيروت. 1986م. ط1.

- الضعيف (محمد بن عبد السلام الرباطي)، تاريخ الدولة العلوية السعيدة، [المعروف بتاريخ الضعيف]، تحقيق وتعليق وتقديم أحمد العماري، دار المأثورات الرباط 1986م.
- عماد الدين (الداعي إدريس)، تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب، [القسم الخاص من كتاب عيون الأخبار]، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1985. ط1.
- الفشتالي (أبو فارس عبد العزيز)، مناهل الصفا في مآثر موالينا الشرفا، دراسة وتحقيق عبد الكريم كريم، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2005م. ط2.
- كنون (عبد الله)، رسائل سعية، معهد مولاي الحسن، تطوان 1954م.
- مارمول (كربخال)، إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد زنيبر، محمد الأخضر، أحمد التوفيق، أحمد بن جلون، الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، الرباط 1989م.
- مؤلف أندلسي (مجهول)، الحلل الموشية في الأخبار المراكشية، تحقيق سهيل زكار، عبد القادر زمامة، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1979م.
- مؤلف مراكشي (مجهول)، الاستبصار في عجائب الأمصار، وصف مكة والمدينة ومصر وبلاد المغرب، نشر وتعليق سعد زغلول، دار النشر المغربية، الدار البيضاء 1985م.
- المراكشي (أبو محمد عبد الواحد)، المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تحقيق ممدوح حقي، محمد سعيد العريان، محمد العربي العلمي، دار الكتاب، الدار البيضاء 1978م.
- المزاربي (بن عودة الآغا)، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، الجزء 1 و2، تحقيق ودراسة يحيى بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990م. ط1.
- الناصري (أبو العباس أحمد بن خالد)، الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تحقيق جعفر الناصري، محمد الناصري، اعتنى به محمد عثمان وجمع أجزاءه التسعة في ثلاثة مجلدات، دار الكتب العلمية، بيروت 2010م. ط2.
- الوزان (الحسن بن محمد)، وصف إفريقيا، ترجمة محمد حجي، محمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983م.

لائحة المراجع العربية:

- إبراهيم (عبد الله)، صمود وسط الإعصار، محاولة لتفسير تاريخ المغرب الكبير، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1976م. ط2.
- إبراهيم (عبد الله)، جدلية السلم والحرب في المغرب العربي، منشورات الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المطابع العامة المغربية، الرباط (د.ت).
- أحمد (يوسف أحمد)، الصراعات العربية-العربية 1945-1975م: دراسة استطلاعية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1988م.
- أخريف (فؤاد)، قضية الصحراء ما بين التاريخ والقانون والسياسة، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1988م.
- الإدريسي (محمد حمو)، الحركة الوطنية في الشمال ودورها في استقلال المغرب والجزائر، مطابع البوغاز، طنجة 1990م. ط1.
- الأرقش (دلندة)، بن الطاهر (جمال)، الأرقش (عبد الحميد)، مقدمات ووثائق في تاريخ المغرب العربي الحديث، منشورات كلية الآداب منوبة، تونس 1995م.
- إسماعيل (محمود)، الخوارج في بلاد المغرب حتى منتصف القرن 4هـ/10م، دار الثقافة، الدار البيضاء 1976م.
- إسماعيل (محمود)، الأغالبة 184 - 296هـ: سياستهم الخارجية، مكتبة وراقة الجامعة، فاس 1978م.
- إسماعيل (محمود)، الأدارسة في المغرب الأقصى (172-375هـ): حقائق جديدة، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت 1989م.
- أمطاط (محمد)، الجزائريون في المغرب ما بين 1830-1962م: مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط 2008م.
- آيت إيدر (محمد بن سعيد)، صفحات من ملحمة جيش التحرير بالجنوب المغربي، تقديم عبد الله إبراهيم، منشورات المواطنة، الدار البيضاء 2001م.

- برحاب (عكاشة)، شمال المغرب الشرقي قبل الاحتلال الفرنسي، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1989م.
- برحاب (عكاشة)، المجال الحدودي بين المغرب والجزائر في مطلع القرن 20م (1900-1907)، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2002م.
- برحاب (عكاشة)، من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط 2003م.
- البغدادي (محمد)، الصحراء المغربية بين الماضي والحاضر والحلول المقترحة للنزاع الصحراوي [مع نصوص ووثائق وإحالات]، مطبوعات فيدبرانت، الرباط. 2004م.
- بلبشير (عبد اللطيف)، أطلس الحسن الثاني، مطابع إديال، الدار البيضاء 1991م.
- بلحداد (نور الدين)، التسرب الإسباني إلى الصحراء المغربية (1860-1934)، منشورات معهد الدراسات الإفريقية، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2008م.
- البلغيثي (آسية الهاشمي)، النهضة العلمية على عهد المولى سليمان: [1206هـ/1792م - 1238هـ/1822م]، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 2006م.
- بن بلا (أحمد)، مذكرات أحمد بن بلا كما رواها على روبيير ميرل، منشورات دار الآداب، بيروت 1996م.
- بنحادة (عبد الرحيم)، المودن (عبد الرحمن): العثمانيون والعالم المتوسطي: مقاربات جديدة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2003م.
- بنحادة (عبد الرحيم)، المودن (عبد الرحمن): العثمانيون في المغرب من خلال الأرشيفات المحلية المتوسطية، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة الأمنية، الرباط 2005م.
- بنحادة (عبد الرحيم)، العثمانيون: المؤسسات والاقتصاد، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2008م.

- بنحادة (عبد الرحيم)، المودن (عبد الرحمن): انتقال الأفكار والتقنيات في المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2009م.
- بنمنصور (عبد الوهاب)، مع جلالة الملك في نواذيبو: 14 شتنبر 1970م، المطبعة الملكية، الرباط 1970م.
- بوحوش (عمار)، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997م.
- بوزيان (عمر)، جذور اتحاد المغرب والجزائر 1832-1845، منشورات عكاظ، الرباط 1988م.
- بوطالب (عبد الهادي)، نصف قرن في السياسة، منشورات الزمن، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2001م.
- بوقنطار (الحسان)، السياسة الخارجية المغربية: الفاعلون والتفاعلات، شركة بابل للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط 2002م.
- بوهليلة (إدريس)، الجزائريون في تطوان خلال القرن 13هـ/19م، مساهمة في التاريخ الاجتماعي المغربي، مطبعة الهداية، تطوان 2012م.
- التازي (عبد الهادي)، الرموز السرية في المراسلات المغربية عبر التاريخ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1983م.
- التازي (عبد الهادي)، الدبلوماسية المغربية من أقدم العصور إلى اليوم، [العهد العلوي]، المجلد العاشر، منشورات فضالة، المحمدية 1988م.
- جبريل (طلحة)، الملك والعقيد: قصة الذهاب والعودة من الحافة، (د.ط)، (د.م) 2007م.
- الجراري (عبد الواحد)، العلاقات المغربية الموريتانية 1969-1976: دراسة ووثائق، منشورات جمعية تنمية البحوث والدراسات القضائية، الرباط 1981م.
- حرب (محمد)، العثمانيون في التاريخ والحضارة، دار القلم، دمشق 1999م. ط2.
- حركات (إبراهيم)، السياسة والمجتمع في العصر السعودي، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء 1987م.

- حركات (إبراهيم)، المغرب عبر التاريخ، الأجزاء 3.2.1، نشر وتوزيع دار الرشاد الحديثة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1993م.
- حمودة (عبد الحميد حسين)، تاريخ المغرب في العصر الإسلامي: منذ الفتح الإسلامي وحتى قيام الدولة الفاطمية، الدار الثقافية للنشر، القاهرة 2007م.
- دادي (مارية)، تاريخ مدينة وجدة: من التأسيس إلى سنة 1830م، ج1، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية وجدة، مطبعة شمس، وجدة 2004م.
- دندش (عصمت عبد اللطيف)، دور المرابطين في نشر الإسلام في إفريقيا، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1988م.
- الديب (فتحي)، عبد الناصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة. 1984م. ط1.
- رضوان (محمد)، منازعات الحدود في العالم العربي: مقارنة سوسيو تاريخية وقانونية، مطبوعات إفريقيا الشرق، الدار البيضاء 1999م.
- الزهيري (قاسم)، مذكرات دبلوماسي: العلاقات المغربية الموريتانية، تقديم عبد الهادي التازي، الهلال للطباعة والنشر، الرباط 1991م.
- ساعف (عبد الله)، اتحاد المغرب العربي: الهوية والتفاعلات، آفاق التعاون العربي في التسعينات، تحرير وتقديم السيد ياسين، منشورات منتدى الفكر العربي الأردن، عمان. 1992م.
- سعد الله (أبو القاسم)، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، معهد البحوث والدراسات، الجزائر 1976م.
- سعد الله (أبو القاسم)، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990م. ط3.
- سعد الله (أبو القاسم)، الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945م)، ج2-3، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992م. ط4.
- سعدون (عباس نصر الله)، الأدارسة في المغرب: العصر الذهبي، دار النهضة العربية، بيروت 1987م.

- سعدون (عباس نصر الله)، دولة المرابطين في المغرب والأندلس، دار النهضة العربية، ط1، بيروت 1985م.
- سعدوني (ناصر الدين)، الجزائر منطلقات وآفاق، مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000م.
- السمراي (خليل إبراهيم)، دنون (عبد الواحد طه)، ناطق (صالح مطلوب)، تاريخ المغرب العربي، دار المدار الإسلامي، بيروت 2004م.
- السيد (عبد العزيز سالم)، تاريخ المغرب الكبير: العصور الإسلامية، ج2، دار النهضة العربية، بيروت 1981م.
- السيد (محمود)، تاريخ دولتي المرابطين والموحدين، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1999م.
- سيمو (بيهجة)، الصحراء المغربية من خلال الوثائق الملكية، [القسم الأول]، الأجزاء 3.2.1، منشورات مديرية الوثائق الملكية، مطبعة التومي، الرباط 2012م.
- الشافعي (محمد بشير)، المنظمات الدولية: دراسة قانونية سياسية، منشورات منشأة المعارف، الإسكندرية 1974م. ط2.
- شحاتة (حسن إبراهيم)، وقعة وادي المخازن في تاريخ المغرب 986هـ-1578م، دار الثقافة، الدار البيضاء 1979م.
- شحاتة (حسن إبراهيم)، أطوار العلاقات المغربية العثمانية 1510-1947م، منشورات منشأة المعارف، مطبعة التقدم، الإسكندرية 1981م.
- الصالحي (محمد)، المغرب وإسبانيا والبرتغال فضاء جديد للحوار، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1999م.
- الصلابي (علي محمد)، دولة الموحدين، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر، بيروت 2009م.
- الصيداوي (رياض)، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمّان 2000م.

- العامري (محمد الهادي)، تاريخ المغرب العربي في سبعة قرون بين الازدهار والذبول، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1974م.
- العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، الأجزاء 1-2-3، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1994م. ط1.
- العلوي (الحسن الثاني)، التحدي، المطبعة الملكية، الرباط 1983. ط2.
- العلوي (الحسن الثاني)، ذاكرة ملك، نشر الشركة السعودية للأبحاث، (دم) 1993م. ط2.
- عمورة (عمار)، موجز في تاريخ الجزائر، دار ربحانة للنشر والتوزيع، الجزائر 2002م.
- غالي (بطرس بطرس)، العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، المكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1974م.
- الغربي (محمد)، الساقية الحمراء ووادي الذهب، الجزء الأول، مطابع دار الكتاب، الدار البيضاء 1997م.
- غضبان (مبروك)، المدخل إلى العلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2007م.
- غلاب (عبد الكريم)، تاريخ الحركة الوطنية المغربية، الجزء الثاني، مطبعة الرسالة، الرباط 1987م.
- طلاس (مصطفى)، والعسلي (بسام)، الثورة الجزائرية، دار الشورى، بيروت 1982م. ط1.
- فرغلي (إبراهيم)، تاريخ الدول المستقلة في المغرب العربي، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة 2006م. ط1.
- فضل الله (آدم سلمان قادم)، حق تقرير المصير طرح جديد لمبدأ قديم: دراسة لحالات أريتيريا، الصحراء الغربية، جنوب السودان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي 2002م.
- الفيلاي (عبد اللطيف)، المغرب والعالم العربي، تقديم هوبير فيدرين، مطبعة دار النشر المغربية، الدار البيضاء 2008م.
- الفيلاي (مصطفى)، المغرب العربي الكبير نداء المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1989م.

- القادري بوتشيش (إبراهيم)، مقالات في تاريخ الغرب الإسلامي خلال عصري المرابطين والموحدين، مطبعة سجلماسة، مكناس 2007م. ط1.
- القاق (عبد الله)، الصحراء المغربية حقائق ووثائق، مطابع الدستور التجارية، عمان 1998م.
- القبلي (محمد)، جذور وامتدادات الهوية واللغة والإصلاح في المغرب الوسيط، دار توبقال للنشر، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2006م.
- كريم (عبد الكريم)، المغرب في عهد الدولة السعدية، شركة الطبع والنشر، الدار البيضاء 1977م.
- كريمي (ماجدة)، تجارة القوافل: آثار وبصمات على تاريخ دول المغرب الوسيط، دار الجسور، وجدة 1996م.
- كريمي (ماجدة)، الحكم الذاتي بأقاليمنا الصحراوية: المرتكزات التاريخية، مطبعة فاس برس، فاس 2010م.
- المالكي (أحمد)، المغرب العربي أية آفاق، منشورات المعرفة للجميع، مطبعة رمسيس، القاهرة 1994م.
- مبارك (زكي)، محمد الخامس وابن عبد الكريم الخطابي وإشكالية استقلال المغرب، منشورات فيديبرانت، الرباط 2003م.
- مبارك (زكي)، أصول الأزمة في العلاقات المغربية الجزائرية، نصوص، شهادات، وثائق، صور، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، الرباط 2007م.
- المريني (عبد الحق)، الجيش المغربي عبر التاريخ، دار المعرفة للنشر والتوزيع، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط 1997م.
- المساري (محمد العربي)، المغرب-إسبانيا في آخر مواجهة، قسم الوثائق الدبلوماسية والمستندات بوزارة الخارجية والتعاون، الرباط (د.ت).
- المساري (محمد العربي)، قصف الواد الناشف: المغرب الافتراضي في المخيلة الجزائرية، مطبوعات منشورات مغربية، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2001م.

- معمر (علي يحيى)، الاباضية في الجزائر، سلسلة الاباضية في موكب التاريخ، مطبعة الدعوة الإسلامية، القاهرة 1979م. ط1
- منصور (أحمد)، الرئيس بن بيلا يكشف عن أسرار ثورة التحرير، [برنامج شاهد على العصر]، الدار العربية للعلوم-ناشرون، دار بن حزم للطباعة والنشر، بيروت 2007م. ط1.
- المنوني (محمد)، ورقات عن حضارة المرينيين، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة بحوث ودراسات، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 2000م.
- المودن (عبد الرحمن)، المغرب في العهد العثماني، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1995م.
- موسى (عمر عز الدين)، الموحدون في الغرب الإسلامي: تنظيماتهم ونظمهم، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991م.
- النوفلاني (الطاهر)، الصحراء المغربية بين مشروعية الاندماج ومشروع الانفصال، المطبعة الوراقة الوطنية، مراكش 1991م.
- الهادي (وسلم بن محمد)، موريتانيا عبر العصور، مطبعة الأطلس، (د.م) (د.ت).
- هلال (عمار)، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة 1830-1962م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995م.
- الهندي (حسين محمد عبد الله)، العلاقات الأمريكية الجزائرية، دار أبو المجد للطباعة بالهرم، القاهرة 1996م.
- الوردغي (عبد الرحيم)، الخفايا السرية في المغرب المستقل 1956-1981م، دار الرشاد الحديثة، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء 1982م.
- الوردغي (عبد الرحيم)، المغرب من حرب الرمال إلى حالة الاستثناء 1963-1965م، مطبعة الساحل، الرباط 1986م.
- الوردغي (عبد الرحيم)، تاريخ العلاقات المغربية الليبية: 1969-2011م، منشورات المغرب العربي، الرباط 2012م.

- وزارة الإعلام (المغربية)، الصحراء المغربية والمشروعية، على هامش مؤتمر القمة الإفريقي بأديس أبابا، مطبعة الأنباء، الرباط 1985م.
- وزارة الإعلام (المغربية)، خطب صاحب الجلالة الملك محمد الخامس، ج3، مطبعة الأنباء، الرباط 1990م.
- ولد داهه (المختار)، موريتانيا على درب التحديات، منشورات كارثالة، باريس 2006م.
- ولد شيخنا (سيد اعمر)، موريتانيا المعاصرة: شهادات وثائق (1957-1984م)، ج1، دار الفكر، نواكشوط (د.ت).
- ياغي (إسماعيل أحمد)، شاكرا (محمود)، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، ج2، [قارة إفريقيا]، دار المريخ للنشر، الرياض 1993م.
- يحيى (جلال)، تاريخ المغرب الكبير، الجزء الثالث، العصور الحديثة، دار النهضة، بيروت 1981م.
- يعثة (علي)، لا تعارض بين تأكيد مغربية الصحراء وتطبيع العلاقات مع الجزائر وتشبيد المغرب العربي، منشورات البيان، الرباط 1988م.
- اليوسفي (فؤاد)، الاتحاد العربي الإفريقي: (اتفاقية وجدة)، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس 1985م. ط1.

الدوريات:

- أبو عمران (سامية)، "الأمير عبد القادر: رمز المقاومة الجزائرية"، ضمن مجلة المصادر، عدد 11 / 2005. صص 71-89.
- أشقيري (عثمان)، "الخطاب الإصلاحى فى الجزائر وتونس والمغرب: اختلاف الوقائع ووحدة الرؤيا"، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية أبحاث، عدد 19-20 / شتاء 1989. صص 56-66.
- أملى (حسن)، "الجهاد البحرى بمصب أبى رقرق: رد فعل أندلسى"، ضمن أشغال ندوة المغرب وإسبانيا خلال القرن السابع عشر، تنسيق محمد صالحى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. 1997م. ط1. صص 9-28.
- بلعوشى (أمينة)، "النزاعات المسلحة بين الدول العربية"، ضمن مجلة الوحدة، عدد 17 / فبراير 1986. صص 92-112.
- بلقاسمى (بوعلام)، "البعد المغاربى فى إيدىولوجية الحركة الوطنية الجزائرية"، ضمن مجلة المصادر، عدد 7 / نونبر 2002. صص 119-137.
- بلقزىز (عبد الإله)، "الصحراء المغربية: نحو مراجعة وطنية للمقاربات السياسية"، ضمن مجلة نوافذ، عدد 10-11 (خاص) / يناير 2004. صص 136-144.
- بنيس (عبد الحى)، "البعثات الدينية الإسبانية إلى المغرب ودورها خلال النصف الثانى من القرن 17م"، ضمن أشغال ندوة المغرب وإسبانيا خلال القرن السابع عشر، تنسيق محمد صالحى، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. 1997م. ط1. صص 29-46.
- بن خروف (عمار)، "العلاقات بين الجزائر والمغرب (1517-1659م)"، ضمن مجلة الدراسات التاريخية، عدد 01 / 1986. صص 139-149.
- بن خروف (عمار)، "إخفاق العثمانيين فى احتواء المغرب الأقصى: الأسباب والنتائج"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 114 / يناير 2004. صص 7-20.

- بن سباع (مصطفى)، "السلطة السياسية العليا عند المرابطين"، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية أبحاث، عدد 31-32/ شتاء 1994. صص 69-89.
- بن علي (المصطفى)، "جوانب من دعم أبناء شرق المغرب لحركة التحرير الجزائرية، من خلال شهادات ووثائق حية"، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/ 2004. صص 59-77.
- بوباية (عبد القادر)، "تموين الثورة الجزائرية بالسلاح عن طريق المغرب الأقصى"، ضمن مجلة التاريخ العربي، عدد 35/ صيف 2005. صص 15-28.
- بوخريسة (بوبكر)، "القرصنة والحركة المرابطية أو غياب الحكم المركزي"، ضمن مجلة الجامعة المغربية، عدد 1 (خاص)/ 2007. صص 45-72.
- بوزياني (قدور)، "البعد الحدودي في علاقة المغرب بأتراك الجزائر (ق 10-11هـ/16-17م)"، ضمن أشغال ندوة المغرب في العهد العثماني، تنسيق عبد الرحمن المودن، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. 1995م. ط.1. صص 25-36.
- بوعلي (عبد الرحمن)، "وجدة وعلاقتها بتحرير المغرب العربي"، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، عدد 3/ 1992. صص 223-239.
- بولقطيب (الحسين)، "أسس ومكونات الدولة المغربية في العصر الوسيط"، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية أبحاث، عدد 24-25/ ربيع 1990. صص 41-66.
- التميمي (عبد الجليل)، "رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519م"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، تونس، عدد 5/ 1976. صص 97-101.
- التميمي (عبد الجليل)، "موقف بورقيبة من استقلال موريتانيا والعلاقات التونسية المغربية على ضوء المراسلات الدبلوماسية (1957-1960م)"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 115/ ماي 2004. صص 41-89.
- التميمي (مصطفى)، "اتحاد المغرب العربي بين مستلزمات الدولة القطرية ومتطلبات الوحدة"، ضمن مجلة الميادين، عدد 6/ 1990. صص 137-159.

- جوليان (شارل أندري)، "التدخل المغربي في الجزائر سنة 1830م"، ضمن مجلة البحث العلمي، عدد 03 /1964. صص 260-265.
- الحارثي (أحمد)، "الصحراء بين مأزق الاستفتاء والحل الوطني الديمقراطي"، ضمن مجلة نوافذ، السنة 3، عدد 11/يناير 2001. صص 07-36.
- حامي (حسن)، "التوازن الإقليمي والأهمية الاستراتيجية لمنطقة المغرب العربي"، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية أبحاث، عدد 8/ خريف 1985. صص 74-83.
- حباسي (شاوش)، "من وثائق الثورة الجزائرية"، ضمن مجلة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، عدد 2/2002. صص 280-314.
- الحسيني (تاج الدين)، "منظمة الوحدة الإفريقية ونزاع الصحراء المغربية"، ضمن المجلة المغربية للقانون والاقتصاد، عدد 9 /1985. صص 17-61.
- الخداري (محمد)، "الدور السياسي للطريقة الدرقاوية في العلاقات المغربية الجزائرية في بداية القرن التاسع عشر"، ضمن مجلة المناهل، السنة 29، عدد 80-81/ فبراير 2007. صص 257-274.
- الخديمي (علال)، "الأصداء الوطنية لاحتلال مدينة وجدة"، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، عدد 3 /1992. صص 205-222.
- خليفة (نور الدين)، "سياسة التسلح في المغرب منذ الاستقلال إلى أوائل السبعينات"، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية أبحاث، عدد 8/ خريف 1985. صص 60-73.
- الرشيد (إدريس)، "كيان المغرب وأفاقه"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي المنعقد بتونس العاصمة مابين 19-24 أكتوبر 1981م، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس. 1983م. صص. 13-39.
- زغلول (خالد)، "العرب والأفارقة: بين المد والجزر"، ضمن مجلة السياسة الدولية، عدد 93/ يوليو 1988. صص 106-116.
- اسباعي (الحسين)، "دراسة لأشكال التوغل الفرنسي بالمغرب"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 117/يناير 2005. صص 198-199.

- السرجاني (خالد)، "العلاقات المغربية-الجزائرية والمسألة الصحراوية"، ضمن مجلة السياسة الدولية، عدد 163/يناير 2006. صص 170-173.
- سعد الله (عمر)، "الحملة الفرنسية على الجزائر سنة 1930م في ظل القانون الدولي"، ضمن مجلة المصادر، عدد 12/ 2005. صص 17-35.
- سعودي (محمد عبد الغني)، "قضية الصحراء الغربية"، ضمن مجلة كلية الآداب والتربية، الكويت، عدد 12/2005. صص 158-167.
- السفيري (عبد السلام)، "اتحاد المغرب العربي ومناطق الجوار الإفريقي: دراسة لأهمية تأثير العامل الاستراتيجي"، ضمن مجلة الميادين، عدد 6/1990. صص 179-199.
- السفيري (عبد السلام)، "الدور الإستراتيجي لمدينة وجدة والمنطقة الشرقية"، ضمن مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بوجدة، عدد 3/ 1992. صص 103-127.
- سني (محمد)، "المقاومة المغربية في الجنوب الشرقي بعض الخصوصيات ومظاهر الأطماع الأجنبية"، ضمن ندوة المقاومة المغربية في الجنوب الشرقي، المنعقدة بفكيك في أكتوبر 1998. صص 97-105.
- شلوش (محمد)، "تونبر والحركة الوطنية: الثورة التي أعقبت أزمة حزبية"، ضمن مجلة الحدث العربي والدولي، عدد خاص عن الثورة الجزائرية، عدد 24/يونيو 2002. صص 36-37.
- الصديقي (سعيد)، "دور الدبلوماسية الموازية في تحقيق التكامل المغاربي"، ضمن أشغال المؤتمر 26 لمنتدى الفكر المعاصر، حول دور المجتمعات المدنية في النظام المغاربي الجديد، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، المغربية للطباعة، تونس. 2009م. صص 61-71.
- الصغير (عبد المجيد)، "حول الطرقية والعلاقات المغربية الجزائرية إبان السيطرة العثمانية: نصوص أساسية"، ضمن مجلة دار النيابة، عدد 5/شتاء 1985. صص 11-14.
- ضيف الله (عقيلة)، "التنظيم السياسي- الإداري الفرنسي في الجزائر"، ضمن المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، عدد 01/ 2001-2002. صص 69-89.

- عبادو (السعيد)، "أمجاد ومآثر محمد الخامس كقائد فذ دعم الثورة الجزائرية"، ضمن ندوة فكرية منظمة بالرباط بتاريخ 14-15 نونبر 2005، منشورات المندوبية السامية لقدماء المقاومين وجيش التحرير، 2006. صص 57-63.
- العراقي (الغالي)، "العلاقات الجهادية بين الثورتين المغربية والجزائرية"، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/ 2004. صص 159-192.
- عنبري (حسن)، "الأمم المتحدة بعد مرور 50 سنة ودورها في إقرار الأمن الدولي، الأمم المتحدة وتكريس مبادئ النظام الدولي الجديد"، ضمن مجلة القانون والاقتصاد، كلية الآداب والعلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بفاس، عدد 14 / 1997. صص 09-16.
- العلام (عز الدين)، "مخطوط واسطة السلوك في سياسة الملوك لأبي حمو الزياني"، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية أبحاث، عدد 19-20 / شتاء 1989. صص 03-13.
- العلوي (محمد الفلاح)، "الجنوب الشرقي بين المقاومة والعمل الوطني"، ضمن مجلة المقاومة المغربية، ندوة المقاومة المغربية في الجنوب الشرقي، فكيك / أكتوبر 1998. صص 67-85.
- العلوي (عبد الله بنصر)، "الوحدة المغاربية بين الحدث والإبداع"، ضمن مجلة التاريخ العربي، عدد 35 / صيف 2005. صص 193-209.
- العمراني (محمد)، وحواش عبد الرزاق، "التجربة الوندوية في المغرب الكبير على عهد عبد المومن الموحي"، ضمن مجلة أبحاث، عدد 27 / خريف 1991. صص 61-81.
- الغازي (عبد السلام)، "المغرب وثورة التحرير الجزائرية"، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص/ 2004. صص 193-202.
- غليون (برهان)، "مأزق الدولة التحديثية"، ملامح عربية، ضمن مجلة العلوم الاجتماعية أبحاث، عدد 31-32 / شتاء 1993. صص 43-68.
- الفراوي (نزار)، "تحليل مواقف الجزائر والبوليساريو لتطورات قضية الصحراء"، ضمن أشغال الندوة العلمية حول موضوع الأمم المتحدة وقضية الصحراء المغربية، المنعقدة بالرباط بتاريخ 16 أبريل 2002م، منشورات منتدى الحوار والتنمية، مطبعة الرسالة، الرباط. 2003م. صص 179-205.

- فرشاخ (إدريس)، "قضية الصحراء المغربية: من الاستعمار إلى المسيرة الخضراء"، ضمن مجلة المقاومة وجيش التحرير، عدد 35 / غشت 1994. صص 21-26.
- القادري (عبد القادر)، "اتحاد المغرب العربي: محاولة تكييفية قانونية"، ضمن مجلة الميادين، عدد 6 / 1990. صص 23-37.
- القبلي (محمد)، "ملاحظات حول التجارب الوندوية الوسيطية ببلاد المغرب الكبير"، ضمن أشغال ملتقى بناء المغرب العربي، المنعقد بتونس العاصمة ما بين 19-24 أكتوبر 1981م، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العصرية، تونس. 1983م. صص 41-56.
- فنانش (محمد)، "الأحداث المتسلسلة لنجم الشمال الإفريقي"، ضمن مجلة التاريخ، عدد 20 / 1985. صص 77-82.
- فنطاري (محمد)، "الثورة الجزائرية وقواعدها الخلفية بالجبهة الغربية والعلاقة الجزائرية المغربية إبان ثورة التحرير الوطني" ضمن مجلة الذاكرة، عدد 03 / خريف 1995. صص 119-137.
- كامل (عبد العزيز)، "هل قامت جامعة الدول العربية بدورها..؟"، ضمن مجلة البيان، عدد 89 / يونيو 1995. صص 73-80.
- كريمي (ماجدة)، "أزمة الحدود الشرقية والشرقية الجنوبية في فجر الدولة العلوية"، ضمن أعمال الدورة العاشرة من جامعة مولاي علي الشريف، مركز الدراسات والبحوث العلوية بالريصاني، منشورات وزارة الثقافة، مطبعة دار المناهل، الرباط. 2003. صص 105-116.
- الكيلاني (هيثم)، "الدور العسكري لجامعة الدول العربية"، ضمن مجلة شؤون عربية، عدد 13 / مارس 1982. صص 296-314.
- المالكي (امحمد)، "الحركات الوطنية والاستعمار بالمغرب العربي"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، السنة 13، عدد 65-66 / غشت 1992. صص 205-221.
- مبارك (زكي)، "المغرب والثورة الجزائرية"، ضمن مجلة الذاكرة الوطنية، عدد خاص / 2004. صص 11-28.

- المجذوب (محمد)، "انطباعات حول دور الجامعة العربية في تسوية المنازعات العربية"، ضمن مجلة شؤون عربية، عدد 13/ مارس 1982. صص 127-134.
- المعزوزي (محمد)، "قضية الحدود المغربية"، ضمن مجلة المناهل، عدد 49/ نونبر 1995. صص 67-76.
- مطيع (المختار)، "اتحاد المغرب العربي بين ضرورة الاندماج الاقتصادي وعائق العامل السياسي"، ضمن مجلة الميادين، عدد 6/ 1990. صص 161-177.
- مقالاتي (عبد الله)، "النشاط الإنساني للثورة الجزائرية بمراكز اللاجئين، وأثره على العلاقات الجزائرية- المغربية: نشاط الهلال الجزائري نموذجاً"، ضمن مجلة المصادر، عدد 10 (خاص) / 2004. صص 145-169.
- مقالاتي (عبد الله)، "مؤتمر تونس المغربي واختطاف زعماء الثورة الجزائرية"، ضمن مجلة المصادر، عدد 16 / 2007. صص 181-204.
- مكحلي (محمد)، "الطرقية في الجزائر خلال العهد العثماني (1707-1827م)"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، السنة 31، عدد 114/ يناير 2004. صص 91-98.
- المنصور (محمد)، "الضغوط العثمانية وأثرها على تحرير الثغور المحتلة في المغرب"، ضمن مجلة دار النيابة، السنة 2، عدد 5/ شتاء 1985. صص 27-32.
- مهابة (أحمد)، "مشكلات الحدود في المغرب العربي"، ضمن مجلة السياسة الدولية، عدد 111 / 1993. صص 239-246.
- ناعمي (مصطفى)، "ندوة الجزائر بعيون مغربية"، ضمن مجلة الآداب اللبنانية، عدد 11-12 / نونبر-دجنبر 2004. صص 79-91.
- نافعة (حسن)، "آفاق التعاون العربي"، تحرير وتقديم السيد يسين، ضمن منشورات منتدى الفكر العربي، عمّان. 1992. صص 139-150.
- النظام (زهراء)، "علاقات سيدي محمد بن عبد الله بالإيالات العثمانية في شمال إفريقيا"، ضمن أعمال الدورة الثالثة من جامعة مولاي علي الشريف، مركز الدراسات والبحوث العلوية، الريصاني. دجنبر 1991م. صص 236-245.

- النظام (زهراء)، "العثمانيون والصراع المسيحي الإسلامي في غرب المتوسط"، ضمن أعمال ندوة العثمانيون والعالم المتوسطي: مقاربات جديدة، تنسيق عبد الرحمن المودن، عبد الرحيم بنحادة، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء. 2003م. صص 57-79.
- هلايلي (حنيفي)، "ثورة الدرقاوية في الغرب الجزائري خلال عهد الدايات"، ضمن المجلة التاريخية المغربية، عدد 115/ ماي 2004. صص 123-130.
- الهنداوي (عفيف) وحسن (محمود)، "تصوص ووثائق قيام اتحاد المغرب العربي"، ضمن المجلة المغربية للقانون، مركز الدراسات والبحوث والنشر، جامعة الحقوق والاقتصاد والتصرف بتونس، عدد خاص 01/ 1990، المطابع الموحدة، تونس. يونيو 1990م. صص 13-27.
- هيكل (محمد حسنين)، "ما هي الحكاية بين ملك المغرب والجزائر"، ضمن جريدة الأهرام المصرية، عدد 1963/10/25.
- هيكل (محمد حسنين)، "قوة مصرية بحرية وقوة من المدرعات في الجزائر"، ضمن جريدة الأهرام المصرية، عدد 1963/11/01.
- جريدة المنار الجزائرية، السنة الأولى عدد 15/ 01 فبراير 1952.
- الجريدة الرسمية المغربية، عدد 2945 مكرر السنة 58، الصادرة بتاريخ 27 محرم 1389هـ/ 15 أبريل 1969م. صص 964-965.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، عدد 18 السنة 26، الصادرة بتاريخ 27 رمضان 1409هـ/ 03 مايو 1989م. صص 481-483.
- الجريدة الرسمية المغربية، عدد 4156 السنة 81، الصادرة بتاريخ 22 ذي الحجة 1412هـ/ 24 يونيو 1992م. صص 746-749.
- مجلة انبعاث أمة، الأعداد: 1962/07، 1963/08، 1964/09، 1967/12، 1970/15، 1972/17.
- الوثائق، مجموعات وثائقية دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، المجموعة الثانية (1396هـ/1976م)، المطبعة الملكية، الرباط. 1976م. صص 41-62.

الأطروحات والرسائل الجامعية:

- أبركان (محمد)، "العلاقات المغربية الجزائرية: الواقع والطموح"، بحث لنيل دبلوم الماستر في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- فاس/ ظهر المهراز. موسم: 2011-2012.
- أتابتو (أحمد)، "إشكالية ترسيم الحدود المغربية الجزائرية بعد الاستقلال"، رسالة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مكناس. موسم: 2011-2012.
- بديه (محبوبة)، "المغرب وسياسة المحاور"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 2003-2004.
- بنعلة (مصطفى)، "دراسة وتحقيق مجموعة وافية برسائل سعدية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الآداب، تخصص تاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط. موسم: 1988-1989.
- بنكوكوس (أحمد)، "العلاقات بين دول المغرب العربي وآفاق الوحدة"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- الرباط. موسم: 1989-1990.
- بوزيان (عمر)، "علاقة المغرب مع فرنسا من خلال الاتفاقيات المبرمة بينهما ما بين 1845-1912م"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- الدار البيضاء. موسم: 1988-1989.
- بوزياني (قدور)، "المغرب وباشوية الجزائر (1650-1727م) مساهمة في دراسة العلاقات المغربية العثمانية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الآداب، تخصص تاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- فاس/ ظهر المهراز. موسم: 1987-1988.
- حجيرة (نور الدين)، "المدينة المغربية والحرب على العهد السعودي"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص تاريخ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- فاس/ سايس. موسم: 2001-2002.

- الحراس (عبد المجيد)، "الحكم الذاتي: بين القانون الدولي ومشروع المقترح المغربي"، بحث نهاية التكوين في ماستر الدراسات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-وجدة. موسم: 2012-2013.
- الحسيني (تاج الدين)، "وسائل حفظ السلام في العلاقات الدولية المعاصرة ودورها في تسوية نزاع الصحراء الغربية"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الرباط. موسم: 1983-1984.
- ربيعي (المصطفى)، "موقع قضية الصحراء في العلاقات الدولية للمغرب: اسبانيا والجزائر نموذجا"، بحث نهاية التكوين في ماستر القانون العام، جامعة الحسن الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-سطات. موسم: 2010-2011.
- الداھية ولد محمد فال (المختار)، "موقف موريتانيا من قضية الصحراء: قراءة في الحلول والبدائل"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-وجدة. موسم: 2012-2013.
- الشاب (رشيدة)، "المغرب في السياسة الخارجية الجزائرية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الرباط/أكدا. موسم: 2005-2006.
- الشاوي (سيدي)، "السياسة الأمريكية اتجاه شمال إفريقيا: دراسة في الموقف الأمريكي من قضية الصحراء منذ سنة 1975م"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-الرباط. موسم: 2011-2012.
- الصديقي (سعيد)، "صنع السياسة الخارجية المغربية"، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-وجدة. موسم: 2001-2002.
- العماري (أحمد)، "مشكلة الحدود الشرقية بين المغرب والجزائر واستغلالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المغرب، من حوالي 1830م إلى حوالي 1902م، [من خلال رحلة علي السوسي (منتهى النقول)، القسم الخاص بالحدود، مع تحقيق النص]، رسالة لنيل دبلوم الدراسات

العليا في الآداب، تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- الرباط. موسم: 1980-1981.

• عمرتي (محمد)، "المغرب وجامعة الدول العربية"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- الرباط. موسم: 1987-1988.

• الغازي (أكعوش)، "إشكالية العلاقات المغربية الجزائرية"، بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- فاس/ ظهر المهراس. موسم: 2004-2005.

• كريمي (ماجدة)، "آثار التجارة الصحراوية على المغرب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا (ق5هـ/11م - ق8هـ/14م)"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب، تخصص تاريخ، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- وجدة. موسم: 1994-1995م.

• كريمي (ماجدة)، "العلاقات التجارية بين المغرب والسودان الغربي في العصر المريني 668هـ-759هـ/1269م-1358م". رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في الآداب، تخصص تاريخ، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط. موسم: 1988-1989م.

• كسوس (أسماء)، "البعد الإفريقي في السياسة الخارجية المغربية"، بحث نهاية التكوين بـماستر الدراسات الدولية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 2011-2012.

• الهيري (الهيري) و شداد (رشيد)، "اللاجئون الجزائريون بالمغرب الشرقي أثناء حرب التحرير 1954-1962م"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، تخصص العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- وجدة. موسم: 1997-1998.

• هيشور (يحيى)، "الصراع الفرنسي الألماني حول المغرب ودور عبد المالك الجزائري في هذا الصراع"، أطروحة لنيل الدكتوراه في الآداب، تخصص تاريخ، جامعة محمد الأول، كلية الآداب والعلوم الإنسانية- وجدة. موسم: 2003-2004.

المراجع الفرنسية:

- ALLEG (Henri), *Mémoire Algérienne*, Éditions Stock, Paris 2005.
- **A.G.P** (Martin), *Quatre siècles d'histoires Marocaine: Au Sahara de 1504 à 1902 - Au Maroc de 1894 à 1912*. Éditions La Porte, Imprimerie El Maarif Aljadida, Rabat 1994.
- BARBIER (Maurice), *Le Conflit de Sahara occidental*, Éditions l'harmattan; Paris 1982.
- BEN ATIA (Farouk), *Les actions humanitaires pendant la lutte de libération*, Edition Dahlab, Alger 1990.
- BENJALLOUN (Thérèse), *Visages de la Diplomatie Marocaine : depuis 1944*, Préface de Abdelhadi TAZI, Éditions EDDIF, Imprimerie Afrique Orient, Casablanca 1991.
- BENMLIH (Abed ALLAH), *Structures Politique du Maroc colonial*, Éditions L'harmattan, Paris 1990.
- CHAHIDI (Hassan Ouazzani), *La Pratique Marocaine du droit des Traités, [Essai sur le droit conventionnel Marocaine]*, Libraire General de droit jurisprudence, Paris 1982.
- DEKKAR (Taieb), *Maroc-Algérie : La méfiance réciproque*, Éditions L'Harmattan, Paris 2013.
- EL HOUDAIGUI (Rachid), *La Politique étrangère sous le règne de Hassan-II*, Éditions L'harmattan, Paris 2003.
- JULIEN (Charles André), *L'Afrique du nord en marche : Nationalisme Musulmane et la souveraineté Française*, Edition R. Julliard, Paris 1952.

- JULIEN (Charles André), *Maroc face aux Impérialisme*, Edition P.L, Paris 1978.
- KASBAOUI (Nicole), *Les relations Internationales Maghrébines et le conflit du Sahara Occidental*, Publications du la faculté des sciences Juridiques et Économiques et Sociales –Casablanca, Éditions Maghrébines, Casablanca (s.t).
- LACROIX-RIZ (Annie), *Les Protectorat d’Afrique du nord entre la France et Washington*, Edition l’harmattan, Paris 1988.
- LACROIX (Napoléon), *Les Derkaoua d’hier et d’aujourd’hui, essai historique*, imprimerie V.Heintz, Alger 1902.
- LAHBABI (Mohammed), *Le Gouvernement Marocain à l’aube du 20^{ème} siècle*, Les Éditions Maghrébines, Casablanca 1975. 2^{ème} Éditions.
- LAZRAK (Rachid), *Le contentieux territorial entre le Maroc et L’Espagne*, Edition Dar alkitab, Casablanca 1974.
- LUGUAN (Bernard), *histoire du Maroc : des origines à nos jours*, Edition cadinique, Paris 2000.
- MAAZOUZI (Mohamed), *La Marocanité du Sahara Central : Tidikelt, Touat, Gourara, Saoura*, Éditions Mithaq-Almaghrib, Rabat 1978.
- PUL AZAN (Jean Louis), *La frontière Algéro-Marocaine Au début de 1907*, imprimerie BAILLY, Paris 1907.
- RAGALA (Abdallah Ouazzani), *Histoire des relations Internationales du Maroc : des origines au début du 20^{ème} siècle*, [Essai de synthèse], Publications de REMALD, Éditions Maghrébines, Rabat 2010.

- RIVET (Daniel), *Lyautey et l'institution du protectorat Français au Maroc (1912-1925)*, Tome1, Éditions L'harmattan, Paris 1988.
- RIVET (Daniel), *Le Maghreb à l'épreuve de la colonisation*, Hachette littératures, Paris 2002.
- STORAT (Benjamin), *Algérie – Maroc : histoire parallèles, destin croisés*, Éditions barzakh, Paris 2002.
- TAHIRI-ALAOUI (Touhami), *Maroc-Algérie : L'appel de l'avenir*, Éditions El Maarif Aljadida, Rabat 2010.
- TERRASSE (Henri), *Histoire du Maroc*, Éditions Atlantide, Casablanca 1952.
- VERMEREN (Pierre), *Maghreb : Les origines de la révolution démocratique*, Publications Institut Maghreb-Europe, Éditions Karthala, Paris 1999.

فهرس

الموضوعات

02	مقدمة
18	فصل تمهيدي: الجذور التاريخية للعلاقات بين المغرب الأقصى والمغرب الأوسط
19	المبحث الأول: المحاولات الوجدوية الأولى بين مغربيين الأقصى والأوسط
19	المطلب الأول: الطموح الوجدوي على عهد الدول المستقلة في المغرب
20	أولا: المشروع الوجدوي في ظل دول المذاهب المستقلة لمذاهب المستقلة
27	ثانيا: أطوار العلاقات بين الدول المستقلة في بلاد المغربيين
34	ثالثا: أسباب إخفاق الطموحات الوجدوية في عهد الدول المستقلة
38	المطلب الثاني: الطموح الوجدوي على العهد المرابطي
39	أولا: المرابطون والزيرون: تقاسم حكم المغربيين
43	ثانيا: توحيد المغربيين في إطار المغرب الكبير
47	ثالثا: قراءة في أسباب النجاح الموحدي
51	المبحث الثاني: المغرب الكبير والاندماج الموسع على العهد الموحدي - المريني
51	المطلب الأول: توحيد المغرب الكبير في العهد الموحدي
52	أولا: المغرب الأقصى منبع التوحيد في عهد الموحدين
54	ثانيا: توحيد المغربيين في إطار المغرب الكبير
58	ثالثا: قراءة في أسباب النجاح الموحدي
62	المطلب الثاني: المغرب المريني والزياني: اندماج وتوحيد
63	أولا: التوحيد المريني الزياني بين المد والجزر
66	ثانيا: الإجراءات العسكرية ضد المغرب
71	ثالثا: قراءة في أسباب التردد المريني
74	الباب الأول: علاقات الأشراف في المغرب مع الأتراك في الجزائر
76	الفصل الأول: العلاقات بين الأشراف السعديين وأتراك الجزائر
76	المبحث الأول: الجهاد البحري وقيام الدول في بلاد المغربيين
78	المطلب الأول: الأتراك العثمانيون في الجزائر
78	أولا: الجزائر في مواجهة المد الإسباني
80	ثانيا: الجزائر كولاية عثمانية

82	المطلب الثاني: الأشراف السعديون في المغرب
82	أولا: المغرب في مواجهة امد البرتغالي
85	ثانيا: المغرب في ظل الدولة السعدية
89	المبحث الثاني: أطوار العلاقات بين السعديين في المغرب والأترك في الجزائر
89	المطلب الأول: محاولات المتبادلة لتوحيد البلدين
89	أولا: محاولة السعديين ضم الجزائر
92	ثانيا: محاولات العثمانيين ضم المغرب
97	المطلب الثاني: معركة وادي المخازن وضبط التوازنات
97	أولا: دور الدعم التركي في معركة وادي المخازن
99	ثانيا: انتصار وادي المخازن وضبط التوازنات
101	المطلب الثالث: أسباب فشل عثمانة المغرب
106	الفصل الثاني: العلاقات بين الأشراف العلويين وأترك الجزائر
106	المبحث الأول: التطورات السياسية في المغرب والجزائر
107	المطلب الأول: الجزائر في عهد الدايات
110	المطلب الثاني المغرب في عهد العلويين
116	المبحث الثاني: أطوار العلاقات بين العلويين في المغرب والدايات في الجزائر
116	المطلب الأول: بين المواجهة الشاملة والتعاون المكثف
116	أولا: مرحلة المواجهة الشاملة
121	ثانيا: مرحلة التعاون والانفتاح
125	المطلب الثاني: دور الطرقية في عودة التوتر بين البلدين
127	أولا: ثورة درقاوة الجزائر 1805م
130	ثانيا: تمرد باي الغرب الجزائري 1813م
132	المطلب الثالث: أسباب توقف المحاولات الوجدوية

- 139 الباب الثاني: العلاقات المغربية الجزائرية في ظل الاستعمار الأجنبي
- 141 الفصل الأول: مراحل التدخل الأجنبي في كل من الجزائر والمغرب
- 141 المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي للجزائر سنة 1830م
- 141 المطلب الأول: الاحتلال الفرنسي للجزائر وظهور المقاومة الجزائرية
- 141 أولا: مراحل احتلال الجزائر
- 145 ثانيا: ظهور المقاومة الجزائرية
- 151 المطلب الثاني: ردود الفعل المغربية إزاء احتلال الجزائر
- 151 أولا: المساندة المغربية للمقاومة الجزائرية
- 155 ثانيا: عواقب المساندة المغربية للجزائر
- 160 المبحث الثاني: الاحتلال الفرنسي والاسباني للجزائر
- 160 المطلب الأول: تمظهرات الاحتلال الفرنسي للمغرب
- 160 أولا: الضغوط الفرنسية على المغرب
- 163 ثانيا: الحماية الفرنسية على المغرب
- 167 المطلب الثاني: تجليات الاحتلال الاسباني للمغرب
- 174 الفصل الثاني: الكفاح المشترك بين المغرب والجزائر ضد الاستعمار الأجنبي
- 174 المبحث الأول: الحركة الوطنية المغربية الجزائرية
- 174 المطلب الأول: ظهور الحركة الوطنية في البلدين
- 174 أولا: الحركة الوطنية المغربية
- 176 ثانيا: الحركة الوطنية الجزائرية
- 178 المطلب الثاني: التنسيق الثوري والروح المغاربية
- 178 أولا: دور الأمير الخطابي في النضال المغاربي
- 183 ثانيا: التنسيق المبداني بين المغرب والجزائر
- 187 المبحث الثاني: العمل الوطني المشترك بين المغرب والجزائر
- 187 المطلب الأول: المساندة المغربية لثورة التحرير الجزائرية
- 187 أولا: على المستوى الشعبي
- 192 ثانيا: على المستوى الرسمي

- 199 المطلب الثاني: ردود الفعل الفرنسية على امسائدة المغربية
199 أولا: الضغوط السياسية على المغرب
203 ثانيا: الإجراءات العسكرية ضد المغرب
208 **الباب الثالث: العلاقات المغربية الجزائرية على ضوء مخلفات الاستعمار الأجنبي**
210 **الفصل الأول: بعض قضايا النزاع المغربي الجزائري بعيد الاستقلال**
210 **المبحث الأول: الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر**
121 المطلب الأول: الحدود المغربية الجزائرية بين مبدئين
212 أولا: المغرب ومبدأ الحق التاريخي
214 ثانيا: المغرب ومبدأ الثوارت الدولي
216 المطلب الثاني: الاشتباك الحدودي المسلح بين البلدين
216 أولا: اندلاع حرب الرمال
219 ثانيا: مرتكزات وقف إطلاق النار
224 **المبحث الثاني: ملف الصحراء والموقف الجزائري**
225 المطلب الأول: السياق العام لظهور قضية الصحراء
225 أولا: سياق ظهور قضية الصحراء
226 ثانيا: التعنت الإسباني في قضية الصحراء
230 المطلب الثاني: المسار الدبلوماسي لقضية الصحراء
230 أولا: طلب التحكيم الدولي بلهائي
232 ثانيا: عقد الاتفاق الثلاثي بمدير
237 المطلب الثاني: الموقف الجزائري من تطورات قضية الصحراء
237 أولا: موقف الجزائر من الاتفاق الثلاثي
239 ثانيا: الجزائر والبوليساريو والحرب بالوكالة
246 **الفصل الثاني: دور بعض المنظمات الدولية والإقليمية في الصراع المغربي الجزائري**
246 **المبحث الأول: دور بعض المنظمات الدولية في الصراع بين البلدين**
246 المطلب الأول: منظمة الأمم المتحدة
248 أولا: متابعة المنظمة لقضية الصحراء
253 ثانيا: معالجة المنظمة لسباق نحو التسليح

257	المطلب الثاني: منظمة الوحدة الإفريقية
260	أولا: التوفيق في مسألة النزاع الحدودي
263	ثانيا: التناقض في قضية الصحراء
267	المبحث الثاني: دور بعض المنظمات الإقليمية في الصراع بين البلدين
267	المطلب الأول: جامعة الدول العربية
270	أولا: إخفاق الجامعة في مسألة الحدود
273	ثانيا: إعراض الجامعة عن قضية الصحراء
275	المطلب الثاني: اتحاد المغرب العربي
280	أولا: موقف دول الاتحاد من الصراع المغربي الجزائري
292	ثانيا: أثر الصراع المغربي الجزائري على الاتحاد المغربي
298	خاتمة
304	الملاحق
332	البيبلوغرافيا
359	الفهرس